واقع ومستقبل

الاقتصاد الخليجي

د.عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب
جامعة أم القرى بمكة

ناشرون

© حقوق النشر الإلكتروني محفوظة لدار ناشري للنشر الإلكتروني.

www.Nashiri.Net

© حقوق الملكية الفكرية محفوظة للكاتب.

نشر إلكترونيا في يوليو ٢٠١٢/ شعبان ١٤٣٣

يمنع منعا باتاً نقل أية مادة من المواد المنشورة في ناشري دون إذن كتابي من الموقع. جميع الكتابات المنشورة في موقع دار ناشري للنشر الإلكتروني تمثل رأي كاتبيها، ولا تتحمل دار ناشري أية مسؤولية قانونية أو أدبية عن محتواها.

الإخراج الفني: ندى الزهراني

تصميم الغلاف: إدريس يحي

التدقيق اللغوي: د. محمد الملاح

محتويات الكتاب

المقدمة ٤

الباب الأول: مسيرة دول مجلس التعاون الخليجي ١٠

الباب الثاني: خلق القيمة بين العقلية الريعية والعقلية الاقتصادية ٨٦

الباب الثالث: نحو مستويات عالية في كفاءة الطاقة ١٢١

الباب الرابع: من استراتيجية تنويع القاعدة الاقتصادية إلى استراتيجية التنمية المستدامة ١٤٣

الباب الخامس: تحفيز دور القطاع الخاص ٢٠٥

الباب السادس:أهمية السوق الاجتماعي ٢٥١

المقدمة

تضاعف الاقتصاد الخليجي ما بين عامي ٢٠٠٢-٢٠١١ ووصل إلى ١،٣٨ تريليون دولار، وبلغت قيمة الناتج المحلي النفطي ٧٣٨ مليار دولار، بينما يشكل الناتج المحلي غير النفطي نحو ٦٤٢ مليار دولار، ويشكل النفط والغاز ٧٣ في المائة من إجمالي الصادرات. وبناء على هذا فإن الإيرادات الحكومية تشكل ٦٣ في المائة من قيمة صادرات النفط والغاز، لذلك فإن الاقتصاد الخليجي متذبذب بحسب أسعار النفط والغاز العالمية. ويقدر الناتج المحلي الإجمالي السعودي نحو ٥٧١ مليار دولار، وتأتي الإمارات بعد السعودية بنحو ٣٦٨ مليار دولار فقطر بنحو ١٧٤ مليار دولار ثم الكويت بنحو ١٦٨ مليار دولار تليها دولة عمان بنحو ٧٣ مليار دولار وأخيرا دولة البحرين بنحو ٢٦ مليار دولار.

فالناتج المحلي الإجمالي انخفض عام ٢٠٠٧ إلى ٨٣٥،٦ مليار دولار وانخفض كذلك عام ٢٠٠٩ إلى ٨٦٨،٥ مليار دولار بينما ارتفع عام ٢٠١٠ إلى تريليون دولار نتيجة تحسن أسعار النفط العالمية.

وبالمجمل فإن إجمالي الاقتصاد الخليجي المتذبذب نتيجة اعتماده بشكل كبير على صادرات النفط والغاز يبلغ ١:١٨ الاقتصاد الأوربي، و١:١٦ من الاقتصاد الأمريكي و١: ٧ من الاقتصاد الصيني و١: ٤ من الاقتصاد

الألماني بل أنه أقل من الاقتصاد المكسيكي وكذلك الكوري بل أنه قريب من الاقتصاد الإندونيسي ويمثل الاقتصاد الـ ١٣ على مستوى العالم.

ومتوسط نصيب الفرد في دول الخليج نحو ٢٣،٢ ألف دولار بينما متوسط نصيب الفرد في الإتحاد الأوربي ٣٥،٨٨٧ ألف دولار بينما يرتفع نصيب الفرد في الولايات المتحدة إلى ٤٨،٢ ألف دولار ما يعني أن دول الخليج بحاجة إلى رسم استراتيجية اقتصادية تقلل من الاعتماد على قطاع النفط وتتحول من استراتيجية تنويع القاعدة الاقتصادية التي فشلت خلال العقود الماضية إلى استراتيجية التنمية المستدامة.

وتبلغ أصول ٦٤ بنك خليجي نحو ١،١ تريليون دولار، بينما يبلغ إجمالي أصول أكبر ستة بنوك في الولايات المتحدة نحو ٩،٦ تريليون دولار. فكيف نتعامل مع التكتلات العالمية بكيانات صغيرة؟ لإن هذه الكيانات الصغيرة هي السبب التي جعلت الإتحاد الأوربي يرفض توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع دول الخليج، إلى جانب أننا نصدر منتج وحدًا يهدد الصناعات المحلية في أوربا. وكان المفترض أن تستغل دول الخليج أزمات الرهون العقارية والديون السيادية وتستحوذ على مثل هذه الصناعات للحصول على التقنية والحصول على أسواق جديدة في نفس الوقت من دون توقيع اتفاقيات تجارة حرة وربما يطلب الاتحاد الأوربي توقيع هذه الإتفاقية.

فالتكامل الخليجي لم يحقق مستوى التكامل الأوربي رغم أن دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك ثروة سيادية وفقا لتقديرات المعهد الدولي لعام ٢٠١٠ تقدر بنحو ١،٤٢ تريليون دولار تمثل ٣٥ في المائة من إجمالي الثروة السيادية في العالم، وهي بحاجة إلى الإسراع في تحقيق الاتحاد النقدي من أجل إنشاء نظام قوي للمدفوعات وروابط متينة بين الأسواق من خلال توحيد البنى الأساسية القانونية والنظامية، لإنه مرّ على تأسيس دول المجلس ما يقارب الـ ٣٠ عاما لذلك فهي بحاجة إلى توحيد البورصات الخليجية التي تعد خطوة نحو السوق المشتركة ومدخل للوحدة

النقدية فدول الخليج خسرت ٤٤ مليار دولار من أسواقها في النصف الأول من عام ٢٠١١ بجانب شح السيولة في السوق الكويتي والجمود في أسواق الإمارات.

وتحتل أسواق الأسهم الخليجية المرتبة الـ ١٧ من حيث حجم البورصات العالمية وتحوز رسملة بنسبة ١،٨ في المائة من مجموع القيمة الرأسمالية للبورصات العالمية العضوة في الاتحاد العالمي للبورصات بنهاية عام ٢٠١٠ رغم أن التجربة الأوربية لم تتبع هذه الخطورة نتيجة كبر بورصاتها بينما البورصات الخليجية تعتبر صغيرة نسبيا بالنسبة إلى البورصات الأوربية.

فعادة ما يكون تنويع القاعدة الاقتصادية محدودًا في ظل اعتماد أي اقتصاد على إنتاج سلعة واحدة كالنفط لذلك فإن التبادل التجاري بين دول المجلس منخفض أيضًا خصوصًا في المنتجات ذات المنشأ الوطني، وبلغ حجم التبادل الإجمالي بما فيه إعادة الصادرات نحو ٧٩ مليار دولار عام ٢٠١٠ بينما بلغ إجمالي الواردات لدول المجلس لنفس العام نحو ٣٠٣ مليار دولار بفائض تجاري بلغ ٢٩٠ مليار دولار، في حين تصدر السعودية إلى دول مجلس التعاون الخليجي نحو ٩،٨٧٢ مليار دولار وتستورد من دول الخليج نحو ٤،٩٧٣ مليار دولار.

ويتوقع العديد من الاقتصاديين أن تحقق السعودية معدلات نمو عالية خلال السنوات المقبلة وأن تصل إلى المركز الـ ١٩ على مستوى العالم بحلول عام ٢٠١٥ في وقت يصل فيه الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٠ إلى نحو ٤٣٤ مليار دولار وتمثل السعودية المركز الـ ٢٣ على المستوى العالمي حيث ارتفع الناتج المحلي عام ٢٠١١ إلى ٥٧١ مليار دولار.

ولكن لا يزال الاقتصاد السعودي أسير اقتصاديات النفط، فالناتج المحلي الإجمالي وصل أقصاه نتيجة ارتفاع أسعار البترول عام ٢٠٠٨ إلى ٤٦٧ مليار دولار وكانت قيمة صادرات السعودية من النفط والبتروكيماويات

تصل إلى ٣٠٠ مليار دولار، وقيمة بقية الأنشطة الأخرى غير البترولية وصلت إلى ١٦٧ مليار دولار وهو ينبئ إلى وجود خلل في القاعدة التنموية الاقتصادية.

وتشكل السعودية نسبة ٤٣ في المائة من إجمالي الاقتصاد الخليجي و٢٣ في المائة من الاقتصاد العربي بعد أن كان الاقتصاد السعودي يمثل ٥٨ في المائة من الاقتصاد الخليجي عام ١٩٩٤ ثم انخفض إلى ٣٩ في المائة عام ١٩٩٩ ثم ارتفع عام ٢٠١٠ إلى ٤٣ في المائة.

وحسب إحصاءات البنك الدولي فإن حجم الاقتصاد الخليجي يمثل ١,٨ في المائة من الاقتصاد العالمي. وبين دول الخليج نجد أن اقتصاد الإمارات بعد أن كان ثلث الاقتصاد السعودي عام ٢٠٠٦ أصبح عام ٢٠١٠ نحو نصف الاقتصاد السعودي، مما يدل على أن اقتصاد الإمارات يتقدم على حساب الاقتصاد السعودي رغم ضخامة الاقتصاد السعودي وإمكانياته.

فلا يزال القطاع النفطي حجر الزاوية فيما يخص التصدير والخزينة العامة في الدولة، وهو ما ينطبق نسبيًا على بقية دول الخليج الأخرى. ويسهم القطاع النفطي بنحو ثلاثة أرباع الإيرادات والصادرات الأمر الذي يجعل الاقتصاد السعودي والخليجي تحت رحمة التطورات والتعقيدات المرتبطة بسوق النفط العالمية وهو ما يقف حجر عثرة أمام اندماج أنشطة القطاعات الإنتاجية الخليجية الأخرى بالسوق العالمي.

فالفجوة التجارية في السعودية كبيرة جدا في الصادرات غير البترولية التي لا تزيد عن ١٢٠ مليار ريال (إذا ما حذفنا إعادة التصدير) لمواد خام أو شبه خام ويأتي على رأسها البلاستيك بنسبة ٣٤ في المائة والبتروكيماويات بنسبة ٣١ في المائة بينما الورادات تصل إلى نحو ٤٠٠ مليار ريال فيصل العجز قريبًا من ٣٠٠ مليار ريال.

يرجع السبب في محدودية قيمة الصادرات الصناعية بسبب أننا نتجه فقط إلى توسيع القاعدة الصناعية أفقيا والتي لا تضيف قيمة مضافة عالية ولا

تستطيع توليد وظائف جديدة بشكل مستدام، وحتى الاستثمارات الأجنبية تصب في هذا الجانب، وتقدر الاستثمارات الأجنبية التي دخلت السعودية منذ عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩ بنحو ١٢٩ مليار دولار تصب في صالح تعزيز توسيع قاعدة الصناعات البتروكيماوية.

وإذا ما أرادت السعودية ومعها بقية دول الخليج الأخرى أن تخرج من هذا النفق فعليها أن توسع من قاعدتها الصناعية أفقيا ورأسيا وأن تتكامل فيما بينهما لتوطين التقنية وتوليد قيمة مضافة القادرة على إيجاد وظائف جديدة بشكل مستمر تساهم في حل مشكلة البطالة مستقبلا.

فدولة صغيرة مثل هولندا يساوي ناتجها المحلي الإجمالي إجمالي ناتج دول الخليج، وهو ناتج عن توسع قاعدتها الصناعية الرأسية لإن التعويل على توسيع القاعدة الصناعية الأفقية فقط على المدى البعيد يحصرنا في عنق الزجاجة فنخرج من أسرى للبترول لنصبح أسرى للبتروكيماويات.

فلا يمكن أن نتحرر من هذا الأسر إلا إذا حررنا عقولنا الاقتصادية، ولا يمكن أن يصبح الاقتصاد السعودي والخليجي اقتصادا منافسا عالميا إلا بعد فهم القدرة التنافسية البعيدة للمنتجات البتروكيماوية، ويمكن أن نبني قدراتنا التنافسية على المنتجات البتروكيماوية نفسها ونجعلها منطلقا وقاعدة أساسية للمنافسة العالمية لما فيها من الميزة النسبية، وبالعلم والأبحاث يمكن أن نحول قاعدة البتروكيماويات إلى قدرات تنافسية.

فَلِمَ لا نستقطب الشركات العالمية ونشاركها لتصنيع السيارات والقطارات ومحطات التحلية والكهرباء ومنصات استخراج البترول لتلبية الطلب المحلي مع توطين التقنية وتعزيز القدرات التنافسية في مثل هذه الصناعات مع ضرورة تقديم الحوافز لتشجيع مثل هذه الصناعات على القدوم إلى دول الخليج لتوسيع القاعدة الصناعية بجانب الصناعات القائمة على البترول بل يمكن أن تتحول إلى صناعات متكاملة ويمكن أن تتحول إلى صناعات متقدمة.

فالتوازن التجاري يعتبر عاملا جوهريا وهو يشكل ببساطة الفارق بين المدخرات المحلية والاستثمارات أو على نحو أوسع نطاقا الفارق بين الإنفاق الكلي والناتج.

الباب الأول: مسيرة دول مجلس التعاون الخليجي

- دول مجلس التعاون الخليجي بين إنجازات الحاضر وطموحات المستقبل
- تحالفات جديدة لعالم متغير
- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الخليج
- مفاوضات التجارة الحرة

دول مجلس التعاون الخليجي بين إنجازات الحاضر وطموحات المستقبل:

أنتجت الدول النامية ٤١ في المائة من إجمالي الناتج العالمي عام ٢٠٠٨ صعودا من ٣٦ في المائة عام ٢٠٠٠ ونحن نعيش في عالم شديد الترابط بين أسواق السلع والخدمات والأموال والعمل والأفكار، وعندما نقيس الاقتصادات على نطاق عالمي للمقارنة فإن تنامي نفوذ البلدان النامية بدأ يبرز بقوة.

وقد أوضح البنك الدولي بأن حصة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من إجمالي الناتج الاقتصادي العالمي بقيت على حالها منذ عام ١٩٩٥ عند ٣ في المائة مع نهاية عام ٢٠٠٦، كما بلغ نصيب الشرق الأوسط من إجمالي الصادرات العالمية نحو ٢ في المائة أو حوالي ٢٨١ مليار دولار من أصل أكثر من ١٢ تريليون دولار من البضائع تم تصديرها عام ٢٠٠٦، والسعودية بمفردها شكلت النسبة العظمى من قيمة الصادرات وقد بلغت حصتها حوالي ٢٠٩ مليار دولار.

ولم تستثمر منطقة الخليج الصدمات النفطية وتوظفها التوظيف الأمثل، فقد مرّت صدمة نفطية في السبعينيات وصدمة نفطية أخرى عام ٢٠٠٨، وقدرت دراسة اقتصادية نشرتها مؤسسة (مورغان ستانلي) قيمة احتياطي دول التعاون الخليجي من النفط بـ ٦٥ تريليون دولار (في دراسة أخرى تقدر القيمة بأكثر من ذلك لتصل إلى ٨٠٠ تريليون دولار تعادل ٦٠ مرة قيمة التجارة العالمية السنوية في كافة السلع والخدمات)، ومعظمها في نظر الدراسة مرشحة لإن تتحول إلى أرصدة مالية، وتعتبر الدراسة أن ظاهرة تحول الثروات من الغرب والشرق الاقصى إلى الدول المصدرة للنفط، وهي ليست عرضية بل تفرز تبعات جغرافية – سياسية واقتصادية – مالية أبرزها نمو اقتصادي مرتفع في دول مجلس التعاون الخليجي وهذا التقرير صدر إبَّان الصدمة النفطية منتصف عام ٢٠٠٨.

وقد وقعت دول مجلس التعاون على الإتفاقية الاقتصادية الموحدة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، ولا يمكن تجاهل ما تحقق في شأن منطقة التجارة الحرة عام ١٩٨٣، ولا في شأن الاتحاد الجمركي عام ٢٠٠٣ وهي مراحل أدّت بدورها إلى إعلإن قيام السوق المشتركة بداية عام ٢٠٠٨ وتنتظر دول الخليج تنفيذ اتفاقية الوحدة الخليجية الموحدة عام ٢٠١٠ رغم تخلف دولتين عن تلك الإتفاقية.

والحق أن تقييم تجربة المجلس خلال الأعوام التي تقترب من العقود الثلاثة تتطلب تأملا وإحاطة ووقتا لإن الأمنيات وجلد الذات لا يكفيان، ولكن المجلس تعرض حقيقة إلى تحديات وهزات كان كل منها كفيلا بالقضاء عليه وبخاصة وأن المجلس تعرض لاختبار عنيف خلال الحرب العراقية الإيرانية التي امتد شررها إلى مياه الخليج، كما عاصر المجلس كارثة غزو صدام للكويت وكارثة غزو أمريكا للعراق، ورغم كل هذه التطورات الصارمة في قلب الخليج فقد تمكن المجلس من البقاء بل تمكن من تحقيق التوازن والثبات.

ويمثل الخليج أهمية استراتيجية في الموقع والثروات، ويمكن أن يكون قوة إذا استمر وتحول من مرحلة التعاون إلى مرحلة الإندماج والتكتل لإن إشكالية الأمن في المنطقة ستلازم المجلس عقودا قادمة.

وبعكس التجارب العربية الأخرى، فقد أسهم التشابه الواضح بين دول المجلس في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومواجهة التحديات المشتركة، في إنجاح وبقاء هذه التجربة وعلى رأسها حكمة حكامها، وتحاول دول الخليج التركيز على البعد الاقتصادي كي يكمل مسيرة التكامل بين دول المجلس.

ورغم ذلك هناك مطالب شعبية ونخبوية ورسمية لتحقيق المزيد من الإنجازات وأي عمل جماعي يتطلب الصبر للوصول إلى القرارات لإنه سيصادف تسويفًا من قبل بعض الجهات لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، ولكن إذا

ما خضعت الاتفاقات للمراجعة من وقت لآخر لتقييم المسيرة فإن التجربة ستتعزز وستتجه نحو النجاح.

ومن يتتبع المسار التاريخي للاتحاد الأوربي فإنه يجد أنه ظل يراوح ثلاثين عامًا إلى أن اتخذ القرار الشجاع بتغيير طريقة التصويت عام ١٩٨٦.

أما اتحاد جنوب شرق آسيا (الآسيان) البالغ عمره ٤٠ عاما فهو الآخر يحاول الآن التوصل إلى سوق مشتركة على شاكلة الاتحاد الأوربي بحلول عام ٢٠١٥ ورغم أن الاتحاد الآسيوي لا يصغر نظيره الاتحاد الأوربي (اتفاق روما عام ١٩٥٧) سوى بعقد واحد فإنه ما يزال يصارع في وضع معظم الهيكل التنظيمي الذي منح الاتحاد الأوربي تماسكه وقوته.

ويمتلك الآسيان قوة سكانية تبلغ نحو ٥٦٠ مليون نسمة تزيد على عدد سكان الاتحاد الأوربي وحجم اقتصاده البالغ نحو أكثر من تريليون دولار ويشبه حجم اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي لكنه يفقد مكانه لصالح كل من الصين والهند اللتين تُفضلان كوجهتين للمستثمرين الأجانب في آسيا بسبب الإصلاحات الاقتصادية وكبر حجم سوقيهما المحليين (حجم الناتج المحلي للاقتصاد الصيني عام ٢٠٠٨ نحو ٦،٩٩ تريليون دولار والناتج الإجمالي الهندي نحو ٢،٩٨ تريليون دولار).

وشكلت التجارة الداخلية بين دول الآسيان ٢٢ في المائة من مجمل تجارتها منذ عام ١٩٩٠ وذلك على النقيض من الاتحاد الأوربي التي تزيد تجارته البينية عن ٤٠ في المائة نزولا من ٧٠ في المائة لصالح التجارة العالمية، بينما التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي منخفضة جدًا تصل إلى ٥ في المائة بالنسبة إلى إجمالي الصادرات و ١٦،٨ في المائة بالنسبة إلى إجمالي الواردات بما فيها إعادة التصدير، وإن ارتفعت القيمة بعد قيام الاتحاد الجمركي في بداية عام ٢٠٠٣ فارتفع حجم التجارة البينية من ستة مليارات دولار عام ١٩٨٣ إلى ٣٣ مليار دولار عام

٢٠٠٦ أي ان حجم التجارة البينية الخليجية ما زالت متواضعة وفي حدود ٧ في المائة من إجمالي تجارتها الخارجية لإن اقتصاداتها متشابهة ويشكل قطاع النفط العمود الفقري لمعظم اقتصاداتها بإسهامه نحو نصف إجمالي الناتج المحلي، و٧٥ في المائة من إجمالي الصادرات السلعية و ٨٥ في المائة من إجمالي الايرادات الحكومية أي أن الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس يتأثر ويتحرك مع التغيرات في أسعار النفط الذي يحاول أعضاء المجلس تنويع قاعدته الاقتصادية على المدى الطويل لإن دول المجلس تمكنت خلال السبعينيات من تحقيق فوائض بسبب الطفرة النفطية الأولى خلال الفترة ١٩٧٣ و١٩٧٩ ومنذ منتصف الثمانينيات إلى نهاية التسعينيات سجلت دول المجلس عجزًا في ميزانياتها بسبب أسعار النفط المتدنية واستمرار الإنفاق على البنية التحتية والبرامج الاجتماعية التي بدأتها الحكومات عندما كانت أسعار النفط عالية، أما خلال السنوات الثلاث الماضية فقد حققت دول المجلس فوائض مالية كبيرة يمكنها ان تستثمرها في الوقت الحاضر.

وما زالت جهود تنويع الهيكل الاقتصادي الخليجي محدودة النتائج بسبب تزايد عولمتها على حساب أقلمتها، ولذا يصعب تطبيق مفهوم التكامل الوظيفي بمداه الكامل عليها. ومن المعروف أن التباين والفروق والمزايا النسبية في عوامل الإنتاج هي التي تفتح الباب أمام آفاق التكامل وتنشيط التبادل التجاري، ومن هنا تأتي أهمية التركيز على مداخل المشروعات الخليجية المشتركة والتي ما زالت محدودة العدد وهي السبب التي لم تنقلنا من مرحلة (التكامل/الحاجة) إلى مرحلة (التكامل/الضرورة) لإن اقتصادات دول الخليج ما زالت أجزاء من أقتصاد واحد تتشابه فيه عناصر الوفرة وعناصر الندرة.

وفي كتابه عولمة الأقاليم نحو شراكة استراتيجية رابحة للدكتور جيفري فرانكل أستاذ الاقتصاد بجامعة كاليفورنيا ذكر: "أن العالم قبل نصف قرن بدأ معالجة نوايا أشرار البشر ودحر أهدافهم الدامية ومغامراتهم التي قادت

إلى الإقتتال والعدوان من أجل توفير فرص التعايش بين الشعوب بسلام من خلال تكوين التكتلات الاقتصادية والتحالفات التجارية".

وإن المستقبل ستهيمن عليه التكتلات التجارية والاتفاقيات الثنائية وتلك الاتفاقيات غالبا ما تنجم بين الأطراف الأقوى خصوصًا إذا ما تعرقل تحرير التجارة العالمية بعد إنهيار مفاوضات الدوحة التي زادتها الأزمة المالية العالمية عرقلة نتيجة لجوء بعض الدول نحو الحمائية لحماية اقتصاداتها المنهارة.

والمنطقة فيها أكبر ثلاثة اقتصادات هي تركيا والسعودية وإيران. وقد بلغ الناتج الإجمالي المحلي في تركيا عام ٢٠٠٨ نحو ٨٨٧،٩٦ مليار دولار، وفي السعودية نحو ٥٦٤،٥٦ مليار دولار، وفي إيران ٢٥٠ مليار دولار لعام ٢٠٠٧. وتمتلك دول الخليج وإيران نحو ٦٤ في المائة من احتياطيات النفط العالمية وأكثر من ٤٠ في المائة من احتياطيات الغاز العالمية.

ولكن تحاول إيران بقوة وتطرف باسم مواجهة التدخلات الغربية لملء الفراغ وطرح نفسها كقوة رادعة للولايات المتحدة ولإسرائيل، لكن سلوك إيران المتطرف من أجل تحقيق مصالحها وتوسيع نفوذها على حساب دول المنطقة يضعف الموقف الخليجي والعربي ويزيد من الهيمنة الغربية ويمنح إسرائيل مبررًا لزعزعة الأمن في منطقة الخليج من خلال إصرارها على منع إيران من امتلاك السلاح النووي.

فأصبح التنافس الغربي الإيراني في منطقة الخليج له تأثيرات سلبية على أمن المنطقة وتعميق الصراع بين الدول العربية، وإحراز صراع صامت وعلني بين النخب في هذه الدول مما ساعد في تعميق التناقضات العربية، وولد حالة من التخبط والآنقسام العربي في مواجهة المنافسين، وأفقدهم القدرة على حماية مصالحهم وإن كانت السعودية قادت مصالحة عربية في قمة الكويت ضيقت شقة الخلاف في الصف العربي .

ولكن ستستمر معضلة الأمن الأقليمي الخليجي معضلة مزمنة بعيدة الحل، وترتبط أساسا باختلال التوازن بين ضفتي الخليج. ولم تستطيع المنطقة حتى الآن التوصل إلى معادلة أو صيغة أقليمية متفق عليها بين دول المنطقة تتيح استحداث إطار أقليمي تعاوني يمكن معه الإنتقال التدريجي من مفهوم توازن القوى العسكري في الأمن المطلق إلى مفهوم توازن أمن المصالح والأمن النسبي الذي يوفر أمنا متكافئا لجميع الأطراف تستوعب أطماع الهيمنة والطموحات الأقليمية والعالمية التي تعزز الصراع وتبعد المنطقة عن التعايش السلمي .

فمستقبل دول مجلس التعاون الخليجي مرهون بالمزاوجة بين الأهداف السياسية / الأمنية / الاقتصادية في إطار سياق منطقي متوازن يدعم مسار التكامل الاقتصادي الخليجي والأقليمي يحل محل رواج تجارة التهديدات والمخاطر، لإن المنطقة مرت بثلاث حروب أقليمية مدمرة ابتلعت جزءا حيويا من مواردها وأثرت على خطط تكاملها ونموها.

فلابد من تطوير المفهوم الرئيسي الحالي الذي قام عليه هذا المجلس بشكل جوهري لإن زيادة المصالح المتبادلة داخل منطقة التكامل يزيد من الثقل الأقليمي يحرز نقاطًا إيجابية في سجل أدائه تدفع أعضائه للتمسك به والاتجاه نحو الإنطلاق لمرحلة أكثر تطورا. ودول مجلس التعاون هي الأكثر تأثرا بحكم القرب الجغرافي مما يفرض عليها العمل ضمن بيئة أقليمية مع الدول المطلة على الخليج العربي بما فيها اليمن في داخل شبه الجزيرة العربية والسعي الحثيث نحو خلق فرص التفاهم والتعاون القائم على تبادل المنافع وتقاسم المصالح دون استئثار طرف دون أطراف أخرى كي تتجه المنطقة نحو مساحات للإلتقاء بين دول الجوار (دول مجلس التعاون والعراق وإيران واليمن بالإضافة إلى تركيا) لتحجيم التدخلات الخارجية.

فالتكامل لا يمكن أن يتحقق بشكل جيد لدول مجلس التعاون الخليجي لإن التكامل يتطلب بعدًا جغرافيًا وتباينًا في عوامل الإنتاج. فإذا ما تمكنت دول

مجلس التعاون من التفاهم والتقارب مع كل من العراق -بعد استقراره- وتركيا واليمن وإيران -بعد اقتناعها بمبدأ التعاون والتكامل-، فإنها يمكن أن توفر مدخلات متباينة تعمل على تنويع اقتصاداتها وتتجه نحو التكامل وتبني قوة اقتصادية متينة يقابلها اقتصاد قوي ومرن ومنيع يتمتع بقوة تصديرية قادرة على امتصاص النفقات والصمود أمام التحديات الداخلية والخارجية.

وعلى دول المنطقة أن تنتقل إلى مراحل وآفاق أوسع وأرحب، وتنتقل من مرحلة شبه كونفيدرالية إلى مرحلة إعادة وتوزيع الصلاحيات والسلطات بين أجهزة المجلس واتخاذ القرارات بالأغلبية لتحقيق مزيد من الإنجازات والمناعة السياسية والاقتصادية والأمنية.

فالمشاريع الخليجية والإقليمية المشتركة تحتمها المنافسة العالمية والتطور التقني وكبر حجم المشروعات وتشابهها وتنعكس آثارها في زمن الأزمات الاقتصادية وينتج عنها منافسة ضارة بين دول المنطقة.

ومن الضروري أن تنسحب المشاريع المشتركة إلى قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات كي تمكنها من اختراق الأسواق العالمية باستخدام خبرات تسويق الشركاء الاجانب، لإن المشاريع الخليجية المشتركة اقتصرت في الماضي على شراكات بين شركات عالمية وشركات خليجية في صناعة التكرير والبتروكيماويات ولم تشهد المنطقة مشاريع مشتركة بين أطراف خليجية مع بعض الاستثناءات في قطاع البتروكيماويات تحديدا والتي توقفت منذ عقود في محطة خليجية وأحدة في البحرين فقط، كما أن الحكومات تحتكر حق الاستثمار في قطاع البتروكيماويات الأساسية باستثناء السعودية التي تعد الوحيدة من بين دول المجلس التي فتحت المجال في عام ١٩٩٥ أمام القطاع الخاص لتطوير مشاريع بتروكيماويات مملوكة بالكامل له.

وحتى المشاريع الخليجية المشتركة رغم محدوديتها لم تقم بناء على قرارات استراتيجية ومتفق عليها أقليميا، والمطلوب تسريع خطوات التكامل الاقتصادي الخليجي والأقليمي، وأن تكون نابعة من استراتيجية موحدة لتسريع أطر التكامل الاقتصادي الخليجي والإقليمي، وإقامة هذه المشاريع على أسس اقتصادية، ويتم اختيار الشركاء بناء على ما يقدمونه من قيمة مضافة للمشاريع تساعد على تعزيز التنافسية واستمراريتها على المدى الطويل والتي تحقق الترابط والتكامل في الصناعات الأخرى.

وهذه المشاريع المشتركة بحاجة إلى ضرورة استكمال بناء البنى التحتية التي تأخرت وأعاقت إقامة مثل هذه المشاريع المشتركة كالربط الكهربائي الذي سينتهي الربط منه عام ٢٠١٠ بمراحله الثلاث، وربط المنطقة بشبكة نقل حديدية وهي حاليًا دخلت مرحلة التخطيط التي ينتظر دخولها مرحلة التنفيذ، إلى جانب الإسراع في بناء شبكة غاز متكاملة والتي تقوم عليها مشاريع صناعية ضخمة، فمثل هذه المشاريع تساعد على تسريع أطر التكامل وستحقق مصالح اقتصادية لجميع الأطراف.

كما أننا بحاجة ملحة إلى تحييد أو فصل العمل الاقتصادي عن العمل السياسي خصوصًا بين دول مجلس التعاون -لإن أنبوب غاز تم تأجيله لأسباب سياسية وليس لأسباب اقتصادية- وبحاجة كذلك لإشراك القطاع الخاص وتشجيعه على الإندماج كي يكون قادرًا على تنفيذ مشاريع مشتركة.

ومن المنتظر أن تصدر الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في الفترة المقبلة وثيقة تشجع الاستثمار في المشاريع المشتركة في دول المجلس ، والقواعد الموحدة لتشجيع الاستثمار في هذه المشاريع، كوسيلة لربط المصالح الاقتصادية لمواطني المجلس في مختلف المجالات وتحقيق مزيد من التشابك الإنتاجي بين الدول الأعضاء لتحقيق وفورات في الإنتاج وتحقيق تكامل اقتصادي حقيقي لإن مسألة التخصص في الإنتاج لا يمكن أن تكون على مستوى السلع والخدمات وذلك ببساطة لإن هذه الدول لا

تملك مدخلات إنتاج متباينة تجعل كلا منها لديه ميزة نسبية في إنتاج سلعة دون أخرى، فمدخلات الإنتاج هي ذاتها وبالتالي من الطبيعي أن تنتج سلعًا متشابهة، فالمشاريع المشتركة هي الوحيدة التي تقضي على هذه المشكلة.

والمؤسف أن الصناعة في دول الخليج تنهزم أمام العقار على الرغم من أن الصناعة هي التنمية المستدامة خصوصا إذا ما كانت الصناعة قائمة على القدرات التنافسية مستفيدة من الميزات النسبية الموجودة في المنطقة، وكذلك المزايا التي تقدمها حكومات المنطقة للقطاع الصناعي للإستفادة من الموقع الإستراتيجي بين الشرق والغرب، لذلك تتطلب المنطقة إنشاء محكمة تجارية على غرار المحكمة التجارية في أوربا تبت في القضايا الخلافية وتكون قراراتها إلزامية لإن الصناعات الخليجية لا زالت متواضعة ولا تشكل إلا نسبة متواضعة من الناتج المحلي الإجمالي. وهناك فرص استثمارية كبيرة أمام رأس المال الخليجي الذي يقدر بتريليون دولار ولكنه يستثمر في أسواق العقار والأسهم العالمية، وقد أدرك المستثمرون الخليجيون بعد أحداث ١١ سبتمر جدوى استثمار أموالهم في بلادهم خصوصا وأن دولهم لا تستقطع ضرائب من أموالهم، لكن هي بحاجة إلى بيئة استثمارية وتشريعية جاذبة تتخلص من العوائق البيروقراطية والهيمنة الاستحواذية التي تهدد الاستثمارات المحلية وتجبرها على الهجرة، كما أن من العوائق الأساسية لتوطين الصناعة قواعد المنشأ بين دول العالم لإنها تقوم عليها في الأساس الصناعات الصغيرة والمتوسطة لإنها هي التي تحدد إطار القيمة المضافة ومدخلات الإنتاج بدلا من منافسة دول الخليج بعضها في إصدار تشريعات وقوانين لجذب الاستثمار ورؤوس الأموال.

فدول الخليج بحاجة إلى استثمارات استراتيجية بدلا من التركيز على الإستثمارات المضاربية لإنها تقود إلى منهج أكثر توازنا تصبح معه الأولوية لمشاريع البنية التحتية الأطول أجلا على تلك التي تقدم أرباحا سريعة بمنافع محدودة لباقي الاقتصاد.

فالاتجاه مستقبلا سيكون نحو تنويع الاستثمارات وتحقيق اندماجات لتعظيم الأثر الإيجابي على الاقتصاد لإن جميع أصول المصارف الخليجية تبلغ نحو ١،٣ تريليون دولار وفي حال أسست بنكا يبلغ رأسماله ١٠٠ إلى ١٥٠ مليار دولار باقتطاع ١٠ في المائة من تلك الأصول فإن البنك الجديد سيكون من أكبر ١٠٠ بنك على مستوى العالم.

وعلى دول الخليج أن تاخذ العبرة من عدم توقيع الاتحاد الأوربي اتفاقية التجارة الحرة مع دوله، وكذلك توجه الصين نحو وضع ضرائب على الواردات من الصناعات البتروكيماوية الخليجية بحجة الإغراق بسبب أن الصادرات الأوربية لدول مجلس التعاون البالغة ٥٥ مليار يورو نصفها آلات ومعدات لا توجد لها بدائل في السوق الدولية ،بينما الصادرات الخليجية إلى أوربا البالغة ٥٧٥ مليار يورو يمثل النفط الخام ومشتقاته أكثر من ٧٠ في المائة لإن الاستثمارات الأوربية في دول مجلس التعاون لا تمثل سوى وأحد في المائة من الاستثمارات الدولية المباشرة بينما الاستثمارات الخليجية في دول الاتحاد الأوربي تزيد على ٥٠ في المائة من مجمل الاستثمارات الخليجية الخارجية، فالشراكات هي الوحيدة التي تضمن تقاسم المصالح المشتركة وغيابها تعتبر السبب الرئيسي في عدم توقيع تلك الاتفاقيات أو في وضع رسوم إغراق.

ونشأت دول الخليج في ٢٥ مايو (أيار) ١٩٨١ في أبو ظبي كردة فعل على درء الخطر الذي يحدق بها جراء الحرب الأقليمية بين العراق وإيران ولا زالت إيران تشعل الحرائق وتشتكي من الدخان، وتحرص على إنعاش عوامل الاضطراب في منطقتنا وحرائق شمال اليمن وجنوبه ذات الثقل السكاني الكبير البالغ ثلاثين مليونا ستتأثر بها منطقة الخليج.

بعد هذه المسيرة لا زالت تعاني دول الخليج تدفقات الهجرة وتضخم العمالة الأجنبية وما تفرزه كل هذه العوامل من ضغوط على الجبهة الداخلية لدول الخليج.

وبعد ثلاثين عاما من الإنشاء وأكثر من ١١٥ اجتماعٍ وزاري لدول المجلس نحن بحاجة إلى وقفة ومراجعة خصوصا بعدما انتقل المجلس من التعاون إلى التكامل بجانب التحديات التي تحيط بدوله نظرا لموقعه الجغرافي بثرواته الهائلة مما يجعله عرضة للأطماع السياسية والدولية.

لكن أن تزال مسألة احتساب الإيرادات لمدة خمس سنوات مما استوجب معها تمديد المرحلة الإنتقالية لتطبيق الاتحاد الجمركي في المرحلة الأولى لمدة عامين من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧ ثم تمديده أيضًا لمدة عامين آخرين ثم أخرى وهكذا. فالتسليم لمثل هذا التأجيل بحد ذاته يعتبر مؤشرا سلبيا.

والحقيقة أن معوقات قيام الاتحاد الخليجي لا تزال عديدة وفي مقدمتها آلية انتقال السلع فيما بين دول المجلس خلال المرحلة الإنتقالية لتوزيع الحصيلة الجمركية إلى جانب تعارض التزامات دول المجلس لمنظمة التجارة العالمية مع متطلبات وشروط قيام الاتحاد الجمركي والعمل بنقطة الدخول الوأحدة وكذلك معالجة البضائع التي تستوفي رسومها بالتأمين وذلك عند العمل بنقطة الدخول الوأحدة وهناك معوقات أخرى غير المعوقات الجمركية وهي كثيرة.

ولا يمكن أن نغفل الجوانب الإيجابية خصوصا الترابط السياسي الذي كرسته ظروف العقود الثلاثة الماضية على عكس بقية التكتلات العربية الأخرى، كما أن هناك منجزات اقتصادية أصبحت شاهدًا في مجالات عدة وحققت العديد من المشاريع المشتركة إضافة إلى التنسيق والتعاون والتكامل في المجالات كافة وسط تطلعات وآمال مواطني دول المجلس لتحقيق مزيد من الإنجازات حتى أصبحت دول الخليج تحتل مكانة ضمن الخريطة السياسية والاقتصادية الدولية وككتلة وأحدة فاعلة في مختلف القضايا ليس في الفضاء الأقليمي فحسب بل وفي الفضاء العالمي.

ورغم تلك الإيجابيات والمعوقات فإن التحديات التي تحيط بدول المجلس تفرض عليها الاستمرار في تثبيت قواعد كيان مجلس التعاون وتقوية

دعائمه للتهيئة لعملية التكامل الفعلية ثم في مرحلة لا حقة تتبنى المدخل الإنمائي لتنويع الهيكل الإنتاجي للدول الأعضاء الذي يخلق سلعًا قابلة للتداول.

وإذا كان العالم العربي يعيش مرحلة تاريخية شبيهة بالمرحلة التاريخية التي كانت تعيشها أوربا على مفترق الحد الفاصل بين العصور الوسطى والعصور الحديثة، مرحلة يعتريها انقسامات طائفية ومذهبية تندلع على إثرها حروب أهلية مروعة هنا وهناك، فلم يتبق من هذا الجسد سوى مجلس التعاون الخليجي الذي استطاع أن يصمد نحوًا من ثلاثة عقود متوجًا بحكمة حكامه التاريخيين الذين استطاعوا أن يتجاوزوا كل المحن التي ألمت بالمجلس والإبقاء على الحدود الدنيا من الروابط.

لكن الآن بسبب تغليب بعض دول المجلس لمصالحها القطرية على مصالح دول المجلس فقد بدأت تتصدع وحدة المجلس، وإن كان الأمل معقودًا بحكمة حكامه المعهودة التي حافظت على وحدة دول المجلس خلال العقود الثلاثة الماضية أن تعيد اللحمة مرة أخرى، خصوصًا وأن دول الخليج لم تتوقع بقيام الثورة الخمينية التي دعمها الغرب استباقا لتنفيذ دول الخليج اتفاق الجزائر بين صدام حسين وشاه إيران على أن يتم صياغة أمن دول المنطقة من دون مشاركة أجنبية عام ١٩٧٥ والتي غيرت خريطة التوقعات ثم تتابعت المفاجئات بعد ذلك من احتلال صدام حسين للكويت إلى احتلال أمريكا للعراق.

والآن تدرس الدول الآسيوية خططًا لقيادة العالم عبر تكتلٍ على غرار الاتحاد الأوربي. ولن تخرج دول الخليج من ورطتها إذا لم تضحِ بالكثير من الثوابت كي تبني وطنًا جديدًا يتسع لكل أبناء الخليج وليس فقط للفئة المهيمنة تاريخيًا وتؤسس لمفهوم المواطنة بالمعنى المدني الحديث بأن يصبح كل مواطني دول المجلس متساوين في الحقوق والواجبات أمام مؤسسات الدولة ويعاملون بنفس الطريقة. لإن دول الخليج تواجه الآن صراع الأدوار بين أمريكا وطهران وخطر إعادة رسم خريطة المنطقة.

ولم تعانِ دول الخليج من انسحاب عمان ومؤخرا الإمارات من الوحدة النقدية الخليجية فقط بل تعاني أيضًا من شيوع التنافسية بدل التكاملية وعدم وضوح السياسات مما يهدد الصناعة الخليجية، والآن احتلت قضية المراكز المالية في الخليج واجهة المناقشات وأصبحت كل دولة من دول الخليج تريد أن تكون مركزا ماليا للمنطقة ولا يمكن أن يكون ذلك دون تنسيق الجهود وأن تكون المنافسة تكاملية وليست شيئا آخر لإن الاقتصادات المتشابهة هي أحوج ما تكون إلى التكامل لإن الاقتصادات المتنوعة تلقائيا تتكامل.

فانسحاب دولتين من العملة الخليجية الموحدة أمر جوهري ومؤشر على مدى إمكانية إصدار العملة ويجب ألا نقلل من حجم اقتصاد البلدين لإن دول الخليج مجتمعة مرشحة أن يبلغ حجم تلك الوحدة بأن يفوق التريليون دولار لكن إذا ما قورن بحجم الوحدة الأوربية التي يبلغ نحو ١٤ تريليون دولار وبهذا يعتبر حجم وحدة الخليج الاقتصادية صغيرًا جدًا بالنسبة لوحدة أوربا خصوصا وأن الاقتصاد الخليجي أحادي الجانب الذي يهيمن على اقتصادات الخليج وهو أحد الاسباب الرئيسية الذي اعاقت توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الوحدة الأوربية.

وتمثل السعودية الثقل السكاني والاقتصادي والسياسي في المنطقة وتمثل أيضًا ظهيرًا تجاريًا لبقية دول الخليج خصوصًا مع تعطل الظهير التجاري الآخر في المنطقة وهي إيران بسبب ممارستها سياسات تعارض سياسات دول الخليج وإصرارها على تمديد نفوذها داخل دول الخليج إلى جانب احتلالها للجزر الإماراتية وتهديدها المستمر لأمن سيادة البحرين.

وما يهدد دول الخليج اليوم هو ليس الحدود بينما يهددها هو الوجود خصوصا وأن المطلوب من دول الخليج حفظ الاستقرار لوحداته الصغيرة مهما اعتقدت أنها في مأمن.

فالأزمة المالية الأخيرة أثبتت أن دول الخليج كل منها منقذ للآخر، فبعد أن انخفضت قيمة العقارات في دبي ٥٠ في المائة وتعطلت وأوقفت العديد من المشاريع العقارية اتجهت بعض الاستثمارات إلى الظهير العقاري في السعودية.

فلم يعد هناك خيار أمام دول الخليج سوى توحيد المواقف وإكمال مسيرة المجلس لتصبح قوة اقتصادية. فالاقتصاد العالمي القوي يزدهر وينمو من خلال التجارة الحرة ومن السياسات القوية القادرة على تقديم التبادل التجاري والتنافس من خلال التجارة الحرة ومن السياسات القوية القادرة على تقديم التبادل والتنافس من خلال تحقق عاملين رئيسين هما: المؤسسات الكبيرة، واقتصاديات التصنيع الحديثة لإنهما يمتلكان القدرة على التوقع المستقبلي من خلال التقديرات الجيوبولتيكية لإن التبادل التجاري يعتبر أساسا فاعلا ومؤثرا في النمو الاقتصادي الذي يعتمد على الإنتاج الخارجي، فصادرات الصناعة التحويلية هي العامل الرئيسي في تنافس التكتلات الاقتصادية.

وتتميز التوجهات الحالية نحو التكامل الإقليمي بزخمها المطرد حيث غدت أغلبية دول العالم تنضوي تحت راية تكتل إقليمي أو أكثر مما حدا بالعلاقات الاقتصادية الدولية إلى أن تصبح صراعا بين كتل اقتصادية كبديل عن الصراع بين دول منفردة وأدى كل ذلك إلى سيادة الاعتقاد بأن التكتلات الإقليمية وجدت لكي تبقى.

فإن الجهود التي تبذلها الدول في التكامل الاقتصادي تأتي في إطار تحرير الأسواق وفتحها ضمن استراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي وتحفيز الصادرات، وذلك غير ما كان عليه الأمر فترة الخمسينيات والستينيات حيث سادت سياسة إحلال الواردات وما تتطلبه من حواجز جمركية.

وللتكامل الاقتصادي الإقليمي ديناميكية داخلية من زيادة انفتاح دول المجموعة الاقتصادية على بعضها وتشابك العلاقات الاقتصادية والسياسية

بين الدول الأعضاء مما يحد من اتباع سلوك مستقل أو أن تتباين بدرجة ملحوظة عن أداء المجموعة الاقتصادية بشكل عام، ولكن ذلك يستدرك بتعاظم علاقات الترابط بين أعضاء الكتلة الاقتصادية الذي ينتج عنه تأثيرات خارجية ايجابية وسلبية نتيجة لامتداد أثر السياسات الاقتصادية لدولة معينة إلى دول المجموعة الأخرى، وبالتالي فإن علاقات الترابط قد تعود بمكاسب أو خسائر على أعضاء الكتلة الاقتصادية، وفي محاولتهم لتعظيم المكاسب وتقليل الخسائر قد تتبنى الدول الأعضاء سياسات تعاونية تعمق التكامل الاقتصادي فيما بينها.

وظاهرة العولمة الأقليمية الجديدة (New Regionalism) التي تعزز التوجه نحو التكامل على المستوى العالمي أو ما يطلق عليه العولمة (Globalization) فرضت تحديات اقتصادية جديدة في منطقة الخليج مقابل إتاحتها لفرص متنوعة جديدة يمكن من خلال استغلالها على الشكل الأمثل أي تعزز اتجاه تنويع القاعدة الاقتصادية بعيدا عن الاعتماد على قطاع النفط والغاز.

ونتيجة للتقارب بين دول مجلس التعاون الخليجي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا أعلن عن قيام مجلس التعاون الخليج العربية في أول قمة خليجية عقدت في أبو ظبي في ٢١ من رجب عام ١٤٠١ / ٢٥ من مايو عام ١٩٨١ ليضم المجلس ست دول خليجية هي دولة الإمارات العربية ودولة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت.

ومن أهم انجازات مجلس التعاون لدول الخليج توقيع الإتفاقية الموحدة والتي وقعت عام ١٩٨١ ودخلت حيز التنفيذ في مارس عام ١٩٨٣ ونمت التجارة البنية بمعدل ٢٠ في المائة سنويا منذ انطلاق الاتحاد الجمركي في يناير ٢٠٠٣ التي قدمت بدلا من عام ٢٠٠٥.

ورغم دخول دول الخليج "السوق الخليجية المشتركة" التي أعلن عن قيامها في قمة الدوحة في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٧ الا أن معوقات التبادل التجاري بين دول المجلس وهي من متطلبات المرحلة السابقة "الاتحاد الجمركي" وهي الوكالات والحماية الجمركية لبعض السلع، وآلية تحصيل وإعادة توزيع الإيرادات الجمركية. ورغم ذلك فإن قادة دول المجلس في قمتهم في الدوحة وجهوا إلى إزالة جميع المعوقات والعقبات التي تعترض سير الاتحاد الجمركي.

ومن خلال تطبيق السوق الخليجية المشتركة تتحقق المواطنة الخليجية في مجالات السوق العشرة وهي التنقل والإقامة، والعمل في القطاعات الحكومية والأهلية، والتأمين الاجتماعي والتقاعد، وممارسة المهن والحرف، ومزاولة جميع الآنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، وتملك العقار، وتنقل الرساميل، والمعاملة الضريبية، وتداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات والاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

وتأتي أهمية السوق المشتركة التي تعد المرحلة الثالثة من التكامل الاقتصادي الخليجي الذي بدا بقيام التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي لتليها آخر مرحلة الاتحاد النقدي والعملة الموحدة المقرر لها في ٢٠١٠ إذا ما استكملت متطلباتها في حينه.

واستثنت قمة الدوحة أربعة انشطة اقتصادية من المساواة الاستثمارية وتشمل: خدمات الحج والعمرة، الاستقدام، الصحف والمجلات، والوكالات التجارية، إضافة إلى عدم إلزام دول الخليج بتوحيد قوانينها وتشريعاتها.

وحول إمكانات السوق الخليجية فإن عدد سكان دول الخليج بلغ ٣٧ مليون نسمة في عام ٢٠٠٧ منهم نحو ٦٠ في المائة مواطنون والبقية يمثلون أفراد العمالة الوافدة وعائلاتهم، لكن تعاني بعض دول الخليج من خلل في التركيبة السكانية يمكن إصلاحه من خلال تطبيق آليات السوق الخليجية

المشتركة ، وعلى الرغم من صغر الحجم نسبيا، إلا أن دول الخليج تتمتع بمستويات معيشية مرتفعة كما يعكسها الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي الذي وصل عام ٢٠٠٧ إلى ٢٢ ألف دولار. وعلى الرغم من النمو الملحوظ الذي شهدته التجارة الخارجية في السنوات الاخيرة إلا أن حجم التجارة البينية الخليجية ما زال متواضعا وفي حدود الـ ٧ في المائة من إجمالي تجارتها الخارجية عام ٢٠٠٧ وهي نفس النتائج التي توصل إليها كاتب هذه السطور في دراسة قام بها ونشرت في عام ٢٠٠٢ من قبل الجمعية الجغرافية الكويتية تحت عنوان (التبادل التجاري للإنتاج الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي) أكدت الدراسة على (أن علاقات التكتل بين دول المجلس لا تزال ضعيفة مقارنة بالتكتلات الأقليمية العالمية حيث انها لا ترقى إلى طموحات دول المجلس كتكتل اقتصادي في مواجهة التكتلات والتحديات العالمية لتعزيز اقتصاديات دول المنطقة ونموها. وهذا جاء نتيجة صغر حجم أسواق دول المجلس عدا المملكة العربية السعودية، مع تشابه هياكل الصناعة فيها).

ورغم انفتاح دول الخليج على العالم الخارجي إلا أن قطاع النفط لا يزال يشكل العمود الفقري لمعظم اقتصاداتها بإسهامه بنحو نصف إجمالي الناتج المحلي و ٧٥ في المائة من إجمالي الصادرات السلعية و٨٥ في المائة من جملة الإيرادات الحكومية.

لكن نتيجة تزايد إجمالي العوائد النفطية للمنطقة سنويا منذ عام ٢٠٠٤ ثم الإعلان عن مشروعات عملاقة هي الآن في مراحل متقدمة وكانت البنية التحتية هي الموضوع الساخن، والآن يبدو الحفل في نهايته وقد حققت دول المنطقة تقدمًا في مجالات البنى التحتية والصناعة والخدمات والإدارة الرشيدة استعدادا للإنتعاش المقبل أفضل مما كان عليه الوضع سابقا.

وبعدما جفت مصادر أسواق التمويل العالمية، وثمة أثر مالي ضاغط على الجميع هنا تكمن فرصة الاحتياطيات التي حققتها دول الخليج خلال

السنوات الأربع الماضية من إنجاز مشروعات البنى التحتية من شان ذلك يساعد على دعم الرخاء.

إن اقتصاداتنا أصبحت الآن أكثر تنوعا وتشكل الخدمات السياحية والصناعية دعامتين مرافقتين لصناعة النفط والغاز، وهناك اتجاه نحو انتعاش على صعيد الشراكة بين القطاعين العام والخاص كما أن جيلا جديدا من القادة الحديثين يدفع بأجندة التخصيص.

ولا يعني ذلك أن النفط لن يستمر في لعب دور مهم رغم هبوط أسعار النفط عند مستوى ٥٠ دولار للبرميل، فحصول دول الخليج على رأس المال في الأجل الطويل مضمون لإن حصته في إنتاج النفط العالمي لا يمكن إلا أن تتزايد خلال السنوات والعقود المقبلة.

كما أن أزمة الأسواق العالمية تمثل دافعا لتسريع العمل بالعملة الخليجية الموحدة يسبقها قيام مصرف مركزي خليجي برأسمال مليار دولار وباحتياطيات من النقد الأجنبي يعادل قيمة واردات مجلس التعاون الخليجي لمدة ثلاثة أشهر.

وستتحول دول الخليج إلى ثاني أهم تجمع نقدي في العالم بعد الاتحاد الأوربي من حيث الناتج المحلي الإجمالي ويصبح المصرف المركزي الخليجي صوت اتحاد دول مجلس التعاون أمام المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأن يقلل من مخاطر تعرض بلدان المنطقة لتقلبات الاقتصاد العالمي.

وستصبح العملة الخليجية الموحدة من بين العملات الخمس الرئيسية في العالم على امتلاك أصول مسعرة بالعملة الخليجية كملاذ أمن وتحوط من تقلبات أسعار النفط والتضخم، ويمكن اعتمادها من قبل مصارف مركزية في بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط باعتمادها كعملة لاحتياطيات النقدية خاصة الدول المستوردة للنفط.

لكن تعاني دول الخليج من ضعف قطاعها الخاص إلى جانب ضعف الترابط والتنسيق، ولا زالت الشركات العائلية في الخليج حائرة بين مطرقة الإنفتاح وسندان الإنغلاق رغم أن أصولها تتجاوز التريليون دولار مما يعطي الفرصة للشركات العابرة للقارات الاستفادة من عمليات التخصيص للمنشئات الخدمية والإنتاجية التي تنفذها الحكومات كاستراتيجية اعتمدتها وماضية في تطبيقها، كما أن شركات القطاع الخاص لم تتمكن من تحويل الندرة إلى قلة وقيمة مضافة عالية لإنها تفتقر إلى ثقافة الكفاءة الإنتاجية التي تعد أساسا في المنافسة العالمية على اعتبار أن استغلال الموارد بشكل أمثل يعطيها قوة المنافسة على الصعيدين المحلي والعالمي، فالشركات العابرة للحدود ستتفوق على شركاتنا الضعيفة بما لديها من مقومات تنافسية عديدة ترتكز في مجملها على كفاءة الإنتاجية التي تعطيها القوة للثبات في ساحات المنافسة.

كما يتسم القطاع الخاص بضعف اهتمامه نحو توجيه استثماراته نحو القطاع الزراعي وتنميته هذا إلى جانب ضعف الربحية والمردودات المالية للاستثمارات الزراعية مما أسهم في اتساع الفجوة الغذائية في دول مجلس التعاون خصوصا في الأزمة الأخيرة نتج عنه ارتفاع في الأسعار وكانت السبب الأكبر في تزايد نسب التضخم.

ونتجت هذه الفجوة الغذائية أيضًا بسبب محدودية التنسيق الخليجي والمشاريع المشتركة في المجال الزراعي، وهي بحاجة إلى اعتماد استراتيجية خليجية موحدة تقوم على أساس الهمّ والمصير المشترك من خلال السعي نحو تحقيق التكامل الزراعي كأولوية، والتوجه بجدية نحو الصناعات الغذائية التي تراعي المزايا النسبية على مستوى دول المجلس ولا سيما الاستثمار في دول عربية مجاورة كالسودان ومصر واليمن لتخصيص أراضي للاستثمار الزراعي تكون ملكيتها وإدارتها وتسويق محاصيلها في أيدي الشركات الخليجية مع إنشاء تكتلات على المستوى

الوطني للتفاوض مع المنتجين الرئيسين للمواد الغذائية الأساسية لهدف الحصول على ميزات سعرية وضمانات الإمدادات.

فقادة دول المجلس يواجهون مخاوف وتحديات مشتركة في ظل ظروف انهيار أسعار النفط وأزمة الائتمان التي عطلت مشاريع توسع، مع تراجع بورصات الخليج، وتلكؤ في المفاوضات مع الاتحاد الأوربي حول اتفاقية التجارة الحرة التي أنهيت بقرار حاسم وجرئ قبل انعقاد قمة مسقط باعلإن إيقاف المفاوضات دون سقف زمني وفي غياب الرغبة التي كانت دول التعاون تعلق عليها أهمية كبرى.

فالأزمة الراهنة تفرض التعجيل بقيام الوحدة النقدية الخليجية المشروع الذي بدأ منذ عام ٢٠٠١، غير أن المشروع تعرض لنكسات منذ ذلك الحين. لكن مع التحديات الحالية يتوقع أن يقر قادة الدول الأعضاء اتفاقية الاتحاد النقدي، وميثاق مجلس النقد، وإقرار إقامة بنك مركزي لدول الخليج يكون مستقلا عن حكومات الدول الأعضاء.

فالأزمة المالية أعطت الدول الناشئة دروسا قاسية بعدما تضررت عملاتها بشدة، وأدركت أن استمرار ربط عملاتها بالدولار غير مفيد على المدى البعيد، ووجدت اليابان والصين بأن الأزمة الحالية فرصة بربط عملتيهما بعملات لدول مجاورة لمواجهة الإنكماش الذي تعيشه خصوصا بعدما انخفضت صادرات اليابان إلى أمريكا وارتفعت في المقابل إلى الصين وإلى دول أخرى مجاورة ،وما ينطبق على اليابان ينطبق أيضًا على دول الخليج ،وإن كان نوع الصادرات يختلف عن صادرات دول المجلس، ومن المنطقي ان تكون لها عملة موحدة ومستقلة ومن الأفضل التعاون بدلا من الحلول المنفردة.

والظروف الاقتصادية الحالية مخالفة للظروف الاقتصادية التي انعقدت فيها القمة السابقة وكان يهيمن عليها حينها ضعف الدولار وارتفاع

معدلات التضخم، وواجهت القمة السابقة ضغوطا للتخلي عن سياسة ربط العملات الخليجية بالدولار.

لكن في ظل انتعاش الدولار وتراجع معدلات التضخم تراجعت الضغوط لإصلاح سياسات الصرف وتحولت المواجهة الآن إلى وضع حلول لمواجهة الأزمة المالية العالمية من أجل ازدهار الاقتصاد الخليجي في الأعوام المقبلة.

والحقيقة أن دول الخليج اتبعت في الفترة الأخيرة سياسة حكيمة تقوم على الإدخار والتنويع خلافا للطفرات النفطية السابقة لضمان الصمود أمام الهزات التي ربما تتعرض لها أسعار النفط في المستقبل، وبالفعل برغم من أن الأزمة المالية الحالية والإنهيار الكبير في أسعار النفط يشكلإن خطرا على الخطط الرامية لتنويع اقتصاداتها لتوفير فرص عمل في القطاع الخاص استعدادا لتوظيف الاعداد المتنامية من الشباب الخليجي الداخلين الجدد إلى سوق العمل في دول المنطقة.

وتواجه المنطقة الأزمة من مركز قوة نسبيا بفضل حاجز المدخرات التي حققتها في الفترة الماضية.

فعملية التنويع قائمة ولكن ليس بالضرورة أن تسير بالسرعة المطلوبة، بل الأزمة أعطت للمنطقة دروسا في ترشيد نوعية المشاريع والتوجه نحو التنويع النوعي المتوازن والمستدام، مع التركيز على المشاريع الإبداعية ذات العوائد العالية، بدلا من توجيه السيولة نحو قطاعات محددة مثل قطاع العقارات التجارية والاستثمارية في دبي، والتي منيت بأزمة بالتوازي مع الأزمة العالمية نتيجة ارتباطها بالنمو الاقتصادي العالمي بشكل مباشر.

بل وجدت المنطقة حتى الصناعات التي ركزت عليها وتستهلك كميات كبيرة من الطاقة كالبتروكيماويات والألومنيوم والصلب وسيلة للتنويع لم تسلم هي الأخرى من التباطؤ الاقتصادي العالمي خصوصا في ظل انخفاض في أسعار النفط مما يجعل عملية التنويع طويلة الأجل، بل إنها

تحتاج إلى إعادة النظر في هذا النوع من التنويع بالتركيز على التوسع في استثمارات الابتكار في الصناعات التي تعمل عليها، وتهتم كذلك بتطوير علاقات تجارية وثيقة مع الصناعات في السوق المحلية من أجل الاستخدام الأمثل للموارد المشتركة.

ويتوقع أن يؤكد قادة الخليج على دعم مسيرة السوق الخليجة المشتركة التي أقرتها في القمة السابقة، وبدأت فعليا مع بداية عام ٢٠٠٨ بإجمالي دخل قومي يناهز تريليون دولار والتي تكفل تحرير عناصر الإنتاج والاستثمار والعمل في صورها المختلفة لتتحقق السوق المشتركة على أرض الواقع.

ففي ظل الظروف الحالية فإن دول الخليج بحاجة إلى التعامل مع تلك التحديات بإرادة سيياسية واعية يجمع عليها فعليا قادة دول الخليج بل ويطمحون لبلوغ السوق المشتركة مكانة مرموقة بين التكتلات العالمية كي تصمد في وجه التحديات والأزمات العالمية، وفي نفس الوقت لن تقف مكتوفة الأيدي أمام انهيار أسعار البترول التي تؤثر على اقتصاداتها بشكل مباشر.

السعودية والإمارات شراكة تكاملية:

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي العديد من التحديات في تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المجلس ومع التكتلات الاقتصادية الأخرى وعلى الأخص مع الاتحاد الأوربي، فهي تسير ببطء شديد وخير دليل على ذلك تأخير تنفيذ مشروع الاتحاد الجمركي حتى بداية عام ٢٠٠٨ بدلا من عام ٢٠٠٥ أي بعد سنتين من تاريخ دخول الإتفاقية حيز التنفيذ في بداية عام ٢٠٠٣.

وبات في حكم المؤكد وجود تأخير على أقل تقدير في تطبيق الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة في عام ٢٠١٠ بسبب عدم تبني سياسة تجارية موحدة مع العالم الخارجي. وتعاني دول الخليج خللا اقتصاديا من خلال وفرة النقد الأجنبي، وتواضع المعروض المحلي من السلع والخدمات بالقياس إلى حجم القوة الشرائية من ناحية أخرى، درجت السياسة النقدية الخليجية بقوة الأمر الواقع على تغطية الفجوة بين الطلب الكلي والعرض المحلي بالاستيراد من الخارج حيث تشكل الواردات أكثر من ٨٥ في المائة من الناتج المحلي.

والاستيراد يحمل في طياته صدمات تضخمية على المدى البعيد نتيجة ارتفاع السلع المستوردة في بلد المنشأ بجانب انخفاض العملة الوطنية.

ومن المعروف أن التضخم المستورد لا علاج حقيقيا له في الواقع إلا بالحد من الاستيراد أو تغيير مصادره، وهو ما قد يكون صعبا أو يستغرق وقتا طويلا، كما لا يوجد علاج حقيقي للتضخم الناتج عن خفض العملة إلا بالعمل على تثبيت سعر العملة أو بخفض حجم الواردات .

فالإجراء الأمثل في هذه الحالة هو الاتجاه نحو العملية الإنتاجية وحدوث تنوع في اقتصادات دول الخليج، وإتاحة الفرصة أمام إقامة قاعدة اقتصادية أوسع من أجل استقرار الحالة الاقتصادية. فالسبيل الوحيد هو تطوير صناعات تسهم في ترسيخ هذه القاعدة خاصة وأن البترو – دولار لم يعد يتدفق بشكل أتوماتيكي إلى أمريكا منذ الحادي عشر من سبتمبر، بل سحبت دول الخليج ما يزيد على ٢٠٠ مليار دولار من الولايات المتحدة عقب الهجمات الإرهابية على مبنى التجارة العالمي خوفا من تجميد موجوداتهم الاستثمارية. وتقدر مؤسسة المالية الدولية IIF بأن الدول الست في مجلس التعاون الخليجي GCC رصدت وحدها عام ٢٠٠٥ في الخارج نحو ١٦٧ مليار دولار، وتتنبأ المؤسسة لعامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ المزيد من الاستثمارات المالية الأجنبية بقيمة ٤٥٠ مليار دولار، ولا زالت

أمريكا تستأثر بأكثر من نصف الفوائض البترو-دولارية الخليجية التي تصل إلى ٣٠٠ مليار دولار.

وقد استفادت الأسواق الخاصة في الخليج من إعادة النظر في تدفق رأس المال. ويتم إنفاق حصة أعلى بوضوح من الأرباح الخيالية الناتجة عن تصدير البترول في داخل الدول أكثر من الماضي. ويتدفق المال إلى أسواق العقارات والبورصات، بالإضافة إلى هذا يتم تمويل المشاريع القائمة في البنية التحتية، ولكن على ما يبدو فإن قدرة هذه الأسواق في امتصاص البترو- دولار محدودة نتيجة غياب سياسات اقتصادية مشتركة لذلك فهي تتدفق إلى أوربا بعد الولايات المتحدة بأحجام كبيرة لشراء العقارات تقدر بنحو ١٦٠ مليار دولار، وإلى آسيا كنقطة محورية جديدة بالنسبة إلى مستثمري الخليج تقدر بنحو ١٠٠ مليار دولار.

وقبل أن تودع دول الخليج أحجامًا أكبر من البترو– دولار في خارج المنطقة تنبهت كلا من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى المضي قدمًا في إرساء سبل التعاون المؤدي إلى التكامل الاقتصادي بين البلدين لتحريك خطى الإندماج في دول مجلس التعاون الخليجي الذي يسير بوتيرة بطيئة بسبب هيمنة الشركات العائلية والإدارات الفردية والتركيز على الأهداف الربحية في الأمد القصير، إضافة إلى محدودية التنسيق بين الشركات المماثلة في الدولة الواحدة، وعلى مستوى دول المجلس، وعدم وضوح آليات وإجراءات وفوائد الإندماج لدى العديد من القطاعات مما أصاب العمل الخليجي المشترك بغموض حول موعد العملة الخليجية الموحدة وفي الكثير من السياسات الاقتصادية الأخرى.

وهذا ما أثبتته دراسة قام بها كاتب هذه السطور حول (التبادل التجاري للإنتاج الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي) عام ٢٠٠٢ توصلت هذه الدراسة إلى أن علاقات التكتل بين دول مجلس التعاون هشة وضعيفة لا ترقى إلى طموحات دول المجلس كتكتل من التكتلات الأقليمية العالمية، تلك التي تمكنها من الدخول في المنافسة المرجوة تمشيا مع التغيرات

والتحديات الاقتصادية العالمية لنمو اقتصاديات دول التكتل، وأرجعت الدراسة الأسباب إلى صغر حجم أسواق دول الخليج عدا المملكة العربية السعودية، وتشابه هياكل الصناعة التحويلية في دول المجلس إلى حد كبير مما يقلص من حجم التجارة البينية بجانب عدم وجود التنسيق والتعاون الصناعي بين دول المجلس.

وفي دراسة أخرى أيضًا لكاتب هذه السطور عن (واقع ومستقبل التجارة البينية العربية) قُدِّمت في الملتقى الرابع للجغرافيين العرب في الرباط في نوفمبر ٢٠٠٦ توصلت إلى أن السعودية والإمارات هما أكبر دولتين تتمتعان بأعلى كثافة تجارية مع الدول العربية، ورغم أهميتهما التجارية إلا أن نصف تلك الصادرات هي مواد خام ووقود معدني بينما بقية الصادرات تتركز في الأغذية والمشروبات تليها المواد الكيماوية الأساسية، وتنخفض كثيرًا في بقية الصناعات التحويلية الأخرى.

هذا ما جعل كلا من السعودية والإمارات تتوجهان إلى توقيع اتفاقات ثنائية لتحريك البطء في السوقين الخليجي والعربي. وهما تدركان أنه لايمكن تحريك هذا البطء إلا بإقامة قاعدة إنتاجية ضخمة مستغلة مكانة وقوة اقتصاد بلديهما، خاصة وأن العامين الماضيين شهدا اتجاها متزايدا غير مسبوق لعمليات التملك والإندماج بين العديد من الشركات العالمية، حيث باتت هذه العمليات تمثل عملا رئيسيا في نمو الاستثمار العالمي المباشر وجزءا كبيرا منه والذي بلغ ١،٢ تريليون دولار في عام ٢٠٠٦ .

وتلك الإندماجات رغم فوائدها العديدة إلا أن لها آثارًا سلبية على الشركات والمشاريع الصغيرة، وفي نفس الوقت كان لتجربة الدمج بين الشركات الخليجية التي لم تحظ بالاهتمام المطلوب مع أن الجهات الحكومية في هذه الدول لا تبدي ممانعة بل وتشجع مثل هذا الأمر وتقدم له التسهيلات والحوافز المختلفة. وما حدث في الفترة الماضية -بحسب دراسة قدمها اتحاد الغرف الخليجية- أن الدمج تركز في القطاع المالي والمصرفي، وهذا ما جعل البلدين يحاولان جاهدين تخطي تلك العقبات وتجاوزها

بخطوات عملية تقود إلى الإندماج الاقتصادي بين اقتصادات دول مجلس التعاون، وتحديد مبدأ السوق المشتركة والتي سيتم تطبيقها مع نهاية عام ٢٠٠٧ حسب ما اكدته القمة التشاورية لقادة دول مجلس التعاون التي عقدت في الرياض. ويدعو مفهوم الإندماج والتكامل إلى منح الحرية الكاملة لوسائل الإنتاج بالتحرك بين الدول الأعضاء.

ويستغل البلدان العلاقة التاريخية المتينة بينهما والتي اتسمت منذ فترة بالتكامل والتبادل، وبخاصة أن دولة الإمارات تعتبر منفذا تجاريا رئيسيا للعديد من دول العالم إلى الأسواق السعودية وهي ذات موقع استراتيجي كبوابة تربط بين الشرق والغرب.

وبدأت العلاقات التجارية تترسخ بين البلدين وتأخذ أبعادا استراتيجية في الآونة الاخيرة، وتشير إحصاءات التجارة الخارجية بين البلدين إلى ارتفاع نسبة واردات دولة الإمارات من المملكة العربية السعودية إلى ما يقارب الـ ٤٦ في المائة من إجمالي وارداتها من الدول العربية، وشكلت صادراتها إلى المملكة في عام ٢٠٠٥ ما نسبته ٤٥ في المائة من إجمالي صادراتها لدول مجلس التعاون التي بلغت قيمتها ٥،٣ مليار دولار اي ان صادرات دبي للسعودية بلغت ٢،٤ مليار دولار .

وارتفعت نسبة التجارة البينية مرتفعة من ٦،٥ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ١١،٥ في المائة عام ٢٠٠٥ وهو نمو ينسحب بصورة متوازية على التبادلات الثنائية يقود إلى تفعيل الاتفاقيات الجماعية بين بلدان المجلس وسيقود إلى تطور أفضل في العلاقات الاقتصادية.

فالجولات الثنائية بين مجلس الغرف التجارية السعودية واتحاد الغرف الإمارتية قضت على الكثير من المعوقات البيروقراطية وحققت الكثير من الإنجازات على صعيد التبادل الاقتصادي الثنائي خاصة وأن دبي تعيش تجربة اقتصادية ناجحة يمكن الاستفادة منها في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين بهدف تنمية التبادل التجاري والاستثماري حتى

تتحول إلى شراكة تجارية تتميز بالقوة والثبات والاستقرار ولها قابليتها للنمو والتوسع في المستقبل نظرا لما تتيحه تلك الشراكة من فرص تجارية واستثمارية واعدة خاصة بعدما وقع البلدان على اتفاقية السماح للمواطنين بالإنتقال بين البلدين عبر المنافذ الرسمية بالاعتماد على البطاقة الشخصية مما بشكل خطوة إضافية نحو تعزيز أسس التكامل الاقتصادي وهي أحدى أكبر السبل التي تمكنت من إزالة أحدى العوائق المهمة التي تحول دون التكامل الاقتصادي.

فإذا كانت دبي تتمتع باقتصاد ديناميكي منفتح على العالم الخارجي بشكل منقطع النظير بدليل وجود المناطق الحرة (وأبرزها جبل علي) والمدن المتخصصة مثل مدينة دبي للإعلام، فإن السعودية كذلك تعتبر أكبر سوق اقتصادي حر في منطقة الشرق الأوسط إذ تحوز على ٢٥ في المائة من إجمالي الناتج القومي العربي إضافة إلى أن المملكة تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم يبلغ ٢٥ في المائة إضافة إلى عدد كبير من المواد الطبيعية الواعدة في مجال التعدين والموقع الجغرافي يجعلها منفذا سهلا لأسواق أوربا وآسيا وإفريقيا، ويتمتع سوقها بقدرة شرائية عالية وهي مقبلة على إنشاء العديد من المدن الاقتصادية والمتخصصة.

فمقومات البلدين تسمح بجذب الاستثمارات الأجنبية وهي فرصة لإقناع المستثمرين المحليين في استثمار أموالهم محليا نتيجة توفير أفضل الفرص لما تتمتع به كل منهما بإمكانات وموارد اقتصادية مكملة لبعضهما البعض ما يقوي من فرص التعاون المؤدي إلى التكامل الاقتصادي مستقبلا.

وخلال السنوات المقبلة ستصبح للعوامل والمحددات الاقتصادية بين دول الخليج أهمية كبرى قد تفوق العوامل والمحددات السياسية والأمنية وذلك لاعتبارات عديدة منها أن الدول الخليجية تمثل كتلة اقتصادية مهمة على مستوى العالم نظرا لكونها أكبر قوة نفطية في العالم سواء من حيث الاحتياطي البالغ ٤٧٤ مليار برميل مما يعادل ٤٦ في المائة من الاحتياطي العالمي مما يؤكد دورها الاقتصادي في الاقتصاد العالمي مما

يفرض عليها تقوية مركزها التفاوضي خصوصا بعد تعليق الولايات المتحدة المفاوضات الثنائية مع دولة الإمارات حول التجارة الحرة لأسباب غير تجارية رفضت الإمارات التفاوض حولها.

لذلك فإن دول المجلس لديها إيمان راسخ بالأهمية الاستراتيجية لهذا المجلس والعلاقات الثنائية التي تصب في تعزيز مسيرته، الذي لا يشكل اختيارا بل ضرورة تمليها التحديات المحيطة بالمنطقة السياسية والاقتصادية. بالإضافة إلى مواجهة واقع اقتصادي وسياسي جديد يمتلك قوى اقتصادية عابرة للحدود لا تملك ما لدى دول المجلس من مقومات وإمكانات، فإذا ما استثمرت الوسائل المتاحة لاستغلال مقوماتها وإمكاناتها لتحسين قدرتها التنافسية تستطيع أن تواجه وتندمج مع التكتلات الاقتصادية العملاقة.

تحالفات جديدة لعالم متغير:الصين شريك استراتيجي لدول الخليج.

إن للصين نفوذا استراتيجيا في منطقة الخليج، وإيران هي حليفها الاستراتيجي، وحتى الآن ترى الصين بأن السعودية حليف استراتيجي للولايات المتحدة، ولكن عادة ما تتغير تلك المعادلات الاستراتيجية وهي غير ثابتة وتتغير بحسب المتغيرات.

وتحاول الصين أن يكون لها مكان في منطقة الخليج، ولكن حتى الآن تعتبر الصينُ إيرانَ الدولة المهمة بالنسبة إليها التي عن طريقها يمكن أن تتواجد في منطقة الخليج.

أيًا يكن ذلك التنافس الاستراتيجي بين القوى العالمية، فإن السعودية تنظر إلى تحقيق مصالح دول الخليج كأولوية بعيدًا عن التنافس الاستراتيجي العالمي.

فالسعودية تدرك بأن دور الصين الاقتصادي يتزايد يوما بعد يوما، والولايات المتحدة مدينة للصين بأكثر من تريليون دولار، والسعودية حريصة بأن تكون بمنأى عن العقوبات أو الدبلوماسية المفروضة ضد إيران حول المفاعل النووي وتعتبرها السعودية مشكلة غربية، ولا ترغب السعودية بأن تكون بديلا عن إيران للصين في تصدير الكميات النفطية التي تصدرها إيران للصين، ولكن ما تريده السعودية أن تكون شريكا استراتيجيا للصين بعيدا عن هذه الحسابات التي لا تصب في مصلحة المنطقة بل تصب الزيت على النار وتزيدها اشتعالا.

والآن بعدما حسمت السعودية الوضع في البحرين حفاظا على أمن وسلامة الخليج، فإنها ترى بأن الصراع الإيراني الخليجي هو صراع إقليمي، يمكن أن تدخل السعودية وبقية دول الخليج الأخرى في ترتيبات وتفاهمات أقليمية، وما تطلبه السعودية من واشنطن هو بعدها عن هذا الصراع وعدم مناصرة طرف على آخر، مثلما ناصرت إيران في العراق ودعمت تنصيب المالكي على الأكثرية وهي تناقض مبادئ الديمقراطية التي تنادي بها الولايات المتحدة وتدافع عنها، لكن عندما تتعارض الديمقراطية مع مصالحها تتخلى عنها من أجل كسب ود إيران مما يصب في التفاهم الدبلوماسي مع إيران حول الملف النووي.

والسعودية كذلك عليها أن تتبع مسار مصالحها مثلما تفعل الولايات المتحدة. فمن أجل التعافي الاقتصادي الأمريكي باعتباره أولوية لديها سمحت للصين بالتوسع الاستراتيجي في مناطق يمكن أن تكون مفتوحة للمصالح الأمريكية القصيرة والمتوسطة المدى، وكان من تلك المناطق المحيط الهندي الذي أزعج حليفها الهندي القوي، فأصبحت الصين مرحبًا بها في المناورات البحرية السنوية الهندية الأمريكية. مما يعني أن زمن الاستقلال الاستراتيجي قد ولى، وهو ما يقود إلى كسب أصدقاء جدد.

فهناك أنظمة اقتصادية تتشكل في النظام العالمي الجديد بفعل ثورة المعرفة التكنولوجية، أي أن ثورة المعلومات الحالية تخلق أنظمة جديدة للاقتصاد

السياسي، تماما كما خلقت الثورة الصناعية الأنظمة القديمة التي تتحول الآن نحو تنظيم الشؤون الاقتصادية التي تتيح زيادات هائلة في الإنتاجية وإزالة العمل الروتيني وتوفير قنوات أكثر للتوزيع وافتتاح أسواق ضخمة جديدة ، وتسهيل العمليات العالمية في كل المجالات تقريبا.

فالأزمة المالية العالمية حولت على نحو أساسي منطق العلاقات الأمريكية الصينية، وكان معظم الأمريكيين قبل الأزمة مرتاحين للنهضة الصينية لإن البلدين كانا ينتعشان اقتصاديا معا، كما لم تظهر الصين في ذلك الحين كمتحدية لمركز الولايات المتحدة كقوة عالمية وحيدة ،ولكن بعد الأزمة بدأ يروج بأن الاقتصاد الصيني سيصبح أكبر من الاقتصاد الأمريكي عام ٢٠٢٧ بل هناك توقعات تفيد بأن هذه اللحظة قد تأتي في وقت أبكر باعتبار أن الصين التي كانت قبل عشرة أعوام صاحبة المركز التاسع عالميًا في الصادرات أصبحت الآن صاحبة المركز الأول.

ولكن الحقائق لا تدل على تلك التوقعات، وهي توقعات مبالغ فيها وقد تكون من أجل الاستعداد لمرحلة تحجيم نمو وتوسع قوة الاقتصاد الصيني الناهض، فإذا ما اعتبرت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم حيث يمثل ٩،٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فإن الولايات المتحدة ٢٣،٦ تمثل في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، هذا إلى جانب أن نصيب الفرد في الصين نحو ٣٥٦٦ دولار بينما يرتفع نصيب الفرد بشكل كبير جدا في الولايات المتحدة إلى نحو ٤٦٤٤٣ دولار.

فهناك من يجادل باحتمال فكرة اصطدام قوة ناهضة مع قوة رأسخة، لكن رؤساء مثل بيل كلينتون إلى الرئيس الحالي باراك اوباما يؤمنون بأن المصالح الاقتصادية المتبادلة تعني أنه يمكن أن تتخذ الولايات المتحدة موقفا حميدًا من النهضة الصينية.

ويطمئن الرؤساء الأمريكيين الليبراليين بأن التحرر الاقتصادي في الصين سوف يؤدي إلى تحرر سياسي، وبأن الصين الأكثر ديمقراطية سوف تكون أكثر صداقة مع الولايات المتحدة.

ومع ذلك فإنه بسبب عدم تبلور التوقعات الأكثر تفاؤلا من جانب الليبراليين فسوف يكون من الخطأ الإسراع في القفز إلى الجانب المعاكس، فحتى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر الواقعي البارز أشار خلال الفترة الاخيرة إلى وجود أمثلة على تكييف القوى الراسخة مع القوى الناهضة بطريقة سلمية بسبب أن اقتصاد البلدين مترابطان بعمق، حيث يؤدي ذلك إلى إيجاد مجموعات ضغط قوية ذات اهتمام بوجود علاقات مستقرة.

ولم تعد الصين حصريا مصدرا للتصنيع متدني التكلفة، وهي تدرك أن امكانياتها أكبر، وأنها مصدر للمنافسين العالميين في كل ناحية من نواحي قطاع الأعمال على المسرح العالمي.

وتتنافس شركات العالمين المتقدم والنامي مباشرة عبر نطاق من الصناعات، وتتعاون بقوة من خلال المشاريع المشتركة. غير أن التنافس يصبح أكثر شدة ويضم كلا العالمين المتقدم والناشئ.

وقد تضاعف تقريبا عدد شركات الأسواق الناشئة المشمول في مؤشر الفاينانشيال تايمز العالمي لأكبر ٥٠٠ شركة مقارنة بمستويات قبل الأزمة، حيث كان عددها ٦٨ شركة في آذار (مارس) ٢٠٠٧ وأصبح عددها ١١٩ شركة في منتصف عام ٢٠١٠.

في حين أن الحجم الكلي لرأس المال المتدفق من العالم المتقدم نحو الاقتصادات الناشئة ما زال أكبر بكثير من ذلك الذي يذهب إلى الاتجاه المعاكس، إلا أن القصة مختلفة تماما في مجال الاستحواذات على الشركات. ففي عام ٢٠٠٩ تجاوزت لأول مرة الاستحوازات من جانب شركات العالم الناشئ على مجموعات العالم المتقدم تلك التي تمضي في

الاتجاه الآخر، كانت قيمة الأولى ١٠٥ مليارات دولار، بينما كانت قيمة التالية ٧٤،٢ مليار دولار، وذلك وفقا لـ (ديلوجيك) شركة البيانات التجارية.

فالنهج الجديد يستند إلى الشراكات والمشاريع المشتركة إنسجاما مع الاحتياجات المحلية .

ومنذ عام ٢٠٠٣ استقطبت دول استثمارات اجنبية مباشرة بقيمة ٤٣٠،٣ مليار دولار استنادا إلى تحليل من إعداد FDI Monitor وهي شركة شقيقة لِفاينانشيال تايمز.

فبدأت المنطقة تصبح جزءًا من محفظة الشركات متعددة الجنسيات، ويعتبر الاستثمار الأجنبي طريقة لتسريع النمو، وخلق الوظائف ونقل المعرفة وتنويع الاقتصاد.

وما زالت هناك عقبات كبيرة وطويلة المدى أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج، فالاستثمار الأجنبي يتركز في مجال البضائع المترفة والخدمات الفندقية والمناطق الحرة، ورغم أن المناطق الحرة ناجحة في أغلبية الأحيان إلا أنه ما زالت هناك قيود على الملكية الأجنبية للمشاريع الصناعية، ولابد من وجود شركاء محليين الأمر الذي يشكل عائقا للشركات الأجنبية التي قد تكون راغبة في تأسيس شركات تابعة لها في المنطقة.

وحسب تقرير البنك الدولي فإن السعودية تحتل المرتبة ١٣ من حيث سهولة العمل فيها ثم البحرين بالمرتبة ٢٠ تليها الإمارات في المرتبة ٣٣، وقطر المرتبة ٣٩ أما الكويت وعمان فتأتيان متأخرتين في المرتبتين ٦١، ٦٥ على التوالي.

كما أن الضرائب غير موحدة في دول الخليج، فدولة قطر ذكرت بأنها ستخفض نسبة ضريبة الشركات المفروضة على الشركات الأجنبية من

٣٥ إلى ١٠ في المائة، ولا تفرض البحرين والإمارات أية ضرائب دخل على الأشخاص أو الشركات، في حين تفرض السعودية ضريبة على الشركات الأجنبية بنسبة ١٥ في المائة، والكويت بنسبة ٢٠ في المائة، وخفضت عمان الضريبة من ٣٠ في المائة إلى ١٢ في المائة.

كما أن مساهمة القطاع الخاص الخليجي من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين ٣٣-٣٥ في المائة، أما مساهمته من حيث الصادرات غير النفطية فبلغت ٢٦ في المائة عام ٢٠٠٢ ثم تراجعت إلى ٢٣ في المائة عام ٢٠٠٦ ثم إلى ٢٢ في المائة عام ٢٠٠٨ نتيجة ارتفاع أسعار الصادرات النفطية في الأسواق العالمية.

ونتيجة ضعف هياكل القطاع الخاص المحلي فإن هناك تقديرات لحجم استثمارات للقطاع الخاص السعودي في الخارج تقدر بنحو ١،٢ تريليون دولار.

ولا زالت العلاقات الاقتصادية الصينية – الخليجية محدودة للغاية، فبلغت المبادلات التجارية نحو ٧٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨ منها ٤٢ مليار دولار للصادرات الخليجية و ٢٨ مليار دولار للواردات الصينية.

وكانت المبادلات التجارية مع السعودية نحو ٤٢ مليار دولار عام ٢٠٠٨ منها ٣١ مليار دولار للصادرات السعودية و ١١ مليار دولار للصادرات الصينية.

وتعتبر الصين ثاني أكبر مستورد للنفط من السعودية بينما تعتبر خامس أكبر مصدرة للسعودية.

وبلغت تجارة الصين مع الإمارات نحو ١٩،٤ مليار دولار عام ٢٠٠٨ منها ٧ مليارات دولار للصادرا ت الإماراتية و ١٢ مليار دولار للواردات الصينية.

وتعمل نحو ألفي شركة صينية في دولة الإمارات، فدول الخليج ثامن أكبر شريك تجاري للصين في العالم. وقد حقق الطرفان تعاونا إيجابيا في مجال المقأولات والطاقة والاستثمار أي أن الاستثمار يركز على قطاعي النفط والغاز على حساب القطاعات الأخرى ما يعني انخفاض التنوع، وبالتالي ضعف حصة دول مجلس التعاون من التدفق العالمي على الرغم من الإمكانات الكبيرة التي تمتلكها دول مجلس التعاون، فإجمالي الاستثمارات من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٨ بلغ نحو ٦٣،٤ مليار دولار بنسبة ٣،٧ في المائة من الإجمالي العالمي و١٠،٢ في المائة من إجمالي الدول النامية و ٦٥،٧ في المائة من إجمالي الدول العربية، ويبلغ الاستثمار الأجنبي في السعودية ٣٨،٢ مليار دولار وفي الإمارات ١٣،٧ مليار دولار.

وتتجه دول الخليج إلى إضافة قيمة عالية لمواردها الهيدروكربونية ومعالجتها إلى لقيم بتروكيماوي لسلسلة متدحرجة من الصناعات التحويلية تنتهي بمنتجات استهلاكية.

وفي ظل تزايد التكتلات الاقتصادية وعمليات التكامل العالمي والمنافسة على الأسواق، ومواكبة الحراك الصناعي في الاقتصادات السريعة النمو واتخاذها تدابير لحماية أسواقها ما يؤدي إلى تراجع صادراتنا بسبب تلك الإجراءات الحمائية واتهامات بإغراق الأسواق خصوصا في الصين.

هذه التحديات تحدث في ظل غياب رؤية اقتصادية ما يفرض علينا ترتيب البيت البتروكيماوي الخليجي في إطار مؤسسي لمواكبة تحديات المرحلة القادمة بشكل جماعي.

يعني ذلك أن الاستثمارات تتركز في قطاعي النفط والغاز في منطقة الخليج، والمنطقة بدأت تتجه بصورة متزايدة نحو تحويل تركيز استثمارات الطاقة من أجل تطوير المشاريع المحلية للمياه والكهرباء، ويتوقع أن تهيمن هذه المجالات على استثمارات الطاقة في السنوات المقبلة نظرا لوجود عجز حاد في الكهرباء.

لذلك فإن دول الخليج بحاجة إلى شراكة الصين في مجالات الخيارات الأخرى للطاقة مثل الطاقة الشمسية، والنووية، لإن المنطقة في مواجهة الحرارة الشديدة والجفاف تعتمد على تحلية المياه والتكييف العالي مما يستهلك كميات مهولة من الطاقة، فهي بحاجة إلى التنويع لتلبي حاجة الصناعات ذات الاستهلاك العالي من الطاقة مثل الألمنيوم ،والصلب والصناعات البتروكيماوية.

فالسعودية بمفردها تحرق نحو مليون برميل من النفط يوميا ويمكن أن يتضاعف هذا الرقم إذا استمر نفس النمو بنفس الوتيرة، فحرق النفط بهذه الطريقة ليس وسيلة اقتصادية لسلعة تصديرية ذات قيمة عالية، والاستمرار في هذا الاتجاه يثير الدهشة لإن هذا التوجه غير مستدام مما يهدد الصناعة مستقبلا.

فإن توسيع الأواصر والشراكة مع الصين يأتي متوافقا مع الاستراتيجية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي في تنويع علاقاتها الدولية والتقليل من الاعتماد المفرط على القوى الغربية وخصوصا الولايات المتحدة.

وبذلك يأتي توثيق العلاقات الاستراتيجية مع الصين كجزءٍ من رؤية أوسع وأكثر بعدا على المدى الطويل حيث يمكّن الصين من أن تلعب دورا متوازنا بين دول الخليج وإيران وفق ترتيبات اقتصادية، لإن أجندة الصين في منطقة الخليج ستكون محكومة بأجندة اقتصادية في الغالب.

باتجاه عالم متعدد الأقطاب:

أخفق العالم في خلق توازن في توزيع القوى عقب نهاية الحرب الباردة، وتولت الولايات المتحدة صياغة العالم بالقوة والإنفراد بقيادته، ولم تستفد من الفترة التي سبقت نهاية الحرب الباردة التي اعتمدت على صياغة مبادرات بعيدة الأمد للاستقرار والنمو والتعاون بين الدول فكانت

مؤسسات عديدة لحفظ أمن واستقرار العالم مثل مؤسسات بريتون وودز التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية أو الناتو. فإن مثل هذه المؤسسات حققت على مدار خمسين عاما إطار عمل مؤسساتي يساعد الولايات المتحدة على صياغة العالم بعيدا عن اللجوء إلى القوة العسكرية.

فالنقاش الذي يدور في العالم هو بين اتجاه اليسار الذي يرى أن الأمم المتحدة هي البديل الوحيد وفي المقابل يسعى اليمينيون إلى ما يسمى بتحألف الارادة. بينما الواقع يتطلب استراتيجية تعدد الأقطاب أو الجوانب.

خصوصا في ظل عدد من المتغيرات في العالم منها التحولات الصاخبة نسبيا بين الاقتصادات المتطورة والناشئة وخاصة في الصين والهند بسبب تحول عملية الصناعة إلى العالمية، وهذا من شأنه أن يمكن المزيد من المواقع على نطاق العالم من المساهمة وفقا لما لديها من مهارات وإمكانيات.

ودخل العالم مرحلة مابين التعددية التجارية والاتفاقيات الثنائية وأصبح يعاني حالة من الظلم الاجتماعي المزعوم والحقيقي من الرأسمالية الأنجلوساكسونية حتى من أقرب الأقرباء من أوروبا.

فبعدما أعلنت كوندليزا رايس في جامعة هارفرد عام ١٩٩٩ عن انتصار أمريكا في الحرب العالمية الثالثة الباردة الذي يؤهلها لحكم العالم، وقفت في ١٨ من يناير عام ٢٠٠٦ بجامعة جورج تاون في محاضرة تعترف فيها عكس ماقالته في جامعة هارفرد عام ١٩٩٩ بأن أمريكا لم تعد الدولة القطب الوحيدة في الأرض، وبالتالي لا تنفرد بالسلطة الدولية التي أخذت تحاول أن تمارسها بعد أحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١ من خلال إعلإن الحرب العالمية ضد الإرهاب. وتعترف أيضًا رايس في محاضرتها بأنه ثبت منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٤ أن واشنطن أخذت تسبح في فراغ سياسي على المستوى الدولي بعد ظهور تعدد الأقطاب الدولية الذي فرض محدودية القوة المفرطة للولايات المتحدة وفرض عليها أن تتعايش مع

الواقع الجديد إما بالتعاون تارة معها وإما بالتنافس تارة أخرى خصوصا مع الأقطاب الدولية الجديدة التي ظهرت على المسرح الدولي. فالتكتل الآسيوي بزعامة الصين، وفي أوروبا بعضوية اليابان وروسيا التي تشترك في التكتلين بجانب التكتل اللاتيني العربي الذي ظهر مؤخرا والذي شمل دول العالم الثالث وعقدت قمته في البرازيل. ونجحت هذه التكتلات في إقامة تعدد الأقطاب الدولية التي اعترفت بها وزيرة الخارجية الأمريكية وطالبت التعاون مع تلك الأقطاب من خلال منطق المصالح المتبادلة وليس من خلال القوة المفرطة كما كان سائدا من قبل.

فأصبحت أمريكا تتحرك الآن تحت مظلة "استراتيجية تعدد الأقطاب الدولية"، بعدما كانت أمريكا تلجأ إلى صياغة العالم بالقوة، والإنفراد بقيادته.

وتعاني المنطقة في الوقت الحاضر من العديد من القضايا والملفات الشائكة والعالقة والتي تحتاج إلى مجهود وتعاون دولي لمعالجتها ومن تلك الملفات ملف مشاريع إيران النووية، وفوز حماس، والمشكلة السورية اللبنانية والأزمة اللبنانية، والوضع المتفجر في العراق والمتناقض في السودان والنفط.

فجاء التحرك الأمريكي بزيارة رايس إلى بعض الدول العربية من أجل تخويفها من خطر النووي الإيراني والمساهمة في الحصار الاقتصادي المرتقب أو المشاركة في أي عمل تقوم به أمريكا. بجانب وقف المساعدات عن حماس لإجبارها على الإعتراف باسرائيل. وهي وجهات نظر لا تؤيدها دول المنطقة.

فالسعودية وفرنسا دولتين يمكنهما أن تلعبا دورا محوريا في النظام العالمي الجديد. فزيارة شيراك إلى السعودية ذات أبعاد عديدة لاتقتصر على البعدين السياسي والاقتصادي، فقط بل تمتد إلى تعزيز الشراكة في جميع المجالات واحتواء التوتر التي تمر به المنطقة ومحاولة الوصول إلى

حلول مناسبة وعادله للكثير من القضايا العالقة والمستجدة. فهي زيارة استثنائية وسط ظروف استثنائية تمر بها المنطقة والعالم.

ففرنسا تتسم بالثقل الفرنسي قي الاتحاد الأوربي وتشكل فيه مركزا موجها للسياسة الأوربية وما ينبني عليها من علاقات ومصالح تربط أوربا بدول العالم. هذا بجانب استقلالية السياسة الفرنسية ورفضها السير وفق أهواء القوة الكبرى ووقوفها موقفا جريئا وواضحا تجاه العديد من القضايا ومحاولة تقليص هيمنة الولايات المتحدة على مجلس الأمن خصوصا فيما يتعلق بقضية غزو الولايات المتحدة للعراق. مما جعل فرنسا تقترب في الكثير من المواقف أو تقف إلى جانب القضايا العربية مما مكنها من الحفاظ على الكثير من مصالحها في العالم العربي مما يؤهل فرنسا أن تكون الشريك الاقتصادي الأقوى في المنطقة وخصوصا مع دولة تتربع على ربع احتياطي العالم من النفط.

فالدولتين تستغلان الصداقة العريقة بينهما لتشكلا بها قاعدة راسخة لشراكة اقتصادية سياسية بين البلدين ترسخها الزيارات المتبادلة بين زعيمي الدولتين كما تزامنت زيارة شيراك إلى السعودية مع جهود دولية لعقد ندوات حول ضرورة تعزيز مبدأ تحالف الحضارات في وقت يشهد الجميع انزلاقا نحو المواجهة بين الغرب والإسلام وكان من أبرز هذه الجهود عقد منتدى تحالف الحضارات في الدوحة والذي انتهى ببيان ثلاثي للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي يدعو لإنهاء أجواء التحريض واعتماد الحوار بين الحضارات، وفي التوقيت ذاته عقد وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربي اجتماعا في بروكسل دعوا فيه لتعزيز الحوار بين الاتحاد الأوربي والعديد من دول جنوب المتوسط وشمال إفريقيا والشرق الأوسط ودعم الاجتماع المبادرة التركية الإسبانية من أجل تحالف الحضارات. والدور الذي يمكن أن تلعبه فرنسا من خلال منابرها الثقافية والدبلوماسية في مواجهة قضية تشويه صورة العالم الإسلامي،

والطعن السائد في الغرب على الحضارة الإسلامية، ورموزها خصوصا وأن فرنسا يوجد فيها ما يربو على خمسة ملايين مسلم.

ويأتي هذا التحرك الفرنسي بعد قيام الملك عبد الله بجولة فاعلة زار فيها الصين والهند وباكستان وهونغ كونغ وماليزيا فسّرتها بعض الأعين المراقبة بأنها بداية نوايا لتحول وجهة السعودية عن الشركاء الغربيين في التجارة نتيجة طبيعة الظروف المحيطة، وناجمة عن رؤية استراتيجية قائمة على ضرورة الاستثمار الاقتصادي والتجاري والإنفتاح على العالم عقب الإنضمام عمليا إلى منظمة التجارة العالمية مما جعل العالم يدرك أن السعودية أرضية خصبة للحراك الدولي وعلى الصعيد الاقتصادي.

والجانب الآخر وصفت وكالة (رويترز) للأنباء الرئيس شيراك بأنه يخوض صراعا ضاريا هذه الأيام من أجل حصول شركات فرنسية على نصيب أكبر من كعكة المشروعات الاقتصادية المتنامية في السعودية حيث تتمتع الشركات الأميركية والبريطانية بموطئ قدم قوي.

وقال دبلوماسي فرنسي لنفس الوكالة "الحصول على عقود من الدولة صاحبة أكبر اقتصاد في العالم العربي قد يساعد الاقتصاد الفرنسي المتعثر في الآونة الأخيرة والذي يعاني من بطء في النمو ومن معدلات بطالة عالية".

وتعتبر فرنسا أن العلاقة الاقتصادية بين البلدين مهمة وتقليدية بحيث تستمد وجودها من الطابع الحيوي الذي يتميز به الاقتصاد السعودي والجهد الاستثنائي في مجال الاستثمارات الحكومية للاستجابة لمتطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي. ومنذ فترة خطت السعودية لنفسها استراتيجية بعيدة المدى من أجل تنمية مستدامة، وميز استراتيجيتها سياسات الاصلاح الاقتصادي جعلها عامل جذب تتنافس الدول على نيل شركاتها نصيبا كافيا من حركة التوسع الاقتصادي الحالي والمستقبلي. ونظرا للثقل الذي تمثله السعودية كأحد أكبر المنتجين للنفط وصاحب أكبر

احتياطي نفطي في العالم فهي تطبق سياسة متزنة ومتوازنة في مجال إنتاج وتسويق النفط والحرص على استقرار أسواق النفط العالمية.

فزيارة شيراك للسعودية تكريس للشركة الاستراتيجية بين البلدين خصوصا وأن الزيارة أثمرت عن تطابق في الآراء لجملة من القضايا التي تمت معالجتها، وتمت مقاربة الموضوعات بالكثير من التفصيل والتركيز على السلام والاستقرار أقليميا ودوليا لاسيما استعمال الدبلوماسية لحل النزاعات.

فالسعودية تحرص في المجال الدولي على إقامة علاقات متكافئة مع القوى الكبرى والتي ارتبطت معها بشبكة من المصالح التي يمكن وصفها بأنها جاءت كانعكاس لدورها المحوري المتنامي في العالمين العربي والإسلامي، والتي سعت من خلالهما إلى توسيع دائرة التحرك السعودي على صعيد المجتمع الدولي، لذا تحاول السعودية أن تتفاعل مع مراكز الثقل والتأثير في السياسة الدولية آخذة في الحسبان كل مايترتب على هذه السياسة من تبعات ومسؤوليات. وتنبذ المملكة المحاور والأحلاف التي تخل بالأمن والسلم الدوليين وتلتزم بمبدأ عدم الإنحياز مع الإيمان بحق الشعوب في تقرير المصير وحقها في الدفاع عن النفس. ودعوة السعودية إلى ضرورة مساهمة الدول الكبرى في تحقيق الأمن والاستقرار الأقليمي في ظل بيئة أقليمية متفجرة، خصوصا بعد احتلال أمريكا للعراق وتداعياتها على المنطقة مما جعلها تعاني من عوامل خطيرة تهدد استقرارها. مما جعل السعودية تعتبر باريس من بين الوحدات الدولية ذات الدور المؤثرفي المنطقة، والتي لها مكانتها وقوتها وحضورها السياسي والاقتصادي العالمي مما يؤهلها للعب دور مميز في تهدئة الصراعات والتوترات الأقليمية.

وتدرك السعودية أن هناك جبهة مشتركة جديدة بين باريس وواشنطن ضد إيران. وقاد شيراك تنديد أوروبا لتهديد طهران لإسرائيل ولعب دورا أساسيا في تحويل تحديها النووي إلى مجلس الأمن الدولي.

ففرنسا عام ٢٠٠٦ هي دولة مختلفة تماما من ناحية سياستها الخارجية عما كانت عليه فرنسا التي كانت تريد أن تقود أوروبا ومعظم العالم ضد أمركيا عام ٢٠٠٣ خصوصا بعد مجيء أنجيلا ميركل التي لاتشاطر سلفها شرويدر قوة رغبته في بيع الأسلحة للصين وهو مادعا فرنسا إلى الحذو نفسه.

ووجدت فرنسا أن دولا أخرى في الاتحاد الأوربي تحولت إلى قصص نجاح اقتصادي، وذلك لتبنيها أسلوب السوق الحرة على الطريقة الأمريكية، ماجعل شيراك يتجه حذو تلك الدول في إقامة شراكات جديدة وخصوصا مع السعودية.

والسعودية تتعامل مع جميع دول العالم من منطلق تعدد وجهات النظر والمصالح المشتركة. مما يعزز علاقاتها مع مجموعة كبيرة من دول العالم دون تقييد نفسها بشراكات محددة لتتخلص من التبعية والهيمنة.

وأنهى الرئيس الفرنسي زيارته للسعودية مؤكدا أن السعودية هي ثاني شريك تجاري لفرنسا في منطقة الشرق الأوسط والأدنى، وأفصح شيراك عن رغبة فرنسا في أن يواكب القطاع الخاص الفرنسي الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية إلى المستوى المرموق الذي عليه العلاقات السياسية ، ومما يؤكد هذا الاتجاه لقاءاته مع رجال وسيدات الأعمال ومجلس الغرف السعودية، حيث ضم الوفد عدد كبيرا من كبار رؤساء الشركات الفرنسية ورجال الاعمال.

وتعتبر لقاءات شيراك مع رجال أعمال هي الأولى من نوعها لرئيس فرنسي، وكذلك خطابه السياسي الفريد في مجلس الشورى، الذي يعد الأول لرئيس دولة منذ تأسيس المجلس في بداية التسعينيات من القرن الماضي، إضافة إلى افتتاحه وخادم الحرمين الشريفين معرض الفنون الإسلامية من مقتنيات اللوفر.

فجاءت هذه الزيارة وسط اهتمام وترقب عالمي لتوقيتها، وأجندة أعمالها وملفاتها الساخنة التي يتصدرها ملف الشرق الأوسط بجانب الملفات الأخرى التي لاتقل أهمية في هذا الوقت بالذات، إضافة إلى الملف الثنائي بين البلدين.

وكان يرافق الرئيس شيراك وفدان كبيران سياسي واقتصادي بجانب وزراء الخارجية والدفاع والاقتصاد والتجارة الخارجية تكريسًا لمرحلة جديدة، وتحقيقًا لشراكة استراتيجية تساهم في نشر الاستقرار الأقليمي والدولي.

فالهم الأقليمي كان على طاولة القمة السعودية الفرنسية، مما يؤكد على مركزهما كمحورين رئيسيين في المنطقة. وكان من نتائج تلك الزيارة أيضًا تأسيس شركة اقتصادية سعودية فرنسية تشارك خلالها فرنسا في مشاريع استراتيجية صناعية وبترولية وبتروكيماوية بالسعودية التي تقدر ضمن استراتيجية السعودية على مدى عقدين بألف مليار دولار. فزيارة شيراك للسعودية هي تتويج لشراكة استراتيجية مهمة ضمن شراكات أخرى متعددة.

كيف تواجه الولايات المتحدة التحدي الآسيوي في منطقة الخليج:

إذا كانت الهند ستتحرك فليس مستبعدًا أن يزيد معدل نموها على ٧ في المائة وربما لاتكون الهند مثل الصين لكنها على وشك أن تصبح قوة مؤثرة في العقود المقبلة.

فإذا تلقت الصين استثماراً أجنبياً يساوي ٦٠٠ مليار دولار منذ أن فتحت الصين اقتصادها في ١٩٨٠ م وقد جاء نحو ٧٠ مليار دولار منها في عام ٢٠٠٦. على النقيض من ذلك كان صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند ٣,٤ مليار دولار فقط في ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ قد ارتفع إلى ١٧ مليار دولار عام ٢٠٠٦.

لكن ارتقت الهند بنوعية القوة العاملة لديها، وزادت كثيراً المدخرات والاستثمار، وحسنت الكفاءة التي يتم بها استخدام هذه الموارد. وقد قفزت نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٤,٦ في المائة في ١٩٩٠–١٩٩١م إلى٢٤,١ في المائة في ٢٠٠٣– ٢٠٠٤م. فمع التوقعات بارتفاع الطلب العالمي على النفط في الفترة المقبلة فإن المنافسة على مصادر الطاقة ستتزايد بين الصين والهند شرقاً والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة غرباً، ومن المتوقع أن يشتد الصراع على موارد الخليج العربي بالذات.

والدول التي تتوافر لديها مصادر أمنية للطاقة ستتمكن من تحقيق نمو اقتصادي مستقر، والقوة الاقتصادية بدورها تعزز النفوذ السياسي في العالم.

ويعتمد النمو الاقتصادي في أي بلد في العالم على توافر طاقة نفطية وغاز لتغذية الصناعة وحاجة المستهلك فعجلة النمو تحتاج إلى المزيد من النفط.

واستمرار الطاب الصيني على النفط والتي يبلغ استهلاكها من النفط ٦,٥ مليون برميل يومياً فاجأ الكثيرين بارتفاعه بنسبة ١٧ في المائة عام ٢٠٠٤م، وتلحقها الهند حيث تحتل المركز الرابع في قائمة الدول المستهلكة للطاقة بعد الولايات المتحدة والصين وروسيا.

فالموقفين الصيني والهندي يتجسدان بالبراغماتية من خلال فصل التعاون الاقتصادي عن السياسي مما يجبرهما على التعامل مع الدول المنتجة بغض النظر عن علاقتهما مع الولايات المتحدة .

فتوجهت الصين إلى تشكيل تحالفات وصداقات وعلاقات سياسية وطيدة مثل التعاون الصيني الإيراني الذي أتى على حساب الشركات الأمريكية لأسباب سياسية بحته. واستغلت الصين التطورات الجيوسياسية السائدة لبناء علاقات وطيدة في مجال الطاقة مع إيران. وعبر عن هذا القلق ديفيد أورايلي المدير التنفيذي لشيفرون تكساس ثاني أكبر شركة طاقة اميركية

بعد إكسون موبيل عندما قال " بدأنا نرى التحالف بين الدول الآسيوية التي ستشكل مجتمعه قوة هائلة كأكبر تآلف لاستيراد النفط والغاز في العالم ".

وللهند ميزه استراتيجية وجغرافية إضافة إلى تزايد طلبها على الطاقة فهي تقع بين دول أوبك المصدرة غرباً وبين الدول المستوردة شرقاً لاسيما الصين واليابان يضاف إلى مركزها العالمي كقوة اقتصادية في مجالات التقنية العالية و"السوفت وير" أو البرمجيات والصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى إمدادات آمنه وكافيه من الطاقة وهذا بات أمراً حيوياً للهند لإن الطلب الهندي ينمو سنوياً بنسبة تتراوح بين ٣,٥ و ٦ في المائة.

وترى الهند أن قطاع النفط الروسي تزعزع بعد بيع يوغانسك للنفط والغاز وهي ذراع يوكوس المنتج للنفط في المزاد العلني وسط احتجاجات وتحديات قانونية وتصريح فيكتور خريستنكو وزير الطاقة الورسي بأنه قد يتم بيع حصة تبلغ ٢٠ في المائة من يوغانسك للنفط والغاز للشركة الصينية (س أن بي سي) وأعلنت شركة النفط الهندية رغبتها في الحصول على حصة ١٥ في المائة في الشركة مقابل استثمار قيمته ملياري دولار.

وتدرس الهند خطة لمد خط أنابيب لنقل الغاز من إيران عبر باكستان، رغم التحفظ الأمريكي بشأن المشروع بعد تحسن العلاقات مع باكستان المجاورة لمد خطوط أنابيب من إيران وتركمستان وميانمار في سعي للحصول على إمدادات رخيصة من الطاقة تغطي اقتصادها المزدهر.

وأبلغت وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس الهند بالمخاوف الأميركية بشأن صفقة خط الأنابيب حيث لا يعجب الولايات المتحدة التعاون الهندي الباكستاني الإيراني خصوصاً وأن الهند والباكستان دولتين نوويتين وإيران في الطريق نحوها خاصة بعد ما اقترفت الباكستان مؤخراً بتزويد إيران من قبل الدكتور عبد القدير خان بأجهزة الطرد المركزي من تلقاء نفسه وليس للحكومة الباكستانية مسؤولية عن ذلك وقال وزير الإعلام الباكستاني شيخ رشيد أحمد في ندوة حول مستقبل الباكستان السياسي أن المصالحة السياسية مطلب الساعة.

وإذا كان الغرب يهدف إلى إبقاء التسريبات النووية من قبل وسائل الإعلام الغربية حية بل أن الغرب يعتبر البرنامج النووي الباكستاني نفسه أكثر خطورة بالنسبة لإسرائيل من البرنامج الإيراني فالموقف الباكستاني يصب في دائرة الضغوط الغربية والأمريكية.

وسبق للولايات المتحدة أن استخدمت العراق في مغامرات وحرب بالوكالة ضد إيران وليس ضد اسرائيل لكي تقضي على الثورة الإيرانية بينما الآن أصبحت الولايات المتحدة تواجه معضلة أخرى غير الثورة الإيرانية وهو التسليح النووي الإيراني.

وتحاول الولايات المتحدة في الوقت الحاضر ترغيب إيران باعلإن تأييدها لإنضمام طهران لمنظمة التجارة العالمية وحصولها على قطع غيار الطائرات، في حين مارست أوربا دور الترهيب بالتهديد بإحالة

الملف لمجلس الأمن الدولي إذا أصر الإيرانيون على رفض وقف تخصيب اليورانيوم والتعاون الكامل مع وكالة الطاقة الذرية الدولية. وردت الحكومة الإيرانية بأنها لن تستسلم لمطلب وقف التخصيب، إلا أنها راغبة في تسوية الأزمة سلمياً من دون مواجهة الغرب وأن برنامجها سلمي تماماً وعرضوا المزيد من التفتيش من جانب الوكالة للطاقة الذرية.

وتراجع الموقف الأمريكي هو محاولة لاحتواء إيران مع موقف أوربي متشدد لمواجهة استراتيجية الاستثمار للصين والهند في منظمة الخليج من أجل تأمين احتياطيات معتبرة من مصادر الطاقة حسب التقرير الذي أصدره معهد درأس ثاتشام هاوس البريطاني أشار إلى أن الاحتياطيات النفطية المتوفرة لشركة (بيتروتشاينا) الصينية لاتزيد على مليار برميل خارج الصين بينما هذه الاحتياطات تكاد لاتذكر بالنسبة للشركات الهندية، مقارنة مع شركة (اكسون موبيل) التي تملك ٣٥ مليار برميل خارج الولايات المتحدة وتملك (توتال فيتا) الفرنسية ٢٢ مليار برميل خارج فرنسا وهذا يفسر رغبة الشركات الصينية والهندية اللحاق بالشركات الأميركية والأوربية ولعب دور أكبر في قطاعات الطاقة العالمية.

بل أن خوف الولايات المتحدة من تشكيل اتحاد آسيوي يضم اليابان وكوريا الجنوبية والصين والهند في مجال الطاقة سيخلق لاعباً دولياً مؤثر لاسيما أن هذه الدول تسيطر على احتياطات عملة صعبة ضخمة ناتجة من فائض الميزان التجاري مع الغرب، وبالفعل اقترحت الهند لاحتلال الموقع

الاستراتيجي والجغرافي على لسان ماني شنكار آيار وزير البترول الهندي في مؤتمر العالم الثالث الذي استضافته الهند أوائل شهر فبراير ٢٠٠٥م بناء شبكة توزيع متكاملة للغاز تربط الدول الآسيوية مع بعضها البعض واستقطاب هذه الدول في منتدى اقتصادي كبير على غرار السوق الأوربية المشتركة.

وتخطط الهند إلى خلق تعاون مشترك مع الصين ودول آسيا الأخرى مثل اليابان وكوريا الجنوبية خلق منظمة تمثل الدول المستوردة للنفط لخلق قوة قادرة على التفاوض مع أوبك التي تمثل الدول المصدرة وسيتمكن هذا التألف الحصول على شروط أفضل وأسعار من الدول المصدرة وخلق جو من التفاهم والتعاون يعزز العلاقات التجارية والسياسية بينهما وبين الدول المصدرة وخصوصاُ الدول المطلة على الخليج العربي.

وبالفعل اتخذت الهند خطوات على إقامة خط انابيب الغاز الإيراني الهندي والذي سيتم الإنتهاء من بنائه خلال خمسة أعوام ويصل طوله إلى ٢٧٧٥ كلم عبر الباكستان ليصل إلى الصين وتقدر تكلفته بـ ٤,٥ مليار دولار. كما وقعت الصين اتفاقية مع إيران بلغت ١٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤م لتطوير حقول غاز جنوب إيران. وهناك محادثات لاستثمار ١٥٠ مليار دولار على مدى العشر السنوات المقبلة.

أما الهند فقد وقعت اتفاقات لشراء الغاز الطبيعي من إيران لمدة ٢٥ عاماً وبقيمة ٤٠ مليار دولار وتم توقيع الاتفاق في السابع من يناير ٢٠٠٥.

فالهند والصين تعملان على توسيع نفوذهما التجاري والاقتصادي في العالم إضافة إلى منطقة الخليج وكلاهما يخوضان في مشاريع لتوسيع الأساطيل البحرية والعسكرية مما يشكل تحدياً للهيمنة الأمريكية والأوربية وتحولت الهند والصين من التوتر السياسي الحدودي إلى مرحلة البراغماتية والتعاون الاقتصادي بين البلدين.

فأمريكا الآن في ضيافة قلق عميق لم تعرفه من قبل فالإملاءات والضغوط التي استخدمتها أمريكا عن طريق منظمة التجارة العالمية أو صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي لم تعد نافعة لإن العالم دخل اليوم كله على الخط والأزمة المالية أضافت بعدا جديدا.

إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الخليج:

لماذا تتمتع دول الخليج بعوامل مقاومة ضد الأزمة العالمية أكثر من أي اقتصاد اخر؟

لا يمكن عزل أي بلد عن الأزمة العالمية، لإن الارتباط الذي شهدته أسواق المنطقة بنظيراتها العالمية في الفترة الأخيرة ستأخذ منحى حذرا في المستقبل، خصوصا وأن الأساسيات الاقتصادية لدول الخليج مختلفة تماما عن باقي الدول خاصة وأن دول الخليج دائنة وليست مستدينة، وموارد السيولة متاحة لدى حكوماتها، كما ان أسواق الخليج لا توجد فيها منتجات استثمارية مركبة ومهيكلة على نطاق واسع يمكن أن تقود إلى انهيار السوق، صحيح أن أسواق الخليج تفتقد حتى الآن إلى مؤسسات استثمارية محترفة لا تتبع الموجات الجماعية في الأسواق بل تتبنى قراراتها

الاستثمارية الخاصة على أسس علمية وتحليلية دقيقة كي تكون خط الدفاع الأول لأسواق المال في المنطقة من الإنهيارات المتكررة والمتوقعة، وأنه آن الاوان في إدارة الأصول باحترافية عالية بعيدا عن السماسرة والتوجه نحو البيوت الاستشارية وخبراء إدارة الأصول لإبعاد شبح الذعر عن السوق الخليجية.

فالموجودات المالية في جميع أسواق العالم هي خط الدفاع الأول، ويرجع البعض إلى أن اسباب الأزمة المالية العالمية في أمريكا ترجع إلى التدفق المالي الضخم والمستدام من الإقراض الأجنبي القادم إلى الولايات المتحدة والذي دائما ما يعرض الاقتصاد المحلي نفسه لمخاطر أزمة مالية ناتجة عن ذلك، لإن الهشاشة المالية الخارجية والمحلية ستزداد، وأصبحت الولايات المتحدة جهة إنفاق وملاذ أخير للاقتراض، خصوصا بعد الأزمة المكسيكية عام ١٩٨٢ بعدما أعلنت أنها غير قادرة على خدمة ديونها جعلت معأقل المال في نيويورك ولندن تجثو على ركبها، ثم اتت الأزمة الآسيوية عامي (١٩٩٧-١٩٩٨) فاختارت دول النمور الآسيوية والصين بعد ذلك مسار تنمية قائم على التصدير، هذا إضافة إلى أسعار الفائدة المتدنية في الولايات المتحدة شجعت الأموال الرخيصة فورة من الابتكار المالي والاقتراض والإنفاق.

وبلغ إجمالي فوائض دول الفائض العالمي عام ٢٠٠٧ نحو ١٦٨٠ مليار دولار حسب بيانات صندوق النقد الدولي، كان نصيب الدول العشر الكبرى الصين، اليابان، ألمانيا، السعودية، روسيا، سويسرا، النرويج، الكويت، هولندا، الإمارات، أكثر من ٧٠ في المائة من المجموع.

وارتفع مخزون الاحتياطيات المالية العالمية من العملات الأجنبية ما بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٧ إلى ٥٢٠٠ مليار دولار، وثلثي الاحتياطيات هي بالدولار مما دعم العملة الأمريكية ومول العجوزات المالية الخارجية الأمريكية، ولكن طفرة المدخرات أدت إلى انفجار فقاعة ال(دوتكوم) وشركات الإنترنت عام ٢٠٠٠ بسبب تفوق عوائدها التي احتفظت بها

وفاقت استثماراتها، وبدلا من الاقتراض من البنوك فإن شركات غير مالية برزت إلى الساحة وأصبحت مزودة للتمويل، مما أدى إلى لجوء البنوك المركزية إلى اتباع سياسات نقدية متساهلة لإنها كانت تخشى تحولا باتجاه الإنكماش ولم تمنع هذه المؤسسات المالية بالعمل خارج البنوك أو وفق ضوابط بنكية بل العكس من ذلك فإن البنوك نفسها اتبعت سياسات بنكية متساهلة جدا.

فالموازنة المالية تتعلق بالفرق بين الإنفاق والدخل، وفي اقتصاد الولايات المتحدة هناك ثلاثة قطاعات فاعلة وهي القاطاعات الأجنبية والحكومية والخاصة. تمتع القطاع الأجنبي بفائض ضخم استخدم هذا الفائض في تعويض العجز الذي كان يعاني منه القطاعين الآخرين.

فالمخاطر كانت مترابطة بين عوامل الخلل الداخلية والخارجية، وتراكم الديون والهشاشة المالية.

وتعتبر الدول المتقدمة الولايات المتحدة وأوربا بأن الميزة الوحيدة في معالجة الأزمة الحالية هي الاقتراض بعملاتها الخاصة، والكثيرون يعتقدون أن أفضل طريقة لإصلاح الوضع هو التوفير أكثر من المعتاد، لكن في ظل الظروف الحالية يعتبر هذا المنحى خاطئًا بالنسبة للحكومات وصحيحًا بالنسبة للأفراد، وسبق جون مينارد كينز أن دعى الحكومة إلى زيادة الإنفاق لمواجهة الكساد إبان الأزمة الأولى في عام ١٩٣١ بعد الكساد الكبير الذي أصاب اقتصاد الولايات المتحدة.

فالولايات المتحدة تدخل الآن مرحلة من الركود إلى الكساد نتيجة الأزمة المالية و الإنفاق على الحرب في العراق التي تصاعدت تكاليفها أربعة أضعاف، فارتفعت تكلفة الدقيقة الوأحدة من ٩٣ ألف دولار سنة ٢٠٠٣ إلى ٣٧١ ألف دولار عام ٢٠٠٨ وهو على حساب ما تنفقه الحكومة الأمريكية على جميع المشاريع الأخرى بما فيها الصحة التي لا يزال ٤٩ مليون مواطن فيها بلا ضمان صحي.

ومن السهل أن تعالج الولايات المتحدة الركود، أما المشكلة الثانية فهي تتجه نحو حيازات حكومية في رأسمال البنوك وإذا لزم الامر التأميم الكامل.

وفي ظل الظروف الطارئة يرى كينز أن تتصرف الحكومات بشكل وقائي مما يستدعي التعامل مع الأزمة المزيد من الإنفاق بدلا من شد الأحزمة وهو ما تتبعه الآن الولايات المتحدة.

ويطالب كينز الوقوف في وجه القطيع المالي، وبالفعل حاول الكينزيون البريطانيون استخدام السياسة المالية النقدية دون اعتبار للتضخم وحاولوا معالجة السياسة النقدية بجعل النقابات وكيلا عن كبح الأجور، والشركات وكيلا عن ضبط الأرباح . فابتعدت عن بقية الرفاق، وفي الآونة الآخيرة دعمت عدم ميل بنك انجلترا إلى تخفيض أسعار الفائدة، ولكن خفضت بريطانيا الآن نصف نقطة مئوية ضمن تنسيق دولي.

لكن ما نجده في أمريكا العكس هو تطابق المرتكزات الفكرية للأزمتين والتحرر شبه المطلق للأسواق وترك السوق لليد الخفية التي روج لها آدم اسميث قبل أكثر من ٢٥٠ عاما ومن يسيرون على مدرسته ومنهم ميلتون فريدمان الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد.

أما اقتصادات دول الخليج فهي تتمتع بنمو ملحوظ وملاءة عالية نتيجة الفوائض المالية التي حققتها خلال السنوات الخمس الماضية مما يجعلها في وضع جيد في التعامل مع الأزمة فضلا عن تمتع مصارفها بسيولة عالية وكافية ووضع مالي متميز نظرا إلى أن متطلباتها تفوق متطلبات بازل٢ للملاءة المالية وخضوعها لرقابة مصرفية حصيفة ومتحفظة لمعالجة التضخم والحد من القروض الاستهلاكية، إلا أنه مع الأزمة العالمية خفضت السعودية الاحتياطي الإلزامي من ١٣ إلى ١٠ في المائة مع خفض سعر الريبو للمرة الأولى في ٢٠ شهرا إلى ٥ في المائة من ٥،٥ في المائة بعدما أظهرت الضغوط التضخمية علامات على التراجع

وضخت ٢-٣ مليار دولار بالعملتين الريال والدولار في صورة ودائع في النظام المصرفي لتخفيف الضغوط على السيولة مما ساعد في الحد من الارتفاع في أسعار الاقتراض بين البنوك التي قفزت للمرة الأولى من مستوى ٣،٤ في المائة في تموز (يوليو) إلى ٤،٠٥ في سبتمبر بفعل تنامي المخاوف المتعلقة بنقص السيولة الذي عززته الأزمة العالمية والتي عطلت الكثير من عمليات التبادل الائتماني والاقتراض بين بنوك العالم، والمعروض النقدي في السعودية على عكس الأسواق العالمية نمى إلى ٢١،٨ في المائة في آب (أغسطس) من ٢٠،٨ في المائة في تموز (يوليو) ٢٠٠٨، والمعروض النقدي (ن٣) ارتفع إلى ٨٨٥،٧٧ مليار ريال في نهاية آب (أغسطس) مقارنة مع ٧٢٧،١٩ مليار ريال قبل عام واتخذت (ساما) هذه الخطوة بعد تراجع النقد المتداول خارج المصارف نحو ٢،١ في المائة من ٧٨،٥ مليار دولار في تموز (يوليو) ٢٠٠٨ إلى ٧٦،٨ مليار ريال في آب (أغسطس) ٢٠٠٨ ، اما الايداعات تحت الطلب أكبر عنصر في المؤشر (ن٣) شهد انخفاضا شهريا بنسبة ١،٩٥ في المائة في آب (أغسطس) وهو أكثر انخفاض في عام وثاني انخفاض شهري إلى ٣٤٢،٣ مليار ريال وهو أدنى مستوى لها منذ نيسان (أبريل) هذا العام ٢٠٠٨ ،ولكن لدى السعودية ١،٥٦ تريليون ريال من الموجودات الأجنبية الصافية أي ما يزيد على الناتج المحلي الإجمالي، وحتى في ظل انخفاض أسعار البترول يمكن للسعودية ضخ المزيد من السيولة لكن عليها أن تستمر في خطط تعميق القاعدة الصناعية لتنويع مصادر دخلها لإن الواردات لا تزال ثلاثة ضعاف الصادرات، هذا إضافة إلى نوعية الصادرات وهي عبارة عن صادرات مواد أساسية وليست صناعات وسيطة أو نهائية.

ورغم المخاوف من تأثر منطقة الخليج بالأزمة المالية العالمية والتباطؤ الاقتصادي إلا أن المنطقة تضم أكثر من ٢٥٠ مشروعا انشائيا ضخما في مرحلة العطاءات بقيمة إجمالية تصل إلى ١٢٠ مليار دولار، فالسعودية بمفردها حققت ناتجًا محليًا تعدى ٣٨١ مليار دولار مما جعل السعودية

تتبوا مرتبة جيدة بين أكبر ٢٤ اقتصادا على مستوى العالم من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، أما من حيث مكانتها النسبية فإنها نجحت في بناء قاعدة صناعية كبيرة أهّلت العديد من الشركات السعودية مثل سابك أن تصنف ضمن أكبر ١٠ شركات على مستوى العالم في صناعات البتروكيماويات، وتنتج السعودية أكثر من ٦٠ في المائة من الإنتاج العربي ونحو ٧٦ في المائة من الإنتاج الخليجي من البتروكيماويات. ووفق رؤى اقتصادية مدروسة بعمق ستعمل السعودية على تصعيد حصتها من السوق العالمي للبتروكيماويات من مستوى ٧ في المائة حاليا إلى ١٢ في المائة وذلك خلال السنوات الخمس المقبلة، ثم الاتجاه بقوة لرفع حصتها إلى ٢٠ في المائة من إجمالي الناتج العالمي للبتروكيماويات بحلول عام ٢٠٢٠، وتخطيطها لاستثمار٤٥٠ مليار ريال (١٢٠ مليار دولار) خلال الخمس السنوات المقبلة بنسبة ٦٣ في المائة من إجمالي الاستثمارات، وهذه استراتيجيات طموحة ضمن تنويع وتعميق القاعدة الصناعية تستهدف تعزيز القدرات التنافسية وتنويع قاعدة الإنتاج والصادرات الصناعية لتصل مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي إلى ٢٠ في المائة (تبلغ حاليا ٩،٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ١٤ في المائة من الناتج المحلي غير النفطي).

والاستراتيجية الصناعية تستهدف تحقيق نقلة نوعية تتعلق بجوانب تطوير التقنيات المناسبة، واستقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية بهدف زيادة القيمة المضافة للصناعات المستهدفة وبناء قواعد معلومات صناعية تحقق التشابك والتكامل الصناعي، وتحفيز تنوع الصناعات ذات الميزة النسبية والصناعات المكملة لها، تشجيع الاستثمارفي تطوير البنية الأساسية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، والعناية بتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية والتقليدية.

وبحسب تقرير البنك الدولي لأداء الأعمال الصادر أخيرًا صنِّف المملكة كأفضل دولة بين دول الشرق الأوسط من حيث تنافسية بيئة الاستثمار،

ووضعها في المركز السادس عشر على مستوى العالم بعد أن كانت في المركز السابع والستين قبل ثلاث سنوات.

ويتبقى الهاجس الأكبر في البحث عن سبل تجعل أسواق الأسهم الخليجية أكثر استقرارا، وتسعى جاهدة إلى تأسيس العمل المؤسسي المفقود حاليا في سوق الأسهم الخليجية والذي يتسبب في الإنهيارات التي لا تتوافق مع أساسيات الاقتصاد الخليجي، فاستضافة أبو ظبي مؤخرا في ٢٠٠٨/١٠/١٤ ملتقى الوساطة المالية في الخليج تحت شعار الاستثمار في اقتصاد عالمي جديد للخروج بتصورات ورؤى تمكن المسؤولين الاستفادة من هذا الملتقى لإنقاذ أسواق الأسهم الخليجية من التذبذب والإنهيارات غير المقبولة.

مستقبل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة المالية العالمية وأزمة ديون دبي:

أنهت الأزمة المالية العالمية طفرة اقتصادية دعمتها عائدات النفط والعقارات في أكبر منطقة للنفط في العالم تتربع على ثلثي احتياطات النفط و٤٥ في المائة من احتياطات الغاز، ورغم أن عدد السكان لا يزيد عن ٤٠ مليون نسمة، إلا أنها تعاني من مشكلات اقتصادية تتعلق بالبطالة بعد تحولات اقتصادية لم تتمكن من إعادة هيكلة اقتصادياتها بما تتطلبه المرحلة الجديدة.

ويشكل القطاع المالي نصف السوق الخليجية القابلة للاستثمار، وقد نجا هذا القطاع من أزمة الائتمان العالمية بشكل يثير الإعجاب لإن البنوك اتخذت تحوطات كبيرة وكبحت جماح الإقراض، وتختلف اقتصاديات دول الخليج عن غيرها فقد استفادت من ارتفاع أسعار المواد الهيدركربونية في الآونة الاخيرة بمراكمة احتياطيات ضخمة تزيد على ألف مليار دولار.

وتخطط دول الخليج الآن للإنفاق على مشاريع البنية التحتية في الأعوام المقبلة لإن دول مجلس التعاون الخليجي دول حديثة النشأة وتنقصها بنية تحتية قد تتكلف مبالغ طائلة وهي سبب من الأسباب الرئيسية التي أجلت عمليات التنمية وكانت طاردة للاستثمارات الأجنبية إلى دول أخرى.

ورغم أزمة تاجيل ديون دبي السيادية وشبه السيادية إلا أن هناك دولاً مثل السعودية وقطر وأبو ظبي والكويت تمتلك أسواقًا، وتمتلك دعائم هيكلية وأساسية تقوم عليها هذه الأسواق يمكن أن ترسم صورة مختلفة وجذابة لمستثمري الأجل الطويل، لإن دول المجلس تعتزم إنفاق ما لا يقل عن ألفي مليار دولار على مشاريع البنية التحتية بهدف جذب الاستثمار الأجنبي التي تقل مستوياته في دول الخليج عن ٤ في المائة ،بينما في دول ناشئة أخرى يتراوح الاستثمار الأجنبي بين ٤٠ و ٦٠ في المائة.

لذلك يتوقع أن تنتهيا الشركات الأقليمية والعالمية إلى المشاركة بصورة تامة في طفرة البنية التحتية المستمرة وفي نفس الوقت تكون سببا في جذب الشركات العالمية كي تستفيد من مميزات هيكلية رئيسية كالضرائب المتدنية أو المعدومة ومن رخص مواد اللقيم، كالغاز الطبيعي بالنسبة لشركات البتروكيماويات.

ويشكل مستثمرو التجزئة في دول الخليج حتى الآن الجزء الأكبر من حجم الاستثمار الأقليمي مستفيدا من استثمار حكومات الخليج في إنفاق فوائضها في الأسواق المحلية ويتعزز هذا التدفق بمستثمري التجزئة الذين يمولون استثماراتهم بالدين مما يتوجب على حكومات دول الخليج ان تعيد على شكل منتظم استثمار فوائضها في الأسواق المحلية.

وتعاني دول الخليج أصلا من المجموعات العائلية التي تعمل على نحو مفتقر إلى الشفافية بسبب وجود مصالح متقاطعة، وبسبب ذلك واجهت دول الخليج كثيرا من المشاكل والمتاعب خصوصا بعدما توسعت بشكل غير مدروس وغير مجدي وإن كان بعضها يدار من قبل مغتربين تمكنوا

من ايصال هذه الشركات إلى مستويات جيدة تثير الدهشة نتيجة إعادة هيكلتها وتطبيقها الشفافية، إلا أن عددا كبيرا من الشركات ما زال غير متعودٍ على متطلبات المستثمرين المحليين والأجانب.

لهذا ينبغي أن تتضاعف التدفقات الأجنبية وتصبح أكثر رسوخا عندما تنتقل هذه الأسواق بصورة تدريجية إلى السير مع التيار العالمي السائد، وتوقع تقرير صادر عن (الاونكتاد) أن التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة ستصل إلى ١،٤ تريليون مع نهاية عام ٢٠٠٩ بعد أن كان مقدرًا لها ١،٢ تريليون دولار مقارنة ب١،٧ تريليون دولار عام ٢٠٠٨، وسجلت الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة انتقالية ٤٣ في المائة عام ٢٠٠٨، وهذا التغيير في نمط التدفق للاستثمار الأجنبي العالمي المباشر راجع إلى الإنخفاض الكبير في التدفقات الاستثمارية للدول المتقدمة بنحو ٢٩ في المائة عام ٢٠٠٨ والذي لم تشترك فيه الدول الخليجية بشكل واضح، ومع ذلك ظلت الولايات المتحدة أكبر البلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم تليها فرنسا فالصين فالمملكة المتحدة والاتحاد الروسي بينما كان نصيب دول الخليج عام ٢٠٠٨ نحو ٦٣،٤ مليار دولارفقط استحوذت السعودية والإمارات على نحو ثلثي هذا الاستثمار.

فأسواق الخليج ستظل تحت الضغط في المدى القصير، حتى تخفت تداعيات أزمة ديون دبي التي هي نتيجة الأزمة المالية العالمية ونتيجة اخطاء استراتيجية محلية كذلك.

وقد أثبتت قمة دول مجلس التعاون ال ٣٠ في الكويت أن ما يجمع شعوب المنطقة وقياداتها أكثر مما يفرقها وأغلبها دول ذات مساحات صغيرة وكثافة سكانية قليلة وثروة نفطية غزيرة، وتدرك أنها مطمع للطامعين الكبار سواء من أفيال المنطقة أو من وراء البحار، وهذه تعتبر أسبابًا كافية لتلاحم هذه الدول وليس المطلوب (النتائج) بل المطلوب هو تعاونٌ في الحد الأدنى يعتمد على الأساسيات الأمنية بكل مفردات الأمن.

وتأمل شعوب المنطقة أن تنتقل دولهم من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل ثم الإندماج ، فالوحدة تتحقق من خلال تحقق المواطنة الخليجية التي تنوي دول الخليج استكمال بناء مشاريع استراتيجية مثل قيام البنك المركزي، العملة الموحدة، والاتحاد الجمركي إلى جانب مشاريع حيوية مثل الربط الكهربائي ومشروع شبكة الغاز ومشروع القطار ومشروع الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ولم يكن الجانب الأمني في الخليج والوضع السياسي في المنطقة غائبين عن القمم الخليجية مؤخرا إلا أن الملف الاقتصادي أصبح دائما هو الأبرز الذي بات يرفع سقف طموح المجلس في التقارب وتحقيق أعلى درجة من المواطنة الخليجية التي تساوي بين مواطني الدول الأعضاء في التنقل والحق الوظيفي والاستثماري وحقوق التقاعد والتأمين الاجتماعي حينها تقدم دول المجلس على اتخاذ تدابير أمنية مشتركة.

فمستقبل الاقتصاد الخليجي بحاجة إلى قوانين تحدد الميزة النسبية لكل دولة حتى يضمن المستثمر الخليجي الحد الأدنى من نجاح مشروعه في المنطقة، وحتى لا يفاجأ بمشاريع مماثلة تزيد على حاجة السوق في دولة خليجية مجاورة وتصبح العلاقة تنافسية بدلا من أن تكون تكاملية، فإن وجود مثل هذه القوانين سيعمل على تحريك الرساميل والكوادر الخليجية داخل دول مجلس التعاون بدلا من هجرتها خارج المنطقة في حال غابت قوانين المقاربة.

فمشكلة أزمة ديون دبي ناتجة عن غياب التنسيق الخليجي وغياب قوانين متقاربة وغياب كذلك مرجعية مشتركة تتمثل في إنشاء محكمة خليجية يمكن رجوع دول المنطقة إليها عند حدوث اختلاف حول عدد من المواضيع المشتركة.

وقد سبقت أزمة ديون دبي عجز مجموعتي العائلتين السعوديتين عن سداد ديون تبلغ ٢٠ مليار دولار، ثم اتت أزمة ديون دبي وإن كان يبدو أن ٨٠ مليار دولار لا شئ مقارنة بخسائر أزمة الإسكان الأمريكية بعد شطب

تريليون دولار ومثلها سيتم شطبها الآن، لكن المبلغ كبير بالنسبة إلى الخليج، والقضية ليست في خسارة المستثمرين أموالهم بقدر ما تخسر المنطقة الثقة التي تعرضت لضربة، والتي يتوقع أن يجف معها معين إقراض القطاع العقاري تماما، وهو أمر خطير كون معظم النمو الاقتصادي في المنطقة كانت تحركه السوق العقارية ، وسيكون الأثر على حكومات المنطقة وكيانات الثروة السيادية المرتبطة بهذه الأزمة قصير الأجل خصوصا فيما يتعلق بطرق أبواب أسواق رأس المال من أجل جمع أموال، ولكن لا تتوقع وكالات التصنيف العالمية مثل موديز بان تكون الآثار محدودة جدا على مستوى النظام ككل في أي من بلدان الخليج، لكن المؤسسات الإسلامية التي حققت كثيرا منها نموا سريعا على أكتاف الاستثمارات العقارية والتي حذرت منها كثير من الوكالات العالمية منذ أمد بعيد بان المنطقة مكشوفة على الاستثمارات العقارية في شكل صكوك إسلامية، وخاصة في دبي، وسيلقى طلب دبي إعادة هيكلة ديونها بظلال من الشك على استخدام السندات الإسلامية أو الصكوك كوسيلة ذات صدقية لجمع الأموال.

وبذلك فان أزمة ديون دبي هي دفن للخيال التي قامت به دبي لمياه البحر بمثابة استثمار مشكوك فيه في منطقة تتعرض لارتفاع مستوى البحار، وهي مجرد وأحدة من المناورات الاستهلالية التي دخلت بها إمارة دبي إلى وعي العالم.

فكثيرٌ من هذه الأفكار طويت في كومة الخردة، فقد تم إلغاء مشروع القبة الجليدية وهي جزء من ضاحية ترفيهية فاخرة للغاية كان منتظرا أن تكون أكبر من مدينة اورلان دو ومنافسة لمثيلاتها، وجرى كذلك إلغاء مشروع قناة الخليج العربي بتكلفة ١١ مليار دولار وبطول ٧٥ كيلو مترا، وكان مقررا أن تحيط بمدينة دبي، وتفتقد دبي أصلا إلى مقومات السياحة التي أهمها الآثار التاريخية الداعمة الأساسية للسياحة.

كما أن المقومات التي تجعل من دبي مركزا ماليا لربع العالم بين سنغافورة وفرانكفورت غير متحققة لإن القطاع المالي لا يمثل سوى ١١ في المائة من حجم الاقتصاد بينما هونج كونج تمثل سادس أكبر سوق في العالم.

وإن كان المحللون يرون أن أزمة دبي في الأجل الطويل تجعل منافسة دبي أكثر جاذبية وتحول الشركات الدولية إليها، ولكن دول الخليج لا تريد تنافسا بقدر ما تريد تكاملا واندماجا وأن يغرد الجميع في سرب وأحد. والآن هي فرصة دبي لتقليص علاقاتها التجارية مع إيران بعدما كانت تقيم علاقات تجارية وتغرد خارج السرب وخارج المنظومة الخليجية لإن إيران تحتل الجزر الإمارتية وتصر على امتداد نفوذها في العراق وفي بقية دول الخليج، وتقليص هذه العلاقات تعزز من أواصر الوحدة الإماراتية وكذلك الوحدة الخليجية.

والحقيقة أن أزمة ديون دبي تسببت في اضطراب عالمي إلا أن السعودية حافظت على مركزها كأكبر سوق منفردة لصادرات دبي ضمن دول مجلس التعاون بزيادة ٢٢ في المائة في الإثني عشر شهرا الماضية مقارنة بالفترة المماثلة لها من العام الذي يسبقه، وشكلت صادرات دبي إلى دول المجلس ٤٥ في المائة من إجمالي صادرات دبي والبالغة ١٦٧,٦ مليار درهم حتى نهاية نوفمبر أقل بنسبة ١٨،٧ في المائة عن الفترة نفسها في عام ٢٠٠٨ والبالغة ٢٠٦،٢ مليار درهم.

وحتى العشرة مليارات دولار التي قدمتها أبو ظبي لجارتها دبي لم تغر المشترين من خارج دبي للعودة إلى الإمارة حتى أواخر عام ٢٠١١ أو بعد ذلك، لإن تلك العقارات تستهدف الأجانب المستثمرين الذين يتواجدون حيث تتواجد الفرص ويذهبون مع ذهابها.

وكانت العقارات في دبي تعاني جراء الأزمة المالية العالمية قبل فترة طويلة من سعي مجموعة دبي العالمية لتجميد مطالبات سداد تتعلق بديون قدرها ٢٦ مليار دولار، والآن حولت أزمتها آمال الإنتعاش إلى مخاوف

من حدوث إنهيار ثان في قيم رؤوس الأموال بعدما هوت الأسعار بنحو ٥٠ في المائة من الذروة التي بلغتها في أواخر عام ٢٠٠٨ ، فالمشكلة إذا تكمن في زيادة المعروض ومن المتوقع أن تتراجع أسعار العقارات، وأصبح شبح نوبة جديدة من عمليات البيع بأثمان زهيدة يواصل ملاحقة السوق مما يقلل من أثر حزمة الإنقاذ السخية التي قدمتها أبو ظبي ما لم تشترك دول الخليج قاطبة في إنقاذ الوضع من أجل امتصاص زيادة المعروض.

ولابد أن تأخذ دول الخليج الدرس من الأزمة المالية العالمية التي تسببت في أزمة دبي العقارية القائمة على المديونية الهائلة نتيجة لعملية توسع جريئة شهدتها دبي في الأعوام الأخيرة نظرا لتركز الجزء الأكبر من ثروة الإمارات النفطية في أبو ظبي، تبنت دبي استراتيجية جريئة للتنويع، لكنها انجرفت مع النجاح الذي حققته، فأسست بيئة عمل تقوم على التنافس الشديد، كم أن تمويل كثير من مشاريعها بالدين كانت المخاطر واردة على الدوام، وأخذت الشركات الاستثمارية والعقارية تنافس بعضها بعضا، وقامت بعدئذ بتأسيس شركات تابعة لها على غرار الشركات المتعددة الجنسيات ولكنها كانت تتجه نحو التنافس الشديد فيما بينها على العكس من الشركات المتعددة الجنسيات التي تتجه عادة نحو نموذج موحد وهو ما أوجد صعوبة في اندماج تلك الشركات بعد الأزمة الاخيرة بسبب تعثر سداد ديونها في الوقت المحدد وطلب إعادة هيكلتها.

فأول ما ضربت الأزمة المالية العالمية السوق العقارية التي كانت من أولى ضحاياها، وفي تقرير حديث لبنك HSBC الذي أفاد بأن هذه السوق خسرت ٥٠ في المائة من قيمتها مما عرض نوعية موجودات البنوك للخطر، فأصبحت مركزا ماليا عاجزًا عن سداد ديونه، فنموذج هونج كونج وسنغافورة يعتمد بشكل كبير على حد أدنى من التدخل الحكومي بينما اعتمد نموذج دبي على الدولة وعلى الحكومة كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي، وهنا تداخلت رغبة الدولة في بناء صرح اقتصادي من خلال

بناء المعجزات مع انخفاض في الجدوى والقيمة الاقتصادية من بنائها، فالأزمة المالية العالمية هي اختبار لهذا النموذج المرتبط بالتدخل الحكومي في حين أن النموذجين سنغافورة وهونج كونج هما نتاج حراك ومشاركة سياسية للمواطن هناك، بينما نموذج دبي يعتبرنموذج الرجل الوأحد الذي تميز بالسرعة في اتخاذ القرارات وتبني المبادرات ولكنه يفتقد الرؤية الأكثر عمقا وتحليلا على المدى البعيد.

وظلت دبي تسوق نفسها أنموذجا لمدينة عالمية، وقبل أكثر من عام حينما انهار ليمان براذرز وهوت الأسواق المالية كان الحديث في دبي هو أن الأمارة أقوى من أن تقع فريسة لحالة الاضطراب وأصر المسؤولون على أن دبي تعرف كيف تستفيد من مآسي ومشاكل الآخرين بأن تجعلنا مغناطيسا جاذبا للناس والأموال التي تهرب من مواقع متقلبة أخرى وهذا هو نموذج دبي وتلك هي معجزتها، ولكنها لم تصمد بسبب انها لم تتمكن من أن تفرق بين فقاعة دبي والعالم الحقيقي.

ويمكن معالجة أزمة ديون دبي، لكن في ظل التعامل مع تفاصيل أي استراتيجية، وكأنها سر وطني وبقاء عملية صنع القرار ضمن الخفايا فإنها تركت العالم يتعامل معها وفقا للشائعات والتخمينات بدلا من الحقائق وهذه مشكلة ليست في دبي فقط بل في جميع دول المجلس.

ولكن تظل دبي تحتفظ بمتانة الأسس التي يقوم عليها اقتصادها وارتفاع قدراتها التنافسية مقارنة بكثير من دول المنطقة وهي نتاج مجموعة من عوامل الجذب التي تتمتع بها بيئة الأعمال في دبي وتوافر البنية التحتية العصرية وارتفاع مرتبتها على سلم التنافسية العالمية ونجحت دولة الإمارات في جعل مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي تتجاوز حاجز الـ ٦٠ في المائة مما يقلل من آثار انخفاض العوائد النفطية.

ويمكن لدول مجلس التعاون أن تشارك في معالجة أزمة ديون دبي كمشكلة خليجية وليس بهدف فرض قيود على استقلالية دبي لاستعادة مكانتها ضمن منظومة دول الخليج ويصبح الكبير مسؤولا عن حماية أخيه الصغير وفي المقابل يعترف الصغير بمكانة وحجم أخيه الكبير من أجل أن تستمر مسيرة مجلس التعاون الخليجي القائمة على أسس متينة تقودها نحو التكامل والإندماج بدلا من التنافس الضار بدول المجلس، لإن دول الخليج لا تحتمل هذا التنافس الذي يتسبب في تجزئة اقتصادياتها وتصبح غير قادرة على مواجهة تحديات الإنفتاح الاقتصادي الذي عادة ما تلجأ فيه الدول نحو التكتلات الاقتصادية كي تبقي وتزداد قوتها، وهي فرصة حتى تتمتع الاستثمارات الخليجية ببعد خليجي خصوصا مع زيادة الفرص الاستثمارية المجدية، والتركيز على تنمية الاقتصاد الحقيقي مثل الصناعة والخدمات الإنتاجية، والتدرج في تطبيق سياسات التحرر الاقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي، وضبط إيقاعها مع تنامي طاقات القطاعات الإنتاجية وتحسين قدرتها التنافسية.

دبي الأنموذج الخليجي للمدينة العالمية هل يستمر؟:

كان أثر الأزمة المالية العالمية مباشرًا على دبي، ولكن لماذا تاخرت دبي عن معالجة الأزمة؟ ولماذا لم تكن الأزمة بنفس القوة على بقية دول الخليج؟

كانت للأزمة تداعيات كبيرة على دبي دون بقية دول الخليج ، ونحاول هنا وضع تلك الأزمة في إطارها التحليلي الصحيح، ومن يعرف المنطقة يدرك أنها لا تتحمل أكثر من مركز مالي، لكن دخلت دبي في منافسة مع أبو ظبي وقطر والبحرين والسعودية في أن تصبح المركز المالي في المنطقة وأن تكون ايقونة الخليج المالية والاقتصادية دون دراسة لمقومات المنطقة الحقيقية، صحيح أن دبي تتمتع ببيئة استثمارية جاذبة أكثر من

غيرها من مناطق الخليج وكانت الإمارة تدار بعقلية الشركة بعيدا عن تعقيدات البيروقراطية الحكومية المعقدة، وصدقت دبي بأنها بوابة الشرق الأوسط، فاعتمدت على خطرين هما الاستثمار الأجنبي الذي سبق أن هز اقتصاديات جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٨ وإن كانت دبي واعية لهذا الخطر، والاستثمار العقاري الذي لم يكن مخصصًا للسكن المحلي بل للاستثمار السياحي.

ورغم كل هذا استطاعت دبي ولأول مرة في عام ٢٠٠٧ التفوق على ماليزيا في حجم إصدارات الصكوك الإسلامية وسعت بأن تصبح مركزا لصناعة المال الإسلامي فاطلق المركز في عام ٢٠٠٨ منتج اسهم دبي للذهب المتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية، وأطلق المركز أيضًا سلسلة من مؤشرات الأسهم الإسلامية العالمية بالتعاون مع (اف تي اس أي) حتى أصبحت دبي معجزة الخليج بعدما أصبح النفط لا يمثل سوى ٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٨، على عكس بقية دول الخليج الأخرى التي تزيد قيمة واردات النفط على ٨٠ في المائة من الواردات الكلية ، فأصبحت دبي نموذجا في تنويع مصادر الدخل.

لكن دبي أدركت واقعها بعد الأزمة المالية العالمية التي طالتها وانخفضت فيها العقارات إلى ٦٠ في المائة وانخفض الطلب عليها انخفاضا شديدا، بينما عادت أسعار العقارات في أمريكا مصدر الأزمة المالية العالمية إلى أسعار عام ٢٠٠٧ وارتفع الطلب لعمق الاقتصاد الأمريكي وضخامته بعكس اقتصاد إمارة دبي الذي يعتمد على أنشطة عقارية وسياحية من النوع الفاخر الموجه لذوي الدخول العالية وموجه لمستثمرين يفكرون في المضاربات بالدرجة الأولى، أي نمط من الأنشطة يرتكز في الأساس على وجود وفرة من السيولة، وكان حجم اقتراضها ١٠٠ في المائة من ناتجها المحلي مخالفة بذلك معايير الإتحاد النقدي الذي يفترض ألا يزيد الاقتراض عن ٦٠ في المائة، لذلك حاولت دبي البحث عن مخرج فلم تجد إلا أن تصر على استضافتها للبنك المركزي الخليجي في دبي كي تعزز

ثقة المستثمرين وتخرج من الأزمة ولم ترضخ للتحليلات الفنية التي تؤكد على أن مقر البنك يكون في أكبر اقتصاد وهي الرياض التي يزيد اقتصادها عن ٥٠ في المائة من إجمالي الاقتصاد الخليجي والإمارات لا تمثل إلا ربع الاقتصاد الخليجي ،وأن المانيا أكبر اقتصاد أوربي هي التي استضافت البنك المركزي للاتحاد الأوربي.

فأصبح انسحاب الإمارات سياسيًا وليس فنيًا مثلما انسحبت عمان.

وأدركت ابو ظبي الغنية بالنفط التي تمتلك ٩٠ في المائة من احتياطيات النفط في الإمارات الاخطاء التي وقعت فيها دبي وهي تحاول الآن أن تتبنى نموذج اقتصاديات التحويل أي تصب ثروتها النفطية في مشاريع عالية التقنية المقصود منها خلق وظائف وتوسيع قاعدتها الاقتصادية.

بينما دبي أصبحت مركزا ماليا عاجزا عن سداد ديونه، وظلت دبي على الدوام تسوق نفسها أنموذجا لمدينة عالمية ،هذا الذي جعل دبي تستغرق وقتا طويلا قبل أن تعترف بأنها تعاني من مشكلات، والآن وبعد طلب إعادة جدولة ديونها لإنها كانت ديونًا قصيرة الأجل ولم تكن متوسطة الأجل أو طويلة الأجل أصبحت تسمى الآن في العالم ب (ليمان براذرز) وعندما انهار (ليمان براذرز١) كان الحديث السائد في دبي هو أن الإمارة أقوى من أن تقع فريسة لحالة الاضطراب بل استخدمت دبي العالمية الغارقة في الديون التضليل وأعلنت بان لديها خطط لبناء أعلى برج في دبي وقالت شركة (نخيل) أن برجها سيكون أعلى من برج دبي.

المهم أن دبي تدرك أنها تعيش في بيئة قاسية لا تمتلك نفطا مثل أبو ظبي وهي بيئة غير مستقرة، فحاولت أن تجعل دبي مغناطيسيا جاذبا للناس والأموال التي تهرب من مواقع متقلبة هذا هو نموذج دبي العالمية وتلك هي معجزتها.

ورغم وقف مشروعات بقيمة ٣٠٠ مليار دولار ألا أن دبي تعاني أزمة مالية وحاولت أبو ظبي مساعدة دبي في شباط (فبراير) ٢٠٠٩ من خلال

دار ناشري للنشر الإلكتروني

إصدار سندات بقيمة عشرة مليارات دولار ساهم فيها البنك المركزي لاتحاد الإمارات.

ويمكن لدول الخليج إنقاذ دبي ولكن دبي لا تريد أحد أن يشاركها أيقونتها أو يشاركها أحد في جواهر تاج دبي بسعر بخس أو تخشى من أن إنقاذها يضعف صورتها ويفرض قيودا على استقلالها، ويبدو أن هذه الآفة هي التي أوصلت دبي إلى حالة الفوضى، والخليجيون والمستثمرون العالميون كلهم تجاهلوا تحذيرات كثير من المحللين بأن دبي تبني (مدينة فقاعة) ولم يصدقهم الجميع وكانوا يتشدقون بنجاحات دبي الباهرة وطموحاتها غير الواقعية.

وإن كان لدى دبي أصول واستثمارات يمكن الاعتماد عليها، ولكن دبي لا تريد بيعها ببخس، وتفضل عليها إعادة هيكلة الديون.

ولا قلق على الإمارة فعوامل النمو ما زالت حاضرة، ولكن كان أصحاب القرار متعجلين، ودخلت الإمارة في منافسة مع بقية الإمارات وربما تجد أبوظبي في ظل هذه الأزمة فرصة لاستعادة السيطرة على الإمارات وتصبح الرقابة في الإمارات في محل تساؤل على عكس الرقابة في السعودية وفي قطر وفي بقية دول الخليج الأخرى التي رفضت المشاركة في تلك الديون.

والمسألة ليست في محل حالة من التشفي والحسد بقدر ما هي بحاجة إلى إعادة مراجعة تامة لاستراتيجياتها ورسم أولوياتها.

والشيخ رأشد –يرحمه الله- قبل وفاته راهن على اقتحام ميدان المنافسة العالمية وأراد أن تصبح دبي نقطة اتصال بين جنوب آسيا الناهضة وأوربا مستغلا الصعوبات السياسية والمؤسساتية في الدول الكبيرة المجاورة لتصبح دبي مركزا خدميا في ظل الوفرة المالية، لكن على دبي الآن أن تعيد حساباتها في ظل المتغيرات الجديدة وبخاصة أن هذه الصعوبات قد زالت من الدولة الكبيرة وبقية الدول الأخرى في المنطقة،

وعلى ضوء هذا تبنى الاستراتيجيات من خلال التكامل لا من خلال المنافسة.

بوصلة مستقبل الاقتصاد السعودي بعد الأزمة المالية العالمية:

لا يزال يعتمد الاقتصاد السعودي على صادرات النفط لأكثر من ٨٨ في المائة من إجمالي الصادرات، وحتى الآن لم تتمكن السعودية هي وجاراتها دول الخليج من الخروج من هذا النفق المظلم الذي يخنقها وقت الأزمات العالمية، رغم أنها راعت عند وضع استراتيجيات التخطيط منذ أكثر من ثلاثة عقود تنويع القاعدة الإنتاجية لتنويع مصادر الدخل، ولكن كان التراخي والاعتماد على عائدات النفط المسيطر الأوحد على مسيرة التنمية الاقتصادية في دول المجلس لأسباب عدة لإن الاستراتيجيات السابقة عند إعدادها لم يصاحبها خطط سليمة وواضحة للتنمية البشرية وتوطين التقنية والتركيز على المعرفة بل كانت تكتفي بطرح مشاريعها أمام العالم وهي لاتمتلك مقومات بنى أساسية لجذب تلك المشاريع، واكتفت بتوفر والتعويل على العوامل النسبية فقط، بينما كانت هناك جهات أخرى في العالم الناشئ أكثر جاذبية للشركات ولرؤوس الأموال كالصين ودول النمور الآسيوية، جعلت من القاعدة الإنتاجية في السعودية ودول الخليج محدودة جدا مما عرض الميزانيات للتذبذب الشديد، لكن تمكنت السعودية في الفترة الأخيرة منذ عام ٢٠٠٤ من بناء احتياطيات كبيرة من الموجودات الأجنبية وصلت بنهاية ايلول (سبتمبر) إلى نحو ٤٣٣ مليار دولار، وفي ظل انخفاض أسعار النفط الآن من ١٤٧ دولار إلى ٥٠ دولار للبرميل، أي أصبحت الأسعار ثلث عما كانت عليه وخسرت الثلثين.

ولكن السؤال في ظل هذا الإنخفاض الكبير جدا كيف تعيد السعودية هيكلة تخطيط اقتصادياتها؟ وكيف تحقق السعودية طموحاتها التي بدأتها بمشاريع عملاقة كي تصبح دولة رائدة وتحقق استراتيجية تنويع قاعدة الإنتاج؟

بالتاكيد ستعاني السعودية عجزا قد يبلغ ٢٨ في المائة من إجمالي الناتج المحلي مقابل فائض ٣٠ في المائة هذا العام حين بلغ متوسط سعر البرميل ٩٩ دولار (تقرير لسيتي جروب).

لذلك أغفلت السعودية دعوات السير على خطى اليابان التي قدمت ١٠٠ مليار دولار في صورة تمويل طارئ لصندوق النقد الدولي وكذلك رفضت الصين تقديم أموالا اضافية إلى صندوق الدولي لإنقاذ الاقتصادات المتعثرة واختارت بدلا من ذلك التركيز على الإنفاق المحلي، وأعلنت الصين عن ٥٨٦ مليار دولار وأيضًا السعودية أعلنت عن إنفاق ٤٠٠ مليار دولار خلال الخمس السنوات القادمة بالإنفاق على المشاريع والخدمات الأساسية.

وتقدر مصادر منظمة أوبك أن تكون هناك حاجة إلى استثمار نحو ٢٤٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠ لزيادة طاقة إنتاج النفط واستمرار القدرة على تلبية الطلب العالمي، لكن التراجع الحاد في أسعار النفط يهدد بتأخير إنجاز المشروعات الجديدة الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى عجز أكبر في جانب العرض حينما يتعافى الاقتصاد العالمي، وبالفعل أعلنت شركة آرامكو عن إعادة دراسة الجدوى الاقتصادية لمصافي الجبيل وينبع قبل طرحهما لإنتاج ٤٠٠ ألف برميل يوميا من الزيت الثقيل في مدينة ينبع على الساحل الغربي بالإشتراك مع شركة كونوكو فيليبس الأمريكية، وإنشاء مصفاة مشابهة في الجبيل الصناعية بالشراكة مع شركة توتال الفرنسية، وإعادة الجدوى هي نتيجة ظهور تطورات جديدة مثل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والتي يتعين أن تضع الأسواق النفطية ذلك في الحسبان لإن مشاريع آرامكو تتأثر مباشرة بأزمة السيولة المالية العالمية وصعوبة الحصول على التمويل والإقتراض من المصارف في عمليات التمويل والسعودية في ظل انخفاض وارداتها نتيجة انخفاض أسعار النفط، فلابد أن تعيد النظر في مشاريع إنشاء مصاف للنفط كون الأرباح محدودة جدا في هذه المشاريع، ولابد أيضًا أن تعيد السعودية

ترتيب أولوية الإنفاق على المشاريع في ظل انخفاض العوائد، وتبدأ بالمشاريع الاستراتيجية وخصوصا التي تساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية لمواجهة التحديات والأزمات العالمية.

ولأول مرة منذ ٣٠ عاما منذ أن بدأت الصين تحولها الرأسمالي أصبح هناك إدراك لوقوع الاقتصاد في أزمة حقيقية، ويزداد وضع الاقتصاد سوءا في المراكز الصناعية في جنوب الصين وهي المناطق التي ازدهرت في العقود السابقة بإنتاج الاليكترونيات والملابس والألعاب والأثاث التي تملأ أسواق التجزئة في الولايات المتحدة ومع هبوط التصدير بسبب تراجع الاقتصاد العالمي وارتفاع تكاليف المواد الخام والأيدي العاملة، انهارت أكثر من ٦٨ ألف شركة صغيرة في البلاد في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ وخسرت ٢،٥ مليون وظيفة في منطقة دلتا نهر اللؤلؤ وفقا لتقديرات حكومية، أي قبل حدوث عنفوان الأزمة المالية العالمية، لكن الصادرات لا تزال تحقق الآن فائضا في الميزان التجاري لإن العالم لا يزال يحتاج إلى البضائع الرخيصة نتيجة الخسائر التي مني بها المواطن الغربي أو خسرها في أسواق الأسهم.

لذلك اتجهت الصين إلى برنامج تنشيط الطلب المحلي الصيني وافق على أثرها مجلس الوزراء الصيني على عملية انقاذ الاستثمار ٥٨٦ مليار دولار حتى عام ٢٠١٠، وستتوجه الاستثمارات نحو البنية الأساسية والرعاية الاجتماعية وغيرها من القطاعات الأساسية في إطار سياسة مالية نشطة رغم تجاوز الفائض في الميزانية الصينية في النصف الأول من العام الحالي نحو ١٧٠ مليار دولار كما اتجهت الصين إلى سياسة نقدية أكثر مرونة وخفضت الفائدة ثلاث مرات منذ منتصف سبتمبر (ايلول) في محاولة لدعم الاقتصاد، وستستفيد قطاعات محددة من الإنفاق الإضافي تشمل الإسكان الإقتصادي والبنية التحتية الريفية وشبكات النقل وحماية البيئة والإبتكار التقني.

وحاولت الدول الغربية الضغط على الصين لتلعب دورا بناء في استقرار الوضع الدولي لإنها لا تزال تستفيد من نمو قوي وتملك أكبر احتياطي عملات أجنبية في العالم نحو ١٩٠٠ مليار دولار، لكن بكين ترى أن أفضل وسيلة لمساعدة الاقتصاد العالمي تكمن بالنسبة إلى الصين في الاحتفاظ بوتيرة النمو وكان رد الاتحاد الأوربي في ٢٠٠٨/١١/١٥ بفرض رسوم إغراق على ما يصل إلى ٦٠ في المائة من واردات الصين من الشموع المصنوعة في الصين، وما يصل إلى ٥٠ في المائة من منتجات أسلاك الصلب، وفي نفس الوقت يضع الاتحاد الأوربي رسوم إغراق على الواردات الصينية خصوصا في الصناعات الأوربية التي انتقلت إلى الصين بسبب ارتفاع تكاليف العمالة فأصبحت الآن عرضة لرسوم الإغراق للحد من انتقال المصانع إلى الصين للحد من ارتفاع نسبة البطالة خصوصا في ظل الأزمة الحالية التي رفعت من نسبة البطالة.

إذا الأزمة التي ستطال الصناعات البتروكيماوية رغم انخفاض نسبتها والتي لا تزيد عن ٢٠ مليار دولار إلا أنها تتأثر أكثر من الصادرات الصينية لإن الصادرات الصينية صادرات نهائية وليست صادرات أساسية مثل الصادرات السعودية، فالتأثيرات العالمية ستطال شركات البتروكيماويات في الخارج قد تصل إلى تكبدها خسائر قد يضطر بعضها إلى تقليص نشاطها وإغلاق عدد من مصانعه.

وبالفعل انخفضت أسعار البتروكيماويات نحو ٦٠ في المائة فأسعار البولي بروبلين والبولي اثيلين على سبيل المثال كانت أعلى من ٢٠٠٠ دولار بينما الآن هي أقل من ١٠٠٠ دولار هذا مع تراجع الطلب في نفس الوقت الأمر الذي سينعكس على النتائج المالية للشركات العاملة في هذا القطاع خلال الربع الأخير من هذا العام.

وارتفعت الاستثمارات الخليجية في صناعة الكيماويات والبتروكيماويات بنسبة ٥ في المائة سنويًا خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦ مرتفعة من ٥٢ مليار دولار إلى ٧٠ مليار دولار أي أنها تشكل ٥٩ في المائة من

إجمالي الاستثمارات الخليجية في الصناعات التحويلية البالغة ١١٨،٣ مليار دولار.

لذلك أدركت سابك نقطة الضعف في استراتيجياتها خصوصا بعد الأزمة الحالية لتعيد النظر في استراتيجياتها مرة أخرى وتبني استراتيجات جديدة قائمة على تنمية القدرات البشرية والتكنولوجية كي تتجاوز المستقبل مثل الاستحواذ على شركة البلاستيك الأمريكية وهي تقنيات كبيرة وخبرات غير موجودة بأي شركة أخرى، فسابك بدأت تتجه الآن نحو صناعات أكثر تطورا قادرة على تحقيق قيمة مضافة أعلى مثل توقيع سابك مؤخرا مع إكسون موبيل للكيماويات اتفاقية مبادئ لبناء مشروع مطاط صناعي جديد من أجل تنمية القطاع الصناعي وتنويعه بما في ذلك مجال صناعة السيارات.

أي أن السعودية تريد استثمار المستقبل لذلك فهي ستستمر في الإنفاق على اقتصاد المعرفة الذي كان أحد اسباب فشل الخطط السابقة خلال ثلاثة عقود والتي لم تتمكن من تحقيق استراتيجية تنويع قاعدة الإنتاج لتنويع مصادر الدخل فهي أدركت ان الاستثمار في المعرفة لا يقل عن الاستثمار في البتروكيماويات بل يفوق عليه، والآن تدعم السعودية ضمن الاستراتيجية الجديدة ٤٠ ألف طالب يدرسون في انحاء العالم في تخصصات يحتاجها سوق العمل لقيادة التنمية الاقتصادية عند عودتهم، هذا إلى جانب الاستمرار في الإنفاق على إنشاء البنى التحتية التي لم تتمكن في الماضي من بنائها نتيجة تذبذب مداخيل صادرات النفط الدخل الأوحد، فدول الخليج تنفق على الصحة ٧ في المائة من الناتج المحلي بينما تنفق الدول المتقدمة ١٣ في المائة، وحاجة السعودية إلى أكثر من ١٠٠ ألف ممرضة خلال الأعوام الخمسة القادمة فقط، وتشغل وزارة الصحة حاليا ١٠٥ مستشفى و٢٠٠٠ مركزًا صحيًا، وتحت الإنشاء نحو ١١٦ مستشفى، كما أن السعودية المترامية الأطراف بحاجة إلى بناء شبكة من السكك الحديدية التي تأخرت زمنا طويلا وتأخرت بسببها إقامة برامج تنموية

طموحة، بالإضافة إلى حاجة المدن الداخلية إلى بناء شبكات للنقل العام كي تتغلب على الاعتماد في النقل الفردي الذي أحدث اختناقات ولن تنتهي مشكلة الإختناقات حتى ولو تطورت بناء شبكات من الطرق الاضافية والكباري والإنفاق لإن النقل الفردي سيزداد إن لم تقم الدولة ببناء شبكة من النقل العام كالسكك الحديدية والمترو وغيرها من وسائل النقل العام.

وتحتاج السعودية إلى مزيد من تقديم بقية الخدمات الأخرى التي يعاني منها المواطن العادي في ندرتها وارتفاع تكاليفها خصوصا في تمديد شبكات المياه في كافة المناطق كي تتمكن هذه الخدمات من تقديم الخدمة الجيدة أسوة بشبكة الاتصالات التي تقدم خدمات جيدة وبأسعار تنافسية.

مفاوضات التجارة الحرة:

مفاوضات التجارة الحرة مع اوربا ... حتى لا نبحث عن سراب زائف:

على الرغم من مرور أكثر من عشرين عاما على المفاوضات بين الإتحاد الأوربي ومجلس التعاون لدول الخليج لا يزال البعض من دول الخليج لديه الأمل في تحريك تلك المفاوضات التي لم تحقق الهدف المطلوب وهذا الامل جاء بعد الاعلان عن توافق أوربي على التوقيع النهائي بين الاتحاد الأوربي وكوريا الجنوبية على اتفاق مماثل بعد الأزمة المالية وأزمة الديون السيادية في اوربا.

وحرك هذا الامل لدى بعض الخليجيين تصريح وزير خارجية إيطاليا فرانكو فراتيني الذي ظلت بلاده لفترة من الوقت تعارض توقيع الإتفاقية مع دول المجلس لكن وزير الخارجية هذه المرة المح إلى أن اتفاقية أوربا

مع كوريا الجنوبية يمكن أن تكون فاتحة لاتفاقات ثنائية جديدة بدءا من دول الخليج وحتى الهند وميركوسوري.

ورغم احتلال الاتحاد الأوربي المرتبة الأولى بين الشركاء التجاريين مع دول المجلس، لكن لا تحتل دول المجلس إلا المرتبة الخامسة بالنسبة إلى الاتحاد الأوربي بعد الولايات المتحدة والصين وروسيا وسويسرا. والغريب أننا نحتل المرتبة بعد سويسرا الدولة الصغيرة رغم أننا نصدر اليهم فقط البترول الخام وجزء بسيط جدا من المنتجات البتروكيماوية التي يرى الاتحاد الأوربي أنها تهدد صناعاته القديمة وترفض تحريرها والالتزام ببنود منظمة التجارة العالمية والجميع أعضاء فيها وتمارس سياسة حمائية ضد صادراتنا لصالح صناعاتها القديمة حيث تضع أوربا رسوما تصل إلى ٦،٥ في المائة ولم تكتف بتلك الرسوم بل تضع قيودا على الكميات المصدرة إلى أوربا في حين تفتح دول الخليج أسواقها بالكامل أمام الصادرات الأوربية إلى دول الخليج لكل الأوربيين بدون استثناء وهو ما يحد من قدرات المنتجات الخليجية والتعامل بمكيالين بدلا من التعامل بالمثل وقد تم رصد نحو ٣٠٠ من الإجراءات الحمائية التي قامت بها اوربا ضد الاستثمار والسلع حتى نهاية عام ٢٠٠٩.

ودفع أوربا إلى توقيع اتفاقية للتجارة الحرة مع كوريا الجنوبية لإن كوريا الجنوبية سوق ضخمة مما يعني خلق مزيد من فرص العمل لدى الطرفين وتعزيز الإنطلاق الاقتصادي بينما دول الخليج لا تتمتع الا باقتصاد احادي ومنتجات تهدد الصناعات الشبيهة في اوربا، كما ان دول الخليج لم تتمكن من ربط اتفاقيات الاستثمارات والتبادل التجاري بتبادل مماثل واتفاقيات مماثلة أيضًا تجبر الأوربيين على التخلي عن ربط المفاوضات بين الجانبين بالجانبين الاقتصادي والسياسي لفرض عوائق تعزز من العوائد الأحادية التي يجنيها الاتحاد الأوربي، كما ان دول الخليج لم تتمكن من استغلال أزمة الديون السيادية في اوربا ومن قبل الأزمة المالية وتوجيه أموالها السيادية للاستحواذ أو المشاركة على هذه الصناعات البتروكيماوية

الأوربية وتصبح امتدادا للصناعات البتروكيماوية الخليجية وتحقق فوائد عديدة تمكنها من اقتحام الأسواق الأوربية دون عوائق أو اتفاقيات.

والجانب الأكثر أهمية الذي يجب أن ندركه هو أن أوربا ليست على قلب رجل وأحد وعلينا ان نتجه إلى الاتفاقيات الثنائية وخصوصا مع دول مهمة كألمانيا والسويد التي كانت داعمة لاتفاق التجارة الحرة مع دول المجلس والتي فشلت نتيجة معارضة قوية من قبل الجانب الإيطالي ومن بعض الدول الأخرى.

والحقيقة أن دول المجلس تتجه الآن نحو التوسع التنموي بدأته بالتوسع بالإنفاق الحكومي على البنى التحتية والتوسع نحو بناء المدن الاقتصادية ومدن الطاقة المتجددة التي تعد الركيزة الأساسية وبؤرة النمو والتنمية الاقتصادية المستقبلية، فلم تعد الاتفاقيات الآن تجاريةً فقط بل تستعد إلى المشاركة في تلك المشاريع العملاقة الذي يجب ان تربط تلك الاتفاقيات والمشاركات باتفاقيات مماثلة خصوصا وأن الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي هي ان يصبح في عام ٢٠٢٥ متنوعا مزدهرا يقوده القطاع الخاص ويوفر فرص عمل عالية التاهيل.

وبالفعل هناك إصلاحات اقتصادية قامت بها السعودية وكذلك بقية دول الخليج الأخرى خاصة وأنها تتمتع باقتصاد متين وبدا تتواجد السعودية على خريطة العالم الاقتصادية.

فالإنسياق وراء المفاوضات السابقة بنفس الاسلوب والبنودة القديمة وبنفس الآليات هي مفاوضات عديمة الجدوى تتجه نحو سراب أو لن تحقق لنا العوائد المطلوبة إذا لم ناخذ في الحسبان التطورات الجديدة والظروف التي ألمت باوربا ويفترض أن أوربا هي التي تسعى لاهثة نحو العودة إلى المفاوضات وليس دول المجلس، لإن دول المجلس أصبح لها خيارات أوسع من الخيارات التي يملكها الاتحاد الأوربي.

فدول الخليج عليها الآن أن تبحث عن علاقات استراتيجية أوسع من بنود الإتفاقية القديمة التي عفى عليها الزمن، وأصبحت دول المجلس تمتلك وسائل مبتكرة وجديدة تحقق أكثر من الأهداف المرجوة، والسعي نحو إقامة ترتيبات أوسع مع كيانات خارج أوربا كإفريقيا التي يلهث وتتسابق اليها الدول الناشئة لحجز مقاعد استثمارية خاصة بها، وهناك دول ناشئة مثل أمريكا الجنوبية والوسطى والهند والصين وكوريا الجنوبية لتعزيز تواجدنا السريع على الخارطة الاقتصادية العالمية ولدى أمريكا الآن أكثر من١٧ اتفاقية ثنائية للتجارة الحرة مع بلدان متنوعة تخطت الاتفاقيات متعددة الأطراف التي توقف اتفاقية دبي، بل أنها مقدمة للاتفاقيات متعددة الأطراف لإن الاتفاقيات الثنائية أكثر صرامة من الاتفاقيات الجماعية.

الباب الثاني: خلق القيمة بين العقلية الريعية والعقلية الاقتصادية

- تهيئة بيئة استثمارية جديدة
- توليد واستثمار الميزة النسبية
- الاستراتيجية الملائمة للتخصيص

تهيئة بيئة استثمارية جديدة:

خلق القيمة بين العقلية الريعية والعقلية الاقتصادية:

سؤال يتبادر إلى الذهن بل أسئلة منها لماذا ارتفع دخل الفرد في شرق وجنوب شرق آسيا بشكل كبير جدًا بخلاف دول الخليج العربي. مثلا في كوريا الجنوبية ارتفع من ٧٤٠ دولار في النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي إلى ٢٠٥٠٠ دولار أي أكثر من خمس وعشرين ضعفا وكذلك في تايوان من١١٣٢ إلى٢٠٥٠٠ أي أكثر من عشرين ضعفا وكذلك في سنغافورة من ٣٠٤٠ إلى ٢٢٣٠٠ أي أكثر من سبعة اضعاف، وهذه الدول لاتملك ثروات طبيعية ريعية في أهمية النفط كما تملك دول الخليج وبعض الدول العربية؟ وارتفع دخل الفرد في دول الخليج نتيجة تضاعف أسعار النفط في السبعينات في فترة قياسية من ألف دولار في النصف الأول في العقد إلى حوإلى اثنى عشر الفا من الدولارات في النصف الثاني منه. ويشير تقرير صادر عن مصلحة الإحصاءات العامة بوزارة الاقتصاد والتخطيط إلى أن دخل الفرد السعودي ٨ الاف دولار في فترة انخفاض أسعار البترول عام ١٩٩٩في حين ارتفع متوسط الدخل إلى٩,٤ ألف دولار عام٢٠٠٣مع ارتفاع أسعار البترول بنسبة ١٠,٤ في المائة ويعتبر عام ١٩٨٠ هو العام الذهبي للسعوديين حيث سجل دخل الفرد أعلى دخل سنوي خلال ٣٠ سنة اذ بلغ أكثر من ١٣,٨ ألف دولار ولكن كان عدد السكان في ذلك الوقت أقل من ١٠ ملايين نسمة.

فالدخل في المملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج مرتبط بالدخل الريعي ومستوى أسعار البترول ،بينما في بقية الدول

النامية يرتبط بمستوى التنمية. لذلك فدول الخليج تعاني في الوقت الحاضر مجموعة من المشكلات كالبطالة والفقر وانخفاض مستويات دخل الفرد وعلى العكس من دول الخليج يزداد ارتفاع مستوى دخل الفرد في دول جنوب شرق وشرق آسيا ويقفز فيها قفزات متوالية.

السبب أننا في دول الخليج وبقية الدول العربية استهلكنا الدخل الريعي من البترول دون أن نخلق من خلاله قيمة مضافة وإذا كنا نحن نتعرض لأزمات وحروب عصفت بالمنطقة، فاليابان والمانيا خرجت من الحرب العالمية الثانية مدمرتين تماما ولكن يعود السبب إلى عوامل أساسية في عدم نشوء عقل اقتصادي من أجل إنتاج قيمة مضافة يؤدي إلى وجود الإنتاج والثروة. وكان يحل محل العقل الاقتصادي ترسيخ العقل الريعي في التعامل مع موارد النفط، فمعروف ان العقل الريعي لا يؤدي إلى تنمية اقتصادية ولا إلى إنتاج قيمة مضافة تزيد من ارتفاع دخل الفرد مع مرور الزمن بل تخلق مشاكل اقتصادية مزمنة وتزيد من الفجوة الاقتصادية بين العالمين المتقدم والنامي.

فتنوع مصادر الدخل لا يتأتى من العقل الريعي بل من العقل الاقتصادي التي ينادي به الاقتصاديون والمحللون في دراساتهم بمطالبة دول الخليج تنويع مصادر دخلها بدلا من اعتمادها على مصدر وحيد للدخل.

وليس الدين مسؤولا عن ذلك كما يعتقد ماكس فيبر حينما يرجع أسباب انخفاض دخل الفرد إلى الثقافة والدين وهما المسيران للفرد والجماعة بل ويركزعلى الدين بشكل خاص وان كان هو يدلل على ظهور الرأسمالية في الدول البروتستانتية نتيجة ايمانها بأخلاق تحض على الكسب

والتوفير والاستثمار لإنّ نجاحَ الدنيا هو مؤشرٌ على مرضاة الرب في الآخرة على عكس الكاثوليكية التي تحض على الزهد واحتقار الدنيا فظهرت الرأسمالية في بريطانيا ولم تظهر في إسبانيا رغم فقر الأولى وغناء الثانية.

وإذا كان هذا التحليل صحيحا في المعتقدات الأخرى لكنه ليس صحيحا في الدين الإسلامي وإن كان يحض على الزهد في الدنيا لكنه يحض أيضًا على الكسب وعمارة الارض وبناء القوة من أجل التنافس والتكامل وحماية الدولة الإسلامية والتمكن من نشر الدين الإسلامي. فالسبب يعود إلى الإنسان الخليجي والعربي بركونه إلى العقل الريعي الاستهلاكي فقط والذي كان سببا في اخفاقات وانتكاسات كل الحلول بسبب غلبة القوى السياسية على القوى الاقتصادية وعلى قوى المجتمع بل في تغييبها في كثير من الحالات وفي معظم الأحيان.

وعلى العكس فالدول التي حققت معجزات اقتصادية في جنوب وشرق اسيا والعالم المتقدم كان للجانب الاقتصادي قوى مستقلة تشترك مع قوى المجتمع مكونة تماسكا شبكيًا يؤثر في السياسة ويوجهها الوجهة الصحيحة التي تصب في تعزيز قفزات انمائية وتنموية وتقنية تنافسية متسارعة.

وإذا كان للجانب الاقتصداي هو الذي قاد بقية الجوانب الأخرى الثقافية والسياسية في العالم المتقدم، فليس من الضروري أن ننقل نفس الأيديولوجية بل يمكن أن يكون لكل منها استقلاليته وأن تكون العلاقة بينها علاقة تكاملية تنسيقية تفاعلية تصب في مصلحة المجتمع وهي علاقة تصحيحية لما يعاني منه الغرب من مشكلات.

فاستقلالية المجال الاقتصادي والسياسي والثقافي الذي يقود المجتمع والدولة في خلق قيمة إنتاجية مضافة حقيقية منطلقها البواعث الاقتصادية أو الجدوى الاقتصادية من أجل تنمية مستدامة بدلا من استغلال ريع ناضب من أجل استهلاكه أو من أجل أهداف أخرى سواء أكانت سياسية أو أيديولوجية لا تساهم في خلق القيمة المضافة التي ترفع من دخل الفرد والمجتمع وبذلك تتحول من مجتمعات غنية إلى مجتمعات فقيرة أو تعاني من انهيار مشاريع لإنها لم تبنَ على مفهوم العقلية الاقتصادية بل على عقليات أخرى سواء اكانت سياسية أو ثقافية. وإذا ماتمكنا من الموازنة بين العقليات فسوف نتمكن من خلق القيمة الإنتاجية المضافة.

وبعد الأزمة المالية العالمية يتساءل كثير من الاقتصاديين ما هو السبيل نحو التوازن الصحيح بين الدول والسوق؟ ففي ظل نداءات الأمريكيين لبذل المزيد من الجهود لزيادة الطلب الاستهلاكي، وفي أمريكا تعتمد خطة التحفيز الخاصة بها بصورة كبيرة على الاستثمارات المركزة على البنية التحتية، لكن في اوربا يعلن ساركوزي رئيس فرنسا عن نهاية رأسمالية الاقتصاد الحر، وفي بريطانيا اعلن غوردن براون مثل ساركوزي ان زمن الاقتصاد الحر قد ولى.

ويثني كثير من البريطانيين وغيرهم على النموذج الفرنسي بعدما كان النموذج الأمريكي والبريطاني هما السائدان والمتبعان، ولكن ما هو النموذج الفرنسي؟ فهو قد أنفق نحو٥٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٧، وانفقت بريطانيا ٤٥ في المائة، وانفقت أمريكا ٣٧ في المائة. والاقتصاد الفرنسي تضرر بصورة أقل من عديد من الاقتصادات، وسيتقلص ناتج فرنسا هذا العام ٢٠٠٩ بنسبة ٣ في المائة وفقا لصندوق النقد الدولي مقارنة بنسبة ٤،١ في المائة في بريطانيا، و٤،٤ في المائة في ايطاليا، و٥،٦ في المائة في المانيا، وفرنسا أقل

اعتمادا على الصادرات مثل المانيا، والفرنسيون يدخرون كثيرا من المال ومعظمهم لم ياخذوا قروضا عقارية كبيرة أو ينفقون على الائتمان بكثرة وهي أقل من نصف النسبة في بريطانيا أو أمريكا، ولم تضطر حكومة فرنسا إلى انقاذ أي بنك فرنسي كبير من الإنهيار ناهيك عن التاميم، وكانت نسبة قروضها إلى الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٧هي ٣٥ في المائة بينما في المانيا بلغت ٤٨ في المائة وفي بريطانيا ٨٦ في المائة.

وكثير من الاقتصاديين الغربيين يثنون على دور الدولة الجدية في فرنسا، وكثير من الاقتصاديين ذهبوا إلى فرنسا ليتعلموا التخطيط الاستراتيجي الفرنسي طويل الأجل في قطاعات مثل الطاقة والنقل، وقد أشاد ساركوزي في قمة العشرين في لندن بوصفها نهاية النموذج الرأسمالي للأنجلوساكسونيين (الأمريكيان والبريطانيين).

وهناك شعور في فرنسا بأن الاقتصاد مدعوم حتى زمن الأزمات بالقطاع العام ونظام الرعاية الاجتماعية، وهناك بعض المناطق يعيش ٤٣ من سكانها في مساكن اجتماعية مستاجرة بأسعار مدعومة، والقطاع العام وقت الأزمات يوظف الكثير من العاطلين عن العمل في أعمال البلديات وغيرها، كما توزع جميع اشكال المساعدة المباشرة للعائلات في جميع انحاء فرنسا، وهناك ٥،٢ مليون عامل أو ٢١ في المائة ممن لديهم وظائف من قبل القطاع العام، وهناك حماية اجتماعية بما في ذلك استحقاقات البطالة التي قد تصل إلى ٧٥ في المائة من الراتب السابق خصوصا إذا ما كان الراتب الاصلي ضئيلا، وللمولود الفرنسي الجديد ٨٨٩،٧٢ يورو، والنظام الصحي مزيج من القطاعين العام والخاص قادر على ضمان تغطية شاملة بنصف تكلفة الشخص الوأحد مقارنة للنظام في أمريكا، وبقوائم انتظار أقصر عن النظام الأرخص إلى حد ما في بريطانيا ، و تغطي الدولة الاشخاص غير المشمولين بالتأمين الخاص.

فالنظام الفرنسي وفر واقيات للصدمة كانت موجودة بالفعل ولم يضطر إلى إعادة ابتكار انظمة البطالة أو الصحة أو الرعاية الاجتماعية ، فدور الدولة

في النموذج الفرنسي بوصفه مزودا يخفف آثار الصدمات الاقتصادية على المواطنين ويعيد توزيع الثروة ويدعم الطلب في الأوقات الصعبة نتيجة التخطيط والتنظيم الجيد والدقيق طويل الأجل للبنية التحتية العامة هو أفضل المجالات التي يحقق فيها النجاح وفق تخطيط استراتيجي بالرؤية بعيدة المدى، ولكن مع وضع سلسلة التزويد اللأزمة لتحقيق ذلك حتى أصبح الفرنسيون روادا في مجالات عدة بسبب التنظيم الدقيق مثل امتلاك الصيدلي صيدلية وأحدة فقط وأن تكون عدد سيارات الأجرة التي يجب ان تسير في شوارع باريس ١٥٣٠٠ سيارة وهي رؤية يمكن ان نسترشد بها في مدننا المكتظة بالسيارات بعد تأمين النقل العام، وهناك قواعد حول وقت استخدام الشاحنات للطرق أي أن فرنسا تتبع تنظيم أشد صرامة كان سبب في صمودها ونجاحها.

ولكن يؤخذ على الاقتصاد الفرنسي بأنه أقل ديناميكية من الاقتصاد الأمريكي والبريطاني.

وفي السعودية يقود خادم الحرمين الشريفين نقلة إصلاحية برؤية ثاقبة في جميع المجالات، فتصبح التجربة الفرنسية أحدى التجارب التي يمكن أن نسترشد بها بما يتواءم وطبيعة مجتمعاتنا ونوعية وحجم اقتصادنا نضمنها في تخطيطنا الاستراتيجي طويل الامد حتى يجني المجتمع والأجيال المقبلة ثمار ذلك التخطيط الاستراتيجي الرشيد.

وقد شهدت الجهات التمويلية في دول الخليج ركودا نسبيا من قبل شركات ومؤسسات القطاع الخاص التي اتجهت نحو تخفيف الاقتراض من البنوك بعد أن لجأت إلى تهدئة سير مشاريعها (قيمة عقود التشييد في الإمارات انخفضت ٨٥ في المائة في الربع الأخير من العام المنصرم مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٧) وخططها الإنتاجية ، أو أن البنوك ترى أن هناك مؤشرات على انخفاض مكاسب اقراض الشركات مما يجعلها تتجه نحو التوسع الإقراضي للأفراد.

وتضع مؤسسة النقد انظمة مشددة على البنوك لضمان عدم التوسع في الإقراض الاستهلاكي للأفراد حيث نصت على وضع سقف لا يتعدى ١٥ راتبا للفرد العامل في الدولة أو في القطاع الخاص، وان تكون مدة السداد بما لا يقل عن ٥ سنوات شريطة ألا يتجاوز نسبة ٣٣ في المائة من إجمالي مرتبه.

رغم ذلك فان البنوك وجهات التمويل الأخرى تتبع تسهيلات مفرطة للغاية في تسويق منتجاتها لتسجيل أرابح عالية جدا ناتجة عن فوائد مركبة يجهلها العميل بسبب تعمد تغييب الشفافية عن العميل أو اتباع اساليب التفافية واستغلال حاجة المقترضين.

ووفقا لاخر التقديرات المتداولة فان حجم الاقتراض في السعودية يصل إلى نحو ٦٠٠ مليار ريال، يبلغ حجم القروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان بأكثر من ١٨٢،٦ مليار ريال (٢٠٠٨/١٢/١٨) مستغلة البنوك ميزة تحويل الرواتب إلى حساب العملاء في المصارف، ويعتبر توجه البنوك والجهات الممولة نحو تمويل القروض الاستهلاكية هروبا من الدخول كممول في مشاريع كبيرة وطويلة المدى ذات رأس مال كبير وذلك بعدا عن المخاطرة.

وتستفيد الجهات الممولة من ضعف ثقافة الأفراد وأحيانا حاجتهم الماسة إلى تلك القروض وعدم معرفتهم الدقيقة بالفوائد المركبة التي تطالهم من حجم نسبة الفائدة وكذلك العمولات المقتطعة لجهات التمويل تصل الفوائد أعلاها في بعض التمويل الإسلامي إلى أكثر من ١٥ في المائة.

وفي جولات ميدانية أجرتها جريدة الاقتصادية كشفت بل فضحت قيام شركات تقسيط من قبل أفراد، ومع توسع أعمالها بشكل كبير جدا وهي بعيدة عن أي رقابة أو نظام يسير أعمالها على غرار المتبع في سير عمليات الإقراض في البنوك. وتمتهن هذه الشركات أو على الاصح هذه المكاتب التمويل الإسلامي كغطاء وواجهة من أجل تنمية أعمالها لبيع

بعض السلع وبنسب فوائد عالية، وكنت أتمنى ان تتولى جهات أكاديمية في مراكز بحوث أحدى الجامعات دراسة هذه الظاهرة التي كشفتها الاقتصادية دراسة علمية وافية ومستفيضة، تبني عليها توصيات تساعد أصحاب القرار على مواجهة مثل هذه الظاهر السلبية المتغلغلة في اقتصادنا الوطني، كي تمنع الإفراط في الائتمان التي ينتج عنه أزمات مفاجئة تؤثر على الاقتصاد المحلي، وإيقاف ظهور شركات مساهمة للتقسيط أي شركات شرعية غير خاضعة لضوابط البنوك وتصبح فقط وسيطًا بين المقترض ومراكز البيع تكتفي بحصولها على الفوائد المركبة العالية مما يشجعها على إقراض جميع الفئات بما فيها الفئات غير المليئة وغير القادرة على السداد.

وتبرز هذه الظاهرة في ظل ظروف التباطئ الاقتصادي وانخفاض مبيعات التجزئة والسلع الاستهلاكية نتيجة انخفاض القوة الشرائية لدى المتسوقين لأسباب عديدة منها انخفاض السيولة نتيجة الخسائر التي مني بها صغار المساهمين في سوق الأسهم خصوصا إذا كانت تلك الخسائر أموالا مقترضة.

لذلك يفترض أن تكون شركات التقسيط تحت مظلة هيئة أو لجنة رقابية تلتزم بنفس الشروط المطبقة في البنوك لإن البنوك تحرص على عمليات الإقراض للمليئين من المقترضين فقط لإن البنوك تحافظ على حقوق المودعين، بينما شركات التقسيط تقترض من البنوك أو تقترض من أموال المساهمين وهو ما يتحتم على الجهات المانحة لتلك التراخيص أن تحرص على أن تكون عمليات الإقراض من أموال المؤسسين لا من الأموال المقترضة من جهات تمويلية أخرى كي تحسم القروض الفاسدة من أموال المؤسسين كما تلزم تلك الشركات بعدم تحصيل الفوائد أولا كي تتحمل مخاطر عدم التسديد.

فتوفير الإطار الرقابي ضروري لضبط عمليات الإقراض الاستهلاكي لكي تخضع تلك القروض لمركز معلومات موحد، لإن المستهلك لا يهتم

إلا بتلبية احتياجاته دون النظر إلى الأعباء المالية المترتبة عليه والتي سيتكبدها، وعندما يكتشف ان الفوائد تراكمية وعالية يشعر حينها بأنه استغل، فيتوقف عن السداد حتى ولو كان مليئا في أحيان كثيرة ، كما يتحتم علينا البحث عن إجابة شافية لعدم استجابة شركات التقسيط البالغ عددها ١٥٥ شركة بإجمالي بتمويل ٨ مليارات ريال ولكنها لم تنضم إلى شركة سمة للمعلومات الائتمانية عدى ١٥ شركة، مما يدلل على وجود علامات استفهام في عملياتها الإقراضية، وانها تخشى انكشاف عملياتها، ويمكن إيقاف أي شركة ترفض الضمام إلى شركة سمة وسحب ترخيصها حتى تتمكن الجهات المسؤولة من متابعة عملياتها الإقراضية .

ويتساءل كثير من الاقتصاديين وغير الاقتصاديين عن أسباب ارتفاع فوائد شركات التقسيط أكثر من البنوك ؟ قد يكون السبب الرئيسي في ارتفاع تلك الفوائد ضخامة حجم سوق الإقراض الاستهلاكي واستغلال غياب الرقابة مما جعل جهات التمويل تبتعد عن الاستثمار الإنتاجي لتنويع استثماراتها وتنويع المخاطر أيضًا.

ونفس السؤال يوجه إلى البنوك عن أسباب غيابها عن المشاركة الفعالة في القروض الإنتاجية، إلى جانب تقديمها للقروض الاستهلاكية؟ بل أن التوسع في قروض استهلاكية من النوع الذي يتصل بعمليات بناء المساكن العائلية تساهم في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتوفر فرص عمل جديدة وتساهم في في نفس الوقت تخفيض نسبة التضخم،على عكس القروض الاستهلاكية الأخرى التي تتسبب في ارتفاع نسبة التضخم.

وتتحمل الهيئات الشرعية جزءا كبيرا من المسؤولية لإن شركات التقسيط أو المندوبون في البنوك يقومون بتسويق الفتاوي الشرعية كي تصبح نسخا مكررة ومقلدة لأدوات البنوك التقليدية، أي أنها تصبح التفافًا على الصيرفة الإسلامية وتغريرًا بالمقترضين الذين يظنون بأنها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بسبب أن الفتاوي غير متضمنة خطوات وآليات التنفيذ، واستغلت جهات التمويل أيضًا غياب وجود رقابة شرعية داخلية

متخصصة يوفر لها الاستقلال الكامل والدعم المالي والبشري والتأهيلي الكافي الذي يمكنها من أداء مهامها على الوجه الأكمل خصوصا وان البنوك وشركات التأمين الإسلامية لا سبيل أمامها للاستثمار في السندات طويلة الأجل، لكنها قصرت استثماراتها في قطاع العقارات (ذكرت نشرة ميدل ايست ايكونوميك دايجست "ميد" الأسبوعية أن إجمالي التعاقد في المشاريع خصوصا في المشاريع العقارية في الإمارات بلغت ١٩١،٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨ بانخفاض ٦٠ في المائة عن عام٢٠٠٧ الذي بلغت فيه قيمة المشاريع ٤٨٢،٥ مليار دولار) وهو رهان يتسم بالخطورة المتزايدة للحصول على عوائد مستقرة بعد ارتفاع كبير في أسعار الممتلكات على مدى السنوات الخمس الماضية وان كان الجميع في مراجعة تلك الاستثمارات بعد ظهور أزمة الإنقباض الائتماني العالمية الحالية. وقد أكد مدير عام دائرة المالية في دبي رئيس مجلس إدارة "أملاك للتمويل" أن ٥٠ في المائة من المطورين في دبي قرروا تأجيل أو الغاء مشاريعهم في دبي نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية التي انخفضت على أثرها قيمة العقارات في دبي بنسبة ٤٥ في المائة.

فموجودات شركات التأمين الإسلامية تصل إلى٤٠ في المائة في الاستثمارات العقارية، في حين ان الاستثمارات الصناعية أقل بكثير من ١٠ في المائة من موجوداتها.

وطبقا للبيانات الرسمية المتوافرة تبلغ أعداد الشركات المالية الحاصلة على رخص رسمية للعمل في دول الخليج الست ٢٧٢ مؤسسة وشركة تمارس الاستثمار في نشاط الأوراق المالية والوساطة في أسواق المجلس وبورصاتها عدا عشرات البنوك المحلية والأقليمية والدولية العاملة في السوق المصرفية محليا.

ولابد أن نستثمر التحدي الذي يواجه نشاط الاستثمار المتمثل في انخفاض الإقبال من المتعاملين على التداول نتيجة العامل النفسي المتدهور الناجم عن التجربة المريرة التي كبدت مدخراتهم، إلى جانب انخفاض قوة الملاءة

المالية لدى الأفراد مع الخسائر الفادحة التي تعرضت لها محافظهم في السنوات الماضية من انهيارات تزامنت مع ما أجهزت عليه شرأسة التضخم خلال السنتين الماضيتين، وتقلص قوة التمويل لدى الجهات الممولة.

فتحتاج المرحلة المقبلة إلى اقتناص فرص الاستثمارات النوعية، وانتقاء المشاريع الإبداعية والمنتجة بعناية فائقة، لتهيئة بيئة استثمارية نوعية جديدة في دول الخليج تعزز آفاق تكامل الاستثمارات في المنطقة، أي لابد أن تستثمر دول الخليج فوائضها في تنويع اقتصادياتها بدلا من الاعتماد المباشر على عوائد النفط المتذبذبة في التنويع لإن رأس المال مهم في الزمن الصعب.

فرأس المال سيكون حيويا وسيؤمن وقاية لامتصاص الصدمة الناتجة عن تخفيض القيمة الدفترية للموجودات بحسب قيمتها السوقية، فما زالت البنوك السعودية التي تشكل نحو ٤٠ في المائة من مجمل النشاط المصرفي في منطقة الخليج في مركز قوي لإن ستة من ١١ بنكا ذكرت أنها حققت أرابحا ربعية تزيد على الأرابح التي حققتها في العام السابق ٢٠٠٧، رغم أثر إعادة تقييم الموجودات، وأعلنت البنوك الخمسة الأخرى عن تراجع دخلها لكنها ما زالت رابحة.

فالمؤشر الحرج هو مراقبة مقدار رأس المال الموجود في حوزة البنوك مقابل قروضها للقطاع الخاص، أي هل هناك قروض فاسدة لابد من خصمها من رأسمالها؟ فالنسبة بين دول الخليج تتفاوت ، فبنهاية حزيران (يونيو) ٢٠٠٨ كان رأس المال والاحتياطي لدى البنوك القطرية يعادل ٣٢ في المائة من قيمة قروضها إلى القطاع الخاص، وفي البحرين ٣١ في المائة، وفي الإمارات ٢٥ في المائة، بينما في بقية دول الخليج الأخرى نحو ٢٠ في المائة من قروضها للقطاع الخاص المدعومة برأس المال والاحتياطي.

فالبنوك السعودية التي شهدت إلى حدٍ ما نموا متواضعا في الائتمان أكثر من بقية دول الخليج الأخرى، تبدو في وضع جيد يؤهلها للصمود أمام الهبوط الاقتصادي وستمر السعودية بطفرة تنموية قوية أثر إعلان الحكومة الميزانية السعودية أخيرًا، وهو ما يشجع أيضًا على عودة رؤوس الأموال المهاجرة إلى البلاد نتيجة جاذبية البيئة الاستثمارية بشكل عام وزيادة الثقة بالاقتصاد السعودي سعيا نحو الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المحلية خصوصا في استثمار بناء البنى التحتية وكذلك في الفرص الاستثمارية الأخرى التي تساند بناء البنى التحتية.

وتعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أعلى المنشآت حظا من حيث فرص النجاح خاصة أنها تخضع للإشراف المباشر من صاحبها وتعتبر قاعدة مغذية ومكملة للصناعات الكبيرة وهي حاضنة تكوين الطبقة المتوسطة، أي أنها ركيزة الاقتصاد وعموده الفقري، وأوربا والصين خصصت قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة لتحفيز الاقتصاد الوطني ولتوظيف اليد العاملة التي استغنت عنها الشركات الكبيرة التي أعلنت إفلاسها أو أعادت هيكلة شركاتها خوفا من الإفلاس، فعلى البنوك السعودية أن تلغي اشتراط الكفيل لأصحاب المشاريع ويمكن ان تدخل شريكا في هذه المشاريع بعد دراسة جدواها الاقتصادية ومدى قدرتها على التوسع في تلك المشاريع أو يمكن وضع تلك المشاريع تحت إشراف أو مشاركة رجال أعمال في تلك المشاريع لضمان نجاح تلك المشاريع والاستفادة من خبرات رجال الاعمال ونقلها للداخلين الجدد إلى سوق العمل أو إعادة هيكلة شركات صغيرة ومتوسطة قائمة تتجاوب مع المتغيرات العالمية والتكنلوجية القائمة على المعرفة الحديثة، وبذلك تضمن البنوك قروضها إذا لم ترغب في المشاركة لإن على البنوك مسؤولية وطنية واقتصادية وليس فقط اجتماعية وكذلك على رجال الأعمال أصحاب الأعمال الكبيرة القوية والناجحة .

وكثير من الفرص سوف تظهر نتيجة للتباطؤ الاقتصادي الذي يشهده العالم في الوقت الراهن، ولكن يترتب على الشركات الإنتاجية إن تتحرك بسرعة لاقتناص هذه الفرص، لإنه عندما تكون هناك فرص هائلة، فالسيولة المتوفرة يمكن إن تستثمر بصورة فعالة لتخرج الاقتصاد الوطني من براثن الأزمة لإن أفضل الشركات التي لديها أفضل المنتجات تظل قائمة إذا حدثت أزمة.

ودور الحكومات هو القيام بدور تحفيز المنافسة إلى جانب تشجيع روح المبادرة لتأسيس المشاريع والتنافسية المتمثلة في إصدار القوانين المنظمة حينما لا تكون هناك أنظمة كافية أو ضابطة تمنع الإحتكار التي تستغلها الشركات الاحتكارية التي يمتلكها المتنفذون، أو نتيجة سيادة القطاع العام لإنه قطاع غير تجاري لا يعتمد المنافسة في عملياته يتسبب في احتكار الخدمات بأسعار مرتفعة وغير متوفرة في أماكن كثيرة مما ينتج عنها خلل في توزيع الثروة وعدالة التنمية وارتفاع نسبة التضخم.

مستقبل الاستثمار في دول مجلس التعاون:

الأزمة المالية العالمية الأخيرة لم تتسبب في إعاقة وإحباط المسار الصاعد لاقتصادات الأسواق الناشئة فحسب، بل أنها عملت على تسريعه ، وكانت الأسواق الناشئة أول من دخل تداعيات الأزمة المالية التي عاثت في الاقتصاد العالمي فسادا، وأول من خرجت منه.

ميزة هذه الأزمة أنها حولت العالم من محفل ضيق دون الحد كمنتدى للتعاون العالمي واستبداله بمجموعة العشرين وهذا أمر كان يجب القيام به منذ زمن طويل رغم انها كانت موجودة منذ التسعينيات ويعتبر هذا التحول اختراقا ايجابيا مهما على الأقل على الورق.

فالأسواق الناشئة خرجت من الأزمة متمتعة باحترام كبير وهي تشكل الآن ثلث الناتج القومي الإجمالي العالمي.

كانت هذه الأزمة تتعلق قبل كل شئ بعدم استدامة الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي داخل البلدان وفيما بينها، وكذلك بالعيوب الفاضحة في السياسات، وهياكل التنظيم، وممارسات إدارة المخاطر التي جعلت تلك الاختلالات توصل العالم إلى حافة الهاوية.

ويبدو أن النمو في البلدان المتقدمة يأخذ الآن شكل الحرف U بينما في الأسواق الناشئة اتخذ النمو منذ الآن شكل الحرف V ولن يكون من الذكاء بالنسبة للمستثمرين تجاهل صعود الأسواق الناشئة وفي طليعتها بلدان مجموعة ال Bric (البرازيل وروسيا والهند والصين) إلى جانب دول مجلس التعاون.

لكن على دول مجلس التعاون أن تدرك أن المستثمرين انتقائيين والآفاق الاقتصادية في الأسواق الناشئة تختلف اختلافا كبيرا، وكذلك الحال بالنسبة لسجلاتها الاستثمارية ، فكيف نواجه الواقع الاستثماري الجديد؟ وعلينا الحذر من الطابع المضاربي لبعض تلك الاستثمارات والتي تهدف إلى تحقيق الربح السريع مستفيدة من انتعاش دول مجلس التعاون.

وقد نما معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٣١،٥ في المائة في عام ٢٠٠٨ وبمعدل سنوي مركب مقداره ٥٧،٢ في المائة خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨، وأفاد تقرير أصدرته شركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) أن السعودية والإمارات استحوذت مجتمعتين على ٨١،٩ في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي البالغة ٦٣،٤ مليار دولار كان نصيب السعودية بمفردها عام ٢٠٠٨ من تدفقات الاستثمار الأجنبي ما قيمته ٣٨،٣ مليار دولار وللامارات ما قيمته ١٣،٧ مليار دولار.

وحين تراجع الاستثمار العالمي وفقا ل (جوبل) من أعلى مستوياته البالغة ١،٩٧٩ مليار دولار عام ٢٠٠٧ ليصل إلى ١،٦٩٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨ استمر الاتجاه الهبوطي خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩ بنسبة ٤٤ في المائة اضافية .

واستحوذت السعودية على ٣٨،٣ مليار دولار عام ٢٠٠٨ أي ثلثي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية و٤٢ في المائة من قيمة الاستثمارات الواردة لغرب اسيا واستحوذت الإمارات على ١٣،٧ مليار دولار من اصل ٢٩٨ مليار دولار في جنوب اسيا عام ٢٠٠٨ وتركزت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الضخمة في الصين والهند وهونج كونج .

وشهدت دولة الكويت وسلطنة عمان انخفاضا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة اليهما برغم تخفيف القيود المفروضة على المشاركة الأجنبية في مقابل بيانات سابقة لمعهد التمويل الدولي قد صدرت خلال عام ٢٠٠٨ أظهرت ان ارتفاع حجم التدفقات الاستثمارية الخليجية إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بصورة كبيرة خلال الأعوام الماضية وخاصة منذ عام ٢٠٠٢ حيث تقدر حجم تلك التدفقات بنحو ١٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨ تمثل ١١ في المائة من إجمالي التدفقات الاستثمارية الخارجة من دول مجلس التعاون والتي تقدر بنحو تريليون دولار خلال الأعوام السبعة الماضية.

فبعد تراجع قيمة الاستثمارات الأجنبية لأكبر مستقبلين هما تركيا والإمارات فان السعودية تعتبر الأعلى بلا منازع في غرب آسيا هذا ما جعل خادم الحرمين الشريفين يدرك أن المرحلة المقبلة بحاجة إلى تحولات جديدة فأمر حفظه الله بإعادة تشكيل المجلس الاقتصادي الأعلى برئاسة سمو الامير سعود الفيصل وزير الخارجية.

أين تتجه الاستثمارات الخليجية بعد تخفيض تصنيف السندات الأمريكية؟

تتأثر عادة الاستثمارات الخليجية بعدة عوامل منها أسعار النفط، تغير قيمة الدولار، أسعار الفائدة، ونمو الاقتصاد العالمي وهي كلها عوامل خارجية لا تستطيع دول الخليج التحكم بها ولكنها قادرة على إدارة تلك الاستثمارات وتقليل المخاطر في حدها الأدنى.

فتدني تصنيف السندات السيادية للحكومة الأمريكية من AAA إلى AA+ أدى إلى انخفاض أسواق الأسهم الخليجية والاقتصاد السعودي على وجه التحديد، لكن ما هي الخطوات التي يجب أن تتبعها دول الخليج لتتجنب استثماراتها كل هذه المخاطر؟ خصوصا وان المستقبل للنمو الاقتصادي في القارتين الأمريكية والأوربية غامض، وان دول الخليج تعتمد على النفط وعلى ارتباط عملتها بالدولار على اعتباره انه ملاذ آمن لكنه هو الآخر أصبح معرض لتلك التقلبات مما يعرضه لتبعات عديدة منها ضعف العملة وانخفاض العائد على السندات المقومة بالدولار رغم ان احتياطيات الدولار آخذة في التزايد وليس في الإنخفاض ولا توجد لديها بدائل جاهزة حتى الآن. والديون السيادية الأوربية تعزز بقاء قوة الدولار رغم أن الدولار فقد من قيمته خلال ال١٢ عاما الماضية نحو ٤٠ في المائة من قيمته للفرنك السويسري وبنسبة ٣٠ في المائة بالنسبة للين الياباني وبنسبة ٢٥ في المائة بالنسبة لليورو. ولحسن حظ الولايات المتحدة أن العالم سيستمر ولفترة طويلة في استخدام الدولار كعملة احتياط عالمية وهو من سوء حظ العالم وعليه ان يجتهد في ايجاد البدائل وأن تساهم دول الخليج بدور جدي في انجاح عملتها الخليجية.

فالاستثمارات الخليجية كلها مقومة الآن بالدولار وفي سندات دولارية والتي قد تتراجع العوائد نتيجة انخفاض تصنيف سندات الدين الأمريكية التي يمكن أن تتراجع نتيجة ارتفاع تكلفة الإقراض .

يجب أن تدرك دول الخليج بأن الاقتصاد العالمي يمر اليوم بمرحلة تغير هيكلي يحتم على دول الخليج أن تتبنى نظرة استراتيجية بعيدة المدى لتركيبة استثماراتها وربط اقتصادها.

وإن التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي تفرض على دول الخليج أن تعجل في إصدار العملة الخليجية الموحدة حتى تعيد دول الخليج إعادة النظر مرة أخرى في ربط هذه العملة الجديدة بسلة عملات بدلا من ربطها بعملة وأحدة، كما يجب على دول الخليج أن تعيد توزيع استثماراتها العالمية بدلا من تركيزها في أمريكا وأوربا وتوجيه جزء كبير منها نحو الداخل الخليجي لإنه سيصبح محركا اقتصاديا مستقبلا ويكون خيارا استثماريا فعالا وآمنا يساهم في تقليل الأهمية النسبية للنفط في اقتصادات دول الخليج لتعظيم الرفاه الاقتصادي في دول الخليج قاطبة حتى تتحرر الحكومات من فك عملتها بالدولار الذي يؤدي إلى انخفاض العائدات.

فاستقطاب الاستثمارات الخليجية في الداخل يحافظ على الثروات ويؤدي مستقبلا إلى إستقرار العملة الخليجية وجاذبيتها الاستثمارية والحفاظ على ثروات الأفراد وتعزيز قدرتهم الاستثمارية والتأثير على الأجور والتوجه نحو الاستثمار بعيدا عن المضاربة السائدة في أسواق الأسهم التي تؤدي إلى انهيارات وتذبذبات تقلق المستثمرين وتهدد مدخراتهم. خصوصا بعد انخفاض تصنيف الديون السيادية للولايات المتحدة التي ينشط معها المضاربة في العملات وينعكس على سوق الأسهم لإن الأموال تهرب من سوق الأسهم وتتجه إلى سوق العملات لإن أسواق الأسهم ليست سوق استثمارية وانما هي سوق مضاربة وهي أحدى نقاط الضعف التي لم تستطع البورصات الخليجية القضاء على هذه الظاهرة وتحويل البورصات الخليجية إلى بورصات استثمارية وان تكون نسبة المضاربة فيها محدودة جدا فقط من أجل تنشيط الدورة الدموية في أسواق الأسهم حتى تبعدها عن التذبذب والإنهيارات المفاجئة نتيجة حدوث ازمات دولية.

والحقيقة ان سبب المضاربة في أسواق الأسهم والعملات راجع إلى ضعف القنوات الاستثمارية في دول الخليج ،لذلك نجد ان الاستثمارات الخليجية معرضة لاستثمارات مضاربية مرهقة ويصعب لأحد ان يحقق مكاسب سريعة لإن هذا العهد انتهى وحان الوقت ان تستثمر هذه الأموال في أسواق الاقتصاد الحقيقي داخل الأسواق الخليجية وان تصبح أسواق الأسهم صورة للاقتصاد الحقيقي .

وتصل إجمالي قيمة استثمارات الصناديق السيادية الخليجية نحو ١،٤٢ تريليون دولار ونحو تريليوني دولار للقطاع الخاص الخليجي مستثمرة عالميا، بينما يبلغ إجمالي استثمارات القطاع الخاص المحلية نحو ٧٥٠ مليار دولار وتمثل نحو ٧٠ في المائة من الاقتصاد الخليجي فإذا ما استثمرت الثروات السيادية وثروات القطاع الخاص في مشاريع محلية تحول دول الخليج إلى قوة اقتصادية منافسة بدلا من تفكير دول مجلس التعاون التوجه إلى الشرق.

يجب ان تستفيد دول المنطقة من استثماراتها خصوصا وان فجوة الاستثمار عالية مع دول اوربا وغيرها فمثلا الفارق لصالح اوربا بنحو ٤٤،٣ مليار دولار وظلت الاستثمارات الأوربية في دول الخليج محدودة رغم الامتيازات الخاصة التي تحظى بها في هذه الدول وعلى الرغم من حيوية المنطقة فيما يتعلق بموارد الطاقة والغاز الطبيعي حيث تملك ٧٠٠ مليار برميل من النفط الخام كاحتياطيات مؤكدة تمثل أكثر من ٦٥ في المائة من الاحتياطي العالمي ويعد هذا المجال خصبا للاستثمار العالمي بالإضافة إلى قطاع الإنشاءات والتطوير.

حيث تشهد دول الخليج طفرة إقامة مشاريع كبيرة وحركة مستمرة في التطوير والبناء وهي بحاجة إلى تهيئة القطاع الخاص لتولي هذه المهمة أو المشاركة فيها مع شركات عالمية لإن حجم المشاريع الخليجية المزمع إنشاؤها في دول الخليج خلال العشر سنوات المقبلة نحو ٦٢٨ مليار دولار.

توليد واستثمار الميزة النسبية :

حينما طرح الاقتصادي ريكاردو مقولة الميزة النسبية للسلع والموارد قاصدا بها المنافسة مما يعني البحث عن أفضل المميزات الموجودة في الدول من أجل ان تستثمرها الشركات المتعددة الجنسيات.

لكن الدول المتقدمة لم تكتف بهذه النظرية الخاصة بالاستثمار الخارجي والبحث عن الفرص بل اتجهت إلى توليد الميزة النسبية عن طريق التخصص والتخصيص.

ولقد اعتمد التخطيط في السعودية على انشاء مدن اقتصادية منذ فترة ولكن لم تلق التفعيل الحقيقي واتجهت الاستثمارات إلى سوق الأسهم أو إلى القطاع العقاري من أجل الربح السريع بسبب غياب العقلية الاستثمارية الواعية أو بسبب غياب بنية تحتية من مواصلات بواسطة السكك الحديدية التي تختصر المسافات والتكلفة وتصبح رابط بين مدن المملكة.

خصوصا وان الاستثمار لن يذهب إلى المدن الاقتصادية التي خططتها الدولة بسبب انها تقع في مناطق أقل نموا إذا لم تكن هناك محفزات تشجعها على الذهاب أو وجود بيئة جاذبة لتلك الاستثمارات.

واتخذت الدولة مؤخرا قرارا بإعطاء قروض صناعية تصل إلى ٧٥ في المائة في المناطق الأقل نموا من أجل ان يساعد ذلك على التنمية المتوازنة وإعادة توزيع السكان والدخل وتخفيض الضغط على المدن الكبرى وفي نفس الوقت توفير فرص عمل جديدة تساهم في معالجة مشكلة البطالة.

وهذا القرار خص المناطق الموجودة في جازان، الباحة، نجران، تبوك، حائل ،عرعر ، الجوف.

وتحاول دول العالم المتقدم خلق الميزة التافسية عن طريق تخصيص مناطق ذات تخصصات مثل مدن اولمبية ومدن سياحية ومدن زراعية ومدن صحية ومدن تعليمية ومدن متخصصة في صناعات محددة مثل الاستيل وهكذا من أجل توليد الميزة التنافسية من الميزة النسبية التي اوجدها التخطيط ووجهها الوجهة التي تخدم الاقتصاد المحلي والقطري.

فالميزة التافسية لا تأتي من فراغ بل من توليد ميزات نسبية، فمثلا في المملكة يمكن أن تصبح جازان منطقة زراعية وصناعة للمواد الغذائية، وهناك في المنطقة الجنوبية الغربية من المملكة مناطق سياحية عديدة يمكن اختيار عدة مناطق على غرار شرم الشيخ التي تبنتها الحكومة المصرية وحولتها إلى وجهة سياحية دولية، فالسياحة تنمو في دول الجوار على حساب الاقتصاد السياحي السعودي.

ويمكن تحويل الطائف وحائل إلى مدن صحية تخفيفا للضغط الحالي على مدينتي الرياض وجدة، بالإضافة إلى امكانية تخصيص مدن تعليمية وللبحث العلمي العالمي في رابغ إلى جانب تخصيص مدن صناعية متخصصة مثل الجبيل وينبع ويمكن زيادة عددها لإن المملكة ذات مساحة واسعة تمد المناطق الصناعية الأخرى في المملكة بالمواد الخام اللأزمة لتنشيط الصناعة التحويلية المتخصصة.

وتنشط هيئة المدن الصناعية التي تنوي رفع عدد المدن الصناعية إلى عشرين مدينة صناعية عام ٢٠١٥ وقد انفقت الدولة على المدن الصناعية خلال اربعة اعوام سابقة نحو ١،٧٨ مليار دولار.

فالتنمية المتوازنة لا تأتي من البحث عن الميزة النسبية بل التوجه نحو توليد هذه الميزة عن طريق التخصص والتخصيص ونجد ان التخطيط في المملكة بعد اربعة عقود من الزمن لم يتمكن من اخراج الاقتصاد من عنق الزجاجة وتحريره من اقتصاد النفط ،فلا يزال الاقتصاد ريعيًا يعتمد على

مداخيل النفط ولا يزال القطاع الخاص نظام هش ولا يعتمد الا على الأيدي العاملة الأجنبية.

فلم يعد مفهوم التنمية الشاملة اليوم مفهوما واضحا خصوصا وان السعودية ذات اقتصاد ضخم وكبير جدا يمتلك من المميزات مالا تمتلكه دول كبرى، وتمتلك المملكة بمفردها نحو ربع الاحتياطي العالمي من النفط.

الميزة التنافسية ما بين الاكتشافات الجديدة والتطورات التقنية :

يؤثر في الميزة التنافسية عاملين أساسيين هما الاكتشافات الجديدة والتطورات التقنية، فالتطورات التقنية لم تجعل الميزة التنافسية في شركة كوداك الاميريكية تدوم التي كانت ضمن نادي الشركات الثلاثين الكبرى في الولايات المتحدة أكثر من سبعين عاما حسب مؤشر دأو جونز.

وبسبب ظهور أسواق جديدة بدءا من طابعات إنك – جيت إلى الكاميرات الرقمية استمر تراجع عائدات الشركة في تراجع حتى وصل إلى ٧،٢ مليار دولار عام ٢٠١٠ وهي نصف عائداتها قبل خمس سنوات وأقل كثيرا من ٢٠ مليار دولار توقعتها الشركة وتعول اليوم على بيع محفظتها التي تحتوي على أكثر من ألف براءة اختراع.

وارغمت الشركة خلال الفترة الماضية بسبب مواجهتها صعوبات في مواجهة العصر الرقمي على تسريح ٤٧ ألف موظف وإغلاق ١٣ مصنعا عام ٢٠٠٣ والآن تعلن افلاسها ولم تتجاورز قيمتها السوقية سوى ١٥٠ مليون دولار أي فقدت أكثر من ٩٥ في المائة من قيمتها السوقية.

وفي شهر واحد فقط في الولايات المتحد أشهرت ٦٥٠٢ شركة إفلاسها طالبة الحماية وإمكانية إعادة هيكلتها وفق واقع السوق.

واليوم تعتبر الصناعات البتروكيماوية في السعودية وفي بقية دول الخليج الأخرى صناعات رائدة ولكنها تعتمد بشكل كبير على التصدير بسبب قدراتها التنافسية ولكن أي اقتصاد يعتمد فقط على التصدير سيكون معرض لهزات وتقلبات مثلما حدث لها عام ٢٠٠٨ نتيجة أزمة الرهون العقارية وكذلك عانى الاقتصاد الصيني ولو جزئيا لإن اقتصاده القائم على التصدير متنوع وليس اقتصاد احادي التصدير.

وهذا الخلل في الاعتماد على التصدير لمادة أحادية بعيدا عن التنويع الاقتصادي وكذلك ليست صناعات تحويلية متقدمة ذات قيمة مضافة نجده في نسبة التجارة البينية في دول الخليج كتكل اقتصادي اذ نجد ان نسبة التبادل بين دول الخليج لا تتعدى ٦ في المائة فقط من إجمالي تجارتها بينما ترتفع بين دول الاتحاد الأوربي إلى ٦٧ في المائة.

والاخطر من هذا ان نسبة التجارة بين دول الخليج هي أقل من نسبة التجارة البينية بين الدول العربية التي تصل إلى أكثر من ٩ في المائة قد يكون بسبب تصدير النفط إلى الدول العربية بينما دول الخليج كلها دول منتجة للبترول.

وستتأثر الصادرات البتروكيماوية إلى الولايات المتحدة والصين وبقية دول آسيا بسبب ظهور اكتشافات جديدة من من الغاز الصخري حتى ان البعض يصفها بثورة الغاز الصخري لإنه سيغير قواعد اللعبة في أسواق الطاقة العالمية لإن العالم توصل إلى اكتشافات جديدة للغاز الصخري في ٣٣ دولة حول العالم تقدر احتياطياتها بنحو ٦٦٢٢ تريليون قدم مكعب حسب احصائيات عام ٢٠١٠ وتستحوذ الولايات المتحدة والصين والارجنتين والمكسيك على ٥٣ في المائة من تلك الاحتياطيات ما يعني ان الولايات المتحدة التي كانت تنتج ربع إنتاج الكيماويات في العالم وتستهلك ثلث الإنتاج العالمي أي انها تستورد النسبة المتبقية ولكن بعد هذا الاكتشاف الجديد ستتحول الولايات المتحدة من مستورد إلى مصدر تنافس دول الخليج خصوصا إذا كانت تمتلك تقنيات جديدة تفوق التقنيات

الموجودة في دول الخليج وكذلك ستتحول الصين من مستورد إلى مصدر كذلك وتصبح السوق العالمية سوقا تعاني من الفائض لإن المعروض سيكون أكثر وسيؤدي إلى خفض الأسعار.

وبسبب وجود معروض فائض من الغاز بنحو ٩ تريليون متر مكعب في الأسواق عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ انخفضت أسعار الغاز بشكل دراماتيكي ومروع خصوصا بعد دخول الغاز الصخري تجاريا من ١٤ دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٤،٣ دولار في تموز (يوليو) ٢٠١١ ثم إلى ما دون ٢،٤ دولار في منتصف يناير ٢٠١٢.

وتاريخيا كان يبلغ سعر النفط إلى الغاز ٩ :١ ومع إنتاج الغاز الصخري انخفضت قيمة الغاز إلى النفط ١٧ :١ في عام ٢٠٠٩ وفي بداية عام ٢٠١٢ انخفضت أسعار الغاز بشدة ٢٤ :١.

ولذلك نجد ان روسيا التي كانت تتحكم في اوكرانيا واوربا لإن اوربا تعتمد على ٢٥ في المائة من احتياجاتها من الغاز على الغاز الروسي وارتمت اوكرانيا في احضان روسيا بينما اليوم نجد ان روسيا تخفض أسعار الغاز الروسي ٣٠ في المائة وقد تتجه إلى تخفيض أكبر.واكتشاف الغاز الصخري غيّر من التوقعات المستقبلية التي كانت تشير التقديرات بان الغاز المسال يشكل عام ٢٠٢٥ نصف الإنتاج العالمي بينما التقديرات الجديدة بعد اكتشاف الغاز الصخري إلى ثلث الإنتاج العالمي.

فبعد اكتشاف الغاز الصخري سيضعف الميزة التنافسية التي تتمتع بها الصناعات البتروكيماوية مستقبلا صحيح ان تكلفة استخراج الغاز الصخري أعلى من تكلفة استخراج الغاز التقليدي وكذلك مصانع الولايات المتحدة قديمة ولكن يجب الا تعول دول الخليج على مثل هذه العوامل ويجب ان تتجه إلى خطط تنويع منتجاتها والانتقال من الصناعات الأساسية إلى صناعات متقدمة لاجيال جديدة تحقق التنوع الصناعي

وتوسيع القاعدة الصناعية وإضافة قيمة مضافة عالية حتى تتمكن من الصمود أمام المتغيرات الجديدة.

هل العالم الغربي يخشى من فقد ميزته التنافسية حتى في الصناعات المتقدمة؟:

إذا كان العالم الغربي رضي بان تنتقل الصناعات الاستهلاكية إلى الصين وبقية دول جنوب شرق اسيا نتيجة رخص الأيدي العاملة فانتقلت على أثرها رووس الأموال والشركات المتعددة الجنسيات من أجل رفاهية المواطن الغربي وفي المقابل بدأت تركز هذه الدول على الصناعات المتقدمة وتحجب اسرارها عن الدول الناشئة لكي تصبح متفردة في إنتاجها.

لكن ان تبدا دول الشرق في منافسة الدول الغربية في هذه الصناعات المتقدمة فهو امر جعل هذه الدول ترتبك خصوصا وان الأزمة المالية هزتها أكثر من الدول الناشئة، وقد تكون الدول الناشئة استغلت هذه الفرصة لمنافسة الدول الغربية حتى في الصناعات المتقدمة.

ولو اخذنا مثالا على نوع من انواع الصناعات المتقدمة وهي الصناعة النووية وبعد ٤٠ عاما من الخبرة النووية الفرنسية وبعد انسحاب شركة لونستلين انرجي الأمريكية من مشروع لبناء مفاعلا من جيل جديد بتصميم فرنسي في موقع بولاية ميريلاند شعرت الصناعة النووية الفرنسية بالصدمة لإنها لم تتوقع هذا التصرف بعد إنفاق مليارات الدولارات على تخطيط وحماية الشراكة مع المجموعة الأمريكية وكانت هذه صفعة موجهة للرئيس ساركوزي فيما يتعلق بالصناعة النووية لبلاده .

ولم تكن هذه الواقعة الوحيدة التي أثرت على عرض لنمو ٤٠ عاما من الخبرة النووية الفرنسية في أحدى أكبر أسواق الطاقة في العالم وهذه الخطوة أحيت الشكوك إزاء مستقبل مفاعل الجيل الجديد الذي يعتقد

ساركوزي أنه قد يكون منصة لإنطلاق النفوذ الفرنسي والصادرات إلى الخارج لإنه ومنذ انتخاب ساركوزي عام ٢٠٠٧ روج لخبرة بلاده بلا كلل ولا ملل وتعهد بمساعدة بلدان مثل تونس والجزائر وليبيا بتأسيس برامج نووية مدنية سلمية وكان الهدف هو أن يجعل من الشركات الفرنسية مثل (اريفا) الشركة التي طورت (أي بي ار) الجيل الثالث الجديد من المفاعلات الذي كان يعرف سابقا بالمفاعل النووي المضغوط أو (اي دي اف) حلمها الحقيقي.

وكان (أي بي ار) -أحد إبداعات مشروع أبحاث فرنسي الماني يهدف إلى ابتكار جيل أكثر نظافة وأمنا وأكبر المفاعلات- السلاح الدبلوماسي والاقتصادي الاساسي لساركوزي.

لكن الضربة الثانية لساركوزي اعتبرت صفعة مذلة حينما خسر مفاعله المبتكر في مواجهة عرض أصغر وأرخص تكلفة قدمته كوريا الجنوبية ضمن عطاء بنحو ٢٠ مليار دولار لبناء مفاعل في ابو ظبي.

واخيرا منعت شركة (جي دي اف) من إدارة مشروع (أي بي ار) في فرنسا بعدما بدأت تفقد المنافسة النووية العالمية.

والآن هناك مراجعة للصناعة النووية الفرنسية بعدما أصبحت هزيمة ابو ظبي حتمية عندما راهنت فرنسا على مشروع (أي بي ار) المصمم ضمن منظور تجديد مفاعلات نووية ولكن السؤال هل تعتقد فرنسا أن بإمكانها اقتحام الأسواق العالمية بمنتج وحيد وفريد دون منافس؟

وقبل خمس سنوات حظي مشروع (أي بي ار) ببداية متميزة وكان اول مفاعل قيد البناء عملاقًا طاقته ١،٦٥٠ ميجاوات قادر على توليد ما يكفي من الكهرباء لتوفير الطاقة لأكثر من ١،٥ مليون أسرة. واليوم يتم بناء ١٦ مفاعلا نوويا من الأجيال الجديدة منها اربعة فقط من الحظيرة الفرنسية بسبب ظهور منافسين جدد مثل شركة كيبو الكورية الجنوبية وهناك

منافسون قدامى مثل شركة ويستنهاوس الاميركية يلحقون بالركب رغم انهم يواجهون مشكلات في نماذجهم كذلك.

والتساؤل هل بدأ الغرب يفقد التقنية التي كان يأمل ان تشعل عصرا صناعيا جديدا في بلد كفرنسا يفخر بقوته الهندسية ؟ ام تنتقل مثلما انتقلت الصناعات الاستهلاكية إلى الشرق كذلك؟

والآن تبحث فرنسا عن شراكات مع اليابان كشركة ميتشل بنش للصناعات الثقيلة لصناعة مفاعلات أصغر حجما من مشروع (أي بي ار) المعقد والمكلف أو إضافة نسخة معدلة من مفاعل الصين (سي بي ار ١٠٠٠) وتستفيد من هذه الخطوة ليس فقط في توسيع نطاق المنتج عالميا بل من أجل ترسيخ موطئ قدم فرنسا في الصين التي تعتبر لغاية الآن أكبر سوق للمفاعلات النووية الجديدة. فأصبحت الشراكة المخرج الوحيد لفرنسا بين الغرب والشرق خصوصا وان السباق حول سوق المفاعلات الجديد يبدا للتو وتعتبر فرنسا أنها لم تهزم لغاية الآن وأن فرنسا غير مستعدة للاستسلام بعد، خصوصا وأن فرنسا لديها أكبر أسطول نووي في العالم ولديهم الخبرة التشغيلية التي تعتبرها ميزة صناعية.

الاستراتيجية الملائمة للتخصيص:

سبق أن اتخذت دول الخليج توجهًا باعتبار الخصخصة قرارًا استراتيجيًا لا رجعة عنه، وبالرغم هذا القرار إلا أن وتيرة الخصخصة في الفترة الماضية كانت بطيئة جداً.

لكن بعد ما أثبت قطاع الاتصالات نجاحاً ملموساً يبدو أن دول الخليج ستتجه نحو تسريع وتيرة الخصخصة في بقية القطاعات الأخرى.

والخصخصة ليست هدفًا في حد ذاتها، وليست هي فقط بيع ممتلكات الدولة للقطاع الخاص، وإنما الهدف الأساسي من وراء الخصخصة هو رفع مستويات الأداء الذي ينعكس على المنتج في ضوء منافسة متعددة حره تفضي إلى توفر الخدمات لجميع المواطنين وبأقل الأسعار الممكنة مع تحقيق أرباح مجزية.

وهناك خدمات تنفق عليها الدولة نفقات هائلة ولكن لا تزال أسعارها مرتفعة وخدماتها غير متاحة لجميع الشرائح في جميع مناطق المملكة أو ذات جودة متدنية وينطبق ذلك على الكهرباء والتحلية والصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الأخرى التي أصبحت في العالم صناعة تكسب رضا المواطنين وتحقق نسبة عالية من الدخل القومي فنسبتها مثلاً من الدخل القومي في الولايات المتحدة تصل إلى ٩٠ في المائة. فالدولة بمفردها لن تستطيع أن توفر تلك الخدمات بشكل كامل ما لم يتحمل القطاع الخاص المسؤولية.

فالتعليم بمفرده يستحوذ على ربع ميزانية الدولة ولا يقل الإنفاق في القطاع الصحي كثيراً عن التعليم ولكن مخرجات التعليم وتقديم خدمات القطاع الصحي لا تتوائم مع ما تنفقه الدولة على القطاعين.

صحيح أن التخصيص ليس عصا سحرية وقد يفشل كما فشل القطاع العام، لإن كل قطاع له خصوصيته وان كانت هناك نقاط التقاء بينها أهمها المنافسة وتحقيق أداء متطور من أجل أن يقدم خدمة بصورة أفضل وبأقل الأسعار.

فإعادة الهيكلة لأي قطاع ليست بالسهولة التي يتصورها البعض بل تحتاج إلى جهود مضنية واتخاذ قرارات أليمة. وأهم هدف من أهداف الخصخصة هو أن يصبح القطاع قطاعًا تجاريًا بحتاً لكي يتعايش مع المنافسة التي تعد أهم وسيلة لتطوير الأداء في سبيل إرضاء العميل وفي نفس الوقت تحقيق عائد مجزٍ.

إذا فالخصخصة هي إشراك القطاع الخاص في إدارة المشاريع الاقتصادية وإفساح المجال أمام شراكة اقتصادية، وفك أيدي الدولة عن المشاريع الخدمية لتتحول إلى القطاع الخاص تشغيلاً وإدارة مع توسيع قاعدة الملكية.

والخصخصة هي ثورة اقتصادية تركز على حرية الفرد وتقطع أغلال البيروقراطية التي كبلت بها الدولة رجال الأعمال والمستثمرين صغارا وكبارا نتيجة تراكم سنوات من سياسة المدرسة الكينزية الاقتصادية.

لكن التطرف نحو اقتصادات السوق الحرة شوّهت وجه هذه الثورة، لإن نظرية فريدمان ترى بأن تدخل الدولة أو الحكومة معرقل للاقتصاد، وهو عكس جون مينارد كينز الذي يحذر الحكومات من الإسراف في الإنفاق على الخدمات والمرافق والقطاع العام.

لكن التخصيص كان هدفًا أغضب جماعات حقوق الإنسان بسبب حياديته التامة التي تجعل التخصيص لا يفرق أخلاقيا أو سياسيا بين المتلقين عند معرفة المبادئ الأساسية للتخصيص.

وبرنامج التخصيص ستزيد الأعباء على كاهل الدولة وستسهم في إحداث مشكلات جمة على مستوى الاقتصاد الكلي إذا لم توضع الاستراتيجيات الملائمة لاهدافه وتستكمل جميع التشريعات اللأزمة لتنفيذه مع تطوير الموارد البشرية مهنيا وفكريا.

والخصخصة لابد أن تضمن بيئة تنافسية عادلة وإلا فان السوق تنتقل إلى الإحتكار وتتحمل الشركات خسائر فادحة، واتخذت السعودية التخصيص كخيار استراتيجي ولكنها الآن بصدد تقييم لقطاع الاتصالات الذي أقدمت عليه الدولة كنموذج قبل الإنطلاق نحو تخصيص بقية القطاعات الأخرى.

والجانب الأكثر أهمية الذي جعل الدولة تتريث في تنفيذ برامج الخصخصة الذي شرعت به في قطاع الاتصالات كان خوفها من المراهنة على استمرار ما هو قائم ولكنه تحت مسمى الخصخصة، والأخطر من هذا خوفها من تشابك المصالح الضيقة التي تتحول إلى ما هو أخطر وهو الفساد الذي نوت الدولة محاربته.

نحن نعاني الآن تناقضات ما بين الفكر والممارسة وهو ما يجعل الشركات الاستثمارية العالمية التي تتردد في الدخول إلى السوق السعودية والمشاركة.

والتخصيص نماذج مختلفة وليس نموذجا واحدا، فما نجح مع قطاع الاتصالات قد لا ينجح مع قطاع الصرف الصحي، لإن متطلبات قطاع الصرف الصحي تختلف عن متطلبات قطاع الاتصالات التي تتوفر لديه خاصية التمويل الذاتي وهو ما لا يتوفر لقطاع مثل الصرف الصحي وهكذا، وإن كانت كلها تتفق من حيث الأهداف وهو رفع الكفاءة التشغيلية وتحسين مستوى الأداء والتخفيف على ميزانية الدولة لكن يبقى الدور الرقابي للدولة.

نحن لا نريد اجتهادات ومحاولات فردية ليست مبنية على أسس علمية وتجارب عالمية بل من خلال دراسات مستفيضة ومستقلة من هيئة خاصة بالتخصيص.

ومثلما عرفنا بأن عمليات التخصيص هي نماذج وليست نموذجا واحدًا فمثلا نجاح التخصيص في قطاع الاتصالات ليس راجعًا إلى التخصيص نفسه بل إلى المنافسة والتكنولوجيا الجديدة وهذه المتغيرات غير موجودة في بقية القطاعات الأخرى.

كما أن للتخصيص جوانبَ إيجابيةً فلديه كذلك جوانب سلبية منها الاستقلال الذاتي المتزايد في الإدارة إلى جانب الأسهم المجانية، والمكآفات، وخيارات الأسهم وكأن الامر أشبه ما يكون بالفوز في اليانصيب مما يجعل هذا الوضع من الصعب إدارته ويسهم في تحويل المنافع العامة إلى خاصة وهو إنفاق المال العام بلا عوائد ويدمر أهداف الدولة كما هو ملاحظ في تخصيص الخطوط السعودية التي تعتبر حتى الآن هدرًا لأموال الدولة.

يجب ألا يكون التخصيص خيالات استراتيجية خصوصا إذا لم يكن يهدف إلى توليد نشاط تجاري ديناميكي وناجح .

كما أن التخصيص لا يمكن أن ينقذ القطاعات الخاسرة بل لابد من إعادة هيكلتها قبل التخصيص، كما أن من أهم اهداف الخصخصة هو بلوغ آفاق الاقتصاد التنموي وان تتدفق عائدات التخصيص لخزانة الدولة لاستثمارها في مشاريع جديدة، وتحسين البنى التحتية بشكل ملحوظ والقضاء على البطالة وتحسين الأداء العام وتطوير تنافسية الاقتصاد السعودي مع بقية الاقتصادات العالمية.

مصير خصخصة المشاريع الحكومية بعد الأزمة المالية العالمية :

بعد مرور ٢٥ عاما على سياسة التخصيص لتقليص حدود الدولة، أعادت الأزمة المالية العالمية شرعية تدخل الدولة في الأسواق -بعدما تركت الحرية الكاملة للسوق (لليد الخفية)- فأصبحت تتردد الآن مقولة الحكومة مقابل السوق، بل أن المعارضين يسمون تدخل الدولة بالصدمة والرعب.

ومنذ عهد حكومة ريغان التي اتجهت نحو تخفيضات الضمان الاجتماعي (المعاشات التقاعدية الممولة من قبل الحكومة) بعكس حكومة اوباما التي اتجهت نحو اقرار الضمان الصحي للفئات الفقيرة.

فالدولة بدأت تستعيد مكانتها وقوتها التي فقدتها قبل الأزمة المالية لصالح السوق بعدما كانت تتردد شعارات ان الحكومة الأفضل هي التي تحكم بصورة أقل أو لا تحكم على الاطلاق بانها أصبحت اسطورة بعدما كان ينظر إلى الحكومة بانها المشكلة وليست الحل لإن ها ستفرض قوانين أكثر من اللازم على الاعمال مما يعيق النمو الاقتصادي.

وكان دائما ما يتسائل كبار الاقتصاديين والمسؤولين عن مصادر تأمين النفقات الحكومية في أمريكا التي زادت من ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بداية الكساد العظيم إلى نحو ١٦ في المائة، كما أن الحكومة الصغيرة أو صاحبة القوانين المحدودة أو الضعيفة منذ عهد ريغان هي التي ساهمت في اتساع رقعة الابتكار المالي في المجالات التي فيها القوانين أقل، فمثلا المشتقات المالية الأسرع نموا في العالم لم تكن مشمولة في قوانين السلع الأجلة أي أن المقترضين ذوي السجل الائتماني السئ لم يكونوا خاضعين للتنظيم الفيدرالي.

فالأزمة المالية في أمريكا جعلت الدولة تستعيد شرعيتها وتم انزال المصرفيين من عروشهم وكسرت شوكة آلان جرينسبان وانكشف الاقتصاديون.

والآن تم احياء السياسة المالية كأداة للإدارة الاقتصادية، ولكن في دول العالم الناشئ الوضع يختلف تماما، فإن الأزمة المالية فرضت عليهم ان يقلصوا هيمنة الدولة لصالح القطاع الخاص، وان يعيدوا التوازن المفقود بين شرعية الدولة وشرعية حقوق القطاع الخاص لإنه سيصبح المسؤول نيابة عن الدولة في توظيف اليد العاملة.

والسعودية منذ فترة اتخذت من التخصيص استراتيجية لا رجعة عنها إلا أن تلك الاستراتيجية لا زالت غير متكاملة أو يشوبها التردد وبعض الشكوك والتخوف من التحول من البيروقراطية إلى الاستئثار اوبيع أموال الدولة بأقل من موجوداتها الحقيقية.

فلا يزال البعض ينظر إلى التخصيص بأنه مجرد بيع أملاك الدولة، ولم يدركوا الهدف الحقيقي من التخصيص وهو رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وإدارة الأجهزة الحكومية وفق أسس تجارية وبتمويل ذاتي، أو على الأقل تمويل بنسبة عالية خصوصا في القطاعات المدعومة من الدولة كالمياه والكهرباء للفئات المستحقة لهذا الدعم مما يفرض عليها تخفيض التكاليف

التشغيلية في حدها الأدنى وتقديم خدمات بأسعار تنافسية حتى تخفض من متطلبات الدعم الحكومي بأقصى قدر ممكن، لأن الدعم الحكومي قد يتوقف مع الزمن لتوفير موارد اضافية لخزينة الدولة تساعدها في تمويل ميزانيتها وتمويل مشاريع حساسة أو المشاريع الجديدة غير الربحية التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها.

ولا يعني التخصيص بيع أملاك الدولة بالكامل بل قد يكون التخصيص في الإدارة فقط أو تأجير القطاع المراد تخصيصة لفترة زمنية محددة وهناك قطاعات حساسة لا يمكن بيعها كقطاعات النفط مثلا حتى ولو كانت تحمل صفة تجارية كي لا يعرضها لخطر مصادرة أموالها في الخارج لإن صفتها السيادية تعطيها حصانة من المصادرة.

والتخصيص هو ليس من أجل التخصيص فقط بل من أجل دعم الاقتصاد الوطني وتقوية قدرة القطاع الخاص حتى يكون قادرًا على تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية والربحية والقدرة على المنافسة العالمية.

لذلك يفترض ان يتولى التخصيص هيئة خاصة للتأكد من متابعة برامج التخصيص المقترحة قبل وأثناء وبعد مراحل التخصيص كي نضمن سلامة مجريات تلك المشاريع المخصصة وفق أسس وقواعد التخصيص.

وعند التخصيص لابد من الأخذ في الحسبان مسالة توطين وخلق سوق عمالة حتى لا نفاجأ بمخاض ومقاومة شرسة من قبل العاملين خصوصا ممن لا يمتلكون الكفاءة المطلوبة بان تقدم لهم برامج تدريبية عالية تؤهلهم للإندماج في الشركات المخصصة إلى جانب تأسيس نقابات عمال قوية تدافع عن العمالة وتحكم قوة العمل بدلا من تركه للاجتهادات المفتوحة.

فالتخصيص إذا هو وسيلة لرفع كفاءة الاقتصاد الوطني ويهدف إلى تهيئة بيئة تتواكب مع التغيرات الناتجة عن المنافسة والتكنولوجيا الجديدة التي تغيب بشكل كامل عن القطاع العام كي يتمكن من توليد نشاط تجاري ديناميكي ناجح لا يمكن ان يتحقق في القطاع العام لإن بيئة العمل في حالة

تغير بشكل متواصل لا يستطيع القطاع العام استيعابها ومواكبتها بسبب البيروقراطية التي تسيطر عليه.

لكن من المؤكد ان تبقى شرعية الدولة كضابط تحد من الاستقلال الذاتي المتزايد في الإدارة التي ينتج عنها تقديم المكافآت العالية والأسهم المجانية حتى لا يصبح التخصيص وكانه أشبه ما يكون الفوز في اليانصيب لإن مثل هؤلاء يكونون غير قادرين على إدارة الثروات الجديدة.

فلابد ان نجعل من التخصيص طريقا للتراجع المنظم لقطاعات عمل كان هدفها التاريخي أخذ في الزوال ويجب الا ينظر إلى التخصيص بانه العلاج الشافي لكل الادواء، كما ان العلاقة المشتركة بين القطاعين العام والخاص علاقة لا غنى عنها بل هي أساسية ومحورية في قيادة الاقتصاد الوطني.

الباب الثالث: نحو مستويات عالية في كفاءة الطاقة

- التوجه نحو تنويع مصادر الطاقة
- الطاقة النووية استعدادا لمرحلة ما بعد النفط

التوجه نحو تنويع مصادر الطاقة:

مدى فاعلية نجاح سياسة (استقلالية الطاقة) التي تبنتها الولايات المتحدة للاستغناء عن النفط العربي:

المقاطعة العربية عام ١٩٧٣ جعلت الرئيس نيكسون يطلق دعوة عرفت (بمشروع استقلالية الطاقة) وهي خطة تهدف إلى جعل أمريكا مكتفيه ذاتياً من النفط، ولكن خلفاء نيكسون الذين جاءوا من بعده كانوا أكثر اعتدالاً وقللوا من فكرة الاكتفاء الذاتي ولكنهم حاولوا تقليل الاعتماد على النفط العربي ولكنهم فشلوا في حينه.

وقد وافق مجلس النواب الأمريكي في ٢٠٠١/٨/٢م على مشروع قانون شامل للطاقة، وحسب مشروع قانون شامل للطاقة الذي تبناه الرئيس جورج بوش شرع في التنقيب عن النفط في المحميه الوطنية القطبية للحياة الطبيعية. وقد بدأت عمليات التنقيب في جانب صغير من آلاسكا تلبية لمطالب البيت الأبيض لزيادة الإنتاج المحلي من النفط والغاز الطبيعي وتقليل اعتماد الولايات المتحدة على الواردات، كما يتضمن مشروع القانون إعفاءات ضريبية بأكثر من ٣٣ مليار دولار لصناعة الطاقة وتمويل تكنولوجيا الفحم النظيف والطاقة المتجددة ووسائل أخرى لترشيد استهلاك الطاقة .

وتنهمك شركات شل وموبيل وبي. بي في تطويرات تكنولوجية لايجاد حقول جديدة خارج منظمة الاوبك مثل خليج المكسيك والمحيطات القريبة من البرازيل وغرب إفريقيا.

وتحتاج هذه التطورات إلى استثمار مبالغ طائلة في حدود تريليون من الدولارات للعقد المقبل.

وقد تراجع إنتاج الولايات المتحدة من ثلث الإنتاج العالمي عام ١٩٣٠ إلى الخمس مع حلول المقاطعة العربية عام ١٩٧٣ حتى أنها أصبحت في الوقت الحاضر تستورد ٦٠ في المائة من احتياجاتها النفطية ، فيما تذهب التوقعات إلى ارتفاع تلك النسبة إلى ٩٠% بحلول عام ٢٠٢٠ م. وتستهلك الولايات المتحدة في الوقت الحاضر٢٠ مليون برميل وتستورد ١٢ مليون برميل فالولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط في العالم، وقد زاد استهلاكها بمعدلات هائلة، وفي نفس الوقت الذي تدهور فيه الإنتاج المحلي إذ تصل نسبة النفط المستورد من الشرق الأوسط إلى ٢٦% وأكثر من ٥٠% من الواردات الأمريكية من النفط تأتي من كندا والمكسيك وفنزويلا ونيجيريا.

ولكن الولايات المتحدة تريد مزيداً من التنوع وقد استثمرت ماقيمته ١٨ مليار دولار في كازاخستان واذربيجان وأضافت إلى سوق النفط العالمية ٦٠٠ ألف برميل يومياً. لكن مديري شركات النفط لاحظوا ان الآمال بوصول نفط بحر قزوين بسرعة إلى الغرب لم يتم تحققها بسبب المشاكل السياسية المتعلقة بتمرير أنابيب النفط في بلدان تتعارض مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة كروسيا وإيران وتركيا.

كما أظهرت واشنطن اهتماماً متزايداً ببلدان غرب إفريقيا التي توفر حالياً ١٥ % من النفط التي تستورده الولايات المتحدة وتعتبر انغولا والغابون من أكبر البلدان المصدره في إفريقيا ويبلغ احتياطي غرب إفريقيا ٣٢,١

مليار برميل. لكن المنطقة تواجه مصاعب حرب أهلية في انجولا مروراً باحتلال مناطق التنقيب من سكان القرى النيجيريين.

ويقول غوين مورغان المدير التنفيذي لشركة (ان كانا) التي يقع مقرها في كالغاري-آلبيرتا (انا أؤمن بفلسفة تقتضي عدم الذهاب إلى أي مكان لايحكمه القانون تماماً، وروسيا من هذه الناحية تعاني من هذه المشكلة ".

يعتقد رئيس لجنة احتكارات المواد الأولية في مجلس الاتحاد (مجلس اللوردات) ميخائيل اودنتسوف ان سوق الطاقة الأمريكية واعده، ولكنه يفضل الأسواق الآسيوية مثل كوريا واليابان والصين معتبراً هذه السوق جذابة بالنسبة لروسيا ذلك ان تكاليف النقل إلى هذه الدول ستكون في حدودها الدنيا.

كما حث النائب في البرلمان يفجيني يشتشينكو روسيا على ان لا تثق بالولايات المتحدة في مايتعلق بالمسائل المرتبطة بتجارة النفط. ونصح روسيا بألا تجعلها في خصومة مع اوبك والدول العربية النفطية وأكد أن روسيا والولايات المتحدة لهما مصالح مختلفة جداً فيما يتعلق بالنفط.

وفي وثيقة سرية تم الافراج عنها مؤخراً من البنتاجون اشارت إلى غرب إفريقيا أعلن انها المنطقة التي ستغير مسار البترول في العالم، وبما يمكّن شركات البترول ان تقيم التوازن المطلوب لتلبية الطلب العالمي عليه. وقد وصف التقرير الزيت الخام الافريقي بانه ذو جودة عالية، مشيراً إلى أهميته الاستراتيجية الكبيرة.

وهو ما أعلنه مؤخراً مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية وهي أن هناك تخطيطاً خلال سبع سنوات لإن تستورد الولايات المتحدة ٢٠ في المائة من احتياجاتها النفطية من دول افريقية، وحددها بالإسم منها السودان ونيجيريا وتشاد والكاميرون والجزائر.

وبالفعل تم الاعلإن عن استثمارات كبرى في البترول الأفريقي مما يمثل رسالة هامة إلى الدول العربية المصدرة للبترول في إطار السياسة الاميركية العامة لمحاربة الإرهاب. أي أن النسبة ترتفع من ١٥% في الوقت الحاضر إلى ٢٠% بعد سبع سنوات أي ان الفارق ٥% فقط من الكميات المستوردة والبالغة ٦٠٠ ألف برميل يومياً وهو تقدم بطيء جداً.

في خضم البحث عن بديل، بدأت رحلة البحث عن بديل للنفط في توليد الطاقة، حيث أعلنت شركة ريفيو لأبحاث الزنك في أمريكا أن الزنك قادر على بعث طاقة قد تضيء مدن العالم وتحل كل أنواع الوقود الغالية الملوثة للبيئة.

وقال ساديج فاريس أن شركته توصلت إلى أسلوب رخيص وعملي وغير ملوث للبيئة لاستخراج الطاقة من الزنك وأعدت سلسلة من العروض لكيفية إمداد السيارات وشبكات الكهرباء وغيرها بهذه الطاقة الجديدة.

وتلقت الشركة أكثر من ٧٠ مليون دولار لمشروعها لاستخراج الطاقة من المعدن من شركات كبرى مثل نياجرا موهاوك باور ولكن على الرغم من ان شركات عديدة منها جنرال موتورز عملت على تطوير هذه التكنولوجيا منذ الثمانينات إلا ان المليارات التي انفقت عليها لم تسفر عن تطويرها بحيث تطرح في الأسواق بسبب انخفاض كثافة الطاقة وقلة كفاءتها.

مع ان إدارة الرئيس جورج بوش جعلت من تنويع مصادر الطاقة النفطية التي تعتمد عليها أمريكا حجر الزاوية في سياستها للطاقة بل في سياستها الخارجية كلها، إلا ان المسؤولين يقولون ان التقدم مايزال بطيئاً.

ومع ذلك فان نسبة الواردات الاميركية من نفط الشرق الأوسط ماتزال عاليه أي حوالي ٢٤% وهذه نسبة أقل مما كان سائداً خلال أزمة السبعينات ولكنها أكثر بنسبة الثلث قياساً بالسنوات القليلة الماضية.

ويقول كلير انس كازالوت المدير التنفيذي لشركة ماراثون للنفط ، ومقرها هيوستون وتعمل بمشاريع الشرق الأوسط " تنويع الامدادات قضية حيوية بالنسبة لأي قطر. وصناعة النفط ماتفتأ تبحث عن أماكن أخرى غير الشرق الأوسط. ولكن في نهاية المطاف فإن النفط سيصل إلينا من الأماكن التي يوجد فيها، وأغلب كميات النفط والغاز موجوده في الشرق الأوسط وهذه واحدة من حقائق الحياة التى لا مهرب منها".

السعي نحو التوصل إلى مستويات عالية في كفاءة الطاقة وتنويع مصادرها:

تبذل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (ايرينا) التي تستضيف مقر الوكالة دولة الإمارات في ابو ظبي الساعية إلى دفع انواع الطاقة المتجددة إلى مختلف البلدان حول العالم من أجل حماية البيئة من خلال الابتعاد عن انظمة الطاقة التي تشكل الوقود الاحفوري اساسا لها .

وتمكنت الولايات المتحدة من توليد الكهرباء اعتمادا على الطاقة المتجددة بنسبة تتراوح ما بين ١٠ و ١١ في المائة وهي نسبة مرتفعة مقارنة ببلدان

أخرى وهناك بلدان أخرى وضعت اهدافا في هذا السياق من أجل ادخال الطاقة المتجددة إلى مزيج الطاقة العام.

وبعد تداعيات انفجار محطة فوكوشيما دياتشي باليابان في مارس ٢٠١١ حينما أطاح التسونامي الذي أعقب زلزالا ضرب المنطقة بدأت المفاعلات النووية بالإنهيار، مما جعل ألمانيا تستبدل الطاقة النووية بمصادر متجددة في العقد المقبل ورهانها سيكون على مزرعة الرياح، وتندفع بكين هي الأخرى نحو الطاقة المتجددة مما يعكس الطريقة التي يتغير بها العالم لإن الصين ستعيد تشكيل الصناعة العالمية حول الطاقة المتجددة .

وحيث أن العالم يعمل على تقييم تأثير فوكوشيما لإن الصناعة النووية وصلت لنقطة محورية بعد نكسات مرئية وأخرى عميقة.

وفي الوقت الذي يصبح فيه الوقود الاحفوري أكثر تكلفة، ويستمر ارتفاع المخاوف بشأن تهديد الاحتباس الحراري العالمي، وفي نفس الوقت ما زال العديد من أساليب الطاقة المتجددة غير معتمد بعد كمصدر كبير للكهرباء مما يجعل هذه اللحظة لحظة نووية رغم المخاطر التي عانى منها العالم.

وتتطلع الشركات التي تستثمر في المفاعلات النووية إلى النهضة النووية من الاستثمارات في المفاعلات الجديدة التي كانت معلقة منذ كارثة تشرنوبل عام ١٩٨٦ إلى إقامة ٤٤٠ مفاعل نووي قيد العمل في شتى أنحاء العالم وفقا للاتحاد النووي العالمي وهناك كذلك٦٠ مفاعلا قيد الآن شاء ونحو ٤٩٣ مفاعلا تم التخطيط لإن شائها التي تخلق سوقا يمكن ان تكون قيمتها الاف المليارات من الدولارات خلال العقود المقبلة.

وتوفر الطاقة النووية حاليا ١٤ في المائة من كهرباء العالم ولكن حصتها المستقبلية أصبحت مصدر شك منذ زالزال اليابان. وبدأت فعليا مراجعة للسلامة في شتى انحاء العالم للكشف عن الاخطاء في بلدان أخرى فمثلا اكتشفت الولايات المتحدة أن من بين ٦٥ موقعا لمفاعلات نووية تعمل

يعاني ١٢ منها من مشكلات في بعض متطلبات السلامة وترتبط في الغالب باجراءات التدريب.

ولكن السعودية ومعها بقية دول الخليج تعاني جملة من المشكلات تتعلق باستهلاكها المفرط للطاقة، وإن كانت دول الخليج الأخرى أقل معاناة من السعودية بسبب أنها كلها دول صحراوية تعتمد اعتمادا مباشرا على تحلية المياه وتستخدم الوقود الاحفوري كمصدر وحيد في التحلية مما يعتبر استنزافا لموارد هذه الدول على المدى البعيد.

فالسعودية لم تكن ضمن أكبر عشر دول مستهلكة عالميا عام ٢٠٠٠ وكان ترتيبها على مستوى العالم ال ١٤ تستهلك ١،٥٨ مليون برميل /يوم، انتقل ترتيبها على مستوى العالم إلى المركز السادس عام ٢٠١٠ بإجمالي استهلاك٢،٨١ مليون برميل /يوم بنمو سنوي٧،١ في المائة حسب تقارير احصائية لشركة بريتش بتروليوم (٢٠١١/٢٠٠٩).

وإذا استمرت السعودية على نفس النمو السنوي فان الاستهلاك سيرتفع عام ٢٠٣٠ نحو ٨،٥٥ مليون برميل/ يوم ويتبقى للتصدير نحو ٣،٤٥ مليون برميل /يوم مما يؤثر في ايرادات الدولة بسبب انها حتى اليوم تعتمد في دخلها على ايرادات البترول بشكل كبير جدا، وتاريخيا اذ شكلت التدفقات المالية للايرادات النفطية حصة الأسد حيث بلغ حجمها خلال الفترة ١٩٧٠ – ٢٠٠٩ نحو ٧،٦ تريليون ريال مثلت نحو ٨٣ في المائة من إجمالي الايرادات الحكومية البالغة ٩،٢ تريليون ريال.

ولا يتوقف الامرعند انخفاض الايرادات الحكومية فقط بل هناك تطورات واكتشافات جديدة ستؤثر على الصناعات البتروكيماوية الأساسية التي تراهن عليها دول الخليج كثيرا مستقبلا.

لإن هناك عاملان يؤثران في الميزة التنافسية هما الاكتشافات الجديدة والتطورات التقنية، فالتطورات التقنية لم تجعل الميزة التنافسية في شركة

كوداك الاميريكية تدوم رغم أنها كانت ضمن نادي الشركات الثلاثين الكبرى في الولايات المتحدة أكثر من سبعين عاما حسب مؤشر داو جونز.

وبسبب ظهور أسواق جديدة بدءا من طابعات إنك – جيت إلى الكاميرات الرقمية استمر تراجع عائدات الشركة في تراجع حتى وصل إلى ٧،٢ مليار دولار عام ٢٠١٠ وهي نصف عائداتها قبل خمس سنوات وأقل كثيرا من ٢٠ مليار دولار توقعتها الشركة وتعول اليوم على بيع محفظتها التي تحتوي على أكثر من ألف براءة اختراع.

وأرغمت الشركة خلال الفترة الماضية بسبب مواجهتها صعوبات في مواجهة العصر الرقمي على تسريح ٤٧ ألف موظف واغلاق ١٣ مصنعا عام ٢٠٠٣ والآن تعلن افلاسها ولم تتجاورز قيمتها السوقية سوى ١٥٠ مليون دولار أي فقدت أكثر من ٩٥ في المائة من قيمتها السوقية.

وفي شهر واحد فقط في الولايات المتحد أشهرت ٦٥٠٢ شركة إفلاسها طالبة الحماية وامكانية إعادة هيكلتها وفق واقع السوق.

واليوم تعتبر الصناعات البتروكيماوية في السعودية وفي بقية دول الخليج الأخرى صناعات رائدة ولكنها تعتمد بشكل كبير على التصدير بسبب قدراتها التنافسية ولكن أي اقتصاد يعتمد فقط على التصدير سيكون معرض لهزات وتقلبات مثلما حدث لها عام ٢٠٠٨ نتيجة أزمة الرهون العقارية وكذلك عانى الاقتصاد الصيني ولو جزئيا لإن اقتصاده القائم على التصدير متنوع وليس اقتصاد احادي التصدير.

وهذا الخلل في الاعتماد على التصدير لمادة أحادية بعيدا عن التنويع الاقتصادي وكذلك ليست صناعات تحويلية متقدمة ذات قيمة مضافة نجده في نسبة التجارة البينية في دول الخليج كتكل اقتصادي اذ نجد ان نسبة التبادل بين دول الخليج لا تتعدى ٦ في المائة فقط من إجمالي تجارتها بينما ترتفع بين دول الاتحاد الأوربي إلى ٦٧ في المائة.

والأخطر من هذا ان نسبة التجارة بين دول الخليج هي أقل من نسبة التجارة البينية بين الدول العربية التي تصل إلى أكثر من ٩ في المائة قد يكون بسبب تصدير النفط إلى الدول العربية بينما دول الخليج كلها دول منتجة للبترول.

وستتأثر الصادرات البتروكيماوية إلى الولايات المتحدة والصين وبقية دول آسيا بسبب ظهور اكتشافات جديدة من من الغاز الصخري حتى ان البعض يصفها بثورة الغاز الصخري لإنه سيغير قواعد اللعبة في أسواق الطاقة العالمية لإن العالم توصل إلى اكتشافات جديدة للغاز الصخري في ٣٣ دولة حول العالم تقدر احتياطياتها بنحو ٦٦٢٢تريليون قدم مكعب حسب احصائيات عام ٢٠١٠ وتستحوذ الولايات المتحدة والصين والأرجنتين والمكسيك على ٥٣ في المائة من تلك الاحتياطيات ما يعني ان الولايات المتحدة التي كانت تنتج ربع إنتاج الكيماويات في العالم وتستهلك ثلث الإنتاج العالمي أي انها تستورد النسبة المتبقية ولكن بعد هذا الاكتشاف الجديد ستتحول الولايات المتحدة من مستورد إلى مصدر تنافس دول الخليج خصوصا إذا كانت تمتلك تقنيات جديدة تفوق التقنيات الموجودة في دول الخليج وكذلك ستتحول الصين من مستورد إلى مصدر كذلك وتصبح السوق العالمية سوقا تعاني من الفائض لإن المعروض سيكون أكثر وسيؤدي إلى خفض الأسعار.

وبسبب وجود معروض فائض من الغاز بنحو ٩ تريليون متر مكعب في الأسواق عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ انخفضت أسعار الغاز بشكل دراماتيكي ومروع خصوصا بعد دخول الغاز الصخري تجاريا من ١٤ دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٤،٣ دولار في تموز (يوليو) ٢٠١١ ثم إلى ما دون ٢،٤ دولار في منتصف يناير ٢٠١٢.

وتاريخيا كان يبلغ سعر النفط إلى الغاز ٩ :١ ومع إنتاج الغاز الصخري انخفضت قيمة الغاز إلى النفط ١٧ :١ في عام ٢٠٠٩ وفي بداية عام ٢٠١٢ انخفضت أسعار الغاز بشدة إلى ٢٤ :١.

ولذلك نجد ان روسيا التي كانت تتحكم في اوكرانيا واوربا لإن اوربا تعتمد على الغاز الروسي بنسبة ٢٥ في المائة من احتياجاتها من الغاز، وارتمت اوكرانيا في احضان روسيا. بينما اليوم نجد ان روسيا تخفض أسعار الغاز الروسي ٣٠ في المائة وقد تتجه إلى تخفيض أكبر، واكتشاف الغاز الصخري غيّر من التوقعات المستقبلية التي كانت تشير التقديرات بان الغاز المسال سيشكل عام ٢٠٢٥ نصف الإنتاج العالمي بينما التقديرات الجديدة بعد اكتشاف الغاز الصخري تنزل به إلى ثلث الإنتاج العالمي.

فاكتشاف الغاز الصخري سيضعف الميزة التنافسية التي تتمتع بها الصناعات البتروكيماوية مستقبلا. صحيح ان تكلفة استخراج الغاز الصخري أعلى من تكلفة استخراج الغاز التقليدي، وحقيقة أن مصانع الولايات المتحدة قديمة، ولكن يجب ألا تعول دول الخليج على مثل هذه العوامل ويجب ان تتجه إلى خطط تنويع منتجاتها والإنتقال من الصناعات الأساسية إلى صناعات متقدمة لاجيال جديدة تحقق التنوع الصناعي وتوسيع القاعدة الصناعية وإضافة قيمة مضافة عالية حتى تتمكن من الصمود أمام المتغيرات الجديدة.

والسعودية ومعها بقية دول الخليج عليها ان تتحول من الاعتماد الكلي على النفط في إنتاج الطاقة إلى امتلاك منظومة متكاملة ومتعددة للطاقة بما فيها الطاقة الذرية والمتجددة من أجل الاسهام في التنمية المستدامة للحفاظ على موقع السعودية الريادي في خريطة الطاقة العالمية المستقبلية .

وياتي في المقام الأول تحلية المياه المالحة بالطاقة الشمسية والتي تاتي وفق ٣ مراحل وبمدة زمنية تبلغ ٩ سنوات في جميع محطات تحلية المياه في السعودية، وتقييم خطوة المحطة الجاري العمل فيها بالطاقة الشمسية وهي أكبر محطة تعمل بالطاقة الشمسية في العالم بأقل التكاليف للمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني تقع في مدينة الخفجي بطاقة تبلغ ٣٠ ألف متر مكعب في اليوم كمرحلة اولى من المبادرة والذي يتوقع الإنتهاء منها خلال

عام ٢٠١٣ ومن ثم تعميمها على بقية المحطات الأخرى لتوفير استهلاك الوقود الاحفوري بنسبة ٦٥ في المائة الذي يمثل دخل رئيسي للاجيال القادمة .

فيجب النظر في تزايد استهلاك الطاقة في السعودية من خلال تطبيق سياسات كفاءة الطاقة باعتبارها الضابط الاساسي لمعدلات استهلاك الطاقة مع توفير بدائل عديدة خصوصا من البدائل المتجددة التي تحافظ على البيئة .

والمستويات العالمية لكفاءة الطاقة لا تقاس بالارقام بينما ترتبط مباشرة بالناتج القومي للدولة بالإضافة إلى تواجد العديد من القطاعات التي توفر الطاقة بأسعار منخفضة بدلا من الاعتماد على مصدر وحيد في الاستهلاك مثلما تعتمد الدولة على مصدر وحيد للدخل فتتكرر الأزمة حتى في استهلاك الطاقة بسبب سوء التخطيط وغياب رؤية اقتصادية واضحة.

وقد اكتشفت السعودية ومعها بقية دول الخليج الأخرى مؤخرا بأن استراتيجية تنويع القاعدة الاقتصادية القديمة استراتيجية غير كافية التي اعتبرت بان الصناعات البتروكيماوية هي حجر الزاوية في خطة التنويع الاقتصادي والتي تهدف إلى زيادة القيمة المضافة وتقليل الاعتماد الكبير على عائدات النفط رغم ذلك وبعد عدة عقود فلا تزال تمثل عائدات النفط نسبة ٩٠ ــ ٩٥ في المائة من ايرادات دخل الدولة و ٤٠ ــ ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي .

وقد انفقت الدولة خلال الخمس الأعوام الماضية ٢٣٦ مليار ريال لرفع طاقتها الإنتاجية ليصل مستواها الحالي وستنفق ٤٠٠ مليار ريال في الأعوام الخمسة المقبلة ما يجعل السعودية تواجه تحديات كبيرة جدا، وتشهد في نفس الوقت نموا ضخما وتحولا كبيرا جعلها تستهلك نحو ٣ ملايين برميل من النفط والغاز وإذا ما استمر نمو هذا الاستهلاك بمعدله

الحالي فان معدل الاستهلاك سيرتفع إلى ٨ ملايين برميل بعد حوالي ٢٠ عاما (حسب تصريح لرئيس ارامكو م. خالد الفالح في أحدى المناسبات).

وبالنظر إلى هذه التحديات التي لا يمكن بأي حال من الاحوال إغفالها ويجب ألا ينظر إلى هذه التحديات بانها نظرة تشاؤمية بقدر هي نظرة استشرافية للمستقبل مما يجعل اللجوء إلى الطاقة النووية السلمية وبدائل الطاقة الأخرى مسألة مصير وليس خيار لإنتاج الكهرباء من الغاز والنفط أعلى ب ١٧ مرة أو أكثر بحسب أسعار النفط والغاز من تكلفة التوليد بالطاقة النووية.

فعلينا مواجهة التحديات من خلال تحديد مواضع الألم، فلماذا نحن مستمرون في استنزاف مواردنا الطبيعية الناضبة في عالم شديد التنافسية وسريع التطور، فإيجاد الحلول التي ترتكز إلى التقنيات لتحسين الوضع الذي يعاني خللا وظيفيا ضرورة ملحة.

فالدول المتقدمة تقارن دائما بين وضع العالم حاليا بكيف يجب ان يكون عليه مستقبلا، فإذا كان الإبداع مهما لاختراع منتجات جديدة فان العالم المتقدم بدأ يعتمد على الخيال العلمي لإنه يرتبط بابداع الأهداف، أو ما هو الهدف للوصول إلى نماذج أكثر تطورا من الرأسمالية الحالية الذرائعية إلى الرأسمالية الموضوعية التي تقرن بين المجتمع والسوق وهو هدف أساسي لتعميق دور المواطنة المؤسساتية المفقودة في دولنا أو المتواضعة والهشة ونحن نعتبر في طور النشوء والتطور فيجب ألا نجعل واردات النفط هي التي تتحكم بالاقتصاد والمجتمع بل يجب ان يكون العكس.

ولطالما دخل العالم مرحلة اقتصاد المعرفة وأصبح رأس المال الفكري أكثر أهمية من رأس المال المالي الذي يمنح رأس المال الفكري أدوات جديدة تمكنه من مواجهة التحديات ومعالجة الالم والاختلالات من منطلق أن الموارد الطبيعية محدودة والإمكانات والقدرات العقلية غير محدودة وهنا نستطيع الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة على أرض الواقع.

فالطاقة النووية وبدائل الطاقة الأخرى هي عصر ما بعد النفط من أجل ان ترتفع مرونة الطلب على الطاقة وانخفاض تكاليف التشغيل وتقليل الدعم الحكومي المقدم لقطاعات الكهرباء والمياه وغيرها في حدها الأدنى القادرة على خدمة مبدا التنافسية في جذب الاستثمارات لإن الطلب على الكهرباء قفز إلى ٨٥ في المائة بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٨ بينما نمت قدرة السعودية على توليد الكهرباء بنسبة ٧٠ في المائة فقط ما يعني وجود عجز في التوليد نحو ١٥ في المائة، لذلك فإن السعودية تحتاج إلى تريليون ريال تستثمرها في الكهرباء والمياه لمواجهة الطلب خلال ال١٥ العام المقبلة لإن معدل زيادة الطلب السنوي على الكهرباء والماء هو نحو ٨ في المائة، والقدرة على إنتاج الكهرباء كانت في عام ١٩٩٠ نحو ١٥ ألف ميجا واط وصلت القدرة إلى أكثر من ٣٧ ألف ميجا واط عام ٢٠٠٨.

وقد استطاعت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا إنشاء المحطة الأولى على مستوى العالم في استخدام الطاقة الشمسية لتحلية المياه بسعة ٣٠ ألف متر مكعب في الخفجي باستخدام تقنية النانو بالتعاون مع IBM.

كما أن انشاء مدينة الملك عبد الله النووية ركيزة أساسية ستسهم مستقبلا في تحقيق التنمية المستدامة في شتى المجالات لإنها ستولي أهمية قصوى للطاقة المتجددة وهي رسالة لتحفيز التنوع الاقتصادي غير المعتمد فقط على عوائد النفط واعتبار النفط أحد مصادر الطاقة حتى نصل إلى استراتيجية التنمية المستدامة بديلا عن استراتيجية تنويع القاعدة الاقتصادية المعتمدة فقط على عائدات النفط كمورد ناضب يحتمل ان ينضب بعد ٧٠ عاما أو أكثر قليلا ويمكن أن يدخل الاجيال القادمة في أزمات صعبة خصوصا لجهة ارتفاع فاتورتي الكهرباء والماء عندما تشح موارد الدولة المعتمدة على إيرادات النفط.

الطاقة النووية ... استعداد لمرحلة ما بعد النفط:

بعدما جلس العرب يتفرجون على تسارع السباق النووي في منطقة تمتد من الهند وباكستان إلى إيران واسرائيل فهم الآن يسرعوا للإنضمام إلى هذا السباق، ولكن لماذا في هذا الوقت بالذات ولم يكن ذلك منذ زمن بعيد؟ وهل هذا الإسراع هو نتيجة التخوف من النووي الإيراني الذي يراه البعض موجها ضد الدول الخليجية وليس ضد اسرائيل كما يزعم الغرب؟ والسؤال الاخر المنطقي ألم تكن الاسلحة النووية الاسرائيلية تهدد العرب أيضًا؟ وهل يرضى الغرب بامتلاك عرب الجزيرة سلاح نووي؟

وعلى كل حال فإن أقوى دولتين عربيتين في المنطقة وهما السعودية ومصر بدأتا فعليا بوضع استراتيجيات مستقبلية لمواجهة سحب خطرة محتملة تنذر بسقوط أمطار سوداء ولكن ما هي هذه الاستراتيجيات التي أعدتها الدولتان؟

والحقيقة أن الدولتين تدركان ان السباق الحالي ليس مضماره الوصول إلى القنبلة النووية، بل الوصول إلى مجتمع مدني يشعر فيه المجتمع بالتنمية وبانه جزء من المجتمع العالمي المتحضر واللحاق بالحاضر بانتهاز فرصة الوقت الضائع لإن البرنامج الإيراني المثير للجدل لم يكن وريث الثورة الإيرانية بل وريث تفكك الاتحاد السوفيتي. استغلت إيران فرصة الوقت الضائع عندما كانت روسيا الوريث الشرعي للسوفيات آنذاك بلملمة أوراقها ومعالجة تصدعات بعض جمهورياتها وخروجها من عباءة الولاء لمحيطها الروسي لمصلحة الغرب الأوربي الأمريكي إلى جانب انشغال الغرب نفسه باغلاق ملف حرب النجوم أو ما يسمى بالحرب الباردة ودخوله معتركات حروب جديدة ابرزها الحرب على الإرهاب.

وتدرك السعودية وبقية دول الخليج الأخرى جيدا أهمية تنويع مصادر الدخل. ولا يتم تحقيق هذا الهدف الا بالتحول إلى مجتمع المعرفة في ظل الدعوة العالمية لتخفيض الاعتماد على النفط والوقود الأحفوري بدعوى تأثير هذا الوقود في البيئة والمناخ العالمي، وكان يمكن أن يتعرض العالم لإنبعاثات غازات كربونية يصل حجمها إلى ٦٠٠ مليون طن تهدد البيئة وتلوث الأجواء الكونية إذا استمرت الدول في تشغيل محطات حرارية تعمل بالغاز والنفط بدلا من ٤٤٣ محطة نووية تعمل بامان في عدد من دول العالم.

لذلك فإن دول الخليج يجب أن تكون سعيدة بإسناد الغرب اليها مهمة تأسيس رؤية الطاقة النظيفة أيا كانت اهدافهم الحقيقية متزامنة مع جهود أمريكا واوربا في زيادة اعتمادها على الطاقة المتجددة التي ستكون لها تأثير سلبي في استهلاك النفط اذ تخطط اوربا باعتمادها على نسبة ١٠ في المائة من هذه الطاقة بحلول عام ٢٠٢٠ وتسعى كذلك أمريكا والصين والهند لنفس الهدف.

فأصبح هناك ترويج في دول الخليج الاستخدامات السلمية للطاقة السلمية خوفًا من الاحتباس الحراري، ولكن لابد ان تكون دول الخليج حذرة من تسيس هذا الترويج أو بان يكون مجرد مخرجا من ازمتهم المالية لتقليص العجوزات في الميزانية من خلال بيع محطات نووية جاهزة بمبالغ خيالية.

لذلك هناك معارضين لهذا الترويج ويشككون في جدوى الطاقة النووية ويدّعون بأن الدول الغربية في سعيها للخلاص مستقبلا من هذا النوع من الطاقة واستبادلها بمشاريع من الطاقة الشمسية تقيمها في شمال افريقيا.

وفي نفس الوقت لا تريد دول الخليج أن تكون ضحية توجهات عالمية جديدة تاخذ أشكالا غير عادلة في كثير من الأحيان، فالإتفاقية الدولية للمتغيرات المناخية تركز فقط على الطاقة لسببين هما الرغبة في انضمام الصين والهند وجنوب إفريقيا إلى هذه الإتفاقية، والسبب الثاني أن الولايات

المتحدة تريد تمرير هذه الإتفاقية في الكونغرس للحصول على الموافقة من أجل فرض مزيد من الضرائب على المواطنين متجاهلة العولمة التي روجتها لعقود من الزمن وعلى رأسها التعاون المتبادل بين الدول لكن الأزمة المالية الاخيرة قوضت فاعلية هذه الإتفاقية.

وتنظر دول الخليج إلى مصالحها أولا قبل أن تكون ضحية توجهات عالمية أو أن ترضخ لتوجهات المعارضين بدون أدلة مقنعة ومن حقها أن تنظر الآن إلى تحقيق التوازن في الأسعار. ففي حال استخدامها التقنيات الحديثة والتحديات ليست قاصرة فقط على الدول المستهلكة بل تواجه دول الخليج المنتجة للنفط تحديات كذلك ولعل أبرزها انخفاض الأسعار ورخص المياه وتوليد الطاقة الكهربائية محليا ولا يعني الاهتمام بالطاقة النووية فقط بل كذلك بالطاقة الشمسية، ولا يعني الاهتمام بهما على أنها منافسة للنفط على المدى القريب، ولكن قد يكون لها دور مهم بعد ٥٠ عاما، كما أن هذا النوع من الطاقة (النووية) يتطلب التزاما دوليا بعيد المدى، إضافة إلى أن الطاقة النووية يكتنفها كثير من المشكلات والغموض خصوصا حول التخلص من النفايات الضارة بالبيئة.

وكانت الإمارات اول بلد خليجي يسلك المسار النووي في محاولة لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في بلد يشهد زيادة سكانية سريعة.

وفي ديسمبر ٢٠٠٩ منحت الإمارات عقدا قيمته يصل إلى ٤٠ مليار دولار في واحدة من أكبر الصفقات على الإطلاق في الشرق الأوسط إلى كونسورتيوم كوري ينوي لبناء وتشغيل ٤ مفاعلات نووية على أراضيها يكتمل أحدها بحلول عام ٢٠١٧، وتنوي الإمارات استضافة المقر الجديد للوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

فدول الخليج إذن تدرك حاجتها الماسة إلى الطاقة النووية وللطاقة المتجددة في نفس الوقت بسبب استنزاف مخزونها النفطي بأكثر من مليوني برميل يوميًا لتوليد الكهرباء وتحلية المياه المالحة والتي يمكن ان ترتفع إلى

خمسة ملايين بعد ١٥عاما تعادل ٤٠ في المائة من الإنتاج الإجمالي للنفط، مما يعني ان عائدات النفط للدول الخليجية من الصادرات النفطية ستنخفض إلى حدود النصف بحلول عام ٢٠٢٥ ما يتطلب البدء فورا في توفير بدائل للنفط اللأزمة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه.

واستعدادا للمرحلة المقبلة أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أمرا ملكيا بإنشاء مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة من أجل توطين المعرفة اللأزمة بمجالات الطاقة النظيفة و المتجددة.

وقد بدأت الدول الكبرى تتسابق في إجراءات تحسين كفاءة الطاقة على مدى الأعوام العشرة الماضية. ففي عام ٢٠٠٠ استهلكت الولايات المتحدة ضعفي ما استهلكته الصين وهي الآن ثالث أكبر اقتصاد في العالم ويزيد استهلاكها الآن عن الولايات المتحدة وعلى مدى العشرة الأعوام العشرة الماضية حسنت الولايات المتحدة كفاءة استخدام الطاقة بمعدل ٢،٥ في المائة سنويا، بينما تمكنت الصين من تحقيق معدل سنوي قدره ١،٧ في المائة، لهذا استهلكت الصين نحو ٢،٢٥٢ مليار طن من المكافئ النفطي من الطاقة عام ٢٠٠٩ بزيادة ٤ في المائة في الولايات المتحدة وزادت الصين الإنفاق على الاستثمار في مجال الطاقة النظيفة عام ٢٠٠٩ نحو ٣٤،٦ مليار دولار أكثر مما انفقته الولايات المتحدة البالغ ١٨،٦ مليار دولار.

وحسب الاحصائيات الدولية فان النفط متوقع له ان ينفذ في حدود ٥٠- ٧٠ سنة وان البدائل الأخرى ما زالت مكلفة حتى الآن بينما تواجه دول الخليج تحديات تتعلق بالطاقة والمياه لإن الطلب على الكهرباء سيقفز في عام ٢٠١٥ نحو ٨٠ في المائة وستضاعف كمية المياه المحلاة.

وتشير الاحصائيات كذلك إلى زيادة نسبة الطاقة الكهربائية باستخدام التقنية النووية من ٩ في المائة في الثمانينات إلى حوالي ٥٣ في المائة في عام ٢٠٠٦ وذلك كنسبة من إجمالي الكهرباء المولدة من كافة المصادر

ويمتلك العالم الآن ٤٤٣ مفاعلا نوويا لإنتاج الطاقة تساهم في إنتاج ١٦ في المائة من كهرباء العالم وتعتمد فرنسا لوحدها على ٨٠ في المائة في توليد الكهرباء على الطاقة النووية.

فتوجه دول الخليج نحو الطاقة النووية نتيجة مبررات استراتيجية واقتصادية قوية اهمها إنتاج الكهرباء وتحلية مياه البحر بتكاليف أقل قد تنخفض إلى أقل من ٧ في المائة من تكاليف استخدام النفط والغاز لمواجهة الطلب المتنامي.

وأصبح استخدام الطاقة النووية في تحلية المياه وتوليد الطاقة الكهربائية ضرورة وطنية وعالمية نظرا لحتمية تناقص الاحتياطيات المحدودة من النفط والغاز الطبيعي ولتوفير الطاقة بأسعار مقبولة تحد من ارتفاع نسب التضخم وفي نفس الوقت المحافظة على النفط والغاز لاغراض التنمية الصناعية والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط.

ويوجد الآن جيل جديد من المفاعلات النووية أكثر امانا وأقل تكلفة وأكثر ديمومة ولا يمكن استخدامها في تكنولوجيا صنع الاسلحة النووية تقنع المتخوفين من اليمينيين في الغرب وتهدي روع المتشككين من المعارضين بأهمية التوجه نحو الطاقة النووية كبديل استراتيجي استعدادا لمرحلة ما بعد النفط ريثما تثبت الفاعلية الاقتصادية للطاقة الشمسية المتجددة. كما ان الطاقة النووية ذات استخدامات أخرى واسعة غير مقتصرة على استخدامات الطاقة وتحلية المياه لابد ان نشارك وننافس العالم في استخداماتها في جميع المجالات.

مستقبل الكهرباء بحاجة إلى خطط غير تقليدية:

أنشأت السعودية هيئة تنظيم الكهرباء من أجل تفعيل الأنظمة واللوائح المتصلة بمنح التصاريح والرخص لنشاطات توليد الطاقة الكهربائية.

فالدولة أدركت أن الإطار والنمط الاحتكاري يبدد جهود الشركة ويعيق قدرتها على مواكبة النمو المتزايد سواءًا أكان ذلك النمو سكاني أو اقتصادي يستدعي التوسع المطرد لتقديم الخدمة في إطارها النوعي والكمي.

أي أن لغة السوق تقوم على المنافسة كمبدأ أساسي لتقديم الخدمة، لكن المشكلة التي لا تزال تعانيها الشركة هي النظرة القاصرة إلى الكهرباء بأنها ليست سلعة تجارية، وترى كذلك أنها تحتاج إلى استثمارات سنوية لا تقل عن ٢٥ مليار ريال لمواجهة الطلب المتزايد، وأنه في ظل التعريفة الحالية التي اعتمدت من قبل الدولة عام ١٤٢١ والتي راعت فيها عدم ارتفاع التعرفة على المشتركين من ذوي الدخل المحدود تعاني الشركة من ارتفاع التكاليف رغم أن الطاقة المستخدمة مدعومة من الدولة، فهل يكفي أن تزيد الشركة دخلها بنحو ٣،١ مليار ريال سنويا بعد رفع التعرفة على القطاع الصناعي والتجاري التي سيدفعها المواطن بطريق غير مباشر.

فإذا كان تقديم الخدمة غيرُ مجدٍ اقتصاديا في القرى والهجر فهل هو كذلك في المدن، فلماذا لا يتم تقسيم المناطق حسب الجدوى الاقتصادية وتتحمل الدولة المناطق غير المربحة حتى تجد الحلول المناسبة لها وتتولى الشركة المناطق المربحة اقتصاديا لتقديم خدمة بناء على المنافسة التجارية بدلا من ان تستمر الدولة داعما رئيسيا لكل المناطق؟

فتحرير سوق الكهرباء واعتبارها سلعة تجارية سيساهم ليس فقط في انخفاض التكاليف الكلية وانما في البحث عن بدائل وأساليب جديدة ترشد من استخدام الوسائل التقليدية وتنويع مصادر توليد الكهرباء التي تسهم في

رفع التوليد وانخفاض التكلفة. والمواطن لا يمكن أن يتحمل تكاليف استثمار المشاريع المستقبلية في الكهرباء. وكما لا يعقل أن يستمر اعتماد السعودية على عائدات النفط، كذلك لا يمكن ان تعتمد شركة الكهرباء وتحلية المياه على الغاز والنفط كموارد وحيدة في توليد الكهرباء وتحلية المياه المالحة التي تستنزف نصف دخل المملكة من عائدات النفط عام ٢٠٢٠ (انظر مقالي كيف توازن دول الخليج بين استراتيجيات الأمن الغذائي والأمن المائي؟ في مجلة آراء حول الخليج العدد ٦٩ يونيو ٢٠١٠).

فإنتاج الكهرباء من الغاز والنفط أعلى ب ١٧ مرة من تكلفة التوليد بالطاقة النووية، وتكلفة الكهرباء على الشركة ١٥ هللة للكيلو واط ساعة بينما في الولايات المتحدة أقل بكثير تصل إلى ثمانية سنتات لكل كيلو واط ساعة بينما تكلفتها بواسطة الطاقة النووية ١،٧٢ سنت لكل كيلو واط ساعة أما التكلفة باستخدام الفحم الحجري فهي منخفضة جدا بالنسبة لاستخدام النفط والغاز تصل إلى ٢،٢١ سنت ،وهذه دراسة منشورة بواسطة معهد الطاقة النووية مبنية على أسعار ٢٠٠٥.

فالعالم جعل من الطاقة النووية السلمية طوق نجاة لخفض أسعار الكهرباء حتى أصبح حصول هذه الدول على التكنولوجيا النووية أشبه بقضية وجود أو عدم وجود لإن الغرام الواحد من اليورانيوم قادرعلى إنتاج كمية من الطاقة تعادل حرق ٢٠ ألف كيلو جرام من الفحم الحجري، عدا كميات الكربون الهائلة التي يبعثها احتراق المواد الأحفورية إلى الاجواء لتزيد التلوث البيئي.

فالسعودية تنتج الآن نحو ٤١ ألف ميجاوات اعتمادا على البترول والغاز بينما اوربا تنتج ١٣٠ألف ميجاوات من الطاقة النووية وكذلك تنتج امريكا أكثر من ١٠٠ ألف ميجاوات من الطاقة النووية.

نحن لا ننكر جهود شركة الكهرباء بعد توحد انشطتها عام ٢٠٠٠ بأن نمى معدل إنتاج الكهرباء بنحو ٥٢ في المائة ونمو مساحة طول خط نقل الطاقة بمقدار ٣٨ في المائة ونمو خط توزيع الطاقة بمقدار ٥٥ في المائة ونمو عدد المشتركين بمقدار ٥٧ في المائة ونمو عدد المدن والهجر المستفيدة بمقدار ٥١ في المائة.

فالنموذج الاقتصادي المعتد بذاته تغير من الرأسمالية الذرائعية إلى الرأسمالية الموضوعية التي تقرن بين المجتمع والسوق، وهذا أمر جوهري لتعميق دور المواطنة المؤسساتية لدى مؤسسات الاعمال من أجل ابتكار منتجات أفضل للتخفيف من حدة الإنقسام الاجتماعي الموجود حاليا، حتى تكون شركة الكهرباء رائدا اجتماعيا للوقوف على مواضيع الالم الاجتماعية. لذلك هي بحاجة إلى الإنتقال من الاستهلاك التقليدي إلى مرتبة الصناعة التنافسية لإن الكهرباء ليست سلعة ثانوية، وانما هي سلعة استراتيجية تعتبر عصب الحياة.

فلابد من أن تكون الخطط المستقبلية خطط غير تقليدية بل يجب أن تكون استراتيجيات متعددة الاركان تضع ضمن اهدافها برامج مستدامة تتعلق بالتقنية التكنولوجية والطاقة المتجددة الرخيصة وإبرام عدد من الاتفاقيات الثنائية مع دول تمتلك الخبرة في هذا المجال.

فلابد من التركيز على المبدأ وتفعيله في هذا المجال من منظور الاستدامة على المدى الطويل من خلال تبني خطط واستراتيجيات بعيدة المدى تكفل إمداد قطاع الطاقة المتعدد.

الباب الرابع: من استراتيجية تنويع القاعدة الاقتصادية إلى استراتيجية التنمية المستدامة

- نحو الصدارة في تصنيع البتروكيماويات والصناعات التحويلية.
- إلى أين تتجه استراتيجية الصناعات البتروكيماوية الخليجية.
- المسؤولية الوطنية نحو التصنيع.
- مستوى جودة القرار نحو استراتيجية التصنيع.
- النمو المدفوع بالمعرفة وتوطين التقنية والاكتشافات الجديدة.

نحو الصدارة في تصنيع البتروكيماويات والصناعات التحويلية:

اكتشفت السعودية ومعها بقية دول الخليج الأخرى مؤخرا بأن استراتيجية تنويع القاعدة الاقتصادية القديمة استراتيجية غير كافية، هذه الاستراتيجية التي اعتبرت بأن الصناعات البتروكيماوية هي حجر الزاوية في خطة التنويع الاقتصادي والتي تهدف إلى زيادة القيمة المضافة وتقليل الاعتماد الكبيرعلى عائدات النفط. رغم ذلك وبعد عدة عقود فلا تزال عائدات النفط تمثل نسبة ٩٠ ــ ٩٥ في المائة من إيرادات دخل الدولة و ٤٠ ــ ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتشهد السعودية وبقية دول الخليج الأخرى نموا ضخما وتحولا كبيرا جعل السعودية بمفردها تستهلك نحو ٣ ملايين برميل من النفط والغاز، وإذا ما استمر نمو هذا الاستهلاك بمعدله الحالي دون التوجه نحو البدائل الأخرى أو استخدام تقنيات تقلل من حجم هذا الاستهلاك الذي يعد استنزافا للموارد، فإن معدل الاستهلاك سيرتفع إلى ٨ ملايين برميل بعد حوالي ٢٠ عاما (حسب تصريح لرئيس آرامكو م. خالد الفالح في أحدى المناسبات).

وهذه التحديات لا يمكن بأي حال من الأحوال إغفالها، ويجب ألا ينظر إليها نظرة تشاؤمية بل ينظر إليها بنظرة استشرافية للمستقبل، حيث أن اللجوء إلى الطاقة النووية السلمية وبدائل الطاقة الأخرى أمر مصيريٌ وليس خيارًا لإن إنتاج الكهرباء من الغاز والنفط أعلى ب ١٧ مرة أو أكثر بحسب أسعار النفط والغاز من تكلفة التوليد بالطاقة النووية.

فعلينا مواجهة التحديات من خلال تحديد مواضع الألم، فلماذا نحن مستمرون في استنزاف مواردنا الطبيعية الناضبة في عالم شديد التنافسية

وسريع التطور، فإيجاد الحلول التي ترتكز إلى التقنيات لتحسين الوضع الذي يعاني خللا وظيفيا هو ضرورة ملحة.

فالدول المتقدمة تقارن دائما بين وضع العالم حاليا بكيف يجب ان يكون عليه مستقبلا، فإذا كان الابداع مهما لاختراع منتجات جديدة فان العالم المتقدم بدا يعتمد على الخيال العلمي لإنه يرتبط بابداع الأهداف، أو ما هو الهدف للوصول إلى نماذج أكثر تطورا من الرأسمالية الحالية آرائعية إلى الرأسمالية الموضوعية التي تقرن بين المجتمع والسوق وهو هدف أساسي لتعميق دور المواطنة المؤسساتية المفقودة في دولنا أو المتواضعة والهشة ونحن نعتبر في طور النشوء والتطور فيجب ألا نجعل واردات النفط هي التي تتحكم بالاقتصاد والمجتمع بل يجب أن يكون العكس.

وطالما دخل العالم مرحلة اقتصاد المعرفة وأصبح رأس المال الفكري أكثر أهمية من رأس المال المالي الذي يمنح رأس المال الفكري ادوات جديدة تمكنه من مواجهة التحديات ومعالجة الالم والاختلالات من منطلق ان الموارد الطبيعية محدودة والامكانات والقدرات العقلية غير محدودة وهنا نستطيع الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة على ارض الواقع.

ويضم الاتحاد الخليجي لمصنعي البتروكيماويات والكيماويات الخليجي في عضويته حاليا سبع شركات تصنف ضمن أكبر عشر شركات في مجال البتروكيماويات والكيماويات في العالم.

ويتوقع رئيس هذا الاتحاد المهندس محمد الماضي أن يصل إجمالي حجم الاستثمارات الخليجية في مجال البتروكيماويات إلى نحو ٥٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٥ ويتوقع خالد الفالح الرئيس التنفيذي لشركة آرامكو ان تصل قيمة إنتاج البتروكيماويات في منطقة الخليج ما بين ١٥٠ مليارا و٢٠٠ مليار دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ ارتفاعا من ٤٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠.

وارتفع حجم الاستثمار في الصناعات التحويلية في دول الخليج إلى ٢١٩ مليار دولار خلال عقد من الزمان مرتفعة من ٨٦،٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠وارتفع عدد المصانع من ٧٤٩٠ مصنعا إلى ١٣٠٣٥مصنع، وتستحوذ السعودية على ٣٦ في المائة من إجمالي عدد المصانع بنحو ٥ ألف مصنعٍ ولكن باستثمارات تبلغ نحو ثلثي إجمالي الاستثمارات في دول الخليج (٥٠٨ مليار ريال).

وبحلول عام ٢٠٢٠ ستنمو صناعة البتروكيماويات والكيماويات في المنطقة خمسة امثالها في عام ٢٠١٠، ولكن هل ستكون هذه الصناعة بمثابة العصر الذهبي لمنطقة الخليج من حيث الظروف الاقتصادية والفرص التجارية للكثير من العقبات والتحديات الهيكلية؟

لكن إذا أرادت ان تتحول المنطقة إلى العصر الذهبي عليها ان تاخذ الدرس من اوبك التي اتهمت بانها كارتيل من الدول الغربية رغم انها ١٢ دولة الا ان قوتها الاقتصادية أقل من سبع شركات بترولية غربية عالمية لإن الفارق الاقتصادي والتجاري بينهما كبير جدا، فأوبك لا تسيطر إلا على ٤٠-٤٣ في المائة من الحصة السوقية بينما وصلت سيطرة الشركات السبع إلى ٧٠،٩ في المائة من حصة السوق في عام ١٩٧٢ . وقد قلت هذه الحصة حاليا ولكن الفرق بينها وبين اوبك بان اوبك لا تسيطر الا على الجزء الأعلى من الصناعة والمتعلق بالتنقيب والإنتاج بينما الشركات السبع تسيطر على الصناعة بالكامل عن طريق التكامل الرأسي من التنقيب والإنتاج إلى النقل والتوزيع والتسويق والسيطرة على أسواق النفط وتقسيمها فيما بينها.

فعلى الاتحاد الخليجي لمصنعي البتروكيماويات والكيماويات ان يتجه إلى السيطرة على هذه الصناعة بالكامل عن طريق التكامل الرأسي ولا يكتفي فقط بالاعتماد على الميزة النسبية المستمدة من توافر الغاز بل عليه ان يتجه إلى تنويع المنتجات وتهيئة بيئة ديناميكية تحقق النجاح التجاري وتعزز روح المبادرة.

ومن أجل استدامة هذه الصناعة المعتمدة على الغاز كلقيم فان دول الخليج تمتلك ٢٣ في المائة من احتياطي الغاز في العالم تعاني نقصا في الغاز باستثناء قطر بسبب النمو المتسارع في اقتصاداتها.

ومن جانب آخر يجب أن يتجه الاتحاد إلى الصناعات الكيماوية التي تولد صناعات أخرى على غرار سابك التي تدرس شراء أنشطة البولي يرثين من شركة باير الالمانية وهي مواد عازلة وبلاستيك يستخدم في صناعة أقراص تخزين البيانات ومصابيح السيارات.

ونجد أن قطاع الاعمال الأمريكي كان له الفضل في تأسيس مشاريع تنافسية على المستوى العالمي، غير ان نجاح الاقتصادين الصيني والألماني يعتمد على قدرة البلدين على التكيف مع أسواق عالمية سريعة التغير.

فشركات البتروكيماويات في الخليج يجب أن تستفيد من الطاقة المدعومة، وتحصل على المواد الخام مثل الايثان المستخدم لإنتاج معظم المنتجات البتروكيماوية، ووفقا لتقرير من شركة KPMG عام ٢٠٠٨ كان متوسط سعر المليون وحدة حرارية بريطانية من الطاقة يبلغ ٧-٨ دولارات في الولايات المتحدة، لكنه كان ٧٥ سنتا فقط في السعودية وهو ما يبرر أرباح شركة سابك عام ٢٠١٠ التي تساوي أرابح شركة باسف الالمانية رغم ان إنتاج شركة سابك أقل من نصف إنتاج شركة باسف، وأرباح شركة سابك لنفس السنة أكثر من ثلاثة أضعاف شركة داو كيمكال رغم ان إنتاج شركة سابك أقل من إنتاج شركة داو كيمكال،وأرباح شركة سابك أكثر من ستة اضعاف شركة كيميكال وهي تنتج نفس كمية الإنتاج التي تنتجها سابك.

ونجد أن الصين التي لا تمتلك نفس الميزة النسبية التي تمتلكها دول الخليج هي أكبر منتج للبتروكيماويات في العالم بقيمة ٧٤٨ مليار دولار، تليها الولايات المتحدة بنحو ٥١٤ مليار دولار، ثم اليابان بنحو ١٩٩ مليار دولار، وهي كذلك لا تملك ميزة نسبية بل تستورد كامل المواد الخام

الداخلة في هذه الصناعةمن دول الخليج، في حين لم تأت أي دولة خليجية من ضمن أكبر عشر دول رغم ان السعودية تنتج بنسبة ١٠ في المائة من الإنتاج العالمي لكن هذا الوضع سيتغير مستقبلا بعدما دخلت ارامكو في إنتاج الكيماويات المتخصصة.

وارتفع إنتاج دول الخليج من ٤ ملايين طن عام ١٩٨٥ إلى ١٠٥ مليون طن عام ٢٠١٠، و٥٠ في المائة من إجمالي الإنتاج ينتج في السعودية، ويتوقع ان تنتج دول الخليج عام ٢٠٢٠ نحو ٢٠ في المائة من الإنتاج العالمي للبتروكيماويات، وتنتج دول الخليج من البلاستيك ٦٢ مليون طن ٤٠ مليون طن ينتج في السعودية ويتوقع ان يرتفع إنتاج دول الخليج من البلاستيك عام ٢٠١٢ نحو ١١١ مليون طن سيكون نصيب السعودية ٧٢ في المائة من إجمالي الإنتاج.

ومشكلة دول الخليج أن صناعاتها البتروكيماوية لا تمتلك الميزة التكنولوجية التي تتميز بها الشركات الدولية النظيرة على اعتبار انها كانت تركز على المنتجات منخفضة التكلفة التي تستفيد من مواد اللقيم الرخيصة، لذلك نجد ان شركة سابك لا تنفق على البحث والتطوير سوى ٠،٣٤ في المائة من ايرادات المبيعات ،بينما شركة باسف الالمانية تنفق نحو ٢،٣٤ في المائة من ايرادات المبيعات، وهناك شركات يرتفع إنفاقها إلى ٧ في المائة من ايرادات المبيعات وقد يكون سبب انخفاض الإنفاق على البحث والتطوير في سابك إلى إنتاج بتروكيماويات سلعية محددة لإن اللقيم مدعوم محليا ولكن لماذا لم تفكر الشركة حتى الآن في إنتاج بتروكيماويات متخصصة؟ والسبب أنها لا تملك الميزة التكنولوجية ،وإن كان الإنفاق على البحث والتطوير سيولد ميزة تكنولوجية لكن من المرجح أن تتجه الشركات الخليجية إلى عمليات الاستحواذ على التكنولوجيا وعلى الخبرة المكتسبة في مجال المنتجات الخاصة بشركات معينة ولا يمكن الوصول إلى تلك المميزات إلا من خلال الاستحواذ على الشركة المالكة أو المطورة.

فإذا أردنا ان نستفيد من الميزة النسبية المرتبطة بالمواد الخام في دول الخليج من أجل أن تسهم في بناء القيمة المضافة والنمو المستدام لعملياتها الإنتاجية علينا أن تتجة نحو قطاعات الصناعات التحويلية النهائية والتي ترتبط عادة بتطوير التجمعات الصناعية في منطقة الخليج بهدف تصنيع مخرجات الصناعات الأساسية في قطاعي البتروكيماويات والمعادن الأساسية ليس بهدف الاكتفاء الذاتي فحسب بل أيضًا بغرض التصدير إلى الأسواق المجاورة والعالمية حتى يكون لدول الخليج مكان في الخارطة الصناعية العالمية في ظل سوق تنافسية عالمية لا ترحم.

صناعات متقدمة، نحو أفق مرحلة جديدة:

في تصريح لوزير التجارة السعودي في عام ٢٠٠٨ قال بأن وزارته تسعى من خلال الخطة الاستراتيجية الصناعية إلى مضاعفة نسبة الصناعة من الدخل القومي لترتفع من ١٠ في المائة إلى ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، مما جعلني أعود إلى مراجعة بحث كنت قد قمت بإعداده ونشرته في إحدى المجلات العلمية، تنبأت فيه بارتفاع حصة الصناعة في الناتج القومي من ١٠ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠ في المائة عام ٢٠١٠ اعتمادا على متغيرات حدثت مع بداية القرن الجديد خصوصا بعد صدور نظام الاستثمار الجديد الذي يسمح بالتملك الكامل للاستثمار الأجنبي وتخفيض نسبة الضرائب وترحيل الخسائر غير المحددة، مما يجعل الاستثمارات العالمية تساهم بدور رئيسي نظرًا لامتلاك المملكة أكثر من ربع الاحتياطي البترولي في العالم، وقد

تفاوضت المملكة في ذلك الوقت مع الشركات البترولية، وبينت حاجتها إلى الاستثمارات بعد التنقيب، وذلك ضمن استراتيجية مصاغة بشكل جيد تخدم كافة الأطراف وتغري الشركات بالدخول في هذا المجال ولا تسبب أي خسائر لمكتسبات المملكة. وتوقع الاقتصاديون كما توقعت انا أيضًا بداية طفرة اقتصادية محكمة من خلال ضخ استثمارات تزيد على ٥٠٠ مليار ريال خلال السنوات العشر المقبلة (٢٠٠٠ – ٢٠١٠) ولم يتبقَّ على انتهاء الفترة سوى سنتين.

لكن لا تزال حصة الصناعة من الناتج الاجمالى القومي كما هي في عام ٢٠٠٠ رغم ارتفاع قيمة الناتج الصناعي، بسبب أن التوجه كان مقتصرا نحو الاستثمار في صناعات أساسية. بينما كانت الشركات الكبرى تركز عملياتها في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية التي تراكمت لديها خبرات فنية وبشرية وبنية تحتية، وهذا يعني ان الدول الآسيوية حديثة التصنيع كانت الأكثر جاذبية في استقطاب الاستثمار الأجنبي، وبالتالي واجهت السعودية منافسة حادة في جذب الشركات الكبرى، ولذلك فإن الحوافز المقدمة للاستثمار الأجنبي وحدها ليست كافية بل تلعب المهارة الفنية والمعرفية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجيا دورا متزايدا في تفضيل الشركات الكبرى لمنطقة دون أخرى رغم أن المملكة تقدم حوافز كثيرة ومغرية مثل تكلفة الطاقة المخفضة والإعفاءات الجمركية والمدن الصناعية والقروض وغيرها من إغراءات، لكن يبدو أن البيروقراطية كانت أكبرالعوائق أمام تحقيق الأهداف الاستراتيجة الكبرى، كشكوى الصناعيين في الغرفة التجارية في جدة من عرقلة إقامة ألف مصنع بسبب البيروقراطية، فكم خسرت بلادنا الحبيبة استثمارات هائلة هاجرت إلى الخارج للبحث عن فرص بديلة.

وإذا ما خسرنا الرهان في المرة السابقة، فإن الرهان سيتحقق هذه المرة إن شاء الله بارتفاع حصة الصناعة من الناتج المحلي عام ٢٠٢٠ إلى ٢٠ في المائة لعدد من المتغيرات أهمها إدارة الاقتصاد بعقول اقتصادية في سبيل

توفير بيئة صناعية متكاملة ومتطورة تيسر كافة السبل التي تضمن سرعة إصدار التراخيص الصناعية والإعفاءات الجمركية للشركات الصناعية بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة، ومثلما أنشأت الدولة هيئة للاستثمار وهيئة للمدن الصناعية وهيئة للصادرات فإننا بحاجة أيضًا إلى هيئة للتصنيع كي نتمكن من تحقيق أهداف وخطط الاستراتيجية الصناعة الوطنية بعد اقرارها والتي أهم ملامحها تعزيز الصناعات التي تقوم على الميزات النسبية التي تملكها المملكة، والاتجاه نحو المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، والصناعات ذات المحتوى التقني العالي، والمعرفي، وتبني نموذج التجمعات الصناعية والاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل ٨٠ في المائة.

وإذا أردنا أن نتعرف على الأسباب الدقيقة لعدم ارتفاع حصة الصناعة من الناتج القومي إلى ٢٠ في المائة خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٠) فإنه يرجع إلى الاعتماد على الصناعات الأساسية التي تقوم على الموارد الطبيعية والأولية، بينما نلاحظ ان التجارة العالمية نمت بشكل اسرع في السلع الأكثر تكثيفا للتكنولوجيا من الصناعات المكثفة لعنصر العمل والصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية والأولية.

وفي كل الأحوال فان الدول النامية شهدت تحولا كبيرا باتجاه الصادرات الصناعية مقارنة بتراجع صادراتها من المواد الأولية اذ استحوذت الصادرات الصناعية الآن على أكثر من ٧٥ في المائة من صادرات الدول النامية بعد ان كان نصيبها أقل من ٢٥ في المائة في السبعينيات ومطلع الثمانينيات.

والإشكالية الأخرى في الصناعة السعودية في أن ٢٥ في المائة من إجمالي مبيعات الشركات الصناعية مخصصة للصادرات اي ان استراتيجية الصناعة السعودية الحالية هي لخدمة السوق المحلية وان كانت هي الأخرى ضئيلة جدا بالنسبة لحجم الواردات وذلك على خلاف الوضع في الدول التي تقود سوق الصادرات الصناعية عالميا التي تعتمد على

نسبة ٥٠ في المائة من مبيعاتها على الصادرات. ورغم ان صادرات الصناعة السعودية تضاعفت ثلاثة اضعاف عما كانت عليه عام ٢٠٠٠ من ٢٠ مليار ريال إلى ٧٠ مليار ريال عام ٢٠٠٧ وبشكل دقيق ٧٦،٩ مليار ريال بما فيها إعادة الصادرات.

وهناك عدة معوقات واشكاليات إذ تحتاج الصناعة السعودية إلى إعادة هيكلة فمثلا ٧٠٠ شركة من أصل ١١ ألف شركة حازت على شهادة الجودة والنوعية (الايزو) وبذلك فان بقية الشركات غير قادرة على التصدير أو منافسة الصناعات العالمية في السوق المحلي.

والمفاجئ في الأمر أن التصنيف الذي أصدرته مجلة (بيسنز ويك) العالمي للشركات الأكثر ابتكارا في العالم لعام ٢٠٠٨ أنه لم يضم اي شركة من الشرق الأوسط بما فيه المملكة مما يعني انه ما زال أمام المنطقة بكاملها طريق طويل للحاق بركب قادة الابتكار في العالم. فنحتاج إلى خلق ثقافة الابتكار والحفاظ عليها لإنها قادرة على تحدي المخاطر وعدم خضوعها للمألوف، وخلق ثقافة الابتكار من خلال التركيز على قيادتها وتغيير نظم التعليم والتربية من أجل ايجاد ثقافة لا تخشى المخاطر وخلق روح المبادرة. ودبي خير مثال على ذلك وهي إمارة لا تمتلك موارد نفطية تفوقت وجعلت الإمارات تحتل المرتبة ال ٢٩ ضمن التصنيف العالمي لمدى الجاهزية لتكنولوجيا المعلومات حيث شمل التصنيف ١٢٧ بلدا.

ونلاحظ في الدول المتقدمة انخفاض نسبة التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي منخفضا مثلا في بريطانيا من ٣٠ في المائة في عام ١٩٧٩ إلى ما دون ١٥ في المائة عام ٢٠٠٣ لصالح اقتصادات دول تعطي أجورا منخفضة مثل الصين والهند وأوربا الشرقية، وانخفض التوظيف في التصنيع في بريطانيا من سبعة ملايين إلى نحو ثلاثة ملايين في الوقت الحاضر، رغم ذلك فان بريطانيا لا تزال تحتل المرتبة السادسة عالميا في اقتصاد التصنيع على مستوى العالم، اي انها تركز على الصناعات المعدنية الضخمة المعقدة وذات التكنولوجيا المتقدمة كصناعة المحركات

ولم تعد تصنع مكونات تقنية منخفضة وتركز على انظمة متطورة تتمتع بقدر كبير من التعقيد إضافة إلى كونها مربحة ومن الصعب على المنافسين تقليدها.

فبريطانيا والدول المتقدمة تعيش مرحلة ما بعد الاقتصاد الصناعي والاتجاه نحو الاقتصاد الخدمي.

وتستطيع السعودية ان تنتقل من الصناعات الأساسية المعتمدة على المواد الأولية إلى الصناعات المتخصصة ذات القيمة المضافة وزيادة فرص الاستثمار في القطاع التقني والمعلوماتي وإدارة الاعمال من خلال الابتكار والتكنولوجيا والبحث والتطوير خصوصا وأن منتجات الصناعات البلاستيكية أصبحت الآن على نطاق واسع في صناعة اجزاء السيارات ومعدات الرعاية الطبية والأجهزة الالكترونية وكذلك في صناعات وسائط النقل والتعبئة والتنظيف والبناء والإنشاء والاتصالات وتطبيقات الوسائط الاعلامية البصرية كما تستخدم في صناعة المركبات الدوائية وكذلك المواد المذيبة، أي الدخول في صناعات متخصصة تهيئ آفاقا أمام صناعات تحويلية ذات قيمة عالية جدا تستخدم في تطبيقات عالية الأداء لا تستطيع الدول الأخرى منافستها، بل يمكن للصناعات السعودية ان تنتقل إلى العالمية وتصبح لها فروع في انحاء العالم.

مستقبل التوجه الصناعي في دول الخليج:

إن العالم يعيش حالة تبدل الموازين الاقتصادية جعلته يتجه للتصنيع نحو بلدان شرق آسيا التي أصبحت قوة جاذبة لرأس المال نتيجة رخص العمالة –مما يقلل تكاليف الإنتاج ويزيد القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية- مبتعدا عن أوربا وأمريكا الشمالية رغم أن الغرب يمتلك إضافة إلى

رؤوس الأموال التقنية والعلوم والمهارات والخبرات إلا ان شرق آسيا أصبحت قوة أكثر جاذبية.

والمملكة -التي لا تمتلك مميزات كلا الجانبين- سوف تواجه بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية منافسة كبيرة من شركات عملاقة تعمل بطاقات إنتاجية عالية وبأسعار منافسة -لإنه كلما زاد الإنتاج قلت التكلفة- وبخاصة مع تنامي الشركات الدولية العملاقة واندماج الشركات المتعددة الجنسيات. رغم أن السعودية دأبت على تذليل العقبات أمام المستثمر الأجنبي في دعوة مفتوحة لجذب الرساميل الأجنبية إلى السوق الأجنبية.

ولكن المملكة تمتلك ميزة نسبية خاصة وعالية يمكنها من خلالها المنافسة لأنها تقوم على استثمار موارد المملكة الهدروكربونية وتحويلها إلى منتجات صناعية (أساسية) تشكل الأساس والقاعدة لقيام أجيال متعاقبة من الصناعات التحويلية والتكميلية تعزز مكانتها العالمية وتحسن القدرة على التفاوض على قدم المساواة مع الدول والتكتلات في قضايا الإغراق وتحفيز وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المشتركة داخل السعودية وخارجها مما يعزز لديها القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية من البتروكيماويات ومنتجاتها في الأسواق الدولية وضمان عدم التمييز ضدها كما كان في السابق قبل الإنضمام . فقطاع البتروكيماويات كونه أحد القطاعات الاستراتيجية التي تمتلك المملكة منها ميزة تنافسية عالية على مستوى العالم وصولاً إلى تحقيق مضاعفة حصة المملكة من مجمل إنتاج

البتروكيماويات العالمي من ٧ في المائة إلى ١٣ في المائة بنهاية العقد الحالي.

وبناءً عليه تستطيع السعودية تطوير القطاع الخاص والقوى العاملة مع توطين التقنية العالية في الصناعات الكيماوية الأساسية والتحويلية بمشاركة المستثمرين الأجانب الأمر الذي يعتبر هدفاً رئيساً لتعزيز قوة ومنافسة تلك الصناعات وتوسعها مستقبلا. وذلك مع توجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو القطاعات ذات الميزة النسبية من أجل خلق مناخ استثماري متقدم وإيجاد فرص استثمارية جديدة مع إعطاء الأولوية للمبادرات ذات الأثر الاقتصادي والتي يمكن إنجازها بشكل سريع خصوصا تلك التي ستستوعب موارد بشرية لتنفيذ تلك المبادرات مع التركيز مستقبلاً على مشاريع الطاقة لتلبية الطلب العالمي المتنامي عليها في ظل محدودية إنتاج المصافي في الوقت الحاضر وبالذات في أمريكا عبر تحالفات مشتركة مع مستثمرين وشركات خليجية وعالمية للسيطرة على الاستثمارات البتروكيمائية خليجياً والإنطلاق إلى العالمية خصوصاً مع توفر قاعدة صناعية حقيقية ومنافسة في السعودية ولما تتمتع به من خبرة وتجرة ناجحتين.

فلقد توقعت مجلة ميد في تقرير لها ان منطقة مجلس دول التعاون الخليجي والعراق وإيران تحتاج إلى ٣٠٠ مليار دولار كاستثمارات جديدة مابين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ وسوف يكون نصيب الأسد منها للمملكة العربية السعودية التي تحتاج إلى استثمارات تتجاوز قيمتها ٦٢٣مليار دولار

لمشاريعها خلال الخمسة عشرة عامًا المقبلة يخصص جزء كبير منها في مجال الطاقة والصناعات المتخصصة.

إلى أين تتجه استراتيجية الصناعات البتروكيماوية الخليجية؟:

يضم الاتحاد الخليجي لمصنعي البتروكيماويات والكيماويات الخليجي في عضويته حاليا سبع شركات تصنف ضمن أكبر عشر شركات في مجال البتروكيماويات والكيماويات في العالم.

ويتوقع رئيس هذا الاتحاد المهندس محمد الماضي أن يصل إجمالي حجم الاستثمارات الخليجية في مجال البتروكيماويات إلى نحو ٥٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٥ ويتوقع خالد الفالح الرئيس التنفيذي لشركة آرامكو أن تصل قيمة إنتاج البتروكيماويات في منطقة الخليج ما بين ١٥٠ مليارا و٢٠٠ مليار دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ ارتفاعا من ٤٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠.

وبحلول عام ٢٠٢٠ ستنمو هذه الصناعة في المنطقة إلى خمسة أمثالها، ولكن هل ستكون هذه الصناعة بمثابة العصر الذهبي لمنطقة الخليج من حيث الظروف الاقتصادية والفرص التجارية تجابه الكثير من العقبات والتحديات الهيكلية؟

فإذا ارادت المنطقة ان تتحول إلى العصر الذهبي عليها أن تأخذ الدرس من اوبك التي اتهمت بأنها كارتيل من الدول الغربية رغم انها ١٢ دولة الا ان قوتها الاقتصادية أقل من سبع شركات بترولية غربية عالمية لإن الفارق الاقتصادي والتجاري بينهما كبير جدا فاوبك لا تسيطر الا على ٤٠-٤٣ في المائة من الحصة السوقية بينما وصلت سيطرة الشركات السبع إلى ٧٠،٩ في المائة من حصة السوق في عام ١٩٧٢ قلت هذه

الحصة حاليا ولكن الفرق بينها وبين اوبك بان اوبك لا تسيطر الا على الجزء الأعلى من الصناعة والمتعلق بالتنقيب والإنتاج بينما الشركات السبع تسيطر على الصناعة بالكامل عن طريق التكامل الرأسي من التنقيب والإنتاج إلى النقل والتوزيع والتسويق والسيطرة على أسواق النفط وتقسيمها فيما بينها.

فعلى الاتحاد الخليجي لمصنعي البتروكيماويات والكيماويات أن يتجه إلى السيطرة على هذه الصناعة بالكامل عن طريق التكامل الرأسي ولا تكتفي فقط بالاعتماد على الميزة التنافسية المستمدة من توافر الغاز بل عليه ان يتجه إلى تنويع المنتجات وتهيئة بيئة ديناميكية تحقق النجاح التجاري وتعزز روح المبادرة.

ومن أجل استدامة هذه الصناعة المعتمدة على الغاز كلقيم فإن دول الخليج التي تمتلك ٢٣ في المائة من احتياطي الغاز في العالم تعاني نقصا في الغاز بسبب النمو المتسارع في اقتصاداتها -باستثناء قطر.

ومن جانب آخر يجب أن يتجه الاتحاد إلى الصناعات الكيماوية التي تولد صناعات أخرى فمثلا سابك تدرس شراء أنشطة البولي يرثين من شركة باير الالمانية وهي مواد عازلة وبلاستيك يستخدم في صناعة اقراص تخزين البيانات ومصابيح السيارات.

صناعات البلاستيك مستقبل الصناعات التحويلية في دول الخليج:

الأزمة الاقتصادية العالمية جعلت بعض الدول تتخذ اجراءات احترازية وحمائية عندما تشعر بوجود منافسة لمنتجاتها متهمة الدول الأخرى بإغراق أسواقها في مخالفة واضحة وصريحة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية مثلما وضعت الصين والهند ضرائب على بعض المنتجات البتروكيماوية السعودية. ودائما ما يشوب قضايا الإغراق كثيرٌ من

الضبابية فما أن تجدَ دولةٌ منافسةً لمنتجاتها حتى توجه الاتهام للآخرين بإغراق أسواقها.

ويوجد في منظمة التجارة الدولية قانون يسمى(Reciprocity) أي "المعاملة بالمثل" وهو قانون متعارف عليه على الصعيد الدولي تفرضه عدالة موقف الضرر من خلال عدد من الأساليب أبرزها أن تكون ردة الفعل واضحة وعادلة وشاملة لمصالح البلد وتحمي حقوق الشركات المحلية وهي ورقة فاعلة دون الاضرار أو المساس بالمصالح السياسية والدبلوماسية الكلية، ولكنني هنا لست بصدد مناقشة هذا القانون، ولكنني بصدد المطالبة بإعادة النظر مرة أخرى في استراتيجية الصناعة الوطنية بعد هذه المعضلة التي كشفت لنا عن اختلالات معروفة، لكن الأزمة العالمية جعلتها أكثر وضوحًا كي نعيد النظر مرة أخرى في خططنا الاستراتيجية بناء على معطيات جديدة برزت وليس هناك عيب في إعادة دراسة الخطط، وكل دول العالم اعادت دراسة خططها بعد الأزمة العالمية الحالية نتيجة لما كشفته الأزمة من اختلالات في اقتصاداتها.

وشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) أعلنت أنها حققت ربحًا صافيًا خلال الربع الثاني من العام الحالي ٢٠٠٩ بلغ ١،٨ مليار ريال (٤٨٢ مليون دولار) مقابل صافي أرباح بلغ ٧،٥٥ مليار ريال في الربع المماثل له من العام السابق وذلك بانخفاض ٧٦ في المائة، ومقابل إجمالي خسارة ٠،٥٧ مليار ريال للربع السابق رغم ان هناك زيادة في الإنتاج واحد في المائة، وهذا الإنخفاض الكبير جدا في الأسعار لم يحدث في بقية الصناعات الأخرى لكن يمكن أن ينعكس على حجم الإنتاج ولا يمكن ان تزيد نسبة انخفاض الأسعار عن ٢٠ في المائة خصوصا إذا ما كانت الشركة ذات قدرة تنافسية عالية وتعيد هيكلة قطاعاتها بشكل مستمر، وهذا هو وضع الصناعة في العالم ولا توجد ديمومة وبقاء كاملين بل هي حركة ديناميكية تمول قدرات الشركة بشكل مستمر بإبداعات وبابتكارات جديدة.

والإشكالية التي ابرزتها الأزمة العالمية أن الصناعات الأساسية هي صناعات احتكارية وتعطي امتيازات تستفيد منها الصناعات الأجنبية ولا تستفيد منها الصناعات الوطنية مما يجعلها تنافس المنتجات الوطنية وتمارس عمليات إغراق للصناعات المحلية الشبيهة والسبب الرئيسي في ذلك الإغراق هي منتجات سابك التي تصدر للخارج.

فهل نأخذ الدرس من الأزمة الحالية ونعيد دراسة خططنا الوطنية ونحاول أن نجعل صناعاتنا الوطنية المستفيد الأكبر من هذه الميزة النسبية كي تتجنب الإغراق وتستطيع أن تتوسع وتنمو، بدلا من أن تنمو الصناعات الأجنبية وقت الرخاء وتتهمنا بالإغراق وقت الأزمات.

فالاستراتيجية الصناعية الوطنية تفتقد أو تفتقر إلى خطة وطنية متكاملة للصناعات التحويلية. لإن الصناعة التحويلية القائمة على الصناعات الأساسية إذا ما أعطيت نفس الامتيازات هي والصناعات الأجنبية المشاركة -كي لا ندخل مع العالم في إشكالية أخرى وهي المعاملة بالمثل للشركات الأجنبية حسب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية- فهذه الشركات إذا ما استفادت من الميزة النسبية أسوة بسابك فإنها تستطيع أن تحقق ميزة تنافيسة عالية وتجذب صناعات وشراكات أجنبية عديدة وواسعة، ويصبح قطاع صناعات البلاستيك قطاعًا ضخمًا جدا، ولن يتأثر بنفس القدر بالأزمات العالمية مثلما تأثرت صناعات سابك وسيحقق قيمة مضافة عالية جدا إذا ما قورنت بالقيمة المضافة التي تتحقق من صناعات سابك.

وصناعات سابك أنشأتها الدولة كمرحلة سابقة لمراحل أخرى بينما الاقتصار على صادرات سابك ذات القيمة المضافة المنخفضة لن تحقق للسعودية قيمة مضافة عالية ولن تحقق الأهداف التي من أجلها تسعى السعودية نحو تنويع القاعدة الصناعية.

فالمراحل الصناعية اللاحقة هي التي تنقل وتوطن التقنية مثلما حدث في الصين واستطاعت امتلاك التقنية وتنميتها وتطويرها وابتكار تقنيات جديدة أصبحت قادرة على اختراق الأسواق العالمية.

بينما عقود قطاع البتروكيماويات لا تحتوي على حق امتلاك التقنية وهي محصورة في منتجات محددة وهناك منتجات لا تنتج في السعودية بسبب غياب التقنية وهي ذات قيمة مضافة عالية، لإن غياب التقنية مع وجود الميزة النسبية قد يصيب المستثمرين بالإحباط ولا تستطيع هذه الصناعات القدرة على الصمود والمنافسة.

لذلك لابد من إنشاء هيئة وطنية تدرس قيام صناعات بلاستيكية ذات قيمة مضافة وبقدرات تنافسية عالية تستفيد من البترول والغاز بدلا من بقاء تصدير البترول والغاز تحت رحمة تذبذبات الأسعار العالمية.

فنحتاج إلى مراعاة النمو المتكامل الذي لم ينتبه له المخططون في الماضي، وعلى ذلك لابد من تغيير خطة استراتيجية الصناعة الوطنية لإعادة رسم خطوط القطاع كي توجد تكاملا بدلا عن التقاطع الحاصل حاليا بين سابك والصناعات التحويلية الأخرى، ومعروف دوليا ان الشركات المتوسطة والصغيرة هي سبب نجاح الشركات الكبيرة، وهي تمثل أكثر من ٩٠ في المائة من إجمالي عدد الشركات وتستوعب كذلك أكثر من ٩٠ في المائة من العاملين في الدولة.

وبذلك فان الشركات الكبيرة العالمية هي التي توجد الترابط والتشابك بينها وبين الشركات المتوسطة والصغيرة وكل منهما سبب في نجاح الآخر وسبب في تعزيز تنافسيته.

فمتى نتجه نحو هذا المنحى كي نبني اقتصادا قائمًا على التنمية الصناعية يتجه نحو تنويع القاعدة الاقتصادية ويتحرر من الاقتصاد الريعي الأوحد الذي يتأثر بالمتغيرات العالمية ويجعلنا تحت رحمته.

مستقبل الصناعات البتروكيماوية الخليجية في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية:

توقع صندوق النقد الدولي هبوط النمو العالمي إلى أدنى معدلاته منذ الحرب العالمية الثانية وهو ٠،٥ في المائة في عام ٢٠٠٩، وتوقع صندوق النقد أيضًا ان تحقق البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نموا بمعدل ٣،٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ نزولا من ٥،٦ في المائة في عام ٢٠٠٨، وتوقع التقرير أن يؤدي تراجع أسعار النفط إلى تراجع حصص إنتاج البلدان الأعضاء في منظمة اوبك، وإلى انخفاض عائدات تصدير النفط بنسبة تكاد تصل إلى ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٩. وينطوي ذلك على خسارة في الإيرادات الحكومية بواقع ٣٠٠ مليار دولار مقارنة بعام ٢٠٠٨. وعلى ذلك يتوقع ان تتحول الحسابات الجارية في البلدان المصدرة للنفط من فائض بلغ ٤٠٠ مليار دولار تقريبا في عام ٢٠٠٨ إلى عجز مقداره ٣٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩.

فالأزمة المالية العالمية ستتركز تأثيراتها بشكل عام على قطاع البتروكيماويات الخليجية في حدوث تراجع في الربحية والعوائد المالية، لكن التأثيرات على شركات البتروكيماويات في الخارج قد تصل إلى تكبدها خسائر وبالتالي قد يضطر بعضها إلى تقليص نشاطها وإغلاق عدد من مصانعه وهذا الإغلاق سيساعد الشركات الخليجية على ملء هذا النقص في الأسواق العالمية، وفي هذه الحالة قد تعمل بكامل طاقتها وهي فرصة تقود دول الاتحاد الأوربي إلى توقيع الإتفاقية المؤجلة للتجارة الحرة مع دول مجلس التعاون، لإن صناعاتها البتروكيماوية لم تعد تنافس الصناعات البتروكيماوية الخليجية مستقبلا بعدما تعيد ترتيب أوراقها بسبب تذبذب أسعار النفط.

وعندما كانت أسعار النفط مرتفعة ووصلت إلى ١٤٧ دولار للبرميل كانت وقتها الشركات البتروكيماوية العالمية تتنافس على حصة أكبر في سوق

البتروكيماويات العالمية البالغة نحو تريليونين ونصف دولار. لكن بعد الأزمة المالية العالمية فإن كثيرًا من الشركات العالمية لم تعد تستطيع منافسة الشركات البتروكيماوية الخليجية لإنها تعتبر لاعبًا رئيسيًا في إنتاج الإيثلين الذي يعتبر لبنة البناء لمعظم الصناعات البلاستيكية. ومع ذلك فإن الشركات العالمية شديدة الديناميكية والواقعية، وتتعامل مع أي تغير في الأسواق العالمية بمنتهى العملية الاستراتيجية، ما يجعلها الآن لأسباب خارجة عن إرادتها تفكرعلى الفورفي التخلص من هذه الوحدات والتقليص من حد الأرباح القليلة والخسائر خصوصا وأن مادة الايثلين الموجودة في دول الخليج بقيمة شديدة التنافسية، وهذا يبيين مدى تعامل الشركات البتروكيماوية العالمية مع المتغيرات الاقتصادية، فلا ثوابت، والكل يغير اتجاهه بحسب مصلحته.

وأثناء الأزمة المالية العالمية انخفضت أسعار المواد الكيماوية إلى نحو ٦٠ في المائة، وعلى أثر هذه الأزمة انخفضت اسهم شركة قطر للصناعات البتروكيماوية ٣٦ في المائة، ونحو ٦٠ في المائة لاسهم شركة (سابك) السعودية في نهاية عام ٢٠٠٨، وشهدت أرابح أكبر شركتين لإنتاج البتروكيماويات وهما الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) وشركة قطر للصناعات انخفاضا شديدا بنسبة ٩٥و٩٣ في المائة على التوالي.

صحيح ان أرباح الشركات البتروكيماوية الخليجية انخفضت، لكن تكاليف الإنتاج منخفضة أيضًا، فمتوسط تكلفة المليون وحدة حرارية بريطانية من الطاقة تبلغ ٨،٨٥ دولار في الولايات المتحدة، بينما لا تتجاوز التكلفة ٧٥ سنتا في السعودية وفقا لتقرير حديث صدر عن شركة KPMG.

ومشكلة الصناعات البتروكيماوية الخليجية أنها لازالت تركز على المراحل الأولى دون المنتجات النهائية ما يحد من قدرتها على ضبط الأسعار.

ووفقا لتقرير آخر لنفس الشركة السابقة KPMG أوضح أن المميزات التي تتمتع بها شركات البتروكيماويات في منطقة الشرق الأوسط يمكن أن تلحق ضررا كبيرا بالصناعات الأوربية، وتوقع التقرير أنه إذا أرادت شركات صنع الكيماويات الأوربية أن تظل قائمة، فعليها أن تسعى إلى الإندماج فيما بينها، أو تكوين شراكات مع الشركات الشرق أوسطية. كما يؤكد هذا التقرير احتمال لجوء الاتحاد الأوربي إلى توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع دول الخليج خصوصا وأن الدول الأوربية ستستفيد الآن من الحوافز البترولية المقدمة من حكومات دول الخليج للشركات الأجنبية التي تسهم في خلق شراكات استفادت منها الشركات المحلية.

وقد حققت الصناعات البتروكيماوية الخليجية نموا نسبته ٥ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦ باستثمارات مرتفعة من ٥٩ في المائة من إجمالي الاستثمارات الخليجية في الصناعات التحويلية البالغة ١١٨،٣ مليار دولار، ولكنها لم تستحوذ على عمالة إلا بنسبة متواضعة، بسبب أنها لا زالت صناعات أولية ولا تتمكن من استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الوطنية التي يتزايد عددها عاما بعد عام نتيجة النمو السكاني ونتيجة زيادة اعداد المتخرجين من الجامعات، فقد ارتفعت أعداد العاملين في هذا القطاع من ١٢٢٧٣٥ عاملا في عام ٢٠٠٠ إلى ١٦٣١٣٤ عاملا في عام ٢٠٠٦، وقد تطورت هذه الصناعة فزاد إنتاجها من اربعة ملايين طن عام ١٩٨٥ إلى ٤٤ مليون طن عام ٢٠٠٥، ويتوقع أن تصل إلى ٧٦ مليون طن عام ٢٠١٠. وتنتج دول مجلس التعاون الخليجي سبعة في المائة من الإنتاج العالمي، ويتوقع بلوغه ١٣ في المائة عام ٢٠١٠ حسب تقرير لاتحاد غرف التجارة والصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي في ٢٠٠٩/٢/٢٢.

وقد خصصت الحكومات الخليجية مبالغ طائلة لصناعاتها البتروكيماوية في الأعوام الاخيرة، وزاد الناتج الإجمالي إلى ٥٩،٦ مليار دولار، وهناك خطط في منطقة الخليج وفقا لشركة KPMG لاستثمار ٧٩ مليار دولار

دار ناشري للنشر الإلكتروني

في البتروكيماويات خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ –٢٠١١، فأبو ظبي تقوم ببناء مدينة للمواد الكيماوية تدعى (كيماويات) بتكلفة قدرها ٢٠ مليار دولار، وتخطط السعودية لبناء مصفاة مجمع للبتروكيماويات بتكلفة قدرها ٢٦ مليار دولار في رأس تنورة، لإن هاتين الدولتين ومعهما قطر تعتبر هذه الصناعة عنصرًا مكملًا لتنويع اقتصاداتها لخلق الوظائف وكذلك تعتبرها العمود الفقري لاقتصاداتها وتمثل المستقبل، وتستطيع إبقاء دول الخليج على خريطة البتروكيماويات، وتنتج السعودية بمفردها ٧٦ في المائة من الإنتاج الخليجي وتتبوا سابك المركز السابع كأكبر منتج البتروكيماويات على مستوى العالم.

وينصب تركيز منطقة الخليج على البتروكيماويات الأساسية كالإثيلين، والبوليفين، والبولي إثيلين، والبولي بروبيلين، لكنها ستصبح عما قريب قادرة على إنتاج عدد أكبر من المنتجات الكيماوية، وستكون طريقة الإندماجات ربما أسرع وأرخص الآن للتقدم في سلسلة الإمدادات إذ أن أزمة الشح الائتماني جعلت حتى أكبر الشركات المنتجة للمواد الكيماوية في العالم متاحة للشركات الخليجية الكبرى، ويمكن لها أن تستغل التراجع الكبير في الإنتاج العالمي في أوساط الشركات التي تنتج بتكلفة عالية، ومن المرجح أن تركز على الشركات الكيماوية الآسيوية التي تقع بالقرب من الأسواق الهندية والصينية المهمة.

ومن المرجح أيضًا أن تدخل الشركات الخليجية في مشاريع مشتركة مع الشركات العالمية الرائدة في مجال الكيماويات، لإن الخبراء ينصحون شركات البتروكيماويات الأمريكية والأوربية أن تدمج إنتاجها في ظل المميزات التي تتمتع بها نظيراتها في منطقة الخليج.

فالإنكماش الاقتصادي أثر في أسواق التداول والتعاملات الكبيرة بشكل واضح، فما زالت أسواق التداول الصغيرة والمتوسطة الحجم قوية نسبيا حيث تسعى الشركات فيها إلى استحواذات تقوي بها مراكزها المالية، وقد يعد انخفاض مستوى الأسعار في الأسواق فرصة لتكتلات الشركات

الصينية والخليجية العاملة في قطاع البتروكيماويات للتوسع وتملك شركات باكملها أو حصص أقلية فيها.

وستتخذ الشركات البتروكيماوية الخليجية اجراءات قصيرة المدى لمواجهة الركود دون تعريض مصالحها طويلة المدى للخطر وان نمو قطاع الصناعات البتروكيماوية يعتمد بشكل كبير على تطوير المنتجات والافكار الجديدة .

ورغم أن صناعة البتروكيماويات في دول مجلس التعاون تتنوع أنشطتها ومنتجاتها مما يسمح لها بتغطية التكاليف إلا أنها بحاجة إلى تعاون في مجال الاستثمار المشترك كي تتمكن من إدارة النمو والمنافسة في صناعة متقلبة لتوحيد الجهود وتعزيز دور تلك الصناعات ووضع السياسات الملائمة لتعظيم الفائدة منها وأثراء التعاون الأقليمي واعتماد الكثير من التفكير الاستراتيجي والروح الاستثمارية من قبل القطاع الخاص لتحويل التحديات إلى آفاق مأمولة، ومن ثم إلى واقع ملموس، وأن تتوجه نحو المنتجات الصناعية المترابطة الذي يعرف في أدبيات الاقتصاد التنافسي بالتجمع الصناعي، ولا يعني ذلك أن يكون المجال الجغرافي في التجمع الصناعي متركز في دولة واحدة، بل يمكن أن يكون التجمع في دول متجاورة أو قريبة من بعضها البعض لإن التجمع الصناعي يحقق الميزة التنافسية.

ففي المرحلة المقبلة لابد من التركيز على اختيار شركات تعمل في صناعات تتكامل مع الصناعات القائمة في دول الخليج وبالذات في الصناعات الوسيطة والنهائية إضافة إلى صناعة البتروكيماويات المتخصصة وصولا إلى تملك تقنيات متقدمة واختراق الأسواق العالمية.

ولا يزيد حجم مساهمة الصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون التي يبلغ عدد منشآتها ١١٥٠٠ منشأة عن ١٠ في المائة في الناتج المحلي

الإجمالي وهي نسبة متدنية جدا قياسا إلى مساهمة هذا القطاع في الدول المتقدمة والنامية كحد أدنى ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

فالصناعة التحويلية للبلاستيك لم تتأثر بفعل الأزمة العالمية ،لإن مقدار صادراتها إلى العالم ٤٠ في المائة ، فيما تستهلك السوق المحلية ٦٠ في المائة ، ويبلغ عدد مصانع البلاستيك الوطنية والمشتركة في السعودية نحو ٦٥٩ مصنعا بإجمالي تمويل يتجاوز ١٣٦ مليارا وتضم نحو ٧٨،٦ ألف عامل ، لكن تواجه هذه الصناعة عوائق تحد من نموها وتطورها بسبب عدم وجود ادارات متخصصة في التسويق وضعف تمويل رأس المال العامل واللجوء إلى التمويل وعدم توافر المعلومات الاحصائية الدقيقة عن الطاقات الإنتاجية الفعلية .

فلابد أن ترتقي الصناعة بالقدرات التنافسية، وإن أفضل طريقة هي تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي حيث اثبت التجربة العالمية خلال العقد الماضي ان الاستثمار الأجنبي المباشر مثل الركيزة الأساسية للنقلة الصناعية لدول شرق وجنوب شرق آسيا والصين، وبحسب تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٦ فان نسبة الصادرات الصناعية الصينية بلغت ٦٠ في المائة من إنتاج الشركات الدولية الامر الذي ينطبق على العديد من الدول مثل هونج كونج وسنغافورة وماليزيا وايرلندا والمطلوب في المرحلة الحالية ، ليس فقط في التركيز على كميات تدفقات الاستثمار ، ولكن على نوعية الاستثمارات التي تلبي اهداف التنمية الصناعية ، والمطلوب زيادة عملية التصنيع للمواد الخام المنتجة محليا بهدف زيادة القيمة المضافة التي تحقق نقلة حقيقية في العديد من الجوانب اهمها تطوير تقنيات الإنتاج ، تنويع المنتجات الصناعية ، نقل وتوطين التقنيات المناسبة ، بناء قواعد معلومات صناعية تحقق التشابك والتكامل الصناعي ، تحفيز تنوع الصناعات ذات الميزة النسبية والصناعات المكملة لها ، والعناية بتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

أي لابد من الاهتمام بالصناعات التحويلية بنفس قدر الاهتمام بالصناعات الأساسية التي قطعت شوطا في التمدد والآن تشار ، بينما الصناعات التحويلية لا زالت في مرحلة النشاة ، ولم تتمكن من ان تتخطى هذه المرحلة إلى مرحلة النمو ثم إلى مرحلة النضج والازدهار ومن ثم مرحلة التمدد والآن تشار مثل الصناعات الأساسية.

فالأزمة الاقتصادية العالمية جعلت بعض الدول تتخذ اجراءات احترازية وحمائية عندما تشعر بوجود منافسة لمنتجاتها متهمة الدول الأخرى باغراق أسواقها في مخالفة واضحة وصريحة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية مثلما وضعت الصين والهند ضرائب على بعض المنتجات البتروكيماوية السعودية .

ودائما ما يشوب قضايا الإغراق كثير من الضبابية مما ان تجد دولة منافسة لمنتجاتها حتى توجه الاتهام للاخرين باغراق أسواقها .

ويوجد في منظمة التجارة الدولية قانون (ريس بروسبتي) (RECIPROCITY) أي المعاملة المماثلة وهو قانون متعارف عليه على الصعيد الدولي تفرضها عدالة موقف الضرر من خلال عدد من الاساليب ابرزها ان تكون ردة الفعل واضحة وعادلة وشاملة لمصالح البلد وتحمي حقوق الشركات المحلية وهي ورقة فاعلة دون الاضرار أو المساس بالمصالح السياسية والدبلوماسية الكلية ، ولكنني انا هنا لست بصدد مناقشة هذا القانون ، ولكنني بصدد المطالبة بإعادة النظر مرة أخرى في الاستراتيجية الصناعية الوطنية بعد هذه المعضلة التي كشفت لنا عن اختلالات هي معروفة ، لكن الأزمة العالمية جعلتها أكثر وضوحا لنا كي نعيد النظر مرة أخرى في خططنا الاستراتيجية بناء على معطيات جديد برزت ، وليس هناك عيب في إعادة دراسة الخطط، وكل دول العالم اعادت دراسة خططها بعد الأزمة العالمية الحالية بعدما كشفت الأزمة لها عن اختلالات في اقتصاداتها .

وشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) اعلنت بانها حققت صافي ربح خلال الربع الثاني من العام الحالي ٢٠٠٩ بلغ ١،٨ مليار ريال (٤٨٢ مليون دولار) مقابل صافي أرابح ٧،٥٥ مليار ريال للربع المماثل له من العام السابق وذلك بانخفاض ٧٦ في المائة ومقابل إجمالي خسارة ٠،٥٧ مليار ريال للربع السابق رغم ان هناك زيادة في الإنتاج وأحد في المائة ،وهذا الآن خفاض الكبير جدا في الأسعار لم يحدث في بقية الصناعات الأخرى لكن يمكن ان ينعكس على حجم الإنتاج ولا يمكن ان تزيد نسبة انخفاض الأسعار عن ٢٠ في المائة خصوصا إذا ما كانت الشركة ذات قدرة تنافسية عالية وتعيد هيكلة قطاعاتها بشكل مستمر، وهذا هو وضع الصناعة في العالم ولا توجد ديمومة وبقاء كاملين بل هي حركة ديناميكية تمول قدرات الشركة بشكل مستمر بابداعات وبابتكارات جديدة .

والاشكالية التي ابرزتها الأزمة العالمية ان الصناعات الأساسية هي صناعات احتكارية وتعطي امتيازات تستفيد منها الصناعات الأجنبية لا تستفيد منها الصناعات الوطنية مما تنافس المنتجات الوطنية وتمارس عمليات اغراق للصناعات المحلية الشبيهة والسبب الرئيسي في ذلك الإغراق هي منتجات سابك التي تصدر للخارج .

فهل ناخذ الدرس من الأزمة الحالية ونعيد دراسة خططنا الوطنية ونحاول ان نجعل صناعاتنا الوطنية المستفيد الأكبر من هذه الميزة النسبية كي تتجنب الإغراق وتستطيع ان تتوسع وتنمو بدلا من ان تنمو الصناعات الأجنبية وقت الرخاء وتتهمنا بالإغراق وقت الأزمات .

فالاستراتيجية الصناعية الوطنية تفتقد أو تفتقر إلى خطة وطنية متكاملة للصناعات التحويلية لإن قطاع الصناعة التحويلية القائمة على الصناعات الأساسية إذا اعطيت نفس الامتيازات هي والصناعات الأجنبية المشاركة كي لا ندخل مع العالم في اشكالية أخرى وهي المعاملة بالمثل للشركات الأجنبية حسب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فهذه الشركات إذا ما استفادت من الميزة النسبية اسوة بسابك فانها تستطيع ان تحقق ميزة

تنافيسة عالية وتجذب صناعات وشراكات أجنبية عديدة وواسعة ويصبح قطاع صناعات البلاستيك قطاع ضخم جدا ولن يتأثر بنفس القدر بالأزمات العالمية مثلما تأثرت صناعات سابك وسيحقق قيمة مضافة عالية جدا إذا ما قورنت بالقيمة المضافة التي تتحقق من صناعات سابك.

وصناعات سابك أنشأتها الدولة كمرحلة سابقة لمراحل أخرى بينما الاقتصار على صادرات سابك ذات القيمة المضافة المنخفضة لن تحقق للسعودية قيمة مضافة عالية ولن تحقق الأهداف التي من أجلها تسعى السعودية نحو تنويع القاعدة الصناعية.

فالمراحل الصناعية اللاحقة هي التي تنقل وتوطن التقنية مثلما حدث في الصين التي استطاعت امتلاك التقنية وتنميتها وتطويرها وابتكار تقنيات جديدة أصبحت قادرة على اختراق الأسواق العالمية.

بينما عقود قطاع البتروكيماويات لا تحتوي على حق امتلاك التقنية وهي محصورة في منتجات محددة وهناك منتجات لا تنتج في السعودية بسبب غياب التقنية وهي ذات قيمة مضافة عالية، لإن غياب التقنية مع وجود الميزة النسبية قد يصيب المستثمرين بالإحباط ولا تستطيع هذه الصناعات القدرة على الصمود والمنافسة.

لذلك لابد من إنشاء هيئة وطنية تدرس قيام صناعات بلاستيكية ذات قيمة مضافة وبقدرات تنافسية عالية تستفيد من البترول والغاز بدلا من خضوع تصدير البترول والغاز لتذبذبات الأسعار العالمية.

فنحتاج إلى مراعاة النمو المتكامل الذي لم ينتبه له المخططون في الماضي وعلى ذلك لابد من تغيير خطة استراتيجية الصناعة الوطنية لإعادة رسم خطوط القطاع كي توجد تكاملا بدلا عن التقاطع الحاصل حاليا بين سابك والصناعات التحويلية الأخرى، ومعروف دوليا أن الشركات المتوسطة والصغيرة هي سبب نجاح الشركات الكبيرة، وهي

تمثل أكثر من ٩٠ في المائة من إجمالي عدد الشركات وتستوعب كذلك أكثر من ٩٠ في المائة من العاملين في الدولة.

وبذلك فإن الشركات الكبيرة العالمية هي التي توجد الترابط والتشابك بينها وبين الشركات المتوسطة والصغيرة وكل منهما سبب في نجاح الاخر وسبب في تعزيز تنافسيته.

فمتى نتجه نحو هذا المنحى كي نبني اقتصادا قائمًا على التنمية الصناعية يتجه نحو تنويع القاعدة الاقتصادية ويتحرر من الاقتصاد الريعي الأوحد الذي يتأثر بالمتغيرات العالمية ويجعلنا تحت رحمته.

المسؤولية الوطنية نحو التصنيع:

في كل الدول المتقدمة حقق القطاع الخاص مسؤليته الوطنية ثم اتجه نحو تحمل مسؤليته الاجتماعية. لكن نحن عكس العالم اتجهنا نحو المسؤولية الاجتماعية مع إهمال المسؤولية الوطنية التي هي أساس النمو والتنمية المستدامة.

ولنأخذ مثالا على ذلك شركات وكلاء توزيع السيارات في المملكة التي لا تزال حتى يومنا الحاضر تكتفي بتسويق السيارات وقطع الغيار، ولم تفكر بالتوجه نحو تصنيع السيارات أوعلى الأقل البدء بتصنيع قطع الغيارلتوطين التقنية كي تقودها نحو الصناعة الكاملة لاحقا، خصوصا وأن مقومات صناعة السيارات يمكن نقلها إلى المملكة بالاشتراك مع الشركات المصنعة للسيارات باعتبارها من الصناعات الرأسمالية التي تعتمد على التصنيع الآلي والتكنلوجيا المتقدمة التي يمكن الحصول عليها من الشريك الأجنبي والاستفادة كذلك من منتجات سابك، حيث أن أجزاءًا كثيرة من السيارات الآن أصبحت مصنوعة من البلاستيك وهي ميزة نسبية إضافية تساهم في جذب هذه الصناعة إلى المملكة من أجل تقليل التكاليف النهائية

التي هي هاجس الشركات الكبرى من أجل بقاءها ضمن دائرة المنافسة الدولية.

وتنبهت أخيرا مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ووقعت اتفاقية مع شركة لوتس انجينيرينغ القسم الاستشاري الهندسي لشركة سيارات لوتس المحدودة لبناء وتعزيز الأسس التقنية لصناعة السيارات في المملكة ضمن برنامج مشترك للبحث والتطوير بين الطرفين.

وهذه الإتفاقية تسهم في دعم الاستراتيجية طويلة الأمد لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية لإنشاء مركز بحث وتطوير واختبار لدعم البنية التحتية التصنيعية في المملكة التي تسعى إلى التوصل خلال عقد من الزمن إلى امتلاك القدرات على التصميم والتطوير والاختبار في قطاع السيارات أي أن الهدف النهائي منها إقامة صناعة السيارات في المملكة. فهل ستستفيد وكالات السيارات في المملكة من تلك الفرصة وتوظف فيها خبرتها كي تحقق مسؤليتها الوطنية وتعظم فوائضها الربحية، لتتمكن تلقائيا من خلق فرص وظيفية للشباب السعودي لمعالجة مشكلة البطالة التي هي في الأساس هيكلية وليست اقتصادية بسبب اعتمادنا على الإستيراد ومحدودية قاعدة الإنتاج المحلي. ثم تتجة تلك الشركات نحو تحقيق مسؤليتها الاجتماعية بشكل أفضل لإنها تكون قد حققت فوائض مالية أكبر.

المزاوجة بين المشروع الوطني والتجاري، مثال ذلك صناعة السيارات:

اعتاد القطاع الخاص في السعودية التركيز على القطاع التجاري أكثر من القطاع الصناعي لاعتبارات عديدة، منها المردود الربحي السريع للقطاع التجاري مع محدودية المخاطر التي يتعرض لها القطاع التجاري، بينما القطاع الصناعي بطئ المردود الربحي مع ارتفاع المخاطر وبخاصة إذا

لم تكن الجدوى الاقتصادية من المشروع واضحة في ظل المنافسة العالمية. والسبب الرئيسي هو غياب رؤية وطنية صناعية بجانب غياب رؤية اقتصادية تمكن القطاع الخاص من المشاركة وإقتحام القطاع الصناعي ذو المردود الربحي الكبير والمستدام.

وغياب هذه الرؤية الاستراتيجية والاقتصادية فترة طويلة من الزمن أحدث خللا هيكليًا في الاقتصاد الكلي، وأحدث خللا هيكليًا وقصورًا في تنفيذ الخطط الاستراتيجية المتوازنة المؤدية إلى تنويع مصادر الدخل، وهو ما تسبب في بطالة مرتفعة جدا لعدم تمكن تلك الخطط من توليد فرص عمل متنوعة وجديدة تنمو مع الزمن لتلبي حاجات سوق العمل، وفي نفس الوقت تستوعب الأعداد الهائلة المتخرجة التي تبحث عن حقها في العمل بدلا من التماس دورها في الرعاية من قبل الدولة.

فصناعة السيارات هي أحدى الصناعات التي نستوردها بلا توقف برقم يبلغ نحو ٤،٥ مليون سيارة سنويا ،ودون التفكير في المشاركة في صناعة سيارة تناسب الظروف المحلية، وتعتبر الدول المصدرة بأن السعودية هي أكبر دولة في الشرق الأوسط تستورد السيارات وبحسب رؤيتها االاقتصادية فإنها لا ترى إقامة مصانع للسيارات في السعودية بسبب سعة السوق الضيقة وبحسب اعتبارات أخرى، لكن وكلاء السيارات في السعودية وفي بقية دول الخليج اكتفوا فقط بالربح الناتج عن بيع السيارات فقط وبيع قطعها ولم تفكر مليا في صناعة قطع السيارات التي هي مقدمة لصناعة السيارات مع مرور الزمن.

ويرى البعض إلى أن عدم قيام صناعة السيارات في السعودية وفي بقية دول الخليج الأخرى -وهي مثلها مثل بقية الصناعات التحويلية الأخرى- راجع إلى المنافسة القوية والتكلفة العالية للتصنيع ومعاناة هذه الصناعة جملة من التحديات العالمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة،

ولأننا غير مؤهلين لإن نخوض غمار هذه الصناعة في ظل المنافسة العالمية المحمومة التي تشهدها أسواق صناعة السيارات في العالم.

ولكن التساؤل لماذا استطاعت إيران إنتاج مليون سيارة سنويا وتنتج تركيا أيضًا أكثر من مليون سيارة ونحن في دول الخليج نمتلك العديد من مقومات صناعة السيارات مثل اللدائن (التي تنتجها سابك) والألمنيوم.

وتكنولوجيا السيارات ستتغير بصورة كبيرة جدا على مدار السنوات القادمة أكثر مما تغيرت خلال ال١٠٠ سنة الماضية، فبعدما أن كانت صناعة السيارات محتكرة لدى الولايات المتحدة عام ١٩٥٠ بنسبة ٧٥ في المائة انخفضت إلى١٤ في المائة عام ٢٠٠٨ لصالح شركات أخرى في العالم.

وصناعة السيارات في السعودية يجب أن تكون موجهة للطبقات المتوسطة في البداية وأن تباع السيارات عبر برامج تقسيط مريحة جدا وببرامج ترويجية تضمن صيانة ما بعد البيع لتحقق مميزات تفوق مميزات السيارات المستوردة لإن صناعة السيارة وقطعها محليا ستكون أرخص مع ضمان الصيانة الأرخص والأفضل.

ومعظم صناعات اليوم هي صناعة المجال الجغرافي فيمكن أن تستفيد هذه الصناعة من المجال الجغرافي للهند في أن تقيم صناعات تكاملية تستفيد من التقنية الهندية من خلال تصنيع الوحدات في أماكن متفرقة ثم تجميعها بعد ذلك في فروع مختلفة من أجل تقليل التكلفة إلى الحد الأدنى لدعم المنافسة والاستفادة في نفس الوقت من المميزات النسبية التي تتمتع بها دول الخليج وهي تصب في تعزز انخفاض التكلفة النهائية التي تعزز على المدى البعيدة القدرة التنافسية لتلك الصناعة وتتولد عنها صناعات أخرى وتعطيها قدرة على النمو والاستدامة وتوليد فرص عمل مناسبة للشباب الخليجي.

وهذا التكامل يمكن أن يعزز الترابط بين القطاع الصناعي وقطاع النفط والغاز والقطاعات الاقتصادية الأخرى، لإن الأزمة المالية الأخيرة كشفت بأن الاستثمار الصناعي هو الأجدى وهو أنفع وسيلة للاستثمار وأكثرها قدرة على مواجهة الأزمات، فمثل صناعة السيارات هي ذات طابع استراتيجي لابد من توطينها وتنميتها.

واستطاعت الدولة ممثلة في جامعة الملك سعود تبني هذه الصناعة ووقعت مع شركة ديجيم الكورية لصناعة السيارات لتأسيس منظومة لتطوير صناعة السيارات مع شركة (ايوزو) العالمية باستثمار يبلغ ٥٠٠ مليون ريال لإنشاء مصنع للسيارات لإنتاج ٢٥ ألف سيارة وشاحنة سنويا. كما عقدت الجامعة شراكة مع شركة (المواكبة) للتطوير الصناعي والتجاري عبر البحار القابضة (مدروك) إحدى شركات رجل الأعمال محمد بن حسين العامودي بنسبة ٥٥ في المائة من رأس مال الشركة، وتمتلك الشركة الكورية نسبة ٣٠ في المائة من رأس المال وتمتلك شركة وادي الرياض التابعة لجامعة الملك سعود ١٥ في المائة بإجمالي مبلغ ١،٨٥٠ مليار ريال (٥٠٠ مليون دولار) لتصنيع سيارة غزال.

وكشفت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية عن فكرة سيارة رياضية (أصيلة) التي تم عرضها في معرض الرياض للسيارات عام ٢٠١٠.

فهذه الشراكات ما بين القطاع العام والقطاع الخاص من شأنها أن تغير لعبة المنافسة الصناعية وتحرك المياه الراكدة وتدفع عجلة الصناعة إلى الأمام. ورغم أن القطاع الخاص كان يردد أن الصناعة تواجه عقبات وتحديات في الفترة الماضية، ولكن في النهاية سيتحقق عن هذه النقلة الصناعية فوائد لا حصر لها على الاقتصاد الاجتماعي.

لإن هذه الصناعة ستسيطر على كل شئ من التصنيع إلى التوزيع مما يعطي لهذه الصناعة قبضة أفضل على التكاليف ويجعل العملية برمتها

أكثر كفاءة لإن عمليات الشحن تجري داخليا وتوفر الوقت وتكاليف التخزين، وبالتالي ستستطيع ابقاء التكاليف في حدها الأدنى.

امكانية توطين صناعة السيارات في دول الخليج:

إلى متى تستمر دول الخليج دول مستهلكة لجميع السلع الاستهلاكية والمعمرة، ومن بينها السيارات، إذ نجد أن كل الدول الناشئة مثل الصين والهند كسرت حاجز احتكار صناعة السيارات، وأسست فروع لشركات صناعة السيارات العالمية بالإضافة إلى تأسيس شركات مستقلة.

فلماذا لا تفكر السعودية وبقية دول الخليج في التوجه نحو صناعة السيارات على غرار سيارات صغيرة صديقة للبيئة ومتناسبة مع الدخول المنخفضة تستغل الأزمة المالية العالمية كفرصة للإستحواذ أو الدخول في شراكات مع الهند والصين وكوريا لإن مقومات صناعة السيارات قد تحررت في عصر العولمة وأصبحت متوفرة وأقوى تلك المقومات هي القدرة الاقتصادية على استغلال الفرص واكتشافها.

وبنظرة متفحصة إلى هذه المقومات نجد أن قطاع اللدائن المتخصصة في سابك التي تأثرت مبيعاتها نتيجة الأزمة العالمية هي التي تلبي احتياجات صناعة السيارات، وقد اشترت سابك مؤخرا وحدة لانتاج اللدائن من جنرال الكتريك في عام ٢٠٠٧ بمبلغ ١١،٥ مليار دولار وغيرت اسمها إلى البلاستيكات المبتكرة، ولا يقتصر الأمر على تأثر اللدائن بالأزمة العالمية بل كذلك تأثرت صناعات الألمنيوم ثالث أكبر الصناعات الخليجية بعد صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات. وتمثل صناعة الألمنيوم ٤٥ في المائة من الصادرات غير النفطية لأمارة دبي، وبعد الأزمة العالمية انخفضت أسعار الألمنيوم من نحو ثلاثة آلاف دولار للطن المتري خلال عام ٢٠٠٨ إلى ١٦٠٠ دولار للطن المتري وهذا الإنخفاض ناتج عن

تدهور الطلب من قبل صناعة السيارات المستورد الأكبر لمنتجات الألمنيوم.

وتكنولوجيا السيارات ستتغير بصورة كبيرة على مدار السنوات الخمس المقبلة أكثر مما تغيرت خلال ال ١٠٠ سنة الماضية وبعد ان كانت الولايات المتحدة تسيطر على صناعة السيارات العالمية بنسبة ٧٥ في المائة عام ١٩٥٠ انخفضت إلى ١٤ في المائة عام ٢٠٠٨ لصالح شركات أخرى وخصوصا شركة تويوتا اليابانية التي تربعت على صدارة إنتاج السيارات عام ٢٠٠٦بعدما أزاحت شركة جنرال إلكتريك التي ظلت متربعة طوال العقود الماضية، والآن تخشى اليابان من فقدان قدرتها لصالح دول أخرى مثل ألمانيا التي تنافس سياراتها من طراز فولكس فاجن لتحتل المركز الأول لإن سيارة المستقبل محفوفة بالمنافسة لإنها ستكون سيارة أقل سعرًا واستهلاكا للوقود وتحافظ على نظافة الهواء.

ويمكن لدول الخليج أن تستفيد من المجال الجغرافي للهند في أن تقيم صناعات تكاملية تستفيد من التقنية الهندية واليد العاملة الرخيصة لصناعة بعض قطع السيارات اعتمادا على مواد الخام الخليجية لإن معظم صناعات اليوم هي صناعات ذات مجال جغرافي واسع يتم من خلاله تصنيع الوحدات في اماكن متفرقة ثم تجميعها بعد ذلك في فروع مختلفة كي تستفيد من الميزات النسبية عند تصنيع الاجزاء لكل دولة كي تصل إلى الحد الأدنى من التكلفة لتعزيز قدراتها التنافسية وقدرتها على البقاء والنمو.

وهذا التكامل بين دول الخليج والهند والصين وكوريا قد يخلق كيانا جديدا في صناعات سيارات المستقبل قد يخيف اليابان صاحبة أقوى شركات منافسة للسيارات التي انهارت بسببها شركات السيارات الأمريكية لإن دول الخليج بالشراكة مع هذه الدول يمكن أن يستفيد من هذا التكامل ومن الترابط بين القطاع الصناعي وقطاع النفط والغاز والقطاعات الاقتصادية

الأخرى لإن الأزمة العالمية كشفت أن الاستثمار الصناعي هو أجدى وسيلة وأنفع الاستثمارات وأكثرها قدرة على مواجهة الأزمات.

فصناعة السيارات ذات طابع استراتيجي لابد من توطينها وتنميتها وهناك نماذج لصناعات ثقيلة نجحت في السعودية مثل مضخات وسترن الغاطسة التي اقتحمت أسواق ست دول للتنقيب عن النفط آخرها كانت دولة روسيا، كما تسلمت آرامكو أحدث سفينة صممتها رولزروس وشيدتها الزامل من طراز UT733-2 للخدمات البحرية، وهذا يعتبر فخرًا للصناعة الخليجية ودليل على أنها قادرة على اقتحام عالم الصناعات الثقيلة لإنها تمتلك معظم مقومات تلك الصناعة فلابد أن ندير هذا التحول بالتكتل.

دور الدولة في حماية المنافسة:

أحد توصيات اللجنة العامة لمجلس الوزراء السعودي التي وافق عليها المجلس التاكيد على تفعيل المنافسة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٥) وتاريخ ٢١ يونيو (حزيران) ٢٠٠٤ الذي يهدف إلى حماية المنافسة العادلة وتشجيعها.

فحماية المنافسة العادلة تعني مكافحة الممارسات الاحتكارية التي تؤثر على المنافسة المشروعة والتي صدرت لوائحها التنفيذية عام٢٠٠٥، ورغم مرور ثلاث سنوات على صدورها فإنها تحتاج إلى تفعيل خصوصًا في حماية المجتمع من الاتفاقات والممارسات المخلة بالمنافسة المشروعة وضمانا لمصلحة المواطنين والعاملين في السوق على حد سواء.

ونحن نلاحظ أن دخول شركة "زين" كشركة ثالثة للاتصالات في السعمودية ساهم في خلق منافسة على خفض أسعار المكالمات، في حين أن المملكة وبقية دول الخليج تمر في مرحلة تنامي وتيرة التضخم، فإن المنافسة تخلق بيئة تساعد على خفض الأسعار، لكن ما يحدث من تكتل

بين منتجي الألبان على رفع الأسعار بحجة ارتفاع الأسمدة والمواد المستوردة كمدخلات، رغم أن الدولة ساهمت في قيام تلك الصناعة الأساسية من خلال توزيع الأراضي وتقديم القروض الميسرة ليتحقق الأمن الغذائي محليا.

لكن كيف تتدخل الدولة؟ الحقيقة أن تدخل الدولة يجب أن يتحدد في منع سابك من رفع أسعار الأسمدة لإن سابك هي الأخرى تستفيد من الميزة النسبية في الحصول على المواد الخام بأسعار تفضيلية، هذا إلى جانب تقديم تسهيلات نحو وصول المواد المستوردة إلى مصانع الألبان بدون جمارك، مع تشجيع صناعتها وبقية المدخلات محليا . كما تقوم باجراءات تنافسية أخرى كالسماح بدخول الألبان من جميع مناطق العالم بدون جمارك، والترخيص بإقامة مزارع ألبان ضخمة جديدة تساهم في خلق منافسة قوية تؤدي تلقائيا إلى خفض للأسعار يتماشى مع النمو السكاني.

فالاجتماعات والاتفاقيات لا تجدي نفعا لإن تكتل مصانع الألبان في رفع الأسعار هو ضغط على الدولة من أجل الحصول على معونات مماثلة بمعونات موردي الأرز، ولكن شتان بين الاثنين خصوصا إذا ما أدركنا ان أرباح شركة المراعي مثلا بلغت عام ٢٠٠٧ نحو ٦٦٧،٣ مليون ريال بزيادة قدرها ٢٠٢،٥ مليون ريال وبنسبة ٤٣،٦ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق البالغة ٤٦٤،٧ مليون ريال وتحديدا بلغت أرباح الربع الرابع ١٩٣،١ مليون ريال وبنسبة زيادة ٤٨،٤ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

تلك الأرباح المتنامية تؤكد فرضية التكتل على التحجج بارتفاع أسعار المدخلات لإن المصانع قامت أساسا على تسهيلات قدمت لها من الدولة أهمها الاراضي وخصوصا المياه التي لم تدفع شركات الألبان اي ثمنٍ مقابل حصولها على هذه الثروة الوطنية.

فالتعامل مع قضية مصانع الألبان تحتاج إلى حزم والتعامل معها من منطلق المسؤلية الوطنية مع فتح باب الخيارات الأخرى التي تجبر تلك المصانع تلقائيا على خفض الأسعار رغم حرص الدولة على بقاء قوة هذه الصناعة التي دعمتها لإنها تعتبرها جزء اساسي في تحقيق الأمن الغذائي محليا.

مستوى جودة القرار الاستراتيجي حول التصنيع في دول الخليج:

كل دول العالم كانت اقتصاداتها في السابق تتميز بالاكتفاء الذاتي، مثلما تتجه أيضًا الاقتصاديات الوطنية إلى التطلع نحو الداخل، ونتيجة لاتسام الجزيرة العربية بالجفاف استغل أهلها موقع بلادهم الاستراتيجي المتوسط فاعتمدوا على التجارة والاستثمار الأقليمي على نطاق كبير جدا.

ويعتمد العالم اليوم على التجارة والاستثمار الدوليين على نطاق ضخم وهو عالم دمرته النزعات القومية، لكن أزمة الغذاء والأزمة المالية الأخيرتين لقنت العالم أن فكرة الاكتفاء الذاتي عفى عليها الزمن وأنه من الآمن الاعتماد على الأسواق العالمية فيما يخص الحصول على إمدادات الغذاء خصوصا عندما اشتعلت أسعار القمح والأرز أعادت من جديد المشاريع والسياسات المحلية بعدما مارست كثير من الحكومات حماية مستهلكيها من خلال حظر أو تقليص الصادرات مما ترك الدول المستوردة للغذاء في وضع حرج.

ودول الخليج المعتمدة على تصدير سلعة وحيدة وهي النفط تطالب الدول المستهلكة برفع الضرائب المفروضة على النفط، وهذا الإجراء جعل دول الخليج تتجه نحو الصناعات البتروكيماوية لكن هي الأخرى تعاني الآن ما يعانيه النفط من تذبذب الأسعار ودعاوي الإغراق ضد منتجاتها ما جعل البعض يطالب باستخدام اتفاقية التجارة الحرة لردع دعاوي الإغراق،

ولكن دول الخليج بسبب تركيزها الوحيد في صناعاتها على الصناعات الأساسية (البتروكيماويات) ذات القيمة المضافة المحدودة لم تمكن دول الخليج من توقيع اتفاقية تجارة حرة لا مع الاتحاد الأوربي ولا مع الصين التي يمكن ان تضمن انسياق تجارتها.

فصادرات السعودية غير النفطية لا تزيد كثيرا عن ١٠٠ مليار ريال سنويا بينما الواردات تزيد عن ٣٠٠ مليار ريال سنويا. وتمثل المنتجات البتروكيماوية والبلاستيكية نسبة تزيد عن ٦٠ في المائة من هذه الصادرات، وتمثل الصناعات الغذائية ٨ في المائة بينما الصناعات الأخرى محدودة جدا.

وتسعى الدولة لجعل سابك على رأس قائمة أكبر عشر شركات عالمية إنتاجا للمنتجات الكيماوية بحلول عام ١٠١٥ تليها شركة باسف الالمانية ثم شركة داو كيميكال الأمريكية وهي خطوة ناجحة بدلا من التركيز على إنتاج النفط مستفيدة من توافر المواد الخام الرخيصة وقربها من الأسواق الضخمة والمتنامية في آسيا وهو ما يجعل ٢٠ في المائة من صناعة البتروكيماويات الأوربية غير قادرة على التنافس مما يفرض عليهم تغيير اتجاههم من إنتاج المواد الخام إلى المواد الكيماوية المتخصصة المدعومة بحلول مبتكرة ومستدامة تساعدهم على البقاء في صدارة المنافسة في الأسواق الناشئة وهي فرصة للشركات السعودية لشراء شركات غربية جاهزة بدلا من بناء مرافق جديدة خاصة وأن عديدا من المشاريع الضخمة قد علقت بسبب الأزمة المالية العالمية والآن بسبب أزمة الديون السيادية في أوربا مما نتج عنه انخفاض عملة اليورو مما يمكن الشركات السعودية والخليجية من الوصول إلى الأسواق الغربية والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة ودعم نمو الشركات السعودية والخليجية لإنتاج كيماويات ذات قيمة عالية.

فالمشاريع المشتركة في قطاع الصناعات الكيماوية من خلال عمليات الإندماج والاستحواذ تمكّن الشركات من تقاسم المخاطر والأرباح وتقلل من تذبذب الأسعار والأرباح ويرفع من قيمة الصادرات غير النفطية.

فأوربا تعيش هوس القدرة التنافسية، فقد كانت الأجور في ألمانيا عام ١٩٩٩تزيد ٢٠ في المائة عن جنوب أوربا، مما دفع أوربا للإندماج والوحدة لتكوين تكتل اقتصادي متكامل ينافس التكتلات الأخرى ويمنع انتقال صناعات بأكملها إلى الصين لكن الأزمة المزدوجة الاخيرة افتقدت أوربا ميزة التكامل.

فالصين تستغل قوانين التجارة العالمية لصالحها وتعتمد على محاربة الحمائية بين شركائها التجاريين.

فتطوير صناعة قطاع البلاستيك يمكن ان ينتج عنه فرصا عديدة لنمو الصناعات البلاستيكية التحويلية التي تركز على التنمية المستدامة.

ويمكن أن تصبح الصناعات البتروكيماوية الركيزة الأساسية في تنمية قطاعات الوطن الإنتاجية الصناعية والعمرانية والزراعية.

ولا تتوقف الصناعات البتروكيماوية عند هذا الحد بل يمكن أن تركز على قطاع التقنية والابتكار لمنتجات جديدة من خلال استكشاف مسارات غير مطروحة في مجال إنتاج المحفزات وعمليات التصنيع وتطور التقنيات نفسها وإيجاد تطبيقات جديدة ومناسبة للمنتجات وتوسيع مشروع سلسلة الإمدادات العالمية لتعزيز قدراتها التنافسية وأن تكون لها كعكة رئيسية وكبيرة في الاستحواذ على الشركات الأوربية ومزاحمة المستثمرين الذين يتسابقون على الشركات الأوربية التي تنفذ مشاريع في اقتصادات ناشئة لإن الأوربيين لا يتباكون على ضعف اليورو.

إن أفضل وسيلة لحماية صادراتنا البتروكيماوية وحماية أسواقنا ومواجهة تحديات الإغراق هي حراك صناعي يتميز بالنمو السريع، وتوسيع قاعدة

الإنتاج المحلي، ويجب أن تكون خططنا استباقية وليست ردة فعل وذلك وفق عمل وإرادة جماعية في إطار مؤسسي لمواكبة تحديات المرحلة القادمة لإحداث منعطف نوعي وتحرير ربط الأرباح بأسعار النفط الخام العالمية.

وقد راهنت مؤسسات تقييم عالمية على هبوط أسعار أسهم سابك في وقت الأزمة المالية العالمية إلى ٣٠ ريال مثل جلوبل وشعاع كبيتال كي تنشط عمليات البيع الجماعي، وإذا كانت لها نصيحة فتكون لعملائها وليس في العلن لتصطاد في الماء العكر، صحيح أن سابك تأثرت بالأزمة العالمية نتيجة انخفاض مبيعاتها بسبب الكساد الذي أصاب الاقتصاد العالمي، لكن سابك تعتبر شركة قوية ولديها القدرة على الصمود والمنافسة لعدة عوامل منها امتلاكها الميزة النسبية والميزة التنافسية والملاءة المالية التي لا تتمتع بها الكثير من الشركات بل إن الأزمة اعطت مصانع البلاستيك السعودية المتخصصة فرصة أكبر لتصدير منتجاتها للخارج في ظل توقف وإغلاق عديد من مصانع البلاستيك في الكثير من دول العالم بفعل تداعيات الأزمة عليها وعدم تحملها للاثار الهائلة التي أفرزتها حيث ارتفع معدل تصدير البلاستيك بمقدار٤٠ في المائة تقريبا مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

ومؤسسات التقييم والتصنيف العالمية فقدت مصداقيتها خصوصا بعدما أعطت تصنيفات عالية مثل إعطاء مجموعة (أية أي جي) تصنيف AAA من أجل تأمين المخاطر لمؤسسات أخرى ثم بعد ذلك أعلنت (ايه أي جي) عن خسارة مقدارها ٦٢ مليار في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ وبخسارة إجمالية بلغت مائة مليار لعام ٢٠٠٨ واستطاعت أن تخفض أوراق مالية معقدة قيمتها ٢،٧ تريليون دولار إلى ١،٦ تريليون دفعت الشركة إلى الهاوية وتم حقنها بمليارات الدولارات وتأميمها جزئيا.

والمؤسف أنه في ظل الأزمة المالية الحالية فإن دول الخليج تفتقد التنسيق بينها وتتسابق في إنتاج البتروكيماويات بل أعلنت إيران أخيرا عن افتتاح مجمع بتروكيماوي كبير.

فيمكن لسابك أن تتحرر من هذه الأزمة كشركة قائدة وقوية بأن تتجه نحو إقامة سلسلة مصانع لإنتاج مواد بلاستيكية مبتكرة ومتطورة تستغل الأزمة المالية العالمية وتوظف سيولتها في شراء أصول مهمة في صفقات أسوة بالصين التي أصيبت بنوع من الهوس الشرائي في الشهر الماضي (فبراير ٢٠٠٩) حيث التقطت بسرعة أصولا أساسية بقيمة عشرات المليارات من الدولارات في إيران والبرازيل وروسيا وفنزويلا وأستراليا وفرنسا في موسم التخفيضات العالمي جراء الأزمة المالية، وبعدما كانت هذه الدول تتقبل هذه المبادرات بنوع من الشك والريبة أصبحت الآن تشجعها وتسعى إليها، ووفقًا لمكتب ديلوجيك للأبحاث بلغت قيمة الاستحواذ على الشركات نحو ٥٢،٢ مليار دولار وهو رقم قياسي، ونفسها الولايات المتحدة صاحبة الأزمة انفقت على الاستحواذ نحو ١٨٦،٢ مليار دولار، واليابان ٧٤،٣ مليار دولار.

فالأزمة الآن فرصة للاستحواذ على التقنيات والعلامات التجارية ومهاراتها وشبكاتها للمبيعات أيضًا لتتحرر سابك من قيود تصنيع المواد الخام القائمة على التصدير.

وهناك نشاط استثماري ضخم في السعودية يمكن أن تشارك فيه سابك وتتحرر من قيود الأزمة ففي الفترة الماضية، دعيت في فندق شيراتون بجدة لحضور افتتاح وكالة حصرية لتقنيتين في الإنشاء والتعمير واستمعت إلى خبير في التقنية الأولى وهي تقنية ألمانية عبارة عن حوائط بلاستيكية مستعملة منذ عشرين عاما في المستشفيات الألمانية وغيرها من المباني لإنها ضد الحرائق والزلازل (حتى٧ درجات بمعيار ريختر) وضد الرطوبة ومنخفضة التكلفة ونسبة العزل فيها عالية جدا وتقلل من نسبة

استهلاك الكهرباء ويمكن تركيبها في مدد زمنية خيالية قد تصل إلى أسبوع واحد لتركيب منزل كامل وهي تشبه لعب الاطفال في تركيب المنازل، والتقنية الثانية هي تقنية صينية تسمى (LCM) الرغوي الماليزي أي انها عبارة عن صبة تشبه الإسفنج قليلة التكلفة.

وتهدف سابك لتسويق منتجاتها من الحوائط البلاستيكية محليًا، ويمكن أن ينتقل مصنع تصنيع الحوائط إلى مكان مشاريع البناء، ونحن في هذه الحالة يمكن أن نعالج فجوة سكنية هائلة في السعودية إذ نسبة امتلاك المساكن في السعودية لا تزيد عن ٣٠ في المائة من السكان بينما في الولايات المتحدة تصل إلى ٦٨ في المائة من سكان الولايات المتحدة.

إلى جانب المشاريع الاسكانية يمكن أن تساهم سابك في الاستراتيجية الصناعية التي وضعتها الدولة كي يصبح الناتج الصناعي عام ٢٠٢٠ نحو ٢٠ في المائة من الناتج المحلي.

جدوى الاستثمار الخارجي مقارنة بالاستثمار الداخلي:

حول جدوى الاستثمار الخارجي مقارنة بالاستثمار الداخلي، يتخوف الكثيرون من موجة ركوب الحداثة والإنفتاح الاقتصادي رغم أننا نعيش مرحلة اقتصاد عالمي جديد يتجه نحو إزالة الحدود، التي لم تعد حلما بل أصبحت حقيقة ودافعا ملموسا ويملك ديناميكية متسارعة يتغذى من قواه الخاصة وتزداد قوته يوما بعد يوم، وأثره على الجميع بلا استثناء. حيث تواجه الشركات والحكومات التقليدية تحديات كبيرة جدا في التعامل معه.

فلابد من اللحاق بركب عمليات الاقتصاد الجديد. ففي الماضي كان نمو الاقتصاد مرتبطا بنمو الدولة القومية، وكان لكل منهما أثر على الاخر وكانا يتصلان اتصالا بيولوجيا وعلميا، فكانت الدولة القومية مصدر الحلول لمشاكل المجتمع الاقتصادية. لكننا نعيش سمة حالة تماثل عصرية

بعكس الماضي الذي كان يسعى لتثبيت الخيار القومي، فكانت الدول القومية السبب الرئيسي في تخلف الاقتصاد وعدم تطويره لإن سمات الحكم الشمولي القومي تطغى على سمات التعاون الاقتصادي الأقليمي والعالمي. لكن التقدم التكنولوجي أضرم ثورة اقتصادية جدية وسمح بتوفير عدد كبير من المنتجات بأسعار منخفضة خارج متناولهم فالمسرح العالمي لم يعد حكرا على أحد.

فالدولة القومية يمكن ان تنجح إذا تقاسمت الساحة مع المزيد من الكيانات الفاعلة. فنحن نحتاج إلى المزيد من دعم الاستثمارات الداخلية والخارجية وتهيئة البيئة والمناخ المناسب لهما.

يجب ألا نتخوف من جدوى الاستثمارات المستندة إلى رؤية استراتيجية والقائمة على دراسات متأنية مستفيضة تشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والفنية. فجدوى وفاعلية استحواذ سابك من خلال مساعيها مؤخرا على قطاع الصناعات البلاستيكية في شركة (جنرال الكتريك) وهي تتواءم تماما مع خطة سابك الاستراتيجية ٢٠٢٠ التي تشكل المنتجات المتخصصة عنصرا بالغ الأهمية فيها، ولا أريد أن أستطرد في سرد أهمية هذا الاستحواذ ومبرراته ومردود القيمة المضافة.

فالشركات حينما تبيع جزء من قطاعاتها لا يعني ذلك أنه قطاع متعثر، بل هي فرصة سانحة تتسابق الشركات في الاستحواذ عليها، وهذا الاستحواذ لا يأتي الا بعد دراسات مستفيضة لتضيفها إلى شبكاتها الإنتاجية والتسويقية والتقنية.

وفي الخمس سنوات الماضية بلغت عمليات دمج وشراء الشركات أرقاما قياسية جديدة في العالم وارتفعت عمليات شراء واندماج الشركات في النصف الأول من هذا العام بنسبة ٥٣ في المائة مقارنة بالفترة المقابلة من العام السابق لتصل إلى ٢،٥ تريليون دولار بحسب البيانات التي قدمتها شركة الإحصاءات الكندية (تومسون فايننشال).

وحسب تقرير معهد التمويل الدولي الذي أوضح أن الشركات الخليجية تملكت شركات وموجودات أجنبية تفوق قيمتها ٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦ من بين ٢٩ ألف عملية شراء واندماج بقيمة إجمالية بنحو ٣،٦ تريليون دولار. وتوقع تقرير لشركة ميريل لنش أن يشهد عام ٢٠٠٧ تزايدًا في عمليات الشراء والدمج الممولة بفوائض تبلغ قيمة هذه العمليات ٥٠٠ مليار دولار خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

وسوق الخدمات المالية في المنطقة ستصبح ضخمة خلال ال ١٠ سنوات المقبلة. وهناك سباق نحو السحاب بمشاريع الناطحات والابراج العالية في السعودية تتزامن مع متطلبات المرحلة المقبلة والطفرة التي تعيشها السعودية والمنطقة.

ولا زالت الاستراتيجية الصناعية السعودية متواضعة وغير قادرة حتى الآن على جذب الرساميل المحلية والأجنبية رغم رفع مخصصات الاستراتيجية الصناعية من ٤٠ مليار ريال إلى ٦٠ مليار ريال. ولا تزال الاستراتيجية تتراوح ما بين استثمارات التجمعات الصناعية (في الوقت الذي لم يحدد فيه أماكن تلك التجمعات وقد يدخل جزء من تلك التجمعات ضمن نطاق المدن الاقتصادية المنتشرة في معظم انحاء المملكة) وبين ربط الناتج الصناعي المحلي بالمشتريات الحكومية.

ولا زالت الصناعة المحلية تعتمد على الرعاية الحكومية وليس على العقلية الاقتصادية وهي أحد أسباب فشل هذه الاستراتيجية، وافتقادها للوضوح ، حيث لم تتمكن من تبني صناعة عالمية منافسة قائمة على الابتكار والإبداع معتمدة على المقومات المتاحة لديها.

بل أن الصناعة السعودية لم تستفد حتى الآن من منتجات سابك ودخولها في صناعات منافسة. فنحن نحتاج إلى قدرات اقتصادية وإدارية شبيهة بالقدرات التي تقود شركتي آرامكو وسابك لنقل المملكة إلى مرحلة التنافسية العالمية في زمن يتسم بحدة المنافسة على الأعمال الدولية.

فاستغلال الميزة التنافسية وحدها هي القادرة دائما على ترجيح كفة تلك الدول فأصبحت الصين قاطرة الاقتصاد العالمي، وأصبحت بالفعل قوة ضاربة في الاقتصاد العالمي لذلك تنظر دول الخليج إليها كشريك تجاري.

وتعتمد الصين على النفط الخليجي بنحو ٥٥ في المائة من احتياجاتها المقدرة بنحو ٧ ملايين برميل من النفط يوميا وهي ثاني مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة ومن المتوقع أن ترتفع النسبة إلى ٦٥ في المائة عام ٢٠١٥.

وقد قفز حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية من ٣٦،٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ١٠٤،٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ نصيب دول الخليج الأكبر يصل إلى ٧٠ مليار دولار.

كما أن الاستثمارات الصينية رغم تواضعها في الدول العربية فانها أكبر من الاستثمارات العربية في الصين فتصل الاستثمارات الصينية إلى ٥ مليارات دولار بينما الاستثمارات العربية لا تتجاوز ال ٧٠٠ مليون دولار.

وتعمل دول الخليج على النهوض بالشراكة الاستراتيجية وفي مقدمتها إيجاد المؤسسات المشتركة التي ترعى تحقيق هذه الشراكة في كافة المجالات.

لكن من أهم أسباب إغراق السوق الخليجية بالسلع الصينية الرديئة من دون ضوابط هو انتظار المسؤولين لتوقيع اتفاقية تجارة حرة بين الجانبين تتحكم في ضوابط هذه التجارة. وقد عقدت حتى الآن خمس جولات من المفاوضات أولها في نيسان (أبريل) ٢٠٠٥ وآخرها في حزيران (يونيو) ٢٠٠٩ بعد توقف دام ثلاث سنوات بسبب وجود بعض الملاحظات من الجانب الصيني تجاه تحرير سبع سلع من منتجات البتروكيماويات ذات الأهمية التصديرية لدول الخليج.

فدول الخليج أرادت عدم إرباك جولات المفاوضات على اعتبار أن دول الخليج لا تنتج إلا صناعات أساسية فلا توجد منافسة أو اغراق لصناعات محلية، لكن المفاوضات بطبيعتها تأخرت ولم تتخذ حتى الآن أي اجراءات أو خطوات تمنع اغراق السوق الخليجية بالسلع الصينية الرديئة أو التي لا تتوافق مع عادات البيئة المحلية فاستغل التجار هذا الإنتظار من المسؤولين وكونوا لوبي تجاري لاستيراد مثل هذه البضائع الرديئة أو التي تتنافي وتتعارض مع عادات وتقاليد دول الخليج .

واقتصاد السوق الحرة لم يكن في يوم من الأيام اقتصادًا بلا قيود، ولو قارنا بين السلع التي تصدر إلى الإتحاد الأوربي وأمريكا لوجدنا أنها تختلف بالمقاييس والجودة عن البضائع المصدرة إلى دول الخليج والبلاد العربية الأخرى. فالمسؤولية مشتركة بين المسؤولين الذين ينتظرون توقيع هذه الإتفاقية وبين التجار الذين هدف لهم إلا الربح ولا شيء غير ذلك مهما كانت العواقب حتى ولو كانت على حساب تدمير العادات والتقاليد ودغدغة مشاعر الشباب خصوصا عندما يغيب أي صوت يدافع عن المستهلك مقابل اللوبي التجاري الذي قد يكون المهيمن والمتنفذ في صناعة القرار.

كما أن حماية المعتقد والدين أكثر أهمية من حماية التجارة ولكن كليهما واجب وطني على المسؤولين وعلى التجار وعلى مؤسسات المجتمع المدني. صحيح أن الفضاء مفتوح ولكن يمكن التحكم به عبر التوعية الإعلامية والدينية وبالتربية الأسرية والتعليمية بجانب القيود التي يمكن أن يتحكم بها المسؤولين.

النمو المدفوع بالمعرفة وتوطين التقنية والاكتشافات الجديدة:

مصادر النمو الحقيقية في الاقتصاد الجديد:

هل تنفع في الوقت الحاضر نظرية مارشال الاقتصادية التي تتلخص في اقتصاد التوازن بين الثوابت المقارنة والتحولات في منحنيات العرض والطلب والاستجابات الرامية إلى التكيف؟ وهل تعتبر نظرية مارشال الاقتصادية ضئيلة القيمة فيما يتصل خصوصاً بفهم النمو الاقتصاد الجديد؟ فقد أصبحت مصادر النمو الحقيقية في الاقتصاد الجديد تكمن في التغير التكنولوجي والتنظيمي بدلاً من اعتبار العرض والطلب المصدر الحقيقي للنمو في السابق.

ولقد بات من الواضح أن عناصر الاقتصاد لابد أن تختلف تمام الاختلاف خلال الجيل المقبل عما هي عليه الآن إذا ما أردنا للاقتصاد ان يزدهر وأن يتقدم. وهناك اليوم تغير جذري في نظرة العالم إلى الاقتصاد القديم فهو تحول من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة، وذلك على أساس أن القدرة على الوصول إلى المعلومات ومعالجتها وتحويلها أصبحت مكوناً أساسياً في صناعة النمو الاقتصادي. وبوفق جميع المعايير بات الاقتصاد الجديد قبل ثلاث أو أربع سنوات وستنتهي فترات الازدهار لا محالة. لكن وجها واحدا من التسعينات الزاهرة نجا لا بل واتسع. وهو الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة الذي ساعد أمريكا على الصمود والإنتاج أكثر من مرتين في الساعة مما كانت تنتجه في ربع القرن الماضي وازدادت

الإنتاجية بنسبة متوسطة قدرها ١,٥ في المائة سنوياً بين عامي ١٩٧٣و ١٩٩٥م ثم قفزت النسبة إلى ٢,٥ في المائة في القسم الثاني من التسعينات وتابعت ارتفاعها بعد انتهاء فترة الازدهار عام ٢٠٠٠ بمعدل ملحوظ قدره ٤,٣ في المائة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣ ومابعدها.

وقد سمحت الإنتاجية البارزة بتحقيق حلقة فعالة من النمو المرتفع والبطالة المتدنية والتضخم الضعيف في الاقتصاد الأمريكي خلال العقد المنصرم. وإن كان البعض يرى أنه بدون تلك الإنتاجية العالية، سيكون على الشركات العودة إلى استخدام المزيد من العمالة لكن ذلك سيرفع تكاليف العمل مما يجعل المسؤولين يتصدون لأي مؤشر يؤدي إلى التضخم في تكاليف العمل يتجه إلى زيادة معدلات الفائدة مما يؤدي إلى خنق النمو وبالتالي إلى تخفيض الاستثمارات الجديدة وزيادة الإنفاق من قبل المستهلكين مما يقلل عوائد التوفير. فالتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي والإنتاجية ويتحدد هذا الأثر بتخفيض تكلفة المعاملات (أو ما يسمى بكلفة الاستفادة من الأسواق) الذي يسهم في توسيع حدود الأسواق ويخلق فرصاً ومجالات كبيرة للمنافسة. فالمعرفة المجدية اقتصادياً عن الظروف المكانية والزمنية خلقتها تكنولوجيا المعلومات والإنترنت خصوصاً حينما تقترن بعناصر الابتكار في المجال الإداري، فالمنافسة المحتدمة تحفز الابتكار في المجالين التكنولوجي والتجاري معاً. وبالإنتشار السريع لهذه الابتكارات تتحسن الإنتاجية في مجمل القطاعات الصناعية.

فالاقتصاد الجديد منذ فترة الثمانينات انتقلت محركاته من التصنيع إلى قطاع الخدمات، ونشوء اقتصاد تحركه التكنولوجيا إلى اقتصاد سريع النمو تنخفض فيه معدلات التضخم. فالاقتصاد الجديد يتمتع بدوره اقتصادية من المنافسة والابتكار ونمو الإنتاجية. فالمنافسة الضارية تحفز الابتكار في المجالين التكنولوجي والتجاري معاً. وهذه الابتكارات تنتشر بسرعة لتعمل على تحسين الإنتاجية مما يحمل القطاع الصناعي. ومع ارتفاع الإنتاجية تشتد المنافسة جالبة معها موجة جديدة من الابتكارات فإلغاء القيود يزكي روح المنافسة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والعكس صحيح.

النمو المدفوع بالمعرفة :

لم تعد الثروة والموارد الطبيعية وحدها هي التقود النمو، بل إن مجتمعا يقوم على المعرفة هو السبيل الوحيد للمنافسة في العالم، لإن المعرفة تمكن الدول والمجتمعات من المحافظة على مواردها وحمايتها من أجل استدامتها وتنميتها.

فالدول التي كان ينظر إليها سابقا على أنها تستحق الصدقة أو الدول التي كانت تسمى بدول العالم الثالث، فإنها بسبب اعتمادها في الاستثمار على المعرفة أصبحت من الدول المحركة للنمو الاقتصادي في العالم.

فقبل خمسين عاما كانت المادة الخام تمثل ٨٠ في المائة من تكلفة صناعة السيارات، وقد انعكس الحال الآن وأصبحت المعلومات والخدمات والتصاميم والتسويق والإدارة هي التي تمثل ٨٠ في المائة من القيمة

الإجمالية لصناعة السيارات وانخفض نصيب المواد الخام من قيمة صناعة السيارات من ٨٠ في المائة إلى ٢٠ في المائة.

فتقلص حجم المنتجات الكبيرة التي كانت تستخدم مواد خام بنسبة عالية في بداية القرن العشرين وأصبحت الآن صغيرة الحجم جدا بمعنى أن دور المواد الخام تراجع لصالح زيادة القيمة في المعرفة والإبداع.

وأصبح الإنسان في مجتمع المعرفة هو المحور الأساسي لإنه العنصر الرئيسي في الإبداع والإنتاج المعرفي، وأصبح الإنسان في مجتمع المعرفة رأسَ مالٍ رئيسيًا، لإن مجتمعات الغد هي مجتمعات حروب حقوق براءة الاختراع والابتكار.

والمعرفة هي خليط من التعلم والخبرة المتراكمة التي تعتمد على الفهم والإدراك أي أنها درجة أعلى من الحصول على المعلومات كما هي في حالة التعلم والتي لا تشكل قيمة مضافة إلا إذا تحولت إلى سلعة أو خدمة تستحق دفع المال مقابل اقتنائها فأصبح عصرنا يسمى بعصر ما بعد المعلومات أو عصر ما بعد التعلم.

فالمجتمع المنتج عليه أن يكون شريكا رئيسيا في عملية الإبداع والاختراعات في الجامعة، وهنا تبرز الحاجة إلى وجود مراكز للبحوث التطبيقية والحاضنات العلمية داخل الجامعة.

فإذا كانت الثورة الصناعية في الماضي احتاجت إلى المواد الخام فانها جعلت من الطلب على المواد الخام في تزايد مستمر لكن مجتمع المعرفة يحتاج إلى مواد خام تتمثل في العقول.

وهناك نشاط مكثف وتنافس محموم بين الجامعات السعودية على الإستئثار بنصيب وافر من المعرفة، فأسست جامعة الملك سعود شركة وادي الرياض انسجاما مع التوجهات الدولية للجامعات المتميزة وإدراكها لأهمية إنتاج المعرفة في بناء الاقتصادات الوطنية ومدى تأثيرها في التنمية

الشاملة والمستدامة لإن ٥٧ في المائة من الاقتصاد العالمي هو اقتصاد معرفي.

فالخدمات البحثية التي أسستها ستركز على تطوير صناعات قائمة على المعرفة في مجال الكيماويات والبتروكيماويات والطاقة والمياه والأغذية والدوائيات وتقنية المعلومات والاتصالات.

كما أسست جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وادي الظهران للتقنية وقد اجتذبت الجامعة ٧٥ شركة كبيرة ومتوسطة بحلول عام ٢٠١٢ تتعلق بالبترول والغاز والبتروكيماويات.

ويمكن لجامعة أم القرى هي الأخرى ان تؤسس شركة وادي ابراهيم عليه السلام لصناعات الحج والعمرة وتجذب العديد من الشركات الوطنية والأقليمية والعالمية لإنشاء صناعات ذات صلة بالحج والعمرة تحل محل الصناعات المستوردة التي يمكن أن تنافسها بحكم انها صناعات مصدرها مكة المكرمة تناسب جميع شرائح الحجاج والمعتمرين.

فان الاهتمام باقتصاديات الحج والعمرة تحقق الجامعة من خلاله شراكة مع المجتمع الإسلامي العالمي مما يمكن الجامعة من أن تصبح بيئة بحثية عالمية لاقتصاديات الحج والعمرة وموقع الجامعة يعطيها ميزة تنافسية لا يمكن لأي جامعة أخرى في العالم أن تنافسها.

فأصبح دور الجامعات الآن يتجه نحو إقامة شراكات مع المجتمع الاقتصادي، فالاتصالات السعودية والعلوم والتقنية وقعتا اتفاقية مع جامعة كاليفورنيا لتطوير أنظمة معلوماتية وتقنية لإن الجامعة تعتبر مصدر المعرفة، فيجب أن تصبح جامعاتنا مصدر للمعرفة اسوة بالجامعات العالمية.

التقنية عامل تمكين رئيسي للنمو والتنمية:

إذا كانت الفجوة الرقمية هي أقل في التقنية في حد ذاتها وهي أكثر بكثير من العوامل البيئية والتنظيمية. فالاستثمار في التقنية لا يمكن أن ينجح إذا لم يتم اصلاح البيئة التنظيمية والمحتوى السياسي والبيروقراطية الداعمة التي تدعم استخدام التقنية.

كما أن التغيرات لابد أن تكون سريعة في البيئة التحتية أي أن البلدان لابد أن يكون لديها سياسات وطنية متطورة جدا لصياغة كيفية استخدام التقنية للوصول إلى التقنية واستخدامها بكفاءة.

وللوصول للتقنية لابد أن تستثمر الدول بدرجة كبيرة في نوعية التعليم لتتخرج قوة عاملة عالية الكفاءة تجعل الدول قادرة على الاستثمار بدرجة كبيرة في جعل اقتصاداتها سهلة للشركات فالدفع الحكومي القوي والسكان المتعلمين بدرجة كبيرة وبيئة تنظيمية جيدة ومفتوحة تشكل جميعها عوامل مركزية قوية جدا لتوطين التقنية قادرة على خلق بيئة تنموية تنافسية تعزز من الفرص التي تقدمها تقنية المعلومات والاتصالات للتنمية والتنافسية المتزايدة.

وتتنافس دول العالم على خلق عوامل توطن التقنية فالدانمارك احتلت المرتبة الأولى بعد أن كانت في المرتبة الثالثة، وهبطت الولايات المتحدة من المرتبة الأولى إلى المرتبة السابعة بسبب التراجع النسبي للبيئة السياسية والاقتصادية رغم أن الولايات المتحدة حافظت على دورها الريادي في الابتكار. واستونيا لم تكن دولة مستقلة قبل ٢٠عاما مضت ولكن حينما نظرت إلى التقنية كعامل تمكيني رئيسي نجحت في تعزيز عوامل التنمية في البلاد وتعزيز مجتمع مفتوح نتيجة قيام حكومة شفافة وصريحة تنظر إلى تلك العوامل كمتطلبات ضرورية للتنمية جعلها تحتل المرتبة ٢٠ في تقرير تقنية المعلومات العالمي وسبقت إيرلندا التي تحتل المرتبة ال٢١ وفرنسا في المرتبة ال٢٣ راجع لاسباب عديدة منها قوانين

العمل الصارمة في فرنسا التي غالبا ما اعاقت تطبيق التقنية في الشركات أو تتردد الشركات في تطبيق التقنية أو ربما تطبقها ولكنها لا تحصل على مزاياها لإنها غير قادرة على إضافة مرونة العمل إلى جانب تطبيق أدوات التقنية.

وكذلك احتلت سنغافورة المرتبة الثالثة عالميا لكن انخفض تصنيف عملاقي آسيا. فالهند انخفضت أربعة مراكز إلى المرتبة ٤٤ والصين هبطت تسعة مراكز إلى المرتبة ٥٩ نتيجة الحجم الكبير من السكان في هاتين الدولتين ونتيجة سوء البنية التحتية وتدنى العبء التنظيمي وإن كان كلا البلدان يقومان باداء ممتاز في مجالات عديدة في الاقتصاد، لكن من حيث التقدم الشامل فإنهما لا يتقدمان بنفس سرعة الدول التي ذكرناها سابقا. فالتقنية تمثل أداة تطوير واسعة النطاق إلى جانب وضع سياسات وطنية جيدة لصياغة كيفية ضرورة استخدام التقنية وهي تحتاج إلى شراكات فاعلة من جانب القطاعين العام والخاص، لإن القطاع العام لا يستطيع القيام بمفرده وكذلك القطاع الخاص فان الحاجة إلى مزيج من شراكة القطاعين العام والخاص لإنجاز تلك المهمة.

أثر التقنية والليبرالية على تغيير مفاهيم المنافسة :

المقصد النهائي للرأسمالية هو ذهاب شركات ومجئ شركات أخرى، وعلى الرغم من الإندماجات، فإن الشركات الكبرى تواجه منافسة شرسة أكبر من الماضي، وإن معدل السقوط هو نتيجة السرعة المتزايدة التي يتم فيها استبدال أصحاب المناصب من قبل منافسين جدد.

ولكن السؤال ما هي القوى التي تتسبب في هذا السقوط المدوي التي يصفها العديد من الاقتصاديين بالتدمير الخلاق، أي أن الأسواق الحرة ما

زالت تؤكد تدفقا ثابتا من ابتكار الشركات، أي ان تأثير الليبرالية الاقتصادية والتطورات السريعة في البنى التحتية الرقمية كبير جدا.

فالتقنية والليبرالية تسمحان للشركات الناشئة بالقدرة على منافسة الشركات الكبرى بل ولأول مرة أجبرت المنافسة الشركات الكبرى على استثمار علاماتها التجارية القوية عن طريق التعاون مع الشركاء والمنافسين بعدما كانوا يحتكرونها احتكارا شديدا.

ولو أخذنا مثالا على ذلك نجد أن تعاون شركة أبل مع الشركات الأخرى ساعد على حمايتها من الضغط على الهامش الربحي في مجال صناعات أجهزة الحاسوب الشخصي والأدوات الكترونية الاستهلاكية وأصبحت محورا للشبكة الابداعية.

وهناك بحوث أجريت حول أداء الشركات الأمريكية أجريت من قبل جون هاجل وجون سيلي براون من مركز ديلويت للتميز حيث وجدا أن العائد على الأصول في الشركات الأمريكية تراجع بثبات منذ عام ١٩٦٥ من ٤ في المائة إلى واحد في المائة بعد أن كانت الشركات الأمريكية تحقق عام ٢٠٠٦ أرباحا قياسية ولكنها كانت على حساب الأجور، لكن عملت المنافسة المحمومة في الوقت الحاضر على تاكل الهوامش مثل تجارة السندات.

وأحد استنتاجات مؤشر التحول لشركة ديلويت هو أن القليل من الشركات عدلت نفسها بالعمق نفسه الذي عدلت شركة أبل نفسها مع تغيير التقنية لمفاهيم المنافسة.

ويمكن للشركات أن تستفيد عن طريق مشاركة المعرفة، وعلى الرغم من كون الشركة هي جزء من شبكة لاتساعدها على الاستفادة من معرفة الآخرين إلا ان ذلك يعزز من مكانتها في السوق مثلما يبدو من المنافسة بين شركتي أبل وبالم.

فالإنفجار المعرفي حول العالم طوق الشركات وفرض عليها المشاركة في هذا التدفق الشبكي، أي ان الإنفجار الشبكي أسقط الجدران التي اعتادت بعض الشركات على استخدامها في العزل عن العالم وبسبب ذلك أصبح نصف المنتجات الجديدة مطورة جزئيا أو بالكامل من قبل جهات خارجية .

أي أن الشركات بدأت تدرك مفهوما جديدا: "متى نتعاون ومتى نتنافس"، وأدركت الشركات كذلك أنها لا يمكن أن تعتمد على نفسها في عالم متشابك رقميا، حتى أصبحت حقيقة ان السوق في تغير دراماتيكي حقيقة مسلم بها، ولكنها في نفس الوقت تفرض السوق على الشركات أيضًا ان تتغير هي الأخرى.

الميزة التنافسية ما بين الاكتشافات الجديدة والتطورات التقنية:

يؤثر في الميزة التنافسية عاملان أساسيان هما الاكتشافات الجديدة والتطورات التقنية، فالتطورات التقنية لم تجعل الميزة التنافسية في شركة كوداك الأميريكية تدوم، رغم أنها كانت ضمن نادي الشركات الثلاثين الكبرى في الولايات المتحدة لأكثر من سبعين عاما حسب مؤشر داو جونز.

وبسبب ظهور أسواق جديدة بدءا من طابعات إنك – جيت إلى الكاميرات الرقمية استمر تراجع عائدات الشركة في تراجع حتى وصل إلى ٧،٢ مليار دولار عام ٢٠١٠ وهي نصف عائداتها قبل خمس سنوات وأقل كثيرا بـ ٢٠ مليار دولار من توقعات الشركة، وتعول اليوم على بيع محفظتها التي تحتوي على أكثر من ألف براءة اختراع.

وارغمت الشركة خلال الفترة الماضية بسبب مواجهتها صعوبات في مواجهة العصر الرقمي على تسريح ٤٧ ألف موظف وإغلاق ١٣ مصنعا

عام ٢٠٠٣ والآن تعلن إفلاسها ولم تتجاورز قيمتها السوقية سوى ١٥٠ مليون دولار أي أنها فقدت أكثر من ٩٥ في المائة من قيمتها السوقية.

وفي شهر واحد فقط في الولايات المتحد أشهرت ٦٥٠٢ شركة إفلاسها طالبة الحماية وامكانية إعادة هيكلتها وفق واقع السوق.

واليوم تعتبر الصناعات البتروكيماوية في السعودية وفي بقية دول الخليج الأخرى صناعات رائدة ولكنها تعتمد بشكل كبير على التصدير بسبب قدراتها التنافسية ولكن أي اقتصاد يعتمد فقط على التصدير سيكون معرض لهزات وتقلبات مثلما حدث عام ٢٠٠٨ نتيجة أزمة الرهون العقارية، وكذلك عانى الاقتصاد الصيني ولو جزئيا لإن اقتصاده القائم على التصدير المتنوع وليس اقتصادًا أحادي التصدير.

وهذا الخلل في الاعتماد على التصدير لمادة أحادية (وهي كذلك ليست صناعة تحويلية متقدمة ذات قيمة مضافة) بعيدا عن التنويع الاقتصادي نجده في تدني نسبة التجارة البينية في دول الخليج كتكل اقتصادي إذ نجد أن نسبة التبادل بين دول الخليج لا تتعدى ٦ في المائة فقط من إجمالي تجارتها بينما ترتفع بين دول الاتحاد الأوربي إلى ٦٧ في المائة.

والأخطر من هذا أن نسبة التجارة بين دول الخليج هي أقل من نسبة التجارة البينية بين الدول العربية التي تصل إلى أكثر من ٩ في المائة وربما يكون ذلك بسبب تصدير النفط إلى الدول العربية بينما دول الخليج كلها دول منتجة للبترول.

وستتأثر الصادرات البتروكيماوية إلى الولايات المتحدة والصين وبقية دول آسيا بسبب ظهور اكتشافات جديدة من من الغاز الصخري حتى أن البعض يصفها بثورة الغاز الصخري لإنه سيغير قواعد اللعبة في أسواق الطاقة العالمية لإن العالم توصل إلى اكتشافات جديدة للغاز الصخري في ٣٣ دولة حول العالم تقدر احتياطياتها بنحو ٦٦٢٢ ريليون قدم مكعب حسب احصائيات عام ٢٠١٠ وتستحوذ الولايات المتحدة والصين

والأرجنتين والمسيك على ٥٣ في المائة من تلك الاحتياطيات. مما يعني ان الولايات المتحدة التي كانت تنتج ربع إنتاج الكيماويات في العالم وتستهلك ثلث الإنتاج العالمي أي انها تستورد النسبة المتبقية، ولكن بعد هذا الاكتشاف الجديد ستتحول الولايات المتحدة من مستورد إلى مصدر ينافس دول الخليج خصوصا إذا كانت تمتلك تقنيات جديدة تفوق التقنيات الموجودة في دول الخليج، وكذلك ستتحول الصين من مستورد إلى مصدر كذلك، وتصبح السوق العالمية سوقا تعاني من الفائض لإن المعروض سيكون أكثر وسيؤدي إلى خفض الأسعار.

وبسبب وجود معروض فائض من الغاز بنحو ٩ تريليون متر مكعب في الأسواق عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ انخفضت أسعار الغاز بشكل دراماتيكي ومروع (وبخاصة بعد دخول الغاز الصخري تجاريا) من ١٤ دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٤،٣ دولار في تموز (يوليو) ٢٠١١ ثم إلى ما دون ٢،٤ دولار في منتصف يناير ٢٠١٢ .

وتاريخيا كان يبلغ سعر النفط إلى الغاز ٩ :١ ومع إنتاج الغاز الصخري انخفضت قيمة الغاز إلى النفط ١٧ :١ في عام ٢٠٠٩ وفي بداية عام ٢٠١٢ انخفضت أسعار الغاز بشدة ٢٤ :١.

ولذلك نجد أن روسيا التي كانت تتحكم في أوكرانيا وأوربا لإن أوربا تعتمد على ٢٥ في المائة من احتياجاتها من الغاز على الغاز الروسي وارتمت أوكرانيا في أحضان روسيا بينما اليوم نجد أن روسيا تخفض أسعار الغاز الروسي ٣٠ في المائة وقد تتجه إلى تخفيض أكبر. واكتشاف الغاز الصخري غيّر من التوقعات المستقبلية التي كانت تشير التقديرات بأن الغاز المسال سيشكل عام ٢٠٢٥ نصف الإنتاج العالمي بينما التقديرات الجديدة بعد اكتشاف الغاز الصخري إلى ثلث الإنتاج العالمي.

فبعد اكتشاف الغاز الصخري ستضعف الميزة التنافسية التي تتمتع بها الصناعات البتروكيماوية مستقبلا، صحيح أن تكلفة استخراج الغاز

الصخري أعلى من تكلفة استخراج الغاز التقليدي وكذلك مصانع الولايات المتحدة قديمة، ولكن يجب ألا تعول دول الخليج على مثل هذه العوامل ويجب أن تتجه إلى خطط تنويع منتجاتها والإنتقال من الصناعات الأساسية إلى صناعات متقدمة لأجيال جديدة تحقق التنوع الصناعي وتوسيع القاعدة الصناعية وإضافة قيمة مضافة عالية حتى تتمكن من الصمود أمام المتغيرات الجديدة.

حراك تحول إلى اقتصاد المعرفة تقوده جامعة الملك سعود:

ثورة المعلومات هي رأس المال الجديد الذي فتح أبوابه أمام البشرية في نهاية القرن العشرين لتبدأ معه مرحلة جديدة من الحضارة الإنسانية، مرحلة يشكل فيها اقتصاد المعرفة أهم ملامح الاقتصاد العالمي الجديد الذي أجمع العلماء والمفكرين على أنه الثورة الثالثة بعد الثورتين الزراعية والصناعية.

فجامعة الملك سعود أدركت معنى مجتمع المعرفة وهو الذي يقود إلى تحقيق اقتصاد معرفي، وقبل أربع سنوات أعلنت الجامعة عن رؤية تطويرية جديدة للوصول إلى ريادة عالمية خلال الـ ٢٠ سنة المقبلة في إنتاج المعرفة وتوليدها من خلال شراكة مجتمعية لبناء مجتمع المعرفة.

ولتحقيق تلك الرؤية الطموحة أُعلنت برامج ومبادرات جديدة تخدم هذا التوجه وتأسست مبادرات بناء على احتياجات التنمية الوطنية وربطها بالأولويات الوطنية، ومن هذه المبادرات التي أطلقتها: "معهد الملك عبد الله لتقنية النانو" و"معهد الأمير سلطان للتقنيات المتقدمة" و"مركز الأمير سلمان لريادة الاعمال" وبرنامج كراسي البحث، وبرنامج الملكية الفكرية، وبرنامج الطاقة، ومركز التصنيع المتقدم، وحاضنة الرياض للتقنية، وبرنامج الاستقطاب، وبرنامج التوامة العالمية. وذلك باستثمارات تجاوزت

الـ ٣٧٠٠ مليون ريال، من المتوقع أنها سوف تدر على الجامعة مبلغًا سنويًا قدره ٣٥٠ مليون ريال.

ولم تكتف الجامعة بذلك بل اتجهت إلى تأسيس "وادي الرياض للتقنية" الذي سيحتضن مخرجات هذه البرامج ويحولها إلى مشاريع اقتصادية استثمارية.

فتحقيق اقتصاد المعرفة الذي لا ينضب كهدف استراتيجي،هذه النقلة النوعية أثمرت عن إنتاج علمي متميز تجاوز ألفًا وثمانية أوراق بحث منشورة ومميزة في ISI العالمي عام ٢٠١٠. هذا الرقم يمثل نسبة تتعدى ٥٠ في المائة من نتاج كل الجامعات السعودية المنشورة في ISI ويفسر هذا الرقم تصدر الجامعة في كثير من التصنيفات العالمية مثل تصنيف شنغهاي وتصنيف التايمز وتصنيف الويبومتركس وتمكنت الجامعة خلال ال ٤ سنوات الماضية من تحقيق ١٣٨ براءة اختراع بنسبة ٣٩ في المائة من البراءات المسجلة من إجمالي الجامعات السعودية و٦١ في المائة من البراءات المنشورة.

هذه المشاريع الضخمة التي أعلنت جامعة الملك سعود عن إنشائها لابد من ميزانيات ضخمة، والميزانية الرسمية لا تستطيع أن تمول هذه الطموحات فاتجهت إلى إنشاء أوقاف خاصة بجامعة الملك سعود لدعم البحث والتطوير علاوة على تأسيس ١١٧ كرسي بحث.

وبدأت الشركات الكبرى تتسابق بإنشائها كراسي الأبحاث ومراكز التطوير. مثل إنشاء سابك مركزًا لتطوير التطبيقات البلاستيكية في "وادي الرياض للتقنية"، هذا الوادي الذي أصبح موطنا للتجمعات البحثية الصناعية والطبية في السعودية.

ولكي تعزز جامعة الملك سعود مواردها المالية أعلنت عن إنشاء ١١ شركة تجارية عام ٢٠١١.

فلم تكتف الجامعة بسعيها لتحويل المنتجات البحثية إلى قيمة مضافة للاقتصاد بل تسعى إلى جعل الجامعة نفسها تتحول إلى قيمة مضافة للمجتمع باكمله لإنها انتقلت من التقليد إلى الابتكار ومن أسوار مغلقة إلى أبواب مشرعة.

ولا شك أن هناك جامعات أخرى تتنافس مع جامعة الملك سعود كجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ولكن أين بقية الجامعات السعودية الأخرى من هذا الحراك، وهناك الآن ٥٧ جامعة وكلية حكومية وأهلية تعمل في السعودية فعليها أن تبلور استراتيجية التحول إلى الاقتصاد المعرفي حتى تتمكن من التحول من "توفير الكوادر البشرية في سوق العمل" إلى "صناعة سوق عمل" لإن التعليم يستحوذ على ٢٦ في المائة من الميزانية السعودية يرصد له ١٥٠ مليار ريال سنويا.

فعلى تلك الجامعات أن تعقد قرانًا ما بين الصناعة والبحث العلمي للوصول إلى مجتمع المعرفة مثلما فعلته جامعة الملك سعود، إذا أرادت أن تصل إلى ما وصلت اليه جامعة الملك سعود، ويمكن أن تعقد شراكات وتعاون مثمر معها للاستفادة من خبرات وتجارب جامعة الملك سعود.

يجب أن تتغير رؤية دول الخليج الصناعية نحو جذب الشركات العملاقة للحصول على التكنولوجيا المتقدمة:

يجب أن تنافس دول الخليج في إغراء الشركات الاميركية العملاقة، وإذا كانت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم مما يجعلها دولة محورية لأي شركة عالمية قد سعت حتى تنتقل تكنولوجيا الجيل القادم المرتفعة القيمة التي طورتها مثلا شركة جنرال الكتريك كجزء من مشروع مشترك مع

صناعة الطيران الصينية المملوكة للدولة، فكذلك دول الخليج تمتلك من المقومات ما يؤهلها بأن تصبح محورا آخر لتلك الشركات المتقدمة.

فالصناديق السيادية الخليجية تستثمر فقط ٧ في المائة من قيمة أموالها السيادية داخل دول الخليج، فيجب أن تتغير العقلية الاقتصادية الخليجية في استثمار النسبة المتبقية في جذب شركات تكنولوجيا متقدمة ضمن مشاريع مشتركة تقودها دول الخليج في الفترة المقبلة.

فنقل التكنولوجيا المتقدمة عادة ما يعتريها تكلفة لإن المسؤولين في مثل تلك الشركات التي تعتبر أن مثل تلك الصناعات أمرا حيويا بالنسبة لمستقبل اقتصاد الولايات المتحدة حسب نظام (الرؤية الصناعية).

ولكن أين (الرؤية الصناعية) الخاصة بدول الخليج، فيجب ان تتحرر من البترول والصناعات القائمة عليه التي لا تدر قيمة مضافة عالية وفي نفس الوقت عرضة لمسائل الإغراق التي تتعرض لها في الأسواق العالمية ولا تولد وظائف مستدامة.

فـ (الرؤية الصناعية) عادة ما تتغلب على صعاب تعترض المشاريع المشتركة في مثل تلك التكنولوجيا المتقدمة التي تبدي قلقا إزاء قرصنة المبرمجات، وانتهاء إلى منتجي المعدات الصناعية التقليدية التي شهدت قرصنة منتجاتها في أعقاب عقد الصفقات مع شراء الأجانب.

ويرى الرؤساء التنفيذيون أن المخرج الوحيد في ازدهار سوق صناعاتهم المتقدمة هو بتوقيع اتفاقات شراكات مع دول خارجية حتى وإن كانت التكلفة مشاركة تكنولوجيا مع الدول المشاركة.

فالشركات تبحث عن تمويلات جديدة، ودول الخليج تمتلك أصولا سيادية كبيرة تمكنها من مشاركة الصين في توقيع مثل هذه الاتفاقيات، فقد قالت لورين بولسينفر الرئيسة التنفيذية لأنظمة الطيران في جنرال الكتريك (لقد دخلنا بكامل ثقلنا ولا نرغب في العودة) وأشارت إلى أن (الطائرات

الجديدة لن تصل إلى هذا المدى، وأن فرصة تطور طائرات جديدة خيار مطروح أيضًا حتى وإن كانت كل الوظائف ستكون في شنغهاي أو مكان آخر في العالم) وقالت في مقابلة معها: (نحن لا نبيع الموز لا يمكننا أن نخسر بمقدار الزمن).

وللإجابة عن اسئلة الكثيرين الذين يتساءلون عما إذا كانت شركات مثل جنرال إلكتريك تخاطر بالتخلي عن المميزات الإستراتيجية بعيدة المدى عندما توافق على صفقات نقل التكنولوجيا لتحقيق مكاسب قصيرة المدى بينما يرد الرؤساء التنفيذيون بأن ذلك ليس بالأمر الهام، ويؤكدون على أنهم تفاوضوا لنيل جماعات قوية في عقدهم مع شركة صناعة الطيران الصينية فمثلا تضع الشركة التي أنشئت بحصص متساوية قيودا حول توظيف الصينيين الذين لديهم خلفية استخبارات أو عسكرية.

فيجب أن تدرك دول الخليج أن النموذج الاستعماري للشركات المتعددة الجنسيات قد تغير في ظل ظروف اقتصادية متغيرة، وأن تكتفي مثل هذه الشركات ببيع منتجات تصنع في دول متقدمة إلى دول نامية هو نموذج قد عفا عليه الزمن.

فالاقتصاد الجديد بدأ يتجه نحو السيطرة على اقتصاد يستغل مميزات شركاء التجارة وفي نفس الوقت تحارب الشركة على بعض الجبهات لحماية التكنولوجيا الخاصة بها وإذا لم تقم الشركة بعقد مثل تلك الصفقات فإن شركات أخرى مماثلة تسابقها إلى توقيع مثل هذه العقود وإن الوسائل القديمة قد عفا عليها الزمن في كل الدول، وسيأتي زمن تعم فيه الشراكات وتبادل المشروعات المشتركة، ولم يعد هناك عالم متقدم وعالم متأخر، فهل تستثمر دول الخليج الآن أزمة الديون السيادية التي تمر بها أمريكا؟ وقد فاتها أن تستثمر أزمة الرهون العقارية التي استثمرتها الصين بالاستحواذ على شركات كانت خاسرة أو كانت تفضل الإندماج مع دول أخرى بأسعار زهيدة جدا مثلما كنا ندعو اليه في ذلك الوقت.

الباب الخامس: تحفيز دور القطاع الخاص

- مستقبل الاقتصاد شراكة ما بين القطاعين العام والخاص
- رسم رؤية مستقبلية لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- أهمية الشركات العائلية في الاقتصاد الخليجي

مستقبل الاقتصاد شراكة ما بين القطاعين العام والخاص:

دور الدولة في تحفيز القطاع الخاص:

وصلت إيرادات النفط إلى نحو ٩١ في المائة من ميزانية الدولة وهي نسبة عالية جدا تجعل من الاقتصاد السعودي رهينة لاقتصاد النفط.

رغم أن مستقبل الطلب على النفط سيواصل نموه خلال السنوات العشر القادمة إلأ أن الدراسات تشير إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٠ ستستأثر القارة الآسيوية على نسبة ٦٠ في المائة من هذا النمو، ويتوقع أن يرتفع عدد السيارات في العالم بنسبة ٥٠ في المائة لتصل إلى ١٢٠٠ مليون سيارة مقارنة ب ٨٠٠ مليون سيارة حاليا.

هذا النمو في الطلب على النفط يعطي اطمئنانا لخطط الدولة في تحفيز دور القطاع الخاص مستقبلا للتخلص من اقتصاد النفط كرهينة أو الاستمرار في الاقتصاد الريعي.

وهناك تحول في القوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق، ففي التسعينيات كانت الاقتصادات المتقدمة تشكل ٧٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أما اليوم فحصتها تراجعت إلى نحو ٥٠ في المائة، في الوقت الذي ارتفعت فيه حصة الدول الناشئة من ١٠ في المائة في التسعينيات إلى ٢٥ في المائة حاليا.

فالدولة أدركت أن الفرصة مواتية لإخراج الاقتصاد الوطني من أن يبقى رهينة للإنفاق العام ولاقتصاد النفط الريعي، خصوصا بعدما تمكنت من تخفيض الدين العام إلى ١٠،٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وهو دين داخلي بعدما كان ١٠٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٩.

فبدأت بالتوسع في الإنفاق الاستثماري الذي قفز من ٣٧،٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٢٦٠ مليار دولار عام ٢٠١٠ وهو ما يمثل ٤٨ في المائة من الإنفاق العام التقديري مرتفعا من ١٠ في المائة عام ٢٠٠٤.

ولكن القطاع الخاص أصبح أمام تحد في قدرته على امتصاص هذه السيولة واستيعابها بطريقة يحقق بها أهدافه وأهداف الدولة، وأهمها قدرته واستعداده على المشاركة في تنفيذ هذه المشاريع بدلا من تركها للشركات العالمية بمفردها.

فالدولة تحفز اقتصادها بالإنفاق الرأسمالي بفضل الأصول الخارجية التي تديرها مؤسسة النقد العربي السعودي والتي بلغ صافي قيمتها في أواخر تشرين الثاني (اكتوبر) ٢٠١٠ مبلغ ١،٦١ تريليون ريال سعودي (٤٣٤،٧ مليار دولار)، وتهدف الدولة إلى تحفيز القطاع الخاص لضمان عودة المشاركة الفاعلة للمستثمرين المحليين إلى جانب الأجانب من خلال بناء شراكات عامة وخاصة ومستدامة.

ومن أهم أهداف الدولة المستقبلية تخفيض أعباء الإنفاق العام المرتفع لإن مجموع رواتب القطاع العام وحده تجاوزت الـ ٢٤٠ مليار ريال وهي عبء ثابت وثقيل على ميزانية الدولة مستقبلا.

فالدولة تريد من القطاع الخاص أن يتحمل مستقبلا مزيد من المسؤوليات الاقتصادية، فنجد مخصصات قطاع التعليم ارتفعت ثلاثة اضعاف عام ٢٠٠٠ وهي تمثل ٢٦ في المائة من إجمالي الميزانية، فهي فرصة للقطاع الخاص المشاركة في بناء ٦١٠ مدرسة جديدة بجانب ٣٢٠٠ مدرسة ما زالت قيد الإنشاء، وتمثل الرعاية الصحية النسبة الثالثة التي تبلغ ١١،٨ في المائة من الميزانية وتشمل خطط توسيع هذا القطاع على بناء ١٢٠ مستشفى جديد هذا عدا مشاريع الاستثمار في المياه والصرف الصحي وتحلية مياه البحر لإن المملكة تحتاج إلى استثمار تريليون ريال في

مشاريع المياه والكهرباء خلال السنوات الـ ١٥ القادمة لتلبية الطلب المتزايد على المياه والكهرباء.

فتوسيع وتحديث البنى التحتية يستوعب مشاريع ضخمة لإن الدولة تخطط لبناء أربعة مطارات وإعادة ترميم مطارات قائمة وعلى رأسها مطار الملك عبد العزيز.

فهل يستطيع القطاع الخاص أن يتجاوب مع كل هذا التوسع والإنفاق الضخم الذي يعتبر فرصة لإعادة هيكلته من أجل أن يتبنى النشاط الاستثماري كي يتمكن من قيادة مستقبل التنمية ويحل تدريجيا مكان الدولة في العديد من القطاعات ولو جزئيا ليتمكن عندها من المشاركة في اتخاذ القرارات؟

والنجاح ليس ضربًا من الحظ السعيد ولكن هو ثقافة تولد امكانية الوصول إلى رأس المال القادر على تغذية روح تأسيس المشاريع والابتكار البعيدة عن الإدارة المحكومة بعلاقات القرابة والعشيرة والعادات، وإنما إدارة بعقود يتفق عليها بحرية وقوانين يتم تمريرها بالتوافق داخل منظومة تحتوي على مرونة العمل وحرية الحركة مع الإنفاق السخي على التدريب من أجل التركيز على انشاء الشركات الصغيرة.

وقد أعلن بيل كلينتون في خطابه عام ١٩٩٦ بأن عصر الحكومات الكبيرة قد ولى، ومن قبله كرر نفس الخطاب الرئيس ريغان والبارونة تاتشر، إلا أن التطورات اللاحقة أثبتت عكس ذلك تماما، ورفضت الدول النامية الإنصياع لنصائح صندوق النقد الدولي واستمرت مبادراتها الحكومية في قيادة النمو الاقتصادي.

والآن بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة اتجهت حكومات الدول المتقدمة إلى قيادة النمو الاقتصادي واتجهت إلى تولي برامجَ تحفيزٍ للتعامل مع الأزمة، جعلت الدولة شريكا للقطاع الخاص في الإنتاج والإدارة والتمويل.

وانقلبت نصائح الصندوقين النقد والبنك الدوليين من إجبار الدول على التخصيص مقابل تقديم القروض إلى مناشدتها الآن بتنفيذ مزيد من برامج التحفيز لبنوك وشركات القطاع الخاص.

وتوجد لدى السعودية برامج طموحة تقدر بأربعمائة مليار دولار خلال الخمس سنوات القادمة، بل إن السعودية مضطرة إلى استثمار ٩٠ مليار دولار للحفاظ على الطاقة الإنتاجية الحالية للطاقة من أجل انشاء مزيد من المصافي.

فالسعودية يجب أن تستلهم تجربة الصين في أواخر التسعينيات من القرن الماضي عندما عززت آفاق النمو من خلال استكمال بناء البنية التحتية لزيادة الإنتاجية، والتعاقد مع القطاع الخاص على تنفيذ الخدمات العامة خصوصا القطاع الخاص الذي تشاركه شركات أجنبية وذلك من أجل ضمان قوة القطاع الخاص.

ويجب أن تستلهم السعودية تجربة الدول المتقدمة بدلا من الصين في التوجه نحو إنتاج السلع الرأسمالية ذات القيمة العالية التي تولد وظائف ذات رواتب جيدة لإن الإحصاءات الصادرة عن مؤسسة التأمينات الاجتماعية أفادت بان ٦٦ في المائة من رواتب القطاع الخاص تقل عن ألفي ريال وهو ما يعني وجود خلل هيكلي كبير جدا سيتسبب في أزمة اقتصادية واجتماعية كبيرة جدا مستقبلا إذا لم يتم تفاديها ومعالجتها بشكل واضح ومباشر وسريع وهي دلالة على ضعف القطاع الخاص. وأحد الحلول لمعالجة هذا الخلل مشاركة شركات القطاع الخاص الشركات الأجنبية وخصوصا الأوربية مستفيدة من أزمة اليورو وانخفاض النمو في أوربا.

كما يفضل أن نستلهم النمو المذهل في الهند منذ التسعينيات من القرن الماضي الذي جمع بين المكاسب في التصنيع والإصلاح في قطاع الخدمات والاستثمار المكثف في التكنولوجيا.

فإذا كانت الدول المتقدمة تركز الآن على التغيرات الكنزية في الطلب، فنحن مطالبون بالإسراع في الإنتعاش المستدام الذي يعتمد على انعاش القطاع الخاص وتحريره لإنعاش الابتكارات وتوليد الوظائف الجديدة برواتب جيدة.

فيجب أن نستثمر الأزمات العالمية لصالح اقتصادنا المحلي للعثور على سبل قابلة للاستدامة تؤدي إلى تحقيق الإزدهار مع إسراع عجلة الخصخصة وفق شراكة ما بين القطاعين العام والخاص لخلق تنمية مستدامة، ومن الخطأ أن ننظر إلى الميزان التجاري مع الدول الأخرى من منظور تصدير البترول بل يجب علينا أن ننظر إلى هذا الميزان من منظور تصدير المنتجات المصنعة.

وعلينا ألا نكتفي بجعل جامعة الملك عبد الله نقطة الارتكاز الوحيدة للنمو بل نجعل جميع جامعاتنا نقاط ارتكاز للنمو تتكامل فيما بينها لتحقيق نقلة اقتصادية نوعية منافسة تستطيع البقاء والاستدامة.

مستقبل الاقتصاد شراكة ما بين القطاعين العام والخاص:

الرأسمالية نظام اقتصادي يستند إلى هيمنة الأفراد والقطاع الخاص على ملكية وسائل أو عناصر الإنتاج كرأس المال أو العمل أو الأرض. هذا هو جوهر الرأسمالية أي أنها تحترم الملكية الخاصة التي تستلزم توزيع تخصيص الموارد والاستثمار والأسعار بواسطة آلية السوق وتسمى أحيانا باقتصاد السوق، وظهرت في ضوء ذلك نظريات عديدة كلها تصب في خانة تقليل التكلفة من أجل المنافسة.

ويؤمن أنصار الفكر الرأسمالي بأن الكل يساوي مجموع الاجزاء، وإذا نجحت الأجزاء نجح الكل لذلك يهتم بنجاح الملكية الخاصة وعززت هذا المنطق نظرية رايموند فيرتون عام ١٩٦٦عنوانها "دورة حياة المنتج"

Product Life Cycle Theory وخاصة المنتج الصناعي يبدأ حياته في الدول المتقدمة وينتهي في الدول النامية خاصة عندما يصبح الإنتاج نمطيا ويعاني حدة المنافسة في البلد الأم.

وساهم التقدم التكنولوجي في تقليل التكلفة مما نتج عنه تخفيض الأجور ودائما ما كان هدف الرأسمالية هو زيادة الاستهلاك، والاستهلاك لابد له من زيادة الدخل، ولكن في ظل دخول منخفضة تكون الرأسمالية قد دخلت في تناقض، فاتجه الاقتصاد الرأسمالي إلى الاعتماد على الاقتصاد الخدمي بشكل كبير لتضييق فجوة هذا التناقض.

ورغم أن الرأسمالية نظام ديناميكي قادر على تحرير نفسه إلا أن المبالغة المفرطة في الاعتماد على اقتصاد السوق بلا ضوابط قد أوقع الولايات المتحدة في أزمة خانقة عام ١٩٢٩-١٩٣٣، إلى ان جاء فرانكلين روزفلت متسلحا بافكار جون كينز ناقضا أفكار آدم اسميث وديفيد ريكاردو والكلاسيكيين من منظري رأسمالية السوق الذين يجيدون التنظير أكثر من ممارستهم الجانب التطبيقي العملي مما جعلهم يرفضون تدخل الدولة البته، لكن روزفلت أنقذ الرأسمالية من نفسها بأفكار كينز الذي يدعو إلى تدخل الدولة.

ولكن بعد ازدهار الاقتصاد الأمريكي جاء رونالد ريغان ومارغريت تاتشر وعادا مرة أخرى إلى الرأسمالية الكلاسيكية وأوقفا تدخل الدولة في حدها الأدنى. فعاد نهم الربح السريع بأي وسيلة وبأي طريقة كانت حتى ولو كانت من خلال الديون لا من خلال الإنتاج، وبعد تراكم الديون أصبحت البنوك غير قادرة على توفير الأموال إلى القطاع الخاص، وعادت الحكومة مرة أخرى إلى التدخل لإنقاذ البنوك والعودة مرة أخرى إلى أفكار كينز، فأصبح من الضروري أن تحصل الحكومة على ملكية مقابل توفير الأموال وهو أمر مناقض للمبادئ الأمريكية والرأسمالية.

ورغم هذا التدخل فإن بعض الاقتصاديين يرون أن هذا التدخل هو فوز لأصحاب البنوك وخسارة لأصحاب الضرائب خصوصا عندما ترتفع أسعار الأصول فان المستثمرين يفوزون وإذا ما انخفضت الأسعار فان الحكومة تتحمل الخسائر بمفردها وينسحب المستثمرون، ومرة أخرى يفوز المستثمرون ويخسر دافعوا الضرائب لذلك نصح عدد من الاقتصاديين التوجه التام نحو التاميم ثم العودة مرة أخرى إلى إعادة الخصخصة .

لكن يمكن أن تعود المشكلة مرة أخرى مثلما عادت بعد روزفلت، فتصبح الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص هي الأجدى وأنفع السبل لإن الحكومة يقتصر دورها على الرقابة ويتحمل القطاع الخاص الإدارة والإنتاج الجيد خصوصا في الشركات الخاسرة أو الضعيفة أو التي يستشري فيها الفساد أو الاحتكار بسبب تنفذ ما.

فهذه الشراكة هي الوسيلة الأقوى للحفاظ على ديمومة الاقتصاد، وإذا كان الاقتصاد الإسلامي يحترم الملكية الخاصة، فقد كانت شائعة قبل مجئ الإسلام وأقرها الإسلام بعد مجيئة ولكن مع وضع محددات وضوابط حتى لا تنحرف وتهدد الاقتصاد الكلي والمجتمع.

في حين أن النظام الأوربي في العصور الوسطى كان نظامًا اقطاعيًا إلى أن تطور إلى نظام رأسمالي يحترم الملكية الخاصة بعدما ما احتك بالحضارات ومنها الحضارة الإسلامية ولكنها كانت تارة بضوابط وتارة بغير ضوابط أي حولت احترام الملكية الخاصة إلى تقديس.

فأصبح اقتصاد السوق (احترام الملكية الخاصة وفق آليات العرض والطلب) وهو نظام إسلامي قبل أن يتبناه الغرب ويطلقون عليه رأسمالية أو اقتصاد السوق لإن اصحاب هذا الدين كانوا وقتها يغطون في سبات عميق.

رسم رؤية مستقبلية لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول الخليج:

تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية نحو ٩٠ في المائة من حجم الاقتصاد والقوى العاملة كذلك وهي نسبة مهمة تؤكد حقيقة ما يمكن أن تطلع به من دور في دعم الاقتصاد السعودي.

ويبلغ عدد تلك المنشآت المسجلة في وزارة التجارة والصناعة نحو ٩٠٠ ألف منشاة منها ٣٤ في المائة في القطاع التجاري، و٣٢ في المائة منها في قطاع المقاولات والبناء، بينما ١٨ في المائة منها في القطاع الصناعي وهي تمثل نسبة ١٦ في المائة من إجمالي القطاعات، ويضم هذا القطاع نحو ٨٠ في المائة من إجمالي القوى العاملة (سعوديين وأجانب) ولكن هذا القطاع لا يحقق من إجمالي الناتج المحلي سوى ٢٨ في المائة فقط وهو ما يشكل تحديًا أمام توطين العمالة الوطنية الذي تنوي الدولة تحقيقه في الوقت الحاضر.

واستطاعت المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أوربا وآسيا أن تحقق طفرات تنموية انعكست اثارها على الأداء الاقتصادي لهذه الدول، كما تعتبر هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة مساندا وداعما قويا للشركات الكبرى ومشاركا فاعلا فيما تعيشه تلك البلاد من نهضة تنموية واقتصادية، وتستطيع هذه المنشآت أن تصمد في ظل الأزمات الدولية وتظل مستمرة في إمداد المستهلكين بالسلع والخدمات الضرورية بأسعار منافسة وذلك خلافا للشركات الكبرى التي تتأثر بالأزمات الدولية لدرجة تصل إلى حد الاختفاء من السوق.

وهناك دراسات توضح أن ٤٠ في المائة من الشركات الصغيرة والمتوسطة في السعودية لم تصمد في الاستمرار والنجاح وتتعثر مشاريعها نتيجة غياب الدراسات وقلة الخبرات وقلة رأس المال وكذلك

نتيجة أن معظم عمالتها من خارج السعودية ولا تساهم في تطوير وإنجاح مثل هذه المشاريع وتعتبر مثل هذه معوقات تحول دون أن تقوم هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورها كاملا في دعم التنمية المحلية والمساهمة في الاقتصاد الوطني.

وحاولت الدولة تنشيط هذا القطاع المهم عن طريق الدعم بجميع الوسائل استعدادا للمرحلة المقبلة في توطين اليد العاملة الوطنية فبدأت أولا بتغيير تعريف المنشأة الصغيرة والمتوسطة بأن لا تزيد المبيعات السنوية للمنشاة عن ٣٠ مليون ريال بدلا من ٢٠ مليون ريال سابقا.

وتم إقرار زيادة نسبة الكفالة الممنوحة للمنشات الصغيرة والمتوسطة إلى ٨٠ في المائة لجميع المنشآت الجديدة والقائمة وبحد أعلى ١،٦ مليون ريال بدلا من مليون ريال للمنشاة الواحدة ،وكذلك زيادة الحد الأعلى لمجموع الكفالات للمؤسسات الفردية إلى خمسة ملايين ريال بدلا من مليون ريال والشركات إلى عشرة ملايين ريال وذلك لمنشئات عدة مملوكة لهذه المؤسسات والشركات.

إن رسم رؤية مستقبلية لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية مهم جدا من أجل تطوير دورها في الاقتصاد الوطني ولكي تدار بأيدي مواطنين لا بأيدي وافدين وأن تواجه المعوقات التي تعترضها بالتعرف على التجارب الدولية السابقة والتوجه نحو الإندماج مع المؤسسات المتشابه للاستفادة من الخبرات المتنوعة واستقطاب الشركات الأجنبية ومشاركتها للاستفادة من خبراتها وتوطين تقنياتها المتطورة.

ولابد أن تشجع الدولة القطاع الخاص على رفع الإنفاق على الأبحاث والتطوير من أجل تطوير ابتكارات جديدة تشجع تلك المؤسسات على زيادة الإنتاج وتقليل التكلفة حتى تتمكن من إمداد المستهلكين بأسعار تنافسية تساعد على توسع الشركة وقدرتها على البقاء والنمو.

رهان على مكاسب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة:

أصدر معهد التمويل الدولي تقريرا في منتصف شهر مايو ٢٠١٠ يتوقع فيه التقرير عودة النمو لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الست بنسبة نمو قدرها ٤،٤ في المائة عام ٢٠١٠ فضلا عن ٤،٧ في المائة في عام ٢٠١١ وحسب المصدر نفسه فإن دول مجلس التعاون الخليجي الست سجلت نموًا متواضع في اقتصاداتها عام ٢٠٠٩ وتحديدا ب ٠،٣ في المائة فقط.

وربط التقرير الأداء الإيجابي لعامي ٢٠١٠ و٢٠١١ بارتفاع أسعار النفط وتطبيع التجارة الدولية وسياسات الاقتصاد الكلي السليمة وتدفق رأس المال لدول المجلس.

ويتوقع التقرير أيضًا ارتفاع إيرادات دول مجلس التعاون من النفط والغاز من ٣٢٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٤١٩ مليار دولار في عام ٢٠١٠ ومن ثم إلى ٤٥٧ مليار دولار مع نهاية عام ٢٠١١.

ومن أجل دعم النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي الست فإنها قد اتجهت نحو تعظيم الإنفاق الحكومي إلى ١٤،٥ في المائة عام ٢٠١٠ بقيمة ٢٧٠ مليار دولار، فقد اقرت أكبر دولة في دول المجلس وهي السعودية إنفاق ١٤٤ مليار دولار في حين أنفقت عام ٢٠٠٩ نحو ٤٨ مليار دولار بزيادة تقدر نحو ٣٧ في المائة عن عام ٢٠٠٨، وخصصت السعودية ٤٩ في المائة من النفقات للبنية التحتية.

وقد عانت دول الخليج شأنها شأن بقية دول العالم تداعيات الأزمة المالية العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة في صيف عام ٢٠٠٨، ولكن معاناة دول الخليج كانت من انخفاض أسعار النفط نتيجة أزمة الرهون

العقارية في أمريكا التي انخفضت من ١٤٧ دولار للبرميل في تموز (يوليو) ٢٠٠٨ إلى نحو ٣٥ دولار للبرميل مع بداية عام ٢٠٠٩ حتى نهاية الربع الأول من نفس العام.

فكانت الأسعار المتدنية للنفط العامل الحاسم والمباشر وراء تدني معدلات النمو الاقتصادي في دول الخليج، وهي نتيجة طبيعية للأهمية النسبية الكبيرة للقطاع النفطي في اقتصادات دول الخليج لإن ايرادات النفط تشكل نحو ٧٠ في المائة من دخول الخزينة العامة فضلا أنها تمثل ٨٠ في المائة من مجموع صادرات دول مجلس التعاون، أي أن إيرادات النفط هي المتحكم الرئيسي في نمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي لذلك أصبحت دول الخليج تشعر بقلق بالغ عند انخفاض أسعار النفط أو تذبذب أسعاره.

فإذا كان العالم المتقدم يعاني من هشاشة المالية العامة وارتفاع نسبة الدين العام في الكثير من الدول وبخاصة المتقدمة فإنه قد اتجه إلى إقرار حزم تحفيز لتحاشي إنهيار النظام المالي العالمي والدخول في كساد اقتصادي كبير.

ولكن الخلل في اقتصادات دول الخليج مختلف عن الخلل في اقتصادات الدول المتقدمة، فالخلل الواضح في اقتصادات دول الخليج اعتمادها المفرط على مداخيل النفط، وإن كانت دول الخليج تتجه الآن من أجل حفز النمو الاقتصادي بالتوسع في الإنفاق الاستثماري واستكمال بناء البنى التحتية التي تأخر بناؤها نتيجة الحروب التي ألمت بدول المنطقة وامتصت مداخيلها.

ولا زالت قوة الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي تعزى إلى حجم الاحتياطيات التي تمتلكها من النفط والتي تقدر بما يزيد على ٤٠ في المائة من الاحتياطي العالمي، ولتراكم الاحتياطيات المالية التي تم بناؤها في السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية الراهنة إضافة إلى

الإصلاحات الهيكلية التي أنجزتها دول المجلس خصوصا في محاولاتها إعطاء الدور الكبير للقطاع الخاص للقيام بدور اساسي في دفع عجلة النمو الاقتصادي .

واتجهت دول الخليج منذ ثلاثة عقود نحو التكامل الاقتصادي لتعزيز التنمية الاقتصادية فأرست منطقة التجارة الحرة عام ١٩٨٣ تبعها إطلاق الاتحاد الجمركي عام ٢٠٠٣ ثم اعلإن السوق الخليجية المشتركة عام ٢٠٠٨ واعتماد اتفاقية الاتحاد النقدي التي تمت المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء الأطراف فيها ودخلت حيز التنفيذ في شباط (فبراير) ٢٠١٠.

ومن أجل تحقيق ذلك فان دول المجلس تتطلب مزيدا من التقارب والتكامل الاقتصادي ومزيدا من التنسيق في مجال السياسات المالية مما يعزز مسيرة وجهود دول المجلس لتنويع القاعدة الإنتاجية حتى تقوي مكاسب السوق الخليجية المشتركة ويزيد من القدرة التفاوضية لدوله أمام الشركاء الاقتصاديين من الدول والمجموعات الاقتصادية.

وتمتلك المشاريع الكبيرة في دول المجلس قدرة على تمويل مشاريعها بسبب جدواها الاقتصادية العالية وقوة الشركات التي تقف وراءها. لكن المشكلة الحقيقية تكمن في توفير التمويل للصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الأساسي في اقتصاديات الدول الصناعية في العالم وهي أكبر مولد للفرص الوظيفية ولكنها تعتبر نقطة الضعف التي لا تزال تعاني منها دول الخليج لإن المشاريع الصناعية تحتاج إلى تمويل طويل الأجل ومعظم ودائع البنوك قصيرة الأجل فان الأمر يتطلب تدخلا من دول الخليج باعتبارها الداعم الرئيسي للصناعة ولنمو الاقتصاد الخليجي عن طريق وضع ودائع طويلة الأجل في البنوك الخليجية توجه للتمويل الصناعي لدفع عجلة الاستثمار الصناعي ودعم صناعات خليجية قادرة على المنافسة وتستخدم المنتجات البتروكيماوية حتى تتغلب في نفس الوقت

على النتائج السلبية لشركات البتروكيماوية الكبرى في دول الخليج وقت الأزمات.

فقيام صناعات صغيرة ومتوسطة مكملة وتعتمد على منتجات الصناعات البتروكيماوية يمكن أن تصبح محركا للنشاط الاقتصادي مستفيدة من الإنفاق الحكومي وانخفاض نسبة الدين لإن الاستثمار طويل الأجل في الصناعة له عوائد كبيرة ومستديمة خصوصا إذا ما بنيت على دراسات دقيقة وتمكنت من معرفة متطلبات السوق المحلية والعالمية.

ولا يمكن أن يضطلع القطاع الخاص بدور استثماري فاعل إلا بالبحث عن شركاء عالميين جدد وهي خطوة للتغلب على مصادر التمويل وفي نفس الوقت للاستفادة من خبرات تلك الشركات بما تملكه من قدرات تكنولوجية وتسويقية.

فالبيئة الاقتصادية في دول الخليج تشجع في الوقت الحاضر على معالجة الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية التي تعتمد اعتمادا كليا على عوائد النفط التي تغطي الميزانيات العامة خلال فترة أسعار النفط المتدنية من الأصول والفوائض التي جنتها زمن ارتفاع أسعار النفط.

وتظل مشاريع البنية التحتية مشاريع غير جاذبة للقطاع الخاص كمشاريع النقل والموانئ والسكك الحديدية لإن القطاع الخاص يسعى بطبيعته إلى العائد المجزي ويفضل العائد السريع وفي حال دخوله في الاستثمارات طويلة الأجل فإنه يطلب ضمانات حكومية قد لا تتسق مع السياسات المالية للحكومات في بعض الأحيان.

فلا يزال الدور التنموي الخليجي قاصرًا حتى الآن لإنه لا يزال يعتمد على المشاريع العملاقة ذات الموارد الاقتصادية والبعد التنموي والحضاري، هذه المشاريع التي جاءت نتيجة التخطيط والإدارة الجيدة للموارد والرؤية الاستثمارية رغم ذلك فهي لن تحقق بمفردها تنمية شاملة ولكن يمكن أن تصبح تلك المشاريع الضخمة حاضنات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كي

تتحقق التنمية الشاملة لإن الإنفاق الحكومي لن يستمر على المدى الطويل خصوصا وإن على الدولة مسؤولية اجتماعية (فقد استفاد من نظام التقاعد أكثر من ١،٢ مليون شخص في السعودية صرف لهم ولأسرهم ٢٨٢ مليار ريال (٧٥،٥ مليار دولار) حتى نهاية عام ٢٠٠٩).

وتحاول دول الخليج تهيئة القطاع الخاص من خلال استكمال إنشاء البنى التحتية والتي تقدر تكلفتها في السعودية نحو ٢٦٠ مليار ريال عام ٢٠١٠ وهي ثلاثة أضعاف ما اعتمد لها في عام ٢٠٠٥ وهو العام الأول لخطة التنمية الثامنة.

وتنفذ السعودية البنى التحتية وفق عمل مؤسساتي كي تتلائم مع المتغيرات التنموية التي أصبحت في قلب السياسة الاقتصادية للسعودية والتي يأتي بعدها دراسة قرار التمويل للقطاع الخاص في إطار سياسة اقتصادية ومالية حصيفة تأخذ في الحسبان الاستقرار الاقتصادي والمالي ويجنبها الأزمات التي تعصف عادة باقتصادات الدول كي يصبح النمو صلبا وايجابيا ويحقق التنمية المستدامة التي تخلقها الشراكة ما بين القطاع العام والخاص.

كما أن دول مجلس التعاون الخليجي أنجزت مرحلة مهمة خلال الـ ٢٩ عاما الماضية والتي تبنت منذ البداية المدخل التجاري التقليدي للتهيئة لعملية التكامل، ثم مرحلة لاحقة عليها ان تتبنى المدخل الإنمائي للتكامل لتنويع الهيكل الإنتاجي للدول الأعضاء الذي يخلق سلعا قابلة للتبادل بين الدول الخليجية.

وإن كان البعض ينتقد بطئ دول الخليج في تنفيذ مقدار وحجم الإنجاز التكاملي أو أنها ليست بالشكل المأمول، رغم ذلك فإن دول الخليج استفادت من التجارب العربية واستوعبتها جيدا منذ البداية وتبنت منهجا يتسم بالواقعية والتوافقية لتحقيق أهداف المجلس حتى ولو كانت عبر مراحل وذلك أفضل من عدم تحقيق أي شئ، لذلك ابتعدت عن الشعارات البراقة

وأسلوب حرق المراحل مما جعلها تستهل اتفاقات المجلس بالمسائل التي لا خلاف حولها مدركة أهمية تلك المراحل مهما كانت محدوديتها ولكنها كفيلة بتنمية الشعور بأهمية المصالح المشتركة وتوسيع نطاقها حتى ولو تحققت بعد حين حتى تصبح أمرا ممكنا ومتسقا مع توافق المصالح المشتركة المتنامية للدول الأعضاء.

والآن تعد دول الخليج لمستقبل أقل اعتمادا على النفط ، فالسعودية بمفردها أنشأت مدنًا اقتصادية وصناعية جديدة ستنعكس آثارها بعيدة المدى على التنمية وهي نموذج عالمي يحتذى في شراكة القطاع العام والخاص لتخفيف تداعيات تراجع أسعار النفط كسلعة ناضبة ومتقلبة الأسعار ولا يمكن بقاء دول الخليج رهينة له.

ففي ظل الاقتصاد التقليدي المعتمد على مداخيل النفط تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في أكبر اقتصاد خليجي عقب طفرة السبعينيات وأوائل الثمانينيات إلى١ في المائة سنويا بينما زاد النمو السكاني ٤ في المائة مما تسبب في أحداث فجوة تنموية هائلة وتراكم حجم البطالة بسبب إدمان القطاع الخاص على العمالة الأجنبية الرخيصة وإن كان النمو الاقتصادي عاد في الطفرة الأخيرة قبل الأزمة المالية العالمية ليسجل ما بين ٤،٢ في المائة و ٦،٢ في المائة ولكن مع استمرار الخلل الهيكلي في الاقتصاد السعودي.

وتتوقع السعودية اكتمال بناء المدن الاقتصادية بعد عشرة أعوام وستكون حصتها المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي ١٥٠ مليار دولار بأسعار عام ٢٠٠٧ فضلا عن توفير ١،٢ مليون فرصة وظيفية ويسكن هذه المدن نحو ٤،٥ مليون نسمة.

ويتحدد مستقبل دول الخليج بإمكانية إيجاد تكامل بين الصناعات القائمة والصناعات الجديدة مستقبلا خصوصا في الصناعات الأساسية مع دراسة

الميزات الصناعية النسبية لكل دولة ليتم الوصول إلى الخريطة الصناعية المتكاملة لدول المجلس ووضع آلية لتحديث الخريطة بصفة مستمرة.

وسيكون الرهان مستقبلا على مكاسب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس لإنها تعتبر أسنان عجلات التنمية الحيوية في معظم الاقتصادات وبالذات في الدول النامية، وغالبا ما غطت التجمعات الصناعية الكبرى الخاصة بالدولة في منطقة الخليج على قيام مثل هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر المرحلة اللاحقة مرحلة مكملة للمرحلة السابقة وتعتبر مرحلة أساسية وتأسيسية تحتضن المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتكون مسؤولة عنها لإنها القادرة على تنويع الناتج الاقتصادي وتوفير الوظائف للشباب وهي أهداف استراتيجية لكل دول الخليج.

فأصبح مستقبل التنمية الاقتصادية مرتبطًا بإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة لإنها تشكل في الولايات المتحدة ٤٥ في المائة، وفي الاتحاد الأوربي ٦٧ في المائة من إجمالي الإنتاج، وقد أظهرت شركة اية تي كيرني AT Kearney بأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناجحة في الأسواق الناشئة هي التي تولد الوظائف بمعدل أسرع باربع مرات في معدل ما تولده الشركات الكبرى، كما أن معدل توليدها للعوائد وإضافتها للناتج المحلي الإجمالي أسرع بست مرات من المعدل الخاص بالشركات الأكبر حجما.

وتتوقع شركة كيرني بأن الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الخليج يمكن أن يزيد الناتج المحلي للمنطقة ب ١٠٠ مليار دولار وأن يولد ما يصل إلى مليوني فرصة عمل وان كان على المدى الطويل.

فبذلك تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حجر الأساس لكل الاقتصادات، كما أن بعضها يمكن أن ينجح في أن يصبح شركات عملاقة في المستقبل.

فتحسين وإصلاح القوانين التجارية والتنظيمات وحتى المعايير التعليمية مطلب أساسي وملح وهي فرصة لهذا الاصلاح في ظل التراجع الاقتصادي العالمي في ابتعاد أصحاب المشاريع الناشئة عن القطاعين المالي والعقاري باتجاه مشروعات الاقتصاد الفعلي الذي يدر عوائد مضمونة ومستدامة على المدى الطويل وبها ينمو الاقتصاد نموا إيجابيا يتحقق من خلاله تنمية شاماة ومستدامة بدلا من النمو التقليدي السلبي المعتمد على عوائد النفط الريعية التي لا ينتج عنها إلا كسل اقتصادي وتنموي.

وقد أسهمت المشاريع الصغيرة بدور كبير في الاقتصادين الكبيرين في كل من البلدين أمريكا واليابان إذ تشكل المشاريع الصغيرة نسبة ٩٧ في المائة من عدد المشاريع فيها، حيث يوجد نحو ١٣ مليون مشروع يعمل فيها أكثر من نصف العاملين في أمريكا وتؤمن ثلثي فرص العمل الجديدة، أما في اليابان فإنها تشكل نسبة ٩٩،٤ في المائة من عدد المشاريع فيها، وتستخدم هذه المشاريع ٨٤،٤ في المائة من إجمالي العمالة.

وإن كانت هناك وجهات نظر تنموية ترى أن تلك المشاريع الصغيرة نمت في ظل شركات التصنيع الكبيرة وأنشئت الصناعات الصغيرة ومشاريعها على جانب التصنيع الكبير وهو ما يعطي أهمية كبرى لإنشاء شركات التصنيع الكبيرة التي في ظلها تتولد الصناعات الصغيرة في إطار صناعات مكملة كما هو الحال في تجربة إيطاليا والبرازيل وحتى في اليابان حيث عملت الصناعات الصغيرة في مجال صناعة السيارات والكمبيوتر والأجهزة الالكترونية.

أيًا تكن تلك المشاريع الصناعية الصغيرة فإن التمويل عقبة تواجه تلك المشاريع وعادة ما يكون أصحاب تلك المصانع من المهنيين والحرفيين ولكن لا تتوفر لديهم مدخرات تمكنهم من إقامة مشاريعهم، كما لا توجد لديهم من الضمانات التي يمكن أن تقدم للبنوك وهي من أكبر العقبات

للحصول على قروض، ومن جانب آخر فإن القروض بفائدة ثابتة أم متغيرة ترهق كاهل هذه المشاريع الجديدة وتفقدها ميزتها التنافسية مع المشاريع الأخرى إلى جانب التخوف من شبهة الربا.

وهناك عدد من أساليب التمويل الإسلامي المناسبة لتمويل المشاريع الصغيرة ومن أهم الصيغ الإسلامية المناسبة لتمويل أصحاب المشاريع الصغيرة المنتجة "الإستصناع" وهو عقد على مبيع في الذمة وهو طلب تصنيع وفق مواصفات محددة وخصوصا لمشاريع الدولة المستقبلية وبسعر بيع محدد سلفا وذلك مقابل ثمن يدفع مقدما أو مؤجلا على دفعة واحدة أو على دفعات حسب الاتفاق وتكون العين والعمل على الصانع (الممول) وإذا كانت العين من المستصنع المتمول) لا من الصانع فإن العقد يصبح إجارة لا استصناعا.

وهو اتفاق بين المصرف الممول وصاحب المصنع المتمول لبناء مصنعه وفقا لمواصفات محددة سلفا وللمصرف الحق أن يتفق مع طرفٍ موازٍ ثالثٍ لشراء المنتج ولتكن الدولة صاحبة المشاريع أو مع منفذ مشاريع الدولة.

ويشترك البنك في الاطلاع على التصاميم التي يراد تغطية تكاليفها وكيفية تسديد القيمة على أقساط شهرية أو دفعة واحدة أو بعد استلام البنك القيمة من المشتري بالاتفاق مع المتمول ويعطيه أرباحه حسب الاتفاق المبرم بينهما فالبنك يجهز المصنع برأس المال الثابت (آلاليات وأدوات العمل المرهونة للبنك) حتى يتم سداد الأقساط وهذه طريقة لضمان حقوق المودعين والمساهمين في البنوك وفي نفس الوقت توسع الإقراض لإنشاء مصانع جديدة وبالأخص مصانع ذات منتج تلبي مشاريع الدولة.

وعادة ما تعزف المصارف الإسلامية عن عقود الاستصناع وتتجه إلى عقود المرابحة والإجارة لإن عقود الاستصناع بحاجة إلى تمويل وحجم استثمارات كبيرة وطويلة الأجل ولا يتحقق العائد منها إلا بعد سنوات من

الاستثمار، ولكن إذا كانت المصانع تلبي حاجة مشاريع الدولة وتمكنت البنوك من إبرام عقود مسبقة لبيع منتج المصانع الجديدة لمشاريع حكومية، وكانت هي المشرف المباشر على إقامة هذه المصانع، فيمكن لها عندئذ أن تضمن أرباحها خصوصا إذا ما كانت في مشاريع لا تحتاج إلى فترات زمنية طويلة.

أما قروض صندوق المؤوية فإن الشباب السعودي المتخرج من الكليات والمعاهد التقنية لا يمتلكون الخبرة اللازمة ولا يمتلكون المال اللازم لعمل دراسة جدوى لمشروعات جديدة فهم بحاجة إلى شركاء يمتلكون الخبرة ولديهم دراسات جدوى تمكنهم من الحصول على هذه القروض.

وبعدما كانت الحكومة الصينية تسيطر على ٨٠ في المائة من الإنتاج المحلي قبل عقد من الزمانK أصبح القطاع الخاص ينتج حالياً ٦٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي و٧٠ في المائة من النمو في فرص العمل الجديدة. لكن هناك ملايين من الدولارات تتدفق إلى خارج النظام المصرفي الرسمي وتموّل معظم المشروعات الاستثمارية الصغيرة ومتوسطة الحجم في الصين التي تنتج كل شيء، وهذه الشركات الصغيرة هي التي تقود اقتصاد الصين على نحو متزايد، وثلث القروض الصينية تقدم على أساس خاص في الوقت الذي تلفظ فيه البنوك الصغيرة النخبوية أنفاسها في أوربا ولكنها تبرز في الصين بشكل مختلف ولكن بشكل استثماري محموم.

وهذه الأعمال حافظت على معدل نمو قدر ١٥ في المائة في المناطق التي تستحوذ عليها لأكثر من عقد من الزمن.

فمقرضي السوق غير الرسمية التي تتروح مابين التعارف إلى التعاونيات المؤلفة من رجال أعمال أغنياء يحققون عبر استثمار الأموال عملاً أفضل من الذي تحققه البنوك التي تملكها الدولة رغم أن القطاع الحكومي يشكل ثلث الاقتصاد الصيني إلا أنه يتلقى أكثر من ٧٠ في المائة من القروض التي تملكها الدولة.

وهذه القروض الخاصة تتم عن طريق الإقران وهي تشبه الأيام المبكرة للبنوك الأوربية التي كانت تديرها أسر مثل آل روتشيلد وبدون قيود ارستقراطية.

فالاقتصاد الصيني قاوم الجهود الرسمية الرامية إلى الإبطاء من وتيرته ويقول روثمان "الإقراض غير الرسمي هو بمنزلة شحم مالي يبقى على اقتصاد الصين قيد الحركة ".

فجذر المشكلة يكمن في القطاع الحكومي الذي يعاني الاختلال الوظيفي وليس في القطاع الخاص الذي يعمل على مايرام.

ويدعو لمين تانغ كبير الاقتصاديين الذين يعنون بشؤون الصين في بنك التنمية الآسيوي فان لدى الصين بنكاً خاصاً بحق أو بنكين فقط ويجب أن تفتح المزيد من البنوك الخاصة الصغيرة التي تستند إلى الجماعات الأهلية.

فالصينيون لم يعتمدوا على الحكومة قط وهم تعلموا أن يعتمدوا على أنفسهم وعلى استراتيجية صيارفة الصين الناجحة. فهل لنا أن نقتدي

بالصين ويقود القطاع الخاص زمام المبادرة والسعي نحو إقراض الشباب وتوجيهه نحو القطاع الصناعي الإنتاجي للقضاء على البطالة على الطراز الصيني.

نحو تشجيع قيادة مشاريع خلاقة:

بعد الأزمة الاقتصادية المالية العالمية فقد الكثيرون وظائفهم في الدول الغربية التي تضررت بالأزمة خصوصا في الولايات المتحدة وبريطانيا، واتجه بعض من تم تسريحهم من عملهم كموظفين زائدين عن الحاجة إلى تأسيس شركات كوكلاء لفنادق يعملون من المنزل، لإن الوضع الاقتصادي الجديد أجبرهم إلى أن يصبحوا تجارا أحرارا بدلا من أجراء أو كما يسميها البعض بعبدة الأجور.

فالعمل من المنزل يتناسب مع الوضع السائد لدينا خصوصا للمرأة نتيجة التقاليد التي تقف عائقا أمام ممارستها أعمالا يمكن أن تعرضها للمضايقات أو لا تسمح التقاليد الاجتماعية اختلاطها بالرجال، فالعمل من المنزل وظيفة تتناسب مع الفئات التي لا تستطيع أصلا الخروج للعمل بسبب رعايتها أطفالا صغارا هم في أمس الحاجة إلى رعايتها.

وهناك سيدات أعمال تقدر حجم استثماراتهن العقارية بنحو ١٢٠ مليار ريال. ويمكن تحريك هذه الاستثمارات وتأسيس شراكات عقارية كبرى مع نساء لا يمتلكن أموالا تمكنهن أن يقمن تكتلا اقتصاديا في مشاريع صغيرة ومتوسطة تستفيد من مكاتب استشارية تضع لهن خططا واضحة لمشاريع إنتاجية ذات عوائد ثابتة ومضمونة خصوصا وأن السعودية تعتبر في الوقت الحاضر واحة خصبة تستطيع أن تستوعب مشاريع جديدة في شتى المجالات سواء أكانت عقارية أو خدمية أو صناعية.

ويمكن للغرف التجارية أن تساهم في خلق هذه المشاريع بأن تقيم دورات تدريبية مكثفة للشباب والشابات المتخرجين من الجامعات ممن لا توجد لديهم وظائف ولا يمتلكون خبرات بأن يحصلوا على تلك الدورات المكثفة في التعرف على كيفية الاستحواذ على علامات تجارية عالمية إلى جانب إشاء صندوق تمويلي لمشاريع الامتياز التجاري تساعدهم في كيفية الحصول على تراخيص بمساعدة شركات استثمارات الامتياز التجاري الحاصلين على امتياز رئيسي Master Franchise لإن الامتياز التجاري يفتح آفاقا جديدة أمام الشباب والشابات ويمنح الشابات خصوصا فرصة العمل من المنزل مما يمكنهن من التوفيق بين تربية أطفالهن والمشاركة في التنمية والحصول على دخل يساعدهن في مواجهة أعباء الحياة.

وقد أثبتت تجارب المتعاملين بهذا النظام في الولايات المتحدة بأن كل متعامل من بين مائة متعامل بنظام الامتياز التجاري ينجح ٩٥ في المائة ونسبة الفشل تعود لنقص التدريب ونقص المعلومات أو عدم الاختيار الصحيح فيدخل في منافسة شديدة مع منافسين أقوى وأفضل أو عدم التزام المستثمر بشروط العقد المبرم مع صاحب الامتياز مما يعرضه لالغاء العقد.

ورغم العلل الاقتصادية التي تعانيها الولايات المتحدة، لا تظهر عليها علاماتٌ تُذكر على تراجعها في إطلاق المنتجات الجديدة، خصوصا في مجال التكنولوجيا، مما مكن الولايات المتحدة من تطوير المنتجات أكثر من أي بلد، لكن خلال العقدين الماضيين استطاعت الشركات من اليابان وكوريا الجنوبية على اللحاق بالشركات الأمريكية بل وتفوقت عليها خصوصا في المنتجات الإلكترونية الاستهلاكية وفي السيارات.

والآن الصين والهند تدقان على هذا الباب وتتجهان نحو تأسيس شركات متعددة الجنسيات من الصين.

فامتياز الوظيفة Jop Franchise تعتبر فرصة كبيرة جدا لمعالجة جانبين: الأول زيادة الإنتاج المحلي من السلع الغذائية والاستهلاكية مع المساهمة في القضاء على البطالة التي تتزايد سنة بعد أخرى لإن العمل تحت مظلة الامتياز التجاري يعد من أكثر الطرق أمانا للمستثمر خصوصا الشباب الذين لا يملكون خبرات طويلة، ولكن بالتدريب المكثف والتبني من قبل مكاتب استشارية بالتعاون مع الغرف التجارية أو تابعة لها لقاء حصولها على رسوم بعد نجاح المشروع لاحقا وليس مقدما تكون هذه المكاتب وسيطا بين المستثمر الشاب وأصحاب العلامات التجارية أو إقامة شراكات مع رجال أعمال كجزء من تحقيق مسؤوليتهم الاجتماعية لتيسير سبيل توقيع العقود والاستفادة من خبراتهم الطويلة إضافة إلى تيسير قروض ميسرة سواء أكانت حكومية أو خاصة أو مشتركة.

وبذلك نقدم فرص عمل غير محدودة لخرجين الجامعات خصوصا ممن لديهم تخصصات لا يستفيد سوق العمل منها.

رعاية وتحفيز ثقافة العمل الحر:

هناك اليوم ثورة على معالجة مشكلة البطالة في دولة تتربع على ربع احتياطيات النفط في العالم ولم تتمكن من معالجة البطالة طوال أكثر من ثلاثة عقود، وفشلت في تحقيق استراتيجية السعودة في أي تقدم. إلى جانب القرارات السياسية التي صدرت لمعالجة مشكلة البطالة ويفضل تحويل مسمى سعودة إلى توطين المصطلح الاقتصادي الأعم والأشمل في العالم.

وفي الحقيقة لم تتوقف الدولة عند حد من القرارات التي اتخذتها في السنوات الماضية بل اتجهت إلى أسلوب أكثر فاعلية، وسبق أن طالبتُ وطالب غيري في عدة مقالات بضرورة إيجاد فاعلية من أجل رعاية

إنشاء مشاريع صغيرة والإشراف عليها لضمان نجاح تلك المشاريع والاستفادة من خبرة هذه الجهات لإن الشباب مهما كانت قدراته وكانت قيمة المشاريع التي يتولاها فإنها قابلة للفشل حتى ولو كانت الجدوى الاقتصادية فاعلة، ولكن عدم وجود الخبرة والتدريب اللازم أو عدم وجود شريك أو مشرف فإن المشروع كفيل أن يخسر ويفشل والخسارة ستكون كبيرة سواء خسارة القرض الذي حصل عليه صاحب المشروع وخسارة نفسية لصاحب المشروع وخسارة الدولة من مشاريع ناشئة قادرة على المشاركة في حل مشكلة البطالة.

وقد أقر أخيرا مشروع وطني يضم ستة جهات حكومية لوضع خطة استراتيجية لتمويل عشرة آلاف شاب وفتاة عاطلين عن العمل وإعطائهم قروضًا لتمويل مشروعاتهم بدون فوائد بهدف التحفيز ونشر ثقافة العمل الحر في السعودية من خلال استراتيجيتين تهتم بهما الدولة وهي تنمية الاقتصاد المحلي من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل القضاء على البطالة.

وتم رفع سقف القروض المهنية والتجارية إلى مليون ريال بعد أن كان محددا بـ ٢٠٠ ألف ريال لاستيعاب مشاريع صحية كعيادات ومصانع بمختلف نشاطاتها عبر ٢٢ فرعا موزعة في جميع مناطق ومدن السعودية.

وأطلق على هذا التنظيم اسم (ريادة) ويضم ستة جهات مؤسسة لهذا التنظيم يضم كلا من شركة آرامكو السعودية وشركة سابك وبنك التسليف والادخار والمؤسسة العامة للتدريب المهني ومصرف الإنماء والاتصالات السعودية.

وبالفعل بادرت شركة آرامكو إلى تأسيس "شركة مركز آرامكو السعودية لريادة الأعمال المحدودة (واعد) التي تهدف إلى تنمية وتمويل قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في السعودية.

وهذا البرنامج هو إحدى الخطط الساعية إلى تعزيز الاقتصاد السعودي وجزءٌ من برنامجها الطموح للتحول الاستراتيجي الذي يعتني في إحدى جوانبه بالتركيز على زيادة المحتوى المحلي والمساعدة في إيجاد فرص وظيفية للشباب السعوديين.

وتمويل المشاريع لا يتم بطريق الإقراض وإنما بالشراكة من خلال شراء حصص في تلك المشاريع ولا تدخل آرامكو إلا في مشاريع تكون حاملة لصبغة ابتكارية وإبداعية توفر هذه فرصا وظيفية للشباب السعودي وليس للأجنبي، وهي فرصة كذلك لدعم سياق وتسويق الأفكار الخلاقة في السعودية حتى تكون تلك الأفكار ذات قابلية على أن تكون صروحا استثمارية لاقتصاد السعودية.

ولو أخذت القطاعات العامة الكبرى الأخرى في السعودية بنفس الأفكار التي تبنتتها شركة آرامكو في تبني أفكار الشباب السعودي ومشاركتهم (ضمانا لنجاح مثل هذه المشاريع التي توسع من القاعدة الصناعية في السعودية وتساهم في تنويع مصادر الدخل التي فشلت الخطط التنموية في تحقيق هذا الهدف منذ أكثر من أربعة عقود ماضية) فإن النتائج ستكون فائقة التصور.

نجاح الاستراتيجيات التي تركز على النمو والتنمية في آن معا من أجل استيعاب اليد العالمة الوطنية:

إذا كانت أمريكا تبحث كيفية إصلاح اقتصادها وسداد ديونها فإن هذا الإصلاح لابد أن يتم في ظل نظام اقتصادي عالمي تزداد فيه أهمية آسيا وبعدما كانت أمريكا صانعا للسعر أصبحت اليوم مجرد متلق للسعر.

فعندما استطاع الاقتصاد الأمريكي تحديد مساره كان على بقية العالم التكيف وفقا لذلك، بينما اليوم على الاقتصاد الأمريكي أن يتكيف حينما تتغير التيارات العالمية وعليه أن يبذل مجهودا ليصبح ذو قدرة تنافسية نسبية في العالم.

ويعد توليد الوظائف هو التحدي الأكبر للاقتصاد الأمريكي ولا يمكن توليد الوظائف إلا في القطاعات التي لا تنافس فيها الولايات المتحدة فإن الوظائف ستتدفق إلى الخارج.

ففكرة أن تضطر الولايات المتحدة إلى التكيف مع الحقائق الجديدة للاقتصاد العالمي تبدو بعيدة المنال حتى الآن لإنها تحتاج إلى تغيير في العقلية الاقتصادية وتبتعد عن مطالبة الصين وألمانيا بالمساهمة في معالجة الخلل في ميزان التجارة البيني وتقليل صادراتها إلى أمريكا أو رفع قيمة العملة الصينية.

فالاقتصاد الخليجي يواجه تحديات تنظيمية واقتصادية وإدارية واجتماعية، فمثلا يوجد بالخليج ٢٠ ألف شركة عائلية تصل استثماراتها المحلية نحو ٧٥٠ مليار دولار فيما يبلغ إجمالي ثرواتها واستثماراتها العالمية أكثر من تريليون دولار وهي تشكل ٧٠ في المائة من حجم الاقتصاد الخليجي غير الحكومي.

فمعظم منشآت القطاع الخاص نشأت وترعرعت برعاية الدولة المطلق وليس المؤقت أو النسبي. فمنذ طفرة السبعينيات من القرن الماضي وحتى اليوم يعتمد القطاع الخاص على سهولة الحصول على الأعمال دون صرامة في شروط التشغيل بسبب استمرار جدار الحماية المطلق من قبل القطاع العام ما جعل القطاع الخاص يدمن ويعتمد اعتمادا كليا ومفرطا على العمالة الأجنبية، ولم يعتبرها ضرورة وقتية ويتخلص من هذا السلوك بشكل تدريجي باعتبار أن توليد الوظائف للأيدي العاملة الوطنية قرار استراتيجي قومي وأمني واجتماعي.

وهذا الجدار الهائل من الحماية من قبل القطاع العام أبعد القطاع الخاص من التوجه نحو التنمية الذاتية حتى ينتج اقتصادا معرفيا حقيقيا قادرا على إنتاج صناعات قابلة للتنافس والتوسع يتحقق من خلالها تنمية مستدامة.

فرغم الإسناد والدعم لمدة أربعين عاما فلا يزال القطاع الخاص هشًا ولا يعتبر صانعَ تنميةٍ بل استمر مستبسلا في التملص من مسؤولياته وأهمها توطين اليد العاملة الوطنية مما نتج عنه اضطرابات اجتماعية.

فاستراتيجية التنمية اليوم لم تعد تركز على النمو والتنمية بل بدأت تركز أكثر على "التنمية المستدامة" التي لا تتعامل فقط مع الأزمات في إخماد الحرائق التي تشتعل من فترة إلى أخرى بل هي تضع استراتيجيات تدوم طويلا مصممة لزيادة فعالية إعادة توزيع الثروة من أجل استدامتها، ووضعها على محك الاختبارات فيما يتصل بقدراتها على توليد الوظائف وتعزيز المساواة بين الجنسين وتجهيز الشباب بالمهارات اللازمة وتصميم برامج الحماية الاجتماعية الفعالة.

فعلى صناع القرار السياسي أن يسارعوا إلى التفكير في تدخلات سياسية مباشرة تهدف إلى التعجيل بالتقدم الاجتماعي، مع التركيز بشكل خاص على التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين في العمل.

فالمجتمع الخليجي يتسم بعدم اليقين بعمل الاضطرابات الاجتماعية والحرمان القائم على الجنس، وحتى يتم التصدي لهذه التحديات يتطلب الأمر فهما واضحا لكيفية توسيع الفرص الاقتصادية لضمان الحد من التهميش بمعدلات أسرع.

فاستراتيجية التنمية التي تركز على النمو أولا ثم تتعامل مع توطين اليد العاملة الوطنية ثانيًا من غير الممكن أن تدوم طويلا أو تحقق النتائج المرجوة من استراتيجيات التنمية المستدامة وهي نفسها التي تسببت في ثورات في مصر وتونس رغم أنهما دولتان نسب النمو فيهما عالية لكن لم

تتمكن من تحقيق التنمية التي تستوعب اليد العاملة الوطنية من أجل إعادة توزيع الثروة التي تتركز في حالات النمو فقط.

توطين المشروعات الخاصة:

تخرج عام ٢٠١٠ من التعليم الثانوي فيالسعودية بمفردها فقط نحو ٣١٠٢٨٠ طالب وطالبة، وحسب الإحصاءات الرسمية التي نشرتها وزارة التعليم العالي تم استيعاب الجامعات نحو ١٦٥٦٨٦ طالب وطالبة، ويتبقى ١٤٤٥٩٤ طالب وطالبة أضيفوا إلى نصف مليون عاطل عن العمل من الذكور وأضعاف هذا الرقم من الإناث.

ومنذ عام ٢٠٠٠ ارتفعت ديون المستهلكين في أمريكا بما فيها الرهونات العقارية بمعدل كبير قدره ٨٢ في المائة لتبلغ ١٣،٨ تريليون دولار. والحافز الناجم عن ذلك في مجالي الإنتاج وخلق فرص العمل وقى إلى حد كبير الاقتصاد من حدوث انتكاسات متكررة.

لكن ما يحدث في المملكة هو العكس فمحدودية القاعدة الإنتاجية لم توفر فرص عمل جديدة، وكذلك اعتماد القطاع الخاص على العمالة الأجنبية الرخيصة فقط والتي تقدر بسبعة ملايين عامل في أقل التقديرات مما يفاقم من تراكم حجم البطالة واللجوء الى الحلول المؤقتة أو إلى حلول تؤثر على مسيرة الاقتصاد. وهناك العديد من الحلول التي أغفلت أو لم يتم التعاطي معها بالشكل الصحيح، ومن تلك الحلول اللجوء إلى التوظيف الذاتي وبالطبع فإن الشباب والشابات لا يمتلكون الخبرات اللأزمة للإنخراط في سوق العمل وإن كانت لدينا نماذج ناجحة مثل برامج عبد اللطيف جميل، ولكن نحتاج إلى التوسع فيها لدعم مشاريع صغيرة ناجحة مثل فتح محال تجارية أو ممارسة أعمال إنتاجية مثل إقامة مزارع مواشي أو دواجن أو استزراع روبيان خصوصا في المناطق الساحلية.

نحن نحتاج إلى دعم مثل تلك المشاريع ومتابعتها لضمان نجاحها مثل نجاح برامج عبد اللطيف جميل التي دعمت ١٥٧١ مشروعا صغيرا منذ انطلاق البرنامج عام ٢٠٠٥ وكذلك الاستفادة من القروض التي يقدمها صندوق المئوية التي تصل الى٢٠٠ ألف ريال ولكن يشتكي مدير الصندوق في ان ٨٠ في المائة من المتقدمين غير جادين بسبب غياب الوعي الاستثماري وفوائده والتي لم يتلقاها الطالب في مراحل التعليم العام بالإضافة إلى ان الصندوق يكتفي بتقديم خدمات مرشد متطوع مرافق لصاحب المشروع على مدار ثلاث سنوات بينما كان يفضل مشاركة رجل أعمال لمدة ثلاث سنوات لضمان نجاح المشروع بعدها يستطيع صاحب المشروع الاستقلال بعدما يكون قد اكتسب الخبرة اللأزمة. كما يمكن للصندوق تقديم قروض لمجموعة من الشباب في مشروع مشترك تحت اشراف أحد البنوك ضمن مسؤليتها الاجتماعية.

فالأعمال الإنتاجية هي الضمان الوحيد في الاستثمار خصوصا في ظل التضخم وارتفاع الأسعار لكثير من المواد الغذائية التي تشجع على الاستثمار في تلك المجالات مثل مجالات الألبان والبيض والدواجن واستزراع الاسماك والربيان والتوجه نحو الزراعة العضوية وغيرها من المشاريع الناجحة والتي بحاجة إلى التوسع فيها بما يتناسب مع النمو السكاني .

تشجيع الاستحواذ يكسر احتكار الشركات للتقنيات ويولد شركات صغيرة ناشئة:

أنجز بنك جلف ون صفقة شراء شركة تدوير محركات الطائرات رويال ايرو الالمانية. إذ قام البنك بالاستثمار من خلال صندوقه الاستثماري في منطقة الداك الأوربية الذي أطلقه قبل شهرين بالشراكة مع شركة "بي اي

تي" وهي شركة استثمارية المانية متخصصة في استثمارات التقنية الصناعية.

ويتم من خلال الصندوق الاستحواذ الجزئي أو الكامل على شركات التقنية الصناعية في كل من ألمانيا وسويسرا والنمسا. وهذا الاستحواذ بني على تنمية وتوسع نشاط الشركات المستهدفة بناء على النمو المستقبلي والطلب المتنامي على منتجاتها وخدماتها وفقا لمزاياها التقنية والصناعية المتميزة والتنافسية العالية.

وتقوم تلك الشركة بتوفير مجموعة من السلع والخدمات المتعددة التي تتعلق بالطائرات التجارية والتي من ضمنها قطع غيار محركات الطائرات ومخزونات التجميع المختلفة.

والجميل في ذلك الاستحواذ هو كسر احتكار الشركات الغربية في الاستحواذ على التقنية ومنع بيعها أو انتقالها إلى الدول النامية، وبهذا الاستحواذ الذي يحقق شراكات مباشرة في الشركات الإنتاجية المتميزة عالميا وإمكانية نقل الخبرة وصنع التكولوجيا في منطقتنا وإن كانت في البداية بخبرات أجنبية، ولكن تدريب الكوادر السعودية يمكنها مستقبلا من قيادة تلك الشركات والعمل فيها بعد امتلاك القدرات والخبرات اللازمة.

وبخاصة ونحن ندرك أنه في عصر العولمة فإن الصناعة قد تحررت من القيود التي كانت تفرض أماكن إقامتها بالقرب من المواد الخام أو بالقرب من اليد العاملة والتقنية المتقدمة بجانب احتكار تلك الشركات والدول المالكة لها من الإنتقال إلى أماكن أخرى.

فنقل صناعة التكنولوجيا المتقدمة في بلادنا يعتبر توجها اقتصاديا أكثر عمقا وإن كان يعتبر في الماضي تحديا كبيرا، ولكنه في الوقت الحاضر يتطلب تفكيرا واستثمارا أكثر جرأة وذكاء بخطى مدروسة تستغل أوضاع العولمة التي تتنافس الدول على عمليات الاستحواذ فيها، وهي فرصة أيضًا لتوطين التقنية التي كانت في الماضي تتطلب مقومات عديدة وفرتها

تسهيلات العولمة لإن المال أصبح هو المسيطر والمهيمن في عصر العولمة.

بتلك الاستحواذات والتوسع المدروس فيها نتحول من دولة مستهلكة ريعية تعتمد على مداخيل النفط إلى دولة إنتاجية تعتمد على مداخيل متنوعة وتصبح جزءا من صناعة القرارات الإنتاجية ونصبح أيضًا من أهم مواقع الخريطة الإقتصادية في العالم لذلك فنحن بحاجة الآن إلى امتلاك رؤية عميقة على أعلى المستويات العالمية ونتطلع لمرحلة جديدة وشراكات جديدة تتسم بالنمو والتوسع مع الشركاء الجدد.

أهمية اسباب فجوة الاستثمارات الغير متوازنة :

الشركات العائلية في الاقتصاد الخليجي

تمتلك دول الخليج ثروة سيادية تقدر بنهاية عام ٢٠١٠ نحو ١،٤٢٤ تريليون دولار من أصل ثروة سيادية عالمية تقدر بنحو ٤،١ تريليون دولار، وتواجه الشركات العائلية الخليجية تحديات تشريعية، هذه الشركات التي يقدر عددها نحو بـ ٢٠ ألف شركة بنهاية عام ٢٠١٠ ، وتصل إجمالي استثماراتها ألى نحو ٧٥٠ مليار دولار، ويبلغ إجمالي ثرواتها واستثماراتها العالمية أكثر من تريليوني دولار تشكل ٧٠ في المائة من حجم الاقتصاد الخليجي غير الحكومي.

ويغيب عن تلك الشركات دور المؤسسات الحكومية في حوكمة الشركات العائلية ومتطلبات تعاقب الأجيال والإدارة وتطبيق نماذج ناجحة لرواد الأعمال والأجيال في التجربة الفرنسية مثلا، وكذلك تمكين دور المرأة بين الملكية والإدارة في الشركات العائلية، والجوانب الاجتماعية وأثرها في

استمرار الشركات العائلية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من منظور مزدوج.

وكما يقال فان أي اقتصاد مرهون بتعافي الشركات الصغيرة التي توفر الوظائف وتقود النمو الاقتصادي، مما جعل كل دول الخليج تتجه نحو تنشيط الائتمان للشركات العائلية حتى ينخفض تصنيف مخاطر الشركات العائلية، وتتمكن من المشاركة في المشاريع الخليجية التي بلغ حجمها خلال عشر سنوات ماضية نحو ٦٢٨ مليار دولار.

ولا زالت العلاقة الاقتصادية الخليجية الأوربية تصب في صالح الأخيرة سواء الميزان التجاري أو الاستثماري أو الخدمي، وذلك يعود لعدة أسباب منها تأخر اكتمال البنية التشريعية والاستثمارية والنقدية بين بلدان دول الخليج، فمثلا الاستثمارات الخليجية في أوربا بلغت نحو ٥٤٢ مليار دولار، بينما الاستثمارات الأوربية في دول الخليج لا تبلغ سوى ١٣ مليار دولار مما يزيد من الفجوة الاستثمارية ويعرض الاستثمارات الخليجية في أوربا إلى مخاطر نتيجة أزمة الديون السيادية في أوربا.

فالاستثمار في دول الخليج ما يزال محدودا نتيجة عدم توفر فرص الجذب وغياب البيئة الاستثمارية التي تشجع الاستثمارات الخليجية على القدوم من الخارج والاستثمار في دولها بدلا من أن تبحث هذه الاستثمارات عن بدائل مثل الاتجاه شرقا.

وتعتبر قطر من أعلى دول الخليج نموا في ناتجها الحقيقي الذي يبلغ نحو ١٥ في المائة ونموا في الناتج المحلي الاسمي نحو ٢٨ في المائة لهذا العام ٢٠١١ وهو ما يعزز تنافسية الاقتصاد القطري وهو نتيجة اتباع استراتيجية برنامج الاستثمار العام، وتعتبر قطر من أعلى دول الخليج نموا في الائتمان حيث بلغ عام ٢٠١٠ نحو ١١،٤ في المائة.

لكن في النهاية إذا أردنا أن نضيق فجوة الاستثمار مع العالم الخارجي فعلينا أن نتجه إلى المشاريع التكاملية الاقتصادية المتنوعة حتى تعزز

المواطنة الخليجية الأمرالذي يصب في خدمة تحقيق الأهداف الاستراتيجية لدول المجلس بعد أكثر من ثلاثة عقود على إنشاء هذا الصرح العملاق الذي صمد في وجه التيارات العاصفة التي تدمر الاقتصادات الهشة.

وقد نشرت جريدة "الاقتصادية" تقريرًا لتبرز نوعية وإنجاز وقوة ومتانة كبريات الشركات الناجحة في السعودية، والتي تقدر أرباح أكبر مائة شركة في منها ما يزيد عن الـ ٨٨ مليار ريال، وإن كانت تلك الأرباح بمقاييس الشركات الكبرى في العالم تعتبر ضئيلة إذا ما قيست بأرباح شركة (شل) البريطانية الهولندية التي تجاوزت أرباحها لعام ٢٠٠٧ مائة مليار ريال، وموجودات بنك مثل (يو بي إس) أكثر من سبعة مليارات ريال، أي ما يوازي ستة موجودات مائة أكبر شركة سعودية وثلاثة أمثال موجودات شركة آرامكو التي تمتلك ٧٠٠ مليار دولار حسب فاينشال تايمز أي موجوداتها أكثر من ٢ تريليون ريال.

على كل حال أود هنا المقارنة بين الشركات الخاصة والعامة المنضوية تحت أكبر مائة شركة سعودية. فهناك عدة ملاحظات معتبرة: أولها أن نسبة توظيف الشركات الخاصة للعمالة أكثر من الشركات العامة لعدة اعتبارات قد تكون طبيعة الصناعة التي تعتمد على الأيدي العاملة أكثر من اي عامل اخر. اما الملاحظة الأخرى فاننا نجد ضخامة ايرادات الشركات العامة التي تصل إلى اربعة اضعاف ايرادات الشركات الخاصة مما يدلل على قدرتها على الاستحواذ على الأسواق سواء اكانت محلية أو أقليمية أو عالمية اي ذات قدرة عالية على المنافسة وقد انعكس ذلك أيضًا على الأرابح التي وصلت إلى ثمانية امثال أرابح الشركات الخاصة وهو ما يتضح أكثر في العائد على الاستثمار في الشركات العامة التي هي أعلى بمرة ونصف في شركات القطاع الخاص وهو نتيجة ضخامة الاستثمارات الموظفة في الشركات العامة بالنسبة للشركات الخاصة ويصل صافي الاباح في الشركات العامة إلى ضعف صافي الربح في الشركات الخاصة.

ونحن هنا نتحدث عن اقوى الشركات الخاصة ولكن بمقارنتها بالشركات العامة فانها أقل حجما وأقل ايرادات وعائدات أيضًا وسبق ان عقدت مؤتمرات متفرقة لدراسة اوضاع الشركات العائلية وكيفية الحفاظ عليها منها مؤتمر الدوحة ودبي وجدة وغيرها من مؤتمرات تلتها.

فأهمية الشركات العائلية تكمن في انها تساهم من ٦٠ – ٧٠ في المائة من حجم الاقتصاد الوطني وتساهم بنحو ٢٥٠ مليار ريال من الناتج المحلي الإجمالي اي ربع الناتج المحلي الإجمالي وتساهم أيضًا في رفع نسبة النمو الاقتصادي، كما توفر فرصا كبيرة لتشغيل الأيدي العاملة الوطنية إذا وضعت استراتيجات لذلك.

ولكن الشركات العائلية تواجه اليوم جملة من التحديات في ظل خيارات العولمة وفتح الحدود والتحول إلى اقتصادات السوق مما ساهم في ايجاد مناخ تنافسي سريع التغيير وأمام هذه التحديات المطلوب ان تحمي كيانها.

وقد سبق ان دعا بنك استثماري بالتعاون مع (داو جونز) إلى خلق تعاون بين ٥٠٠٠ شركة عائلية تدير ما يزيد على ٩٠ في المائة من الأنشطة التجارية في الخليج وتصل قيمة الأصول الكلية لهذه الشركات لأكثر من ٥٠٠ مليار دولار اي ما يقارب ٢ تريليون ريال وتشغل ٧٠ في المائة من قوة العمل بدول المجلس. وذكر تقرير عن بنك كابيتال الاستثماري ان ٣٠ في المائة فقط من الشركات العائلية على مستوى العالم تمكنت من الاستمرار في ممارسة النشاط حتى الجيل الثاني من الإدارة العائلية في حين استطاع أقل من ٦ في المائة مواصلة المنافسة حتى بعد الجيل الثالث، لكن عندما تتواصل الشركات بقطاع الاستثمار في القطاع الخاص قد يحمل مستقبلا زاهرا للعديد من هذه الشركات وقد احرزت الشركات العائلية في اوربا التي تمتلك علاقات شراكة مع مؤسسات الاستثمار في الشركات الخاصة انجازات ملموسة تجسدت في تعزيز حضورها بنسبة ٦٠ في المائة في أسواق جديدة، كما تمكن ثلثا هذه الشركات من الارتقاء بقدرتها

التنافسية، ويتضاعف متوسط قيمة الشركات المدعومة بمؤسسات الاستثمار في الشركات الخاصة عند مرحلة التخارج عقب فترة ملكية متوسطة لا تتجاوز ثلاث سنوات ونصف السنة، لإن نموها اساسا مستمد من عوائد النمو العضوي وعمليات الاستحواذ بعكس التصور التقليدي السائد بان دور الاستثمار في الشركات الخاصة يقتصر على خفض التكاليف على المدى القصير وقد ارتفعت مرحلة التخارج مقابل مرحلة بدء الاستثمار ب ٨٠ في المائة في الصفقات الاميركية و٦٠ في المائة في الصفقات الأوربية.

إذا الشركات العائلية في الخليج أمام تحدي على التكيف مع القيم الاجتماعية المتغيرة والتقنيات الحديثة والمنافسة المتزايدة. وستظل الشركات العائلية ركيزة من ركائز الاقتصاد المزدهر في المنطقة ، وحتى على المستوى العالمي تشكل المؤسسات العائلية أكثر من اثنتين من اصل ثلاث شركات وتشغل أكثر من ٥٠ في المائة من اليد العاملة، ولكن أظهرت الدراسات الدولية ان سبعا من اصل عشر شركات عائلية تفشل في تنفيذ عملية الآن تقال إلى الجيل الثاني فيما لا تصل إلى وأحدة من اصل عشر شركات إلى الجيل الثالث بحيث تبلغ نسبة الفشل لكل جيل ٦٠ في المائة.

فالشركات العائلية ثروة وطنية ينبغي ان تفكر في أفضل المناهج وليس في أفضل الممارسات لاعداد جيل جديد من القياديين. المهم ان تفكر الشركات العائلية في استدامة أعمالها والحفاظ على ادائها على المدى الطويل ، ولكن الواقع غير ذلك اذ تشير دراسة من بنك المستثمر الوطني ومقره ابو ظبي إلى ان ٧٥ في المائة من جميع الشركات العائلية في المنطقة يوجد فيها على الأقل عضوان في مجلس الإدارة من العائلة نفسها. وفي الكويت تستطيع عائلة وأحدة ان تمتلك حتى ١٠٠ من مجلس الإدارة في حين تهبط هذه النسبة في السعودية إلى ٧٥ في المائة ، لكن لا توجد عائلة واحدة في دبي تسيطر على أكثر من ٥٠ في المائة من مجلس الإدارة في شركة

معينة في حين في قطر يمكن لـ٣٠ في المائة من مقاعد مجلس الإدارة ان تكون لعائلة واحدة، وحتى في البحرين وهي أفضل بلدان الخليج في هذا الجانب لايزال المتوسط ١٩ في المائة.

والواقع ان دراسة اجراها بنك (اتش اس بي سي HSBC) في السنة الماضية أظهرت ان ٦٤ في المائة من المستثمرين المؤسسين الذين شاركوا في الاستبيان، يرون ان النهج الاداري السئ في الشركات يغير حاجزا لا يستهان به أمام الإدارة مشيرين إلى ان سوق السعودية ودبي هي الأقل درجة في هذه الناحية.

يجب الا يستهان بالشركات العائلية فشركة (بي ام دبليو) تعتبر مثالا جيدا على توازن منتج في القوى بين المالكين العائليين والمديرين المهنيين. لقد بني الاقتصاد الالماني في حقيبة ما بعد الحرب العالمية الثانية على مناكب اصحاب المشاريع الاستثمارية الذين اوجدوا الافا من الشركات الصناعية صغيرة الحجم والمتوسطة وهي الدولة الأولى عام ٢٠٠٧ في الصادرات العالمية اي تفوقت على الولايات المتحدة والصين واليابان .

كما أظهرت دراسة عام ٢٠٠٤ ان أكبر ٥٠٠ شركة عائلية في الولايات المتحدة تميل إلى ان تتفوق في الأداء على الاخريات في كل من الأرابح والإنتاجية وذلك لإنها تميل إلى ان يكون لديها معدل أعلى لعائدات الأصول لإن لديها حافزا قويا.

ونجاح الشركات العائلية هو المحفز على النمو الاقتصادي وعلى ايجاد فرص العمل وأتمنى من (الاقتصادية) ان تتولى إصدار أكبر مائة شركة عائلية على مستوى الخليج استباقا للوحدة الاقتصادية التي تلي السوق المشتركة على غرار أكبر مائة شركة في السعودية لكي نعزز اسراع الخطى نحو الوحدة وهو استكمال لما بدأته (الاقتصادية) عن التكامل بين أسواق الأسهم الخليجية في عدة حلقات كي نعزز قدرة وتوسع الشركات العائلية .

الشركات الخليجية والعائلية بين استغلال فرصة الأزمة العالمية وسندان الإنغلاق:

تمثل الشركات الخليجية والعائلية اساس اقتصاد بلدان الخليج وهي تسيطر على ٩٠ في المائة من حركة النشاط التجاري في منطقة الخليج وبإجمالي اصول تصل إلى تريليون دولار لكن الخطر الأكبر الذي يتهدد ويواجه الشركات العائلية (التي تسيطر على ٨٥ في المائة من النشاط الاقتصادي) خصوصا الجيل الثالث الذي يتسم بالأداء الأسوأ إداريا ويفتت الثروة الضخمة التي جمعها الاجداد والاباء طول عشرات السنين، وخلافا للمؤسسات المالية التقليدية، فان الشركات العائلية جميع اعضاؤها هم اقارب، لذلك فالمتطلبات التنظيمية الخاصة بهم تختلف وبشكل كبير عن تلك الخاصة بالشركات المساهمة العامة .

وان كانت الشركات العائلية في الخليج ترى ان الإطار التشريعي السائد في المنطقة عموما لا يوفر لها الحماية اللأزمة واستمرارية نمط أعمالها ان سمحت لمستثمرين من غير العائلة بشراء حصص فيها ، والسوق حاليا لايشجع الشركات العائلية على الطروحات الجديدة ، والسوق عموما غير مهيئ لاستقبال اكتتابات جديدة ، لكن هناك سبل ووسائل أخرى عديدة يمكن أن تطرقها الشركات العائلية لضمان استمرارها، وتستغل فرصة الأزمة المالية العالمية المتمثلة في شراء شركات عائلية مطروحة للبيع بأسعار مغرية وزهيدة، ففي أمريكا بمفردها بلغت قيمة الاستحواذات على الشركات العائلية الأمريكية المدرجة أكثر من ٩٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ بينما وصلت قيمة الاستحواذات حتى سبتمبر ٢٠٠٨ نحو ١٥٠ مليار دولار هذا عدى قيمة الاستحواذات في شركات غير عائلية، فوفرة السيولة المتوفرة في منطقة الخليج يمكنها أن تساهم في منافسة الصناديق السيادية العالمية في عملية الاستحواذ في ظل أزمة مالية عالمية والبيع

بأسعار مغرية لمجرد الحصول على سيولة لتدويرها في فرص أخرى أو لتسديد ديون رديئة أو لا تستطيع الاستمرار بسبب اعلإن إفلاسها.

وهذا الاستحواذ يفيد في نقل تقنيات متطورة جدا إلى منطقة الخليج التي كانت إلى عهد قريب محتكرة أو لا يمكن الحصول عليها الا بأسعار خيالية جدا وبشروط مجحفة.

فالأزمة العالمية وفّرت فرصًا لا يمكن أن تتوفر في ظروف عادية، بل يجب استغلالها استغلالا جيدا ومدروسا كي لا يكون الاستحواذ لنسخ مكررة أو لتقنيات منتهية العهد نتيجة بروز تقنيات جديدة كبروز عهد جديد من السيارات الهجينة التي بدأت الصين تنتجها بكميات تجارية أو سيارات خفيفة الوزن تنافس السيارات التقليدية، كل هذه التطورات يجب ان تؤخذ في الحسبان عند عمليات الاستحواذ، أي لابد ان تكون عمليات الاستحواذ شاملة على تقنيات متقدمة جدا لها قدرة على توسيع عملياتها العالمية، وتضييق الفجوة للعديد من المنتجات المحلية التي تسببت في التضخم، وهي فرصة لمعالجة التضخم بطريق مباشر مثل توفير المواد الغذائية، لإن دول الخليج تعاني عجزا مائيا كبيرا ولا تستطيع أن تتوسع في زراعة محاصيل متنوعة، وبالاستحواذ على مناطق زراعية وصناعات قائمة عليها تجنب دول الخليج ارتفاع في الأسعار عند حصول أزمات جفاف أو فيضانات أو كوارث عالمية في مناطق الإنتاج، فشركة المراعي حققت أول استحواذ لها في الأردن بمبلغ ١٢٦ مليون بنحو ٧٥ في المائة من قيمة شركة صيدا للصناعات الغذائية المتطورة والباقي لمؤسسي الشركة.

فعمليات البيع الآن مغرية جدا بالنسبة للشركات التي تعمل في صناعات تواجه متاعب عديدة وأنا هنا لا أتحدث عن الاستحواذ المالي للمساهمة في إنقاذ النظام المالي الأمريكي أو الأوربي، بل اتحدث عن استحواذ يفيد اقتصادياتنا وتقوية شركاتنا وإعادة هيكلتها لتعزيز أسعار أسهمها في

أسواق الأسهم المحلية، بل كذلك يكون الاستحواذ على شركات ذات تقنيات متطورة غير متاحة و متوفرة في منطقتنا، إذ وصلت تقيمات هذه الشركات بأقل من قيمتها الحقيقية وأصبحت هدفا سهلا لشركات الأسهم الخاصة فمثلا بعض الشركات أصبحت قيمتها خمسة مليارات دولار من قيمتها السابقة التي تبلغ نحو ٥٠ مليار دولار.

وكي لا تصبح الشركات العائلية الخليجية تحت سيطرة أفراد سلبيين من العائلة، فالأفضل لهم الإندماج مع شركات أسهم خاصة أخرى ليكونوا أقدر على القيام بعمليات استحواذ كبيرة وضخمة تضيف إلى شركاتهم قيمة مضافة وتتوسع عملياتهم الإنتاجية والربحية وتستطيع أن توظف الشباب الخليجي الذي يعاني من البطالة في منطقة تعج بالعمالة الأجنبية الرخيصة اعتادت عليها هذه الشركات نتيجة تحقيق أرباح محدودة لاتمكنها من توظيف العمالة الوطنية برواتب تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه المنطقة، فقد انتهى زمن سيطرة مجموعة من الأشخاص جل همهم أن يجلسوا دون حراك وأن يحصلوا فقط على توزيعات الأرباح دون مراعاة للتغيرات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العالمي ومسايرته وإن سلبيتهم تضر بالاقتصاد في نهاية المطاف.

ففي ظل أسواق تتغير بسرعة لا يصمد أمامها إلا المستثمرين النشطين القادرين على التعامل مع التغيرات الاقتصادية العالمية، واستغلال الفرص المواتية والمتاحة فيه.

ولابد في نفس الوقت أن نحافظ على الشركات العائلية لإنها ثروة وطنية تم تأسيسها بجهود ذاتية وجبارة في ظروف صعبة للغاية وفيها ميزة تختلف عن الشركات المساهمة لإنه يصعب على الإدارة فيها أن تثرى على حساب حملة الأسهم، بينما في الشركات المساهمة ينشأ تضارب في المصالح الذي يعرف بمشكلة الوكالة، لإن الأتعاب التي يتقاضاها الرئيس التنفيذي وبقية المدراء الكبار في الشركات لا تتناسب أحيانا مع عوائد

حملة الأسهم، بينما في الشركات العائلية الذين ترتبط ثرواتهم بشركة واحدة لديهم دافع قوي لمراقبة الإدارة عن كثب ولاحكام قبضتهم على أموال حملة الأسهم، لذلك فالشركات الهجينة من النوعين هي من أفضل أنواع الشركات لتقليص عيوب النوعين تحمي الشركات العائلية في النهاية من الإنهيار، وفي نفس الوقت تقيد الإدارات في التحكم المباشر في الشركات الذي يتعارض مع حملة الأسهم.

فالفرصة مواتية للشركات العائلية الخليجية في إعادة هيكلتها من خلال استحواذات جريئة واتباع استراتيجيات إبداعية كي تعود بفائدة مزدوجة على أفراد العائلة المؤسسين والمستثمرين الخارجيين.

وحتى وقت قريب كان المستثمرون الخليجيون يشتكون من ارتفاع أسعار العلامات التجارية، بينما أصبحت الآن متاحة بأسعار مغرية وزهيدة من أجل الحصول فقط على السيولة الشحيحة المتوفرة في العالم أو في الحصول على قاعدة جديدة من العملاء بعدما انخفض الاستهلاك المحلي والعالمي من أجل الحفاظ على مبيعات قوية.

لابد أن نضع استراتيجيات فعالة وقوية نضمن بها تطوير الشركات الخليجية الصغيرة لتتحول إلى شركات وطنية لاعبة رئيسية قابلة للنمو والتوسع والمنافسة العالمية، وفي نفس الوقت يمكن توجيه السيولة الخليجية نحو الاستحواذ على الشركات العائلية الخليجية المتعثرة للحفاظ على بقائها، ولكنها شركات قابلة للنمو والتوسع، ومن الضروري أن تقتنع تلك العوائل في ظل تمسكها بالنظام العائلي القديم التي توارثته جيلا بعد جيل بأن البقاء يكون للأقوى في ظل التقلبات التي تشهدها الأوضاع الاقتصادية الأقليمية والعالمية خصوصا في ظل اقتصاد عالمي مفتوح لا يسمح لحماية وبقاء تلك الشركات لفترة طويلة.

فالشركات العائلية والخليجية لابد أن تدخل منافسا قويا للصناديق السيادية العالمية في مجال المساهمات الخاصة (الاستحواذ) على صفقات لشراء

شركات تتراوح قيمتها بين ١٠٠- ٢٠٠ مليون دولار بعدما كانت تركز على عمليات استحواذ لا تقل عن مليار دولار.

وأن يكون الاستحواذ من خلال شراء حصة الأغلبية ٥٠ في المائة فأكثر من الملكية في شركات تتمتع بمستقبل واعد من النمو والتوسع.

فالشركات العائلية في منطقة الخليج يمكن أن تقلب الطاولة وتساهم في تنويع مصادر الدخل وتخلص دول الخليج من الهلع عند انخفاض أسعار النفط نتيجة اعتماد ميزانياتها على ٨٨ في المائة على صادرات النفط، وإن النجاح المستقبلي لتلك الشركات يعد شرطا أساسيا لدعم بروز المنطقة كمركز تجاري وصناعي وسياحي ومالي عالمي رائد، أي أن الشركات عليها أن تتكيف مع القيم الاجتماعية المتغيرة والتقنيات الحديثة والمنافسة المتزايدة.

وستظل الشركات الخليجية والعائلية ركيزة من ركائز الاقتصاد المزدهر في المنطقة، وحتى على المستوى العالمي فإن كل شركتين من أصل ثلاث شركات في العالم هي شركة عائلية وتشغّل ٥٠ في المائة من اليد العاملة الدولية، بينما الشركات العائلية الخليجية لاتشغل اليد العاملة الوطنية إلا بنسبة ضئيلة جدا إذا ما قورنت بالشركات العائلية العالمية، وكذلك الشركات الخليجية التي هي على عكس الشركات العائلية تعود لأسباب عديدة منها أن عوائد الشركات العائلية خصوصا الصغيرة منها عوائدها أقل من ربع عوائد الشركات الخليجية وهي فرصة مواتية لإعادة هيكلتها للإنضمام إلى الشركات الخليجية في توظيف اليد العاملة الخليجية وتأسيس قاعدة إنتاجية ضخمة.

وقد أثبتت الدراسات أن سبعا من أصل عشر شركات عائلية تفشل في تنفيذ عملية الإنتقال إلى الجيل الثاني فيما لا تصل الا واحدة من أصل عشر شركات إلى الجيل الثالث، لذلك فان فرصة الإندماج والاستحواذ هما

الحل الوحيد من أجل استدامة أعمالها والحفاظ على أدائها القوي على المدى الطويل.

فالقطاع الخاص في دول الخليج لابد أن يمتلك زمام النشاط الاقتصادي خصوصا وأن دول المنطقة الأقل تأثرا بالأزمة العالمية الاقتصادية مستفيدة من رسالة خادم الخرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للعالم وللاقتصاد المحلي عن إعلانه ضخ ٤٠٠ مليار دولار لتحفيز الاقتصاد الوطني الذي يساهم أيضًا في المشاركة في تحفيز الاقتصاد العالمي وإن هذا الضخ سيكون على مدى خمسة أعوام قادمة كفيل بإنعاش الاقتصاد الوطني ودعم الصناعات الوطنية، ويدعم هذا التوجه توقيع الحكومة السعودية عقود مع شركات مواد بناء محلية لبناء مشاريع حتى نهاية عام ٢٠٠٩.

فمشاريع البنى التحتية كفيلة بأن تضمن دوران الدورة الاقتصادية بشكل تام خلال العام المقبل ريثما يصحو العالم من أزمته وتنتعش اقتصاداته ومن ثم ترتفع أسعار النفط مرة أخرى لتعود مسيرة الخطط الاقتصادية الطموحة التي وضعتها دول المنطقة قبل حدوث الأزمة ولكن هذه المرة تكون بشكل أكثر توازنا بحسب الأولويات .

كيف نتفادى ارتفاع مخاطر تصنيف الشركات العائلية؟:

يمثل العجز في قدرة الاقتصاد الخليجي على الإنتاج مقابل ما يأتيه من أموال النفط وغيره يعد المقياس الحقيقي للتضخم، وفي حال استمر هذا الوضع ولم تعالج الفجوة التضخمية فسيعاني الاقتصاد الخليجي أكثر في المستقبل خصوصا فيما يسمى بالتضخم الركودي الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر.

فالشركات العائلية الخليجية التي يبلغ عددها ما يقارب ٢٠ ألف شركة تصل استثماراتها المحلية إلى أكثر من ٧٥٠ مليار دولار، ويبلغ إجمالي استثماراتها العالمية أكثر من تريليون دولار تشكل ٧٠ في المائة من حجم الاقتصاد الخليجي غير الحكومي، وتوظف نحو ٧٠ في المائة من إجمالي العمالة في دول المجلس الخليجي، لكن أغلبهم عمالة اجنبية تقدر بنحو ١٥ مليون عامل أجنبي، ونسبة العمالة الوطنية بينها محدودة جدا بسبب غياب تشريعات وتنظيمات اقتصادية وإدارية تفرض على القطاع الخاص توظيف العمالة الوطنية، وكان دول الخليج أصبحت مركزًا عالميًا لتدريب العمالة الأجنبية غير المدربة.

فلا بد من الاتجاه نحو تصنيف الشركات العائلية وفقا للمعلومات المتوافرة عنها حتى تتمكن البنوك من إقراضها وبأسعار معقولة حتى تساعد على تنمية الاقتصاد الخليجي بعيدا عن النفط بدلا من تقديم القروض بناء على الأسماء وليس بناء على الضمانات والسيولة النقدية بسبب افتقار الشركات إلى الشفافية.

فبسبب إهمال تصنيف الشركات العائلية، فإن البنوك ترى أنها عالية المخاطر بسبب عدم وجود مؤشرات حقيقية عن كل شركة، لذلك ترفض البنوك إقراضها بل يجب على دول الخليج أن تدعم هذه الشركات من جميع النواحي باعتبارها مستقبل الاقتصاد الخليجي.

ولابد أن تراهن دول الخليج على مكاسب نجاح الشركات العائلية، ولا يتوقف هذا الرهان على الشركات القائمة بل تدعم إنشاء شركات عائلية جديدة عبر تقديم قروض شبيهة بالقروض تقدمها بريطانيا والتي تصل إلى ألفي جنيه استرليني للعاطلين عن العمل لبدء مشروع عمل وتنوي إنشاء ٤٠ ألف شركة جديدة على مدى العامين القادمين (وهناك برامج أفضل في السعودية من البرامج التي تقدمها بريطانيا سأأتناولها في مقال آاخر وهو عقد قران ما بين الشركات الكبرى والصغرى).

ويتعرض الهيكل التقليدي للشركات العائلية في الخليج لتحديات في الوقت الذي يجب أن تتحول ادارات الشركات إلى نماذج جديدة، وتتحول إلى الأسلوب المتخصص لتستطيع منافسة اللاعبين الدوليين الراسخين.

فيجب أن نجعل من الشركات العائلية قوة اقتصادية تتحول إلى عمل مؤسسي ينهي الخلافة الفوضوية، ويجعل الشركات بعيدا عن النموذج التقليدي قي التدريب في ظل الأب أو أحد أفراد العائلة، ومراقبة عملية صنع القرارات المهمة بصمت وبدلا عن ذلك تتوجه إلى توظيف المزيد من الشركاء المدربين والمعلمين المهنيين.

ففصل الإدارة عن الملكية، وإنشاء مجالس لإدارة صنع القرار يمكن الشركات العائلية من النمو والتوسع والاستمرارية ومزيدا من الديناميكية والتنوع والحرية لإن الشركات العائلية الخليجية تفتقد إلى هياكل الشركات القابضة رسميا، بينما ما زالت البيئة التنظيمية الأقليمية تتطور إلى المستويات السائدة في البلدان المتقدمة.

وهناك فرص كثيرة يمكن للشركات الخليجية أن تتوسع وتنمو وتضخ استثماراتها في قطاعات واعدة ومتخصصة مثل قطاعات الرعاية الصحية التي يتوقع أن تتضاعف اربع مرات من ١٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٦٠ مليار دولار عام ٢٠٢٥ بما في ذلك التقنية الحيوية والأدوية التي تعتبر من أكبر الفرص الاستثمارية المتاحة والمهمة في الأجل القريب الذي اتسم بانخفاض الاستثمار فيه لعقود عدة.

إلى جانب الاستثمار والمشاركة في بناء البنى التحتية، والطاقة والزراعة، لذلك لابد أن تتبنى الشركات العائلية أو شركات الأسهم الخاصة استراتيجيات جوهرية تتضمن إيجاد ميزات في التخصص، وتحديد الأفكار الاستثمارية المستدامة، وتقديم مزيد من التشغيل لشركات ذات محافظ من أجل تقليل مخاطرها وكسب ثقة أفضل لشركاء الاستثمار حتى تظل هذه الشركات ناجحة في أيام الرخاء والشدة.

ويعود نجاح الشركات العائلية إلى تعزيز مفهوم الشراكة، وكثير من الشركات تم تطوير وتسويق منتجاتها من خلال شراكة مع شركة أخرى لإنها الطريق المؤدي لمزيد من الابتكار ما يعني مزيدا من تقبل الأفكار المتميزة من الآخرين وهي القادرة على خلق قيمة أكبر للشركات، لإن عمل الشركات الصغيرة في ظل شركات عملاقة خارجية أو داخلية يؤدي إلى شراكات ناجحة تعزز قدرة الشركة التنافسية، لإن هناك عالمًا من العقول في الخارج التي تمكنها من أن تجلب الابتكارات للشركات ويقود ذلك إلى نمو سريع وقد تتحول الشركة إلى العالمية.

الباب السادس:أهمية السوق الاجتماعي

- كيف توازن دول الخليج ما بين استراتجيات الأمن الغذائي والأمن المائي؟
- كيف يمكن الجمع بين المساكن الذكية والميسرة اقتصاديا؟
- اين يتجه ملف الرعايا الصحية؟
- التوجه نحو مرحلة جديدة في توزيع الثروة.

كيف توازن دول الخليج ما بين استراتيجيات الأمن الغذائي والأمن المائي؟:

تعتبر منطقة الخليج منطقة جافة تقع ضمن المناطق الصحراوية شديدة الجفاف التي تفتقر إلى وجود الأنهار الجارية والبحيرات الدائمة، وإنما تعتمد في متطلبات التنمية على المياه السطحية والجوفية التي اختزنت في باطن الارض قبل عدة آلاف من السنين أيام العصور المطيرة في صخور تراوح أعماقها من عدة امتار إلى آلاف الأمتار تحت سطح الأرض وهي مياه جوفية غير قابلة للتجديد وتعرف بالمياه الأحفورية ومعنى ذلك أن أي كميات تستخرج لا يمكن تعويضها.

حيث أن الامطارالساقطة في المنطقة محدودة جدا ونادرة ومتذبذبة ولا تتراوح إلا ما بين ٧٠- ١٣٠ ملم باستثناء السلاسل الجبلية في الجنوب الغربي من شبه الجزيرة العربية حيث تصل كمية الأمطار الساقطة إلى نحو ٥٠٠ ملم وفقا للجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (UNESCWA) ورغم تلك الكمية فإن تصنيفها وفقا لعلم المناخ فإنها تعتبر مناطق شبه جافة وليست مناطق رطبة.

ويصل معدل المياه السطحية سنويا إلى ٣،٣٣٤ مليون متر مكعب لكن مصدر المياه الاستراتيجي في دول الخليج خلال الفترة الأخيرة هو من تحلية مياه البحر، إلا أن معظم محطات التحلية وجدت منذ السبعينيات والثمانينيات وقد استنزفت طاقتها القصوى والاعتماد على مياه البحر، أيضًا سياسة محفوفة بالمخاطر ومكلفة اقتصاديا لإن معالجة المتر المكعب من المياه المحلاة يكلف دولارا واحدا بينما تكلفته في الخارج يبلغ اربعة سنتات فقط، لذلك فالتحلية ستستنزف من دول الخليج نصف دخلها السنوي من النفط عام ٢٠٢٠ لتشغيل محطات التحلية، فقد استهلكت عام ٢٠٠٩ مليوني برميل من النفط لتحلية ٥٥ في المائة من احتياجاتها من المياه العذبة.

وتنتج دول الخليج يوميا ٣،٥ مليون متر مكعب من المياه المحلاة أي بنسبة ٤٥ في المائة من الطاقة المحلاة عالميا، والسعودية بمفردها تنتج ٣ ملايين متر مكعب يوميا أي بنسبة ٣٠ في المائة من الطاقة المحلاة عالميا لتغذية ٤٠ مدينة وقرية من ٣٠ محطة، وتخطط لإنتاج ٦ ملايين متر مكعب يوميا عام ٢٠٢٠ وهو ما يحتاج إلى تكلفة ٧٠ مليار ريال.

وتعرف الزراعة بالمستدامة التي لا يترتب على نموها وتطويرها أي تهديد لمصادر المياه الجوفية البعيدة عن مصادر التغذية الطبيعية لكن ما يجري مثلا في السعودية فالصورة مقلوبة تماما حيث ابتدأت الزراعة التي تعتمد على الأمطار في المناطق الجنوبية الغربية تندثر بسبب الطبيعة الجبلية وغياب المشاريع العملاقة لحفظ المياه من التسرب إلى البحر أو إلى صحراء سبيع في جهة الشرق.

فغياب السياسات الزراعية والمشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص جعلها تتجه نحو المناطق المفتوحة والحصول على المياه الجوفية البعيدة بعد توفر آلات الحفر العملاقة عن طريق القروض الزراعية الحكومية لتحقيق استراتيجية الاكتفاء الذاتي التي وضعتها الحكومة.

وتعتبر هذه السياسات عشوائية فاقدة للرؤية ولدراسات الجدوى مما جعلها تمارس زراعة غير مستدامة نتيجة استمرار زراعة الحبوب والأعلاف وغيرها من محاصيل مستهلكة للمياه بكميات كبيرة إلى ان أصبحت بعض الشركات الضخمة والكبيرة ترتحل من منطقة شحت فيها المياه إلى مناطق أكثر وفرة للمياه أشبه بمرحلة الرعي المتنقل طلبا للكلأ وهذا الترحال والإنتقال يتم عادة بعيدا عن أنظار الدولة أو لم يتم بالتنسيق مع الدولة التي قد تنصحها بنقل هذه الاستثمارات إلى الخارج.

وحسب الإحصاءات الرسمية فإن الزراعة التي بدأت منذ زمن الطفرة في السبعينيات ١٩٧٥ حتى عام ٢٠٠٥ قد استخرجت من المياه ما يقرب من ٤٢٣ مليار متر مكعب ويعتبر هذا رقم فلكيًا في معايير ومقاييس البلدان

الصحراوية الجافة، وتعتقد بعض الجهات بأن تلك الكمية تمثل ٨٠ في المائة من احتياطيات المياه الجوفية المؤكدة أو أكثر من ٥٠ في المائة من احتياطيات المياه الجوفية المؤكدة في التكوينات الرئيسية والثانوية.

ونتيجة السياسة الزراعية الخاطئة التي تسمى باستراتيجية الاكتفاء الذاتي والتي لم تدقق وتمعن النظر في هذه السياسة هل هي زراعة مستدامة أم لا؟ فنتيجة التوسع العشوائي تجاوز إنتاج القمح الخمسة ملايين طن فاق الحاجة المحلية وبدأ تصديره إلى الخارج وحصلت على جوائز تميز وإنجاز من الخارج كانت على حساب الأمن المائي.

ويحتاج طن الشعير إلى ١٢١٢ متر مكعب من المياه الجوفية والقمح يحتاج إلى ستة أضعاف الكمية التي يحتاجها الشعير، فهذا الاستنزاف والهدر الكبير للمياه ولد مزيدا من الضغوط على الموارد المائية المتاحة إلى أن تنبهت دول الخليج مؤخرا إلى ضرورة اتباع مزيج من السياسات والأخذ بمفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية واتباع سياسات التعاون الأقليمي بين دول الخليج في مشاريع مشتركة تحقيقا للتكامل الاقتصادي الخليجي.

وتجب الاشارة إلى مفهوم (المياه الافتراضية) التي تعد جزء لا يتجزأ من الطعام وتمثل أهمية كبيرة لدول الندرة المائية وهو ما يسمح لدول الندرة المائية إلى استيراد منتجات استهلاكها عال للمياه بينما تصدر منتجات استهلاكها للمياه أقل وبهذه الطريقة يجعل المياه متاحة للاستخدامات الأخرى.

ويمكن لدول الخليج أن تتجه إلى مشروع ربط مائي مشترك شبيه بالربط الكهربائي الخليجي خصوصًا وأن عدد السكان في دول الخليج ينمو بشكل متواصل فقد ارتفع من ٣٠ مليون عام ٢٠٠٠ إلى ٣٥ مليون عام ٢٠٠٦، ومن المتوقع أن يصل إلى ٣٩ مليون عام ٢٠١٠، ونحو ٥٨ مليون عام ٢٠٣٠.

وحسب إحصاءات عام ٢٠٠٧ فإن الغذاء يشكل نحو ٣٦ في المائة من مؤشر السلع الاستهلاكية في الكويت، ونحو ٣٠ في المائة في عمان، ونحو ٢٥ في المائة في السعودية، و١٩ و١٤ في المائة في كل من قطر والإمارات على التوالي.

ويستهلك القطاع الزراعي عادة ٨٥ في المائة من المياه، والصناعي يستهلك ٩ في المائة، ويذهب الباقي للاستخدام البشري، ولا تمتلك دول الخليج حتى الآن أي مخزون استراتيجي آمن للمياه لمواجهة الأزمات المستقبلية.

فتحول دول الخليج من استراتيجية الاكتفاء الذاتي إلى استراتيجية الأمن الغذائي كهدف استراتيجي بديل بعدما تبين لها أن الأمن الغذائي ليس هو أكثر أهمية من الأمن المائي وإن كان عليها أن تتجه نحو استخدام مخزون غذائي لحالات الطوارئ.

وقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية العالمية نحو ٧٥ في المائة منذ عام ٢٠٠٠ وهي المسؤولة عن ارتفاع ٣٠ في المائة من مؤشر التضخم في دول الخليج، وارتفاع أسعار المواد الغذائية في العالم نتيجة تحول بعض المنتجات الزراعية إلى الوقود الحيوي إلى جانب تقييد بعض الدول المصدرة لسلع محددة ومنعها من التصدير وقصرها على الاستهلاك المحلي.

وعند التحول من استراتيجية الاكتفاء الذاتي إلى استراتيجية الأمن الغذائي لابد من الحذر من الأضرار العكسية عند تطبيق تلك الاستراتيجية، فرغم اتخاذ السعودية قرار وقف شراء القمح التدريجي بنسبة ١٢،٥ في المائة سنويا في مدة أقصاها ثماني سنوات، إلا أن المزارعين اتجهوا إلى زراعة محاصيل شبيهة قياسا بطريقة زراعة القمح مما يعني حتمية التوجه نحو زراعة الأعلاف الخضراء وهذه أكثر استهلاكا للمياه من محصول القمح، ففي المتوسط يستهلك هكتار القمح نحو ستة آلاف متر مكعب من

المياه بينما تستهلك زراعة الاعلاف الخضراء في المتوسط ٢٤ ألف متر مكعب للهكتار، أي زيادة استهلاك المياه أربعة اضعاف فكانت الآثار كارثية على استنزاف المياه لإن القرار لم تصاحبه استراتيجية كيفية التحول من زراعة القمح إلا زراعات أخرى وإيجاد استثمارات بديلة وتشجيع استيراد الاعلاف بأسعار مدعومة تمنع زراعتها محليا.

إلى جانب ذلك فان الدولة بحاجة إلى إدخال نظم زراعة بدون تربة لتوفيرها للمياه والتربة معا، واستنباط أصناف نباتية محلية مقاومة للجفاف والملوحة وتوفر المياه، مع تنمية الموارد المائية غير التقليدية من أجل أن توازن بين اعتبارات الأمن المائي والأمن الغذائي والتنمية المستدامة، لإن تلك الفترة الماضية شهدت تعارضا واضحا بين تلك الاعتبارات وأحدثت اختلالات في التوازن بينها نتيجة التوسع الأفقي واتباع استراتيجية الاكتفاء الذاتي الكامل محليا غير المدروسة، مع غياب سياسة تسعير المياه بوصفها سلعة اقتصادية نادرة في ظل ظروف جفاف دول الخليج، مما نتج عنه أوضاع شاذة لا تتوافق مع اعتبارات الميزة النسبية أو التخصيص الإنتاجي أو التخصيص الأمثل للموارد المائية ما أدى إلى استنزاف وهدر مائي واضح، حتى تجاوز الإنتاج في بعض المحاصيل استراتيجية الاكتفاء الذاتي بثلاثة اضعاف مثل القمح.

وحسب الإحصائيات الرسمية فإن الحبوب تستهلك نسبة ٣٥،٩٥ في المائة من المياة المستهلكة، ثم محاصيل الفاكهة بنسبة ٣٣،٤٩ في المائة، ثم الأعلاف بنسبة ٢٥،٤ في المائة، بينما الخضروات تستهلك فقط ٥،١٦ في المائة، وتعتبر الخضروات من المحاصيل التي تفسد بطول المسافة أو تفقد قيمتها الغذائية فلابد من التوسع في زراعتها في ضواحي المدن.

فالحفاظ على مخزون المياه يجب ألا ينهي خططنا الزراعية المستدامة التي توائم بين المحافظة على المياه وتقنين استخداماتها وبين الخطط

الزراعية المستدامة التي تحقق الأمن الغذائي للمواطنين وليس بالضرورة أن نحقق الاكتفاء الذاتي.

لذلك من الضروري توجيه المزارعين نحو زراعة محاصيل قليلة الاستهلاك للمياه مثل إنتاج التمور التي يتوقع أن يصل إنتاج السعودية عام ٢٠١٠ نحو مليون طن ولكنها بحاجة إلى بيئة صناعية تستوعب هذا الإنتاج لإن المصانع الحالية لا تستوعب سوى ٨ في المائة من الإنتاج الحالي كي يصبح المردود اقتصاديا.

كما يجب اتباع استراتيجية زراعية تركز على الميزة النسبية للمناطق والاكتفاء بزراعة وإنتاج جزء من الغذاء والاعتماد على المياه المتجددة ووضع أنظمة لحماية الموارد المائية الطبيعية من الإستنزاف والتدهور النوعي.

أما زراعة الحبوب والأعلاف وبقية المنتجات الغذائية الأخرى التي تستهلك كميات كبيرة من المياه فيمكن تأمينها عبر الاستثمار الخليجي الخارجي المشترك في دول مجاورة تمتلك أنهارا وأراضي واسعة مثل الهند والسودان والحبشة ودول عديدة في إفريقيا وقد سبقتنا اسرائيل في الاستثمار الزراعي في إفريقيا وتسيطر إنجلترا على تجارة الشاي وهو لا يتواجد في أراضيها ولو استثمر جزء من الأموال السيادية في الاستثمار الزراعي الخارجي لما خسرت الأموال السيادية في الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ التي تصل إلى ٤٠ في المائة في صندوق أبو ظبي وقطر والكويت وكانت أقلها خسارة الصندوق السعودي الذي خسر ١٢ في المائة كي تساهم في الأمن الغذائي الخليجي بل والمساهمة بفاعلية في تجارة المواد الغذائية عالميا.

ويمكن لدول الخليج أن تشارك الدول المضيفة للحفاظ على استثماراتها من الابتزاز كما عليها أن تساهم في صناعة هذه المواد الغذائية لصالح ماركاتها المحلية حيث نجد أن مارك سبنسر البريطانية التي تتحكم في ٧٠

في المائة من أسواق تجزئة المواد الغذائية في بريطانيا تصنع مواد غذائية لصالح ماركتها التجارية في أنحاء متفرقة من العالم بأسعار منافسة لإن تكاليف الوسطاء تختفي لصالح المستهلك، كما أن الصين استاجرت مناطق لمدة ٤٩ عاما في كازخستان المجاورة لاستثمارها في زراعة فول الصويا وفي بقية الحبوب كخطة للاستثمار الزراعي الخارجي.

فاحتياجاتنا الغذائية يجب ألا يكون تأمينها مرتبط فقط بقدراتنا المالية بل بما نملكه من استثمارات زراعية وصناعية خارجية في مناطق آمنة تستفيد بحد أقصى من بنود منظمة التجارة العالمية.

وأمننا الغذائي يتحقق من خلال مساهمتنا في تجارة وصناعة المواد الغذائية عالميا مع بناء مخزون استراتيجي حكومي للسلع الغذائية الأساسية ليكون هذا المخزون رديفا للمخزون التجاري الذي يحتفظ به الموردون ويمكن استغلاله لتأمين خدمة الأسواق عند حدوث أزمة للموازنة بين العرض والطلب وعدم السماح للموردين التحكم في السوق وقت الأزمات.

ابرزالتحديات والمعوقات التي تواجه الاستثمار الزراعي في دول الخليج:

من أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه الاستثمار الزراعي في دول الخليج تخبط وعشوائية السياسات الزراعية السابقة نتيجة ضبابية الرؤية وغياب خطط استراتيجة مشتركة.

فتخبط السياسات الزراعية السابقة أدت إلى استنزاف المياه الجوفية في دول الخليج فمثلا العيون التي كانت بأعداد كبيرة في الاحساء وفي مناطق مختلفة من دول الخليج جفت نتيجة الاستعمال الجائر للمياه وغير المحسوب خصوصا وأنها مياه غير متجددة.

فأصبحت دول الخليج نتيجة هذا التخبط ما بين استراتيجية الأمن الغذائي واستراتيجية الأمن المائي ولم تتمكن من التوجه الصحيح المدروس، ولم تتمكن من التوجه الجماعي للاستثمار في الخارج، وخسرت من الأموال السيادية في الأزمة الاخيرة نحو ما يقارب ال ٤٠ في المائة من صندوق ابو ظبي وقطر، وخسرت الأموال السيادية السعودية ١٢ في المائة، ولو استثمرت هذه الأموال في أصول إنتاجية لما خسرت هذه الخسارة الكبيرة التي استثمرت في أسهم وسندات خارجية.

ومنذ القدم أدرك هاشم بن عبد المطلب بحنكته وفطنته الموقع الجغرافي لمكة المكرمة فسن رحلتي الشتاء والصيف إلى اليمن والشام لتحقيق الأمن الغذائي لأهل مكة ولكن لم تتجه دول الخليج إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال استغلال الموقع الجغرافي المتوسط لدول الخليج وهي تحيط بها دول زراعية ويمكن أن تستفيد كذلك من قوانين منظة التجارة الدولية عبر شراكة مع الدول المضيفة خصوصا في الهند والسودان والحبشة وإفريقيا وغيرها من الدول الأخرى القريبة والبعيدة مثلما تتحكم انجلترا في تجارة الشاي وهو لا يوجد في أراضيها.

فدول الخليج لم تستثمر أموال النفط الطائلة حتى الآن في الانتاج الزراعي الخارجي المشترك، ولو فعلت فإنها يمكن أن تساهم مساهمة فعالة في تجارة المنتجات الغذائية العالمية وتشارك في صناعتها كذلك يمكنها من تحقيق استراتيجية مخزون استراتيجي آمن لتلبية احتياجات دول الخليج، وتتجاوز تذبذب الأسعار العالمية والمحلية إلى حد كبير، وتمول مراكزها التجارية بمنتجاتها وهو عامل مهم يساهم في انخفاض نسب التضخم المحلية التي تعاني منها دول الخليج وقت ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية كما أنها تحافظ على ثروتها من الماء حتى تحقق الأمن المائي.

خصوصا وأن النمو السكاني في دول الخليج متزايد وهي بحاجة إلى إمدادات مياه مستدامة وآمنة حتى بجانب التوسع في تحلية المياه لإن جميع المحللين يتنباؤن بأن المستقبل هو حرب مياه.

تحويل دول الخليج بوصلة الوجهة الاستثمارية للمنتجات الزراعية إلى إفريقيا:

خرجت دول الخليج بعد عشرين عاما من المفاوضات مع الجانب الأوربي من أجل إبرام اتفاقية للتجارة الحرة بتجارب مريرة أكسبت الفريق التفاوضي رؤى بعيدة المدى أملت عليه البحث عن خيارات وبدائل أخرى متاحة في العالم بدلا من الاستمرار في مفاوضات عقيمة نتيجة سعي الاتحاد الأوربي إلى وضع الحماية بكل الوسائل أمام صادرات قطاع الكيماويات الخليجي تمثلت في فرض الرسوم على الصادرات إلى جانب فرض قيود كمية.

وتؤمن دول الخليج بأن الأمور السياسية عادة ما تكون مرتبطة بالتحولات الاقتصادية، وتعتبر كذلك أن الاقتصاد في العالم اليوم هو المحك الرئيسي لنمو وتطور البلدان، ومنذ تولي خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز مقاليد الحكم كانت آسيا وجهته الأولى ومثلما كانت آسيا الأكثر جذبا للسعودية كانت السعودية جهة جذب للآسيويين.

وتوجه السعودية نحو الشرق يؤكد عزم السعودية على الإنفتاح الاقتصادي على كافة الدول خاصة بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية لإن في آسيا دولا مثل الصين والهند وماليزيا أصبحت تمثل اقتصاديات عالمية عملاقة وقوى قادمة على الخرائط الاقتصادية بشكل قوي ولافت.

وهدفت السياسة السعودية إلى تنويع أنشطتها الاقتصادية وزيادة عدد شركائها الاقتصاديين في العالم، ولم يكن تحويل البوصلة التجارية شرقا على حساب الغرب بل من أجل تنويع مصادر الدخل فيها وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتنويع كذلك قاعدة الاستثمار لمختلف دول العالم وهو منطق واضح في سياسة السعودية التي تؤمن بالنهج الاقتصادي الحر.

وتتوقع التقارير أن الأهمية الاقتصادية لدول الخليج كمركز عام ٢٠٢٠ بأن يصل حجم اقتصادها إلى تريليوني دولار بما توفره من نحو ربع احتياطيات العالم من النفط والزيادة الملحوظة في إنتاج البتروكيماويات والمعادن واللدائن.

وتدرك دول الخليج أن هناك انتقال تدريجي للثقل الاقتصادي العالمي بين الغرب والشرق وستكتسب الأسواق الناشئة أهمية كبيرة لكونها شريكا تجاريا وجهات استثمارية مهمة، وسيشهد المستقبل تركيزا أكبر على عمليات التصنيع إذ سيرتفع إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي من الهيدروكربونات بشكل كبير بحلول عام ٢٠٢٠ ومن المرجح أن تخفض تصدير النفط على شكل خام وهو سلعة ذات قيمة مضافة منخفضة لا تقدم فرص توظيف كثيرة لذلك هي تحول نفطها إلى منتجات مكررة أو بتروكيماويات واستخدام النفط والغاز كخطوط تغذية لصناعاتها مضيفة بذلك قيمة أكبر لصناعاتها وتوفير فرص عمل أكثر.

لكن هناك إشكالية ستعاني منها دول الخليج وهي زيادة الإنفاق على الواردات الغذائية بنسبة تفوق الضعف حيث سيصل إلى ٤٩ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠ مقارنة ب ٢٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، وكان شح المياه أهم سبب لهذه الزيادة الكبيرة حيث يعد الإنتاج الزراعي المحلي مكلفا، ودقت أزمة المواد الغذائية عام ٢٠٠٨ ناقوس الخطر باعتبار أن دول الخليج وخصوصا السعودية الدولة الأكبر مساحة والأكثر سكانا وتعاني ندرة المياه للاستخدام الآدمي والمدني فكيف للزراعة، وتعتمد في

الوقت الحاضر على ٧٠استيراد في المائة من احتياجاتها الغذائية الذي يجعلها شديدة التأثر بتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية وبنقص معروضها في الأسواق العالمية خصوصا بعدما اتجهت كثير من الدول إلى استثمار كثير من الأراضي الزراعية للوقود الحيوي إلى جانب اتخاذ السعودية أكبر دولة خليجية خطة وقف إنتاج بعض المحاصيل التي تستهلك المياه بصورة مكثفة وذلك بعد عقود من استنزاف مواردها المائية غير المتجددة.

وتحتاج السعودية بمفردها إلى استيراد نحو ٢،٧ مليون طن من القمح سنويا، علما أن هذه الكمية ستزداد لإن إنتاجها المحلي من القمح سيتراجع، كما أنها ستحتاج إلى استيراد ما بين ٨٠٠ ألف طن ومليون طن من الأرز و ٦،٣ مليون طن من الشعير (نحو ٤٥ في المائة من إجمالي صادرات الشعير العالمية) ونحو ١٤ مليون طن من الأعلاف.

وطبقا للمجلس الاقتصادي الأمريكي – السعودي ظلت السعودية مصدرا صافيا للقمح حتى عام ٢٠٠٨ مع أنها افقر دول العالم بالموارد المائية المتجددة، ولمواجهة نضوب الموارد المائية غير المتجددة والنقص العالمي في المواد الغذائية أطلق خادم الحرمين الشريفين مبادرة الملك عبد الله الزراعية لخفض إنتاج القمح بنسبة ١٢،٥ في المائة سنويا إلى حين الغاء هذا الإنتاج تماما بحلول عام ٢٠١٦ ودخلت المبادرة حيز التنفيذ بداية عام ٢٠٠٩.

ومنذ فترة يحاول الغرب ترويج بان الاستثمار في إفريقيا خطر لأسباب كثيرة لإنه لا يجد ترحيبا رغم أنه في مسح لمنظمة الشفافية الدولية الأخير الذي يضع بوتسوانا مثلا أقل فسادا من إيطاليا أو اليونان.

وقد قفز عدد الديمقراطيات من أربعة فقط عام ١٩٩٠ إلى ١٧ في الوقت الحاضر، وبدأ العديد من البلدان في تحرير اقتصاداتها وتطوير أسواق رؤوس أموالها مثل أوغندا وتنزانيا الذي نما ناتجها الإجمالي ٧ في المائة

من سنة ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٢ وتجاوز الـ ٨ في المائة في الوقت الحاضر مما آثار إعجاب المجتمع الدولي.

وحسب أرقام البنك الدولي الذي يفيد بأن عروض إفريقيا حاليا أعلى العوائد على الاستثمار الأجنبي المباشر في أي منطقة في العالم.

ودولة مثل غانا مهدت الطريق لنمو صادراتها واقتحمت أسواق الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، ودولة مثل راوندا التي جرت فيه االمذابح الجماعية نتيجة الحرب الأهلية في التسعينيات حققت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي هي حجر الزاوية في استراتيجية نمو جديدة وإنشاء حديقة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كيغالي عاصمة لها.

ودفعت نيجيريا ديونها الخارجية بالكامل ووضعت قواعد مالية حكيمة ونظفت النظام المصرفي .

وكان متوسط العائد السنوي على رأس المال من الشركات يصل من ٦٥ في المائة إلى ٧٠ في المائة أي أعلى من المتوسط العائد على شركات مماثلة في الصين والهند واندونيسيا وفيتنام، وكان متوسط هامش الربح ١١ في المائة وهي أفضل من الأرقام القابلة للمقارنة بآسيا وأمريكا الجنوبية.

فأصبحت إفريقيا تعد واحدة من أكبر الأسواق الواعدة والناشئة المتطورة لاستقرارها الاقتصادي والسياسي، والسياسات المالية الحصيفة والنقل والبنية التحتية اللوجستية إلى جانب احتوائها على ثلث الموارد المعدنية في العالم إلى جانب النفط وأراضٍ زراعية خصبة غير مستغلة أو تزرع بطرق بدائية.

وسبقت الصين دول الخليج -وهي أبعد منها- باستثمارات وصلت إلى ٣٢،٣ مليار دولار بحلول أغسطس (آب) ٢٠١٠ مدعومة بنموذج تفاوضي للموارد مقابل المشاريع والائتمان، وبلغ حجم تجارة الصين مع

إفريقيا الـ ١٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠ من ٩١،١ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، وبدأت الدول الغربية تنزعج من توسع الاستثمارات الصينية في إفريقيا وأصبحت تتهمها بأنها تقدم مساعدات لدول إفريقية ذات سجل سئ في مجال حقوق الإنسان وللأنظمة السياسية غير المستقرة بينما ترى الصين أن الأنظمة الاجتماعية والثقافية تختلف، وأن مسارات التنمية والأنظمة السياسية متنوعة وليست هناك طريقة واحدة.

وبدأت الهند تتجه إلى رفع دبلوماسيتها الاقتصادية في إفريقيا الغنية بالموارد الطبيعية، وبدأت تطور نموذجها المتميز من التواصل الذي يختلف عن النهج التجاري البحت لبكين، وتشهد التجارة الثنائية حاليا نحو ٤٥ مليار دولار، ويتوقع ان تقفز إلى ٥٥ مليار دولار خلال عامين وإلى ٧٠ مليار دولار خلال خمس سنوات، وتشير غرفة التجارة والصناعة الهندية إلى أن مالا يقل عن ٨٠ شركة هندية تقوم بنشاطات تجارية في أكثر من ٢٠ دولة افريقية، والغريب أن دولة الهند دولة زراعية إلا أنها تستثمر في الزراعة في إفريقيا نحو ١،٥ مليار دولار من مجمل استثماراتها البالغة ١٦،٧ مليار دولار.

والحقيقة أن دول الخليج تأخرت كثيرا عن الاستثمار في إفريقيا وهي قريبة منها وتقيم علاقات مع العديد من الدول وخاصة اثيوبيا والسودان والتي لها علاقة تاريخية مع اثيوبيا وقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم أصحابه بالهجرة اليها لوجود ملك عادل وهي من الدول التي كانت لها تجارة مع مكة، ومن دواعي السخرية أن دول الخليج لم تدرك أن اثيوبيا تتمتع بامكانات زراعية هائلة لكنها تحتاج إلى استثمارات ضخمة في بنيتها التحتية بالإضافة إلى إعادة تنظيم قطاعها الزراعي بصورة أفضل، وتعتبر أثيوبيا أغنى دول شرق إفريقيا بالمياه لكثرة الأنهار (١٤ نهرا كبيرا) التي تنبع من أراضيها، ونظرا لفيضان النهرين الأبيض والأزرق قدمت حكومة الهند قرضا ميسرا بقيمة ٦٤٠ مليون دولار خلال السنوات الخمس المقبلة

لتشجيع إنتاج السكر وهو ما يعتبر أضخم ائتمان تمنحه نيودلهي إلى بلد اجنبي.

وخلال الآونة الأخيرة أنفقت الهند نحو ٢،٥ مليار دولار لشراء الأراضي في إثيوبيا لإنتاج مجموعة واسعة من المحاصيل الغذائية ومحاصيل أخرى والغريب أنها تستخدم لإنتاج الوقود الحيوي رغم أن دول الخليج تمتلك أصولا في صناديق سيادية تبلغ ١،٣ تريليون دولار وهو ما يشكل ٧٩ في المائة من إجمالي اصول الصناديق العربية كلها ونسبة ٤٧ في المائة من إجمالي اصول الصناديق السيادية في العالم كله التي بلغت ٣،٥ تريليون دولار نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٠ وهو نتيجة غياب رؤية اقتصادية واضحة خلال الفترة الماضية في استثمار تلك الأصول فيما يتعلق بطبيعتها أو كيفية استثمارها للأصول التي تديرها وكان الأولى أن توجه بمشاركة القطاع الخاص خصوصا تجار تجزئة المواد الغذائية في شراء أراضي زراعية من أجل زراعتها وضمان جزء من الإنتاج لدولها بدلا من أن يوجه بشكل كامل للتجارة العالمية.

فالقارة الأفريقية تمثل سوقا غير مستغلة تماما، وتتمتع بإمكانات كبيرة تؤهلها لكي تصبح مركزا لكبار المستثمرين العالميين، وبدأت تنهال الاستثمارات التي يقدر حجمها بمليارات الدولارات في القطاعات الحكومية والأسهم الخاصة كل عام خلال العقد الماضي والتي تضمن لاصحابها عوائد كبيرة، ونجد أن دول عدة مثل روسيا وجنوب إفريقيا وبريطانيا وكندا والهند والبرازيل والصين تستفيد بالفعل من هذه الوجهة الاستثمارية، وبات من المؤكد أن دولا أخرى مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا واليابان وغيرها ستحذو هذا النهج أيضًا.

وقد استضافت دلهي عاصمة الهند التجارية في مارس (آذار) ٢٠١٠ اجتماعا حول الشراكة بين الهند وإفريقيا حضره ٤٨٣ منوبا يمثلون ٣٣ بلدا إفريقيا من أصل ٥٣ بلدا مع ٢٩ وزيرا من إفريقيا واجتذبت مصالح

تجارية بقيمة ٩ مليارات دولار، كما شهد الاجتماع تعهد الحكومة الهندية بتقديم ٥،٤ مليار دولا رفي صورة قروض.

كما سيعقد مؤتمر موسع لترويج فرص الاستثمار في إفريقيا تحت شعار (إفريقيا قارة النمو للاستثمار المباشر وفرص الاستثمار لعام ٢٠١٠ وما بعدها) تعقده جمعية رأس المال المخاطر الافريقية (AVCA) بالتعاون مع شركة القلعة مؤتمرها السنوي بالقاهرة خلال الفترة من ١٥- ١٧ نوفمبر ٢٠١٠.

وتعقد السعودية منتدى الاستثمار الخليجي الإفريقي ٢٠١٠ في الرياض تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز خلال ديسمبر (كانون) ٢٠١٠ بمشاركة رؤساء الدول والوزراء، ويهدف المنتدى إلى تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية القائمة بما في ذلك الاستراتيجيات المطلوبة لترجمة الخطط إلى انجازات عملية ملموسة على أرض الواقع وذلك في مجالات الزراعة والمعادن والموارد الطبيعية والطاقة والاتصالات والبنية التحتية والسياحية والتجارة .

ويتولى ترتيبات المنتدى مجلس الغرف السعودية بالتعاون والتنسيق مع مركز الخليج للأبحاث، ويبحث المنتدى عن إجابة بأن تكون إفريقيا مصدرا ذا مصداقية على المدى الطويل لواردات دول الخليج الغذائية المرتفعة باعتبارها مستوردا كبيرا للغذاء.

وتستطيع السعودية أن تدرس إمكانية عقد تحالفات استراتيجية أيضًا لا تقوم بالضرورة على أساس المكتسبات المتساوية مع شركات الأغذية العالمية العملاقة التي تتمتع بخبرات متراكمة على مدى عقود بمشاركة شركات القطاع الخاص الخليجية التى تملك أسواق تجزئة المواد الغذائية والشراكة مع الشركات المتعددة الجنسيات التي لديها معرفة بالقضايا الزراعية المحلية على نطاق العالم وتقدم هذه الشركات متعددة الجنسيات خبرات هائلة في مجالات التكامل الرأسي والتمويل وبناء القدرات البحثية

والتحالفات الاستراتيجية العالمية. وقد يؤدي إبرام مثل هذه الاتفاقيات إلى تسهيل الحصول على أراضٍ زراعية وإلى تيسير الحصول على منتجات نهائية بأسعار تنافسية تساهم في انخفاض نسب التضخم في دول الخليج، فشركة مثل مارك اسبنسر في بريطانيا تتحكم في ٧٠ في المائة في تجارة تجزئة المواد الغذائية في بريطانيا ولا تكتفي بتجارة المواد الغذائية بل تمتلك مصانع موزعة في أنحاء العالم تنتج وتصنع لصالح شركاتها لتصل منتجاتها إلى المستهلك بأسعار منافسة خصوصا لفئات محدودي الدخل.

هل يمكن الجمع بين المساكن الذكية والميسرة اقتصاديا؟:

أخطر تحد واجه السعودية في السنوات الماضية هو الفقر السكني، وأصبح من أكثر القطاعات الاقتصادية تعقيدا بعدما كان هذا القطاع يسيرا على مر تاريخ البلاد، وقد انخفضت ملكية المساكن من ٨٥ في المائة إلى أقل من ٣٠ في المائة، وهي دلالة على أن الاستراتيجيات القديمة في تقديم منح أراضي من قبل البلديات مع تقديم قرض بمبلغ ثلاثمائة ألف ريال لم تعد مجدية في الوقت الحاضر.

وظل تمويل الرهن العقار متواضعًا يصل إلى ٣٢ مليار ريال نسبةً إلى التمويل الاستهلاكي الذي وصل إلى ١٨٧ مليار ريال لإن الرهن العقاري ظل حبيس قرارات المجالس مجلس الشورى ومجلس الوزراء.

لكن القرارات الملكية حركت المياه الراكدة، وكان قرار خادم الحرمين الشريفين حول برنامج الإسكان تصحيحًا استراتيجيًا تاريخيًا، ويؤكد خادم الحرمين الشريفين بأن رهاننا الوحيد هو مع الزمن لإيمانه بأن السباق التنموي لم يعد سباقا بعدد خطوات الإصلاح وانما أيضًا في الأشواط التي تقطعها تلك الخطوات، لذلك أمر بإنشاء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية في جميع

مناطق المملكة بقيمة ٦٦،٦ مليار دولار (٢٥٠ مليار ريال) وكأنه استدعى مشاريع الإسكان من المستقبل إلى الحاضر.

والقرارات الملكية بمفردها ستساعد في حل أزمة الاسكان الخانقة التي تميزت بها الفترة الماضية .

ويؤكد مختصون في المجال العقاري بأن السعودية بحاجة إلى ١،٦٥ مليون وحدة سكنية جديدة بحلول عام ٢٠١٥ ونحو ٢،٦ مليون وحدة سكنية بحلول عام ٢٠٢٠ بمعدل ٢٦٢ ألف وحدة سكنية سنوية، ويتوقع أن يستثمر خلال العشر السنوات القادمة ما يقرب من ٥٠٠ مليار ريال لتلبية الطلب المحلي المتزايد على الوحدات السكنية بسبب نمو شريحة الشباب وانخفاض متوسط حجم الأسرة السعودية مع استمرار النقص في معروض الوحدات السكنية.

لكن التحدي الحقيقي المتمثل في تعزيز قدرة المواطن على شراء مساكن سيظل قائما بسبب عدم تناسب أسعار العقارات الحالية مع مداخيل معظم المواطنين، ولابد أن تتجه شركات العقار في التركيز على الإسكان الميسر في الضواحي والمتعدد الطوابق والذي يدار من قبل شركات لضمان نجاح تلك المشاريع ما بعد السكن، ولا يمكن خفض تكلفة البناء إلا بتقليص مساحة أرض المسكن لإن أربعين في المائة من المساكن السعودية غير مستخدمة في الوقت الحاضر.

ويحتاج القطاع الخاص إلى إقامة تحالفات مع شركات تمتلك الخبرة والتكنولوجيا الملائمة لبناء تلك المساكن التي تجمع ما بين التكلفة المنخفضة والرفاهية العالية والتي تستخدم تقنيات عالية ومتقدمة توفر على المستهلك فواتير الاستهلاك في الكهرباء وغيرها لإنها قادرة على ان تجمع ما بين العوازل والأجهزة الموفرة للطاقة والمستدامة، وحان الوقت أن يسكن المواطن السعودي في بيت اقتصادي برفاهية عالية.

والسعودية معروف عنها أنها تستهلك ٧٠ في المائة من الكهرباء في أجهزة التكييف فيمكن أن تخفض هذا الاستهلاك إلى أقل من الثلث كل ذلك يساهم مستقبلا في معالجة مشكلة التضخم.

والدولة أنشات وزارة للاسكان لحل الفجوة بين العرض والطلب على المنازل وحاصرت الأزمة الإسكانية بحلول من جميع الجهات التشريعية والتنفيذية، وهناك توقعات بحل أزمة السكن خلال ثلاثة أعوام وسيؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار إيجار الوحدات السكنية إلى أكثر من ٣٠ في المائة، وانخفاض نسبة السعوديين بين المستأجرين إلى ٢٠ في المائة، ويتوقع أن يمتلك ٨٠ في المائة من السعوديين مساكنهم في غضون عشرة اعوام أو أكثر قليلا بفعل القرارات الملكية.

ارتفاع التكاليف العقارية والمشاريع:

تشترك دول الخليج مع بعض المدن العالمية التي دمرت في الحربين العالميتين، فكانت بحاجة إلى إعادة إعمار، بينما دول الخليج كانت بحاجة إلى إنشاء مدن جديدة بعد اكتشاف البترول لم تكن موجودة من قبل بل كانت إما عبارة عن بوادي وهجر ومدن صغيرة جدا لذلك تسمى هذه المدن في جغرافية المدن بالمدن الشيطانية.

وبناء على ذلك ظهرت مدارس بناء عديدة بعد الحرب العالمية الثانية سميت بالعمارة العالمية (Interational Architure) وفكرتها قائمة على البساطة وعدم المغالة في الزخارف مع الاهتمام بالوظيفة وتناسق الشكل العام ،لإن الدول في ذلك الوقت كانت خارجة من الحرب العالمية

الثانية ولا تملك الأموال الكافية ، فحاولت تقليل تكاليف إعادة الاعمار إلى حدها الأدنى، ثم أتت مرحلة الخرسانة سابقة الشد (Concrete Reinforce) ثم توالت المدارس بعد تراكم الأموال نتيجة النهضة الصناعية، كمدرسة العمارة الحديثة التي انتهت عام ١٩٦٠، وبرزت بعدها مدرسة الحداثة المتأخرة، ثم مدرسة ما بعد الحداثة المتأخرة التي ناقضت خصائص مدرسة الحداثة المتأخرة باهتمامها بالرموز المحلية والرموز التاريخية والتعبيرات التاريخية والتوافق مع النسيج العمراني ومراعاة الذوق العام، ثم المدرسة الإحيائية الثورية التي اعتبرت العمارة فنًا اجتماعيًا، ثم توالى ظهور مدارس العمارة مثل مدرسة التكنولوجيا في المباني والتي اتسمت باللمعان باعتبار أنها ملساء وأول ما ظهرت في إنجلترا كونها أكبر القلاع الصناعية في العالم وهي تمزج بين العمارة وبين منتجاتها الصناعية من ألواح الصلب والألمنيوم والبلاستيك اللامع وألواح الزجاج والمرايا لترويج تكنولوجيتها الصناعية للعالم.

ثم ظهرت مدرسة التكنولوجيا المتقدمة وأخيرا مدرسة العمارة الخضراء وهي حركة معمارية بدأت منذ عام ١٩٧١ عندما انعقد مؤتمر استكهولم والذي كان يدعو إلى الحفاظ على عناصر البيئة بتبني عناصرها وهي منظومة عالية الكفاءة تتوافق مع محيطها الحيوي بأقل الأضرار الجانبية من خلال تقليل الطاقة المستخدمة عن طريق تصميم مدن وشوارع ومباني سكنية أولا ثم الصناعية والتجارية وغيرها لاحقا.

فأسباب ارتفاع التكاليف العقارية والمشاريع في دول الخليج نقل تصاميم البناء الغربية دون التمعن والتفحص في مدى ملائمتها للأجواء المناخية والعادات والتقاليد، بعكس الغرب الذي كان يهدف إلى الترويج لمنتجاته الصناعية وتكنولوجية البناء المتطورة.

وكان الأولى لدول الخليج أن تستقي تصاميم عمارتها من بيئتها المحلية ومن نماذج التراث الإسلامي لتحافظ على تميزها.

فلم تستفد دول الخليج من توظيف عوائد النفط التوظيف الأمثل وغابت عنها العقلية الاقتصادية وحلت محلها العقلية الريعية التي ركنت للدعة والرفاهية، وغابت عنها الخطط الاستراتيجية والرؤى المستقبلية بأيدٍ وطنية، بل اكتفت بالخطط الأجنبية التي لا تتلائم مع ظروف المنطقة واستنزفت عائدات النفط في بناء تلك المشاريع العقارية بمبالغ خيالية.

فالخطط التنموية لم تكن متوازنة لإنها اتجهت نحو مشاريع عقارية تفوق حاجة المنطقة بدلا من الاتجاه نحوالمشاريع الصناعية التي تعزز النمو المستدام.

فالدول الغربية تناقش الآن لماذا أصبحت في مرحلة ما بعد التصنيع، ونحن نناقش لماذا لم ندخل مرحلة التصنيع، فالأزمة المالية العالمية كشفت الاختلالات وأعطتنا دروس أليمة، فبعدما عانت دبي انكماشا وكسادا في التجارة والإقراض التي تسببت في ازدهار هذه الإمارة لفترة طويلة، وفي ٢٢ من شباط (فبراير) ٢٠٠٩ تم إنقاذ دبي من مشكلتها المالية من قبل جارتها أبو ظبي الغنية بالنفط، فقد اشترى بنك الإمارات العربية المتحدة المركزي سندات لمدة خمس سنوات من دبي بقيمة عشرة مليارات دولار، وبسبب اهتمام دبي ببناء ناطحات سحاب انخفض الطلب على العقار بنحو ٧٠ في المائة التي أدى إلى انخفاض الأسعار بنحو ٦٠ في المائة والتي ارتفعت بنحو ٦٨ في المائة بداية عام ٢٠٠٧، حتى أن البعض وصف اقتصاد الإمارة باقتصاد يشبه الإسفنج مصمم لاستيعاب الأموال الأجنبية، وزادت قيمة ديون دبي واقتربت من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للامارة عام ٢٠٠٨ والذي بلغ ٨٢ مليار دولار، واستفادت أبو ظبي من الأزمة بتخلي إمارة دبي عن سياستها الخارجية المستقلة -التي جعلتها تصبح منفذ إيران إلى العالم- وهي فرصة لتعزيز الاتحاد الإماراتي وتعيد هيكلة مشروعاتها والتخلي جزئيا عن إقامة المزيد من المشاريع العقارية، ويمكن أن تجعل من مكانتها أحد عوامل تعزيز الوحدة الخليجية لإن دبي تملك مقومات ليست بالصورة التي يصورها البعض بأنها ستنهار، إذ انها تملك

دار ناشري للنشر الإلكتروني

أصولا بقيمة ٩٠ مليار دولار إضافة إلى ٢٦٠ مليار دولار تملكها شركاتها.

فالأزمة العالمية عرّت نقاط الضعف في جميع أنحاء العالم، فالدول الأوربية اكتشفت قيمة اقتصاداتها وحاجتها إلى إعادة التصنيع، وكذلك دول الخليج اكتشفت أنها بحاجة إلى الدخول في مرحلة التصنيع النهائية وعدم الاكتفاء بالصناعات الأساسية.

فالأزمة أدت إلى أن تلغي دبي مشاريع عقارية قيمتها ٢٦٣ مليار دولار في سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٨ في الإمارات المتحدة وفي تونس وفي تركيا والتي كانت تطمح دبي بمضاعفة حجم مشاريعها إلى ٧٠٠ مليار درهم خلال ثلاث سنوات.

وإذا أرادت دبي وبقية دول الخليج الاستفادة من الأزمة الاقتصادية العالمية التي لم يشهدا العالم من قبل منذ عام ١٩٢٩ فعليها أن تضع استراتيجيات قادرة على التعامل مع الواقع الاقتصادي الراهن والمحافظة على قوة أداء الأعمال وعلى تعزيز مستويات الكفاءة في استخدام الموارد القائمة وعلى تنويع قطاعات الأعمال وتوسعة النطاق الجغرافي لتلك الأنشطة بدلا من حصرها في أماكن محددة.

ففي الفترة المقبلة هي بحاجة إلى التفكير مليا في إنتقاء المشاريع وتصحيح وإعادة هيكلة المشاريع العقارية المزمع إقامتها والتوجه نحو البناء الشامل بدلا من البناء الفردي ونحو المنازل متعددة الوحدات والأغراض تكون بعيدة عن المدن في تجمعات كي تخفف الضغط على المدن وتقضي على عشوائية البناء التي ترهق تقديم الخدمات أو تتسبب في غيابها وترفع من تكاليفها.

فالسعودية دولة واسعة تستوعب التوسع العقاري وفق تنمية عقارية مدروسة ومنضبطة، خصوصا وأنها تعاني من نقص في بناء المساكن وهي مشكلة قد لا تكون بنفس الأهمية في بقية دول المجلس، لإن تكلفة

بناء المساكن تفوق قدرة الأفراد ولا تتناسب مع الدخول، خصوصا مع غياب التمويل المناسب والأفكار الخلاقة التي تبحث عن توفير مساكن مناسبة، وإن أكثر من ٦٠ في المائة من السكان لا يمتلكون مسكن ملك بينما في الولايات المتحدة تزيد نسبة من يمتلكون مساكن خاصة عن ٦٨ في المائة.

وتوقع تقرير صادرعن سامبا المالي السعودي أن قيمة عمليات بناء الوحدات العقارية الجديدة في السعودية تبلغ نحو ٤٨٤ مليار ريال بحلول عام ٢٠١٠، وستبلغ الاستثمارات في بناء المساكن الجديدة ١،٢ تريليون ريال بحلول عام ٢٠٢٠، وستستحوذ الوحدات السكنية على ٧٥ في المائة من إجمالي النشاط العقاري في السعودية، وإذا ما تحررت الاستثمارات البينية في استثمارات محلية فلن تتعرض مستقبلا للخسارة كالتي تعرضت لها دبي، خصوصا وأن دول الخليج تستثمر في الخارج نحو ١،٢ تريليون دولار وهذه الاستثمارات لو استثمرت في الداخل ستعزز من التكامل الاقتصادي حتى تدخل دول مجلس التعاون في مرحلتها النهائية وهي الوحدة.

وتستثمر حاليا دبي في توسعة القطاعات الجديدة التي اشتملت على مراكز التسوق والضيافة والترفيه والتعليم عام ٢٠٠٨ وعرضت ١٥٠ شركة عقارية مشروعات بقيمة ٢٠٠ مليار درهم في معرض العقارات الدولي في ٢٠٠٩/٢/١٥ وسط ترقب لقدرة القطاع العقاري في الإمارة على النهوض من كبوته، كما أن الأزمة المالية ستصحح وضع العقارات في دول المجلس، وقدر خبراء أن نسبة المضاربين في أسواق العقار كانت بحوالي ٩٠ في المائة مقابل ١٠ في المائة للطلب الحقيقي، ويركز المتعهدون الآن على خلق طلب حقيقي للمستهلك النهائي، أي أن هناك تغييرا هيكليا في الطلب على العقار بعدما انسحب المضاربون من سوق العقار الذي يجعل الطلب يعتمد على الأرباح لا على المضاربة، والفترة

المقبلة ستتوجه إلى تحويل السكن الفخم إلى عادي في متناول العديد من الطبقات.

والآن نظمت قطر المعرض الرابع للعقارات والاستثمارات لتعزيز موقعها الاقتصادي الرائد على مستوى المنطقة لتزويد الرواد العالميين بلمحة عن الوضع الحالي للسوق العقاري في قطر وهو يمثل منصة متميزة تتيح لهم إيجاد أفضل الخيارات في مجال المشاريع السكنية، وتطوير البيئة التحتية والمنشآت العامة، إذ تشهد قطر نموا في سوق المكاتب لديها نظرا لارتفاع الطلب العالمي ضمن أوساط شركات النفط والغاز وقطاع الأعمال المصرفية والخدمات المالية حيث تقدر قيمة الاستثمارات الإجمالية الصادرة عن الهيئة العامة للسياحة والمعارض القطرية QTEA بنحو ١٧ مليار دولار في مجال البنية التحتية السياحية وذلك لدعم الارتفاع الذي يتوقع أن يصل إلى ٤٠٠ في المائة في قطاع الفنادق بحلول عام ٢٠١٢.

وتستلزم المرحلة المقبلة استعدادا لطفرة عقارية اسكانية واستثمارية:

- توفير التمويل اللازم وإصدار بنية تشريعية متينة على مستوى دول المجلس حتى لا يحدث تضارب في السياسات وتتسبب في وجود ثغرات في الأنظمة وتصبح عقبة أمام حرية الاستثمارات.
- إنشاء شركات عقارية مساهمة على مستوى دول المجلس تخضع للرقابة والحوكمة والشفافية تلتزم بالمواصفات التي تفرضها دول المجلس على البناء لتحقيق وفورات اقتصادية تحل محل البناء الفردي.
- إعطاء أهمية قصوى للدراسات الهندسية في جامعات دول الخليج تعزز الشراكة بينها وبين القطاع الخاص .
- اتاحة الفرصة للمراة الخليجية على قدم المساواة بالشباب سواء في الدراسة أو في تملك المشاريع العقارية كي تشارك في التنمية.

- التوجه نحو إقامة القرى الذكية والمجمعات الخضراء خارج المدن كي تخفف الضغط على المدن، وتتفادى البناء العشوائي الذي يرهق الخدمات ويمكن لتلك المجمعات أن تتعامل مع البدائل المتاحة لحلول اقتصادية تتوافق مع البيئة، وتتعامل مع النفايات عن طريق معالجتها بعد تحللها مما ينتج عنه غاز الميثان الذي يمكن أن يستخدم في أغراض شتى كأغراض التسخين والتدفئة وتعمل عمل الغاز الطبيعي وتخفف الضغط على شركات الكهرباء وتقلل التكاليف على المواطن، وبذلك نكون قد تخلصنا من هذه النفايات وأعدنا استغلالها لتحقيق الكفاءة في مجال آخر، كما يمكن استخدام الطاقة من مصادر طبيعية متجددة كالطاقة الشمسية، والاقتصاد في الماء الذي يعتبر المشكلة الأكبر في دول مجلس التعاون الفقيرة بالماء وتعاني ندرة المياه وتعتمد على مياه التحلية إذ يمكن معالجة المياه المستخدمة واستخدامها مرة أخرى في أغراض أخرى. كما يمكن تحقيق العزل الحراري.

- تطبيق نظام كود البناء الذي يخفض من تكلفة المواد الأساسية بالإضافة إلى أنه يعزز من فرصة الأمان الإنشائي للمباني ويطيل عمرها الافتراضي لإن استخدام الحوائط الحاملة (البريكاست Precast) في البناء يقلل التكلفة الإجمالية على المشاريع الكبرى وذات الطابع المتكرر كالإسكانات والمجمعات التجارية، ونظام تطبيق الحوائط الحاملة في البناء سيحد من استهلاك الحديد بنسبة قد تصل إلى ٣٠ في المائة لعدم استخدام الاعمدة والجسور وقواعد الارتكاز، ويمكن أن تخفض انظمة البناء المتطورة تصل إلى نصف التكلفة الإجمالية.

فلابد أن تتوحد دول مجلس التعاون وتعزز من وحدتها وتكاملها كي تصبح القوة الثامنة عام ٢٠٢٠ كما يتوقع الاقتصاديون بأن يصل الناتج المحلي تريليوني دولار، والأزمة المالية العالمية أثبتت أن التكامل ضرورة وليس اختيارًا كي تواجه دول المجلس التحديات التي لا يمكن لكل دولة منفردة أن تواجهها.

إعادة النظر في قروض صندوق التنمية العقاري:

رسم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز استراتيجية كبرى لتوطين الوطن، هذه الاستراتيجية بدأت ببناء العقل السعودي بالابتعاث وببناء الجامعات، وبناء البنى التحتية، والمشاريع العملاقة، وبناء كذلك المدن الاقتصادية والصناعية والمعرفية.

لكن لماذا تأخر حق امتلاك السعودي مأوى في وطنه؟ فلا زالت نسبة تملك السعوديين لمنزل هي أقل النسب في دول الخليج وهي لا تزيد عن ١٥ في المائة بينما في بقية دول الخليج تزيد عن ٧٠ في المائة وتصل في أمريكا إلى ٧٨ في المائة.

ومع النمو والتوسع العمراني وانخفاض الدخول نتيجة ارتفاع نسب البطالة والتضخم، أصبحت قروض صندوق التنمية العقارية غير فعالة ولا تساهم في معالجة أزمة الاسكان لإنها استحدثت في زمن تمكنت في وقتها من حل الأزمة.

وإذا كانت قروض صندوق التنمية العقارية غير فعالة فقد دفعت المواطن السعودي وأصحاب الدخول المنخفضة وهم أغلب السكان إلى اللجوء للبنوك التي لم تقرضهم لإن ملاءتهم المالية منخفضة، وحتى أصحاب الملاءة المالية المقبولة لدى البنوك تعاني هذه الشريحة من أسعار الفوائد اما المرتفعة أو المتغيرة التي تصبح أعلى من قيمة قرض المسكن نفسه.

ويمكن للدولة استبدال القروض بتحملها تقديم الفوائد للبنوك ويصبح البنك ممولا لأصل القرض، وشركات تطوير العقار طرف ثالث لتقديم مساكن بأقل الأسعار لكافة شرائح المجتمع.

بذلك تكون قد استفادت شرائح واسعة جدا من المجتمع أوسع بكثير جدا بل أضعاف مضاعفة الأعداد التي تنتظر دورها في قروض البنك العقاري

بينما تتحمل الجمعيات الخيرية إسكان الفئات الفقيرة جدا التي لا تمتلك ملاءة مالية لإن البنك لا يقدم القروض إلا لأصحاب الملاءة المالية ويرهن المنزل حتى تنتهي الأقساط.

ولابد أن يؤمّن المقترض من مخاطر حقائق السوق وحصة الملكية في العقار التي تزداد وفي الوقت نفسه تتناقص المصلحة النفعية للبنك بصرف النظر عن أي تقلبات في السعر، بينما يحدث العكس في الهيكل التقليدي الذي يجعل من هبوط أسعار المساكن والعقارات إلى أن يؤدي إلى فقد مالك المسكن جميع حقوق الملكية في العقار لإنه كان يدفع اقساط الملكية من الفوائد ولإن القرض السكني هو أكبر من السعر السوقي للمسكن في وقت حبس الرهن.

فنكون هنا قد ضمنا حقوق جميع الأطراف وتكون الدولة قد ساهمت مساهمة كبيرة جدا، ولا ينبغي ان تكون القروض ثقيلة تفوق قدرة البنوك مثلما حصل في الولايات المتحدة بعد انهيار عام ٢٠٠٨ حتى كان إجمالي القروض غير المسددة تعادل ٣٦٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويمكن التوسع في الإقراض السكني إضافة إلى القروض التي تتكفل الدولة بتقديم الفوائد للبنوك فهناك أدوات التمويل الإسلامي مثل التمويل بصيغة المشاركة والتمويل بنظام البيع الآجل أو بالتقسيط، والتمويل بصيغة المرابحة والإجارة لإن صيغ التمويل الإسلامية لا تفضل الزيادة عن الثمن التي هي لب المشكلة في التمويل التقليدي أي أن هناك اقتسام للمخاطر بين الطرفين وهو أمر مختلف تماما عن الصيغ التقليدية التي تحول المخاطر المصاحبة وتحميلها على الطرف الآخر المقترض.

ولا يمكن للبنوك ولا للتمويل بالصيغ الإسلامية منح ذوي الدخل المحدود جدا قروضا سكنية بل يفترض أن تكون لهم برامج مغايرة تتكفل بها الجمعيات الخيرية بالتعاون مع الدولة.

المهم في النهاية أن يعطى لذوي القروض السكنية ضمانٌ ضد خسارة العقار كنتيجة لاجراءات المصادرة لاسترداد الدين، ويمكن تحويل الخسارة إلى سكن أقل تكلفة وخصوصا إذا كان المقترض معسرا فتتحمل الجمعيات الخيرية إكمال بقية الأقساط المترتبة على المعسر نيابة عنه وبالتالي تقليص فرص قيام الممول بمصادرة السكن في حالة هبوط السوق وهي حالات مستبعدة ولكن قد تحدث، كما أن أية مخاطر أو حقوق مرتبطة بالعقار لا يمكن التداول بها بصورة مستقلة عن العقار نفسه ما دام مرهونا على اعتبار أن التداول في الدين لا يحل شرعا لإنه يحرم المستثمر من حق العودة على الجهة المسؤولة قانونا في حالة الإعسار ونتفادى مشكلة الرهن العقاري الأمريكي الذي أصبح فيه المواطن صاحب الدخل المحدود يظن أن المنزل له، وشركات العقار التي لم تتسلم قيمة المنازل كاملة تظن أن المنازل لها، والبنوك تدعي أحقيتها في ملكية المنازل بحكم ما أخذه محدودي الدخل من قروض بضمان المنازل، وشركات التأمين تدعي أن المنازل لها بحكم التزامها بدفع مبالغ السندات للمستثمرين العالميين في حال عدم سداد محدودي الدخل، فأدوات التمويل الإسلامية كبدائل ستكون معقولة في مجال العقارات إذا ما طبقت تطبيقا صحيحا.

كي نتحاشى أزمة الرهن العقاري الأمريكية:

نحن مقبلون على طفرة عقارية هائلة خلال السنوات المقبلة، وحتى لا نمر بتجربة سوق الأسهم التي تضخمت فيها أسعارالأسهم بعيدا عن البيئة التشريعية والإشرافية وبسبب غياب الشفافية وترك السوق للمضاربين فقد انهارت السوق وفقدت ما يقارب الـ ٧٠ في المائة من الأصول التي تضخمت.

صحيح أنه لم يصدر حتى الآن نظام للرهن العقاري ينظم العملية برمتها وتضمن حقوق جميع الأطراف وقد تكون الدولة متخوفة من استغلال البنوك لهذا النظام ويحدث مثلما حدث في أمريكا، وبعيدا عن صدور مثل هذا القرار أو هذا النظام فإن البنوك بدأت تتجه نحو الإقراض العقاري، ولا نريد أن تتسبب البنوك في إقراض شريحة كبيرة من المعسرين التي راهنت عليهم السوق الأمريكية بسبب أنها ابتكرت أدوات أشركت البنوك العالمية وأشركت معها مستثمرين أجانب يتحملون معها تلك الخسائر إذا حدثت بدلا من تحملها بمفردها.

وتتحمل صناديق التحوط المسؤولية الكبرى لإنها راهنت على انخفاض أسعار المساكن فاقترضت هذه القروض وباعتها بأسعار السوق المرتفعة مما أدى الضغط على السوق بسبب البيع المكثف وعندما انخفضت أسعار المساكن سددت قيمتها فاستفادت من فارق السعر.

فتعتبر صناديق التحوط من المساهمين على انخفاض أسعار المساكن لإنها زادت من نسبة البيع على نسبة الشراء ولم تكن الرأسمالية تؤمن حينها بأن على الدولة حماية السوق من ممثل هذه الإنحرافات وهذا الاستغلال.

وقد أصدرت شركة (كورلوجيك) التي تعمل في مجال التحليل الاقتصادي في أمريكا دراسة أوضحت بأن ٣٨ في المائة من أصحاب المنازل الذين يمتلكون منزلا ثانيا في وضع سئ، لإن قيمة ديونهم فاقت قيمة منازلهم بكثير ووصلت نسبة المتعثرين عن السداد في أمريكا سواء الذي يمتلكون منزلا أو منزلين نحو ٢٢،٧ في المائة، وترتفع في بعض الولايات إلى ٦٣ في المائة في ولاية نيفادا مثلا من، وتبلغ النسبة في ولاية أريزونا نحو ٥٠ في المائة ،وفي فلوريدا نحو ٤٦ في المائة، وفي ميشغان ٣٦ في المائة، وفي كاليفورنيا ٣١ في المائة.

وفقدت مساكن الرهن العقاري في الولايات المتحدة من قيمتها نحو ٢٩،٥ في المائة منذ ذروتها في يونيو عام ٢٠٠٦، كما انخفضت الإيجارات

السكنية بنسبة سنوية بلغت ٢٦ في المائة في أبو ظبي نتيجة زيادة الوحدات المتواصلة وضعف الطلب، لذلك لجات أبو ظبي إلى معالجة حظر اكتظاظ المساكن في مدينة أبو ظبي لتنشيط حركة الإيجارات، ولجأت الامارة إلى التغلب على تباطؤ النشاط العقاري بتمديد التاشيرات لأصحاب الملكية من ٦ أشهر إلى ثلاث سنوات لكي ينتعش سوق العقارات.

فالقروض العقارية يجب أن تتحملها البنوك وأن تعطي قرضا واحدا لكل مقترض لبناء مسكن واحد بشرط أن يكون المقترض قادرًا على التسديد أي أن يكون مليئًا.

والبنوك عادة ما تتحكم في أسعار الفائدة قصيرة الأجل المرتفعة أو المتغيرة التي تؤدي إلى تضخم أسعار المستهلك ضمنيا أو صراحة حيث يعتبر التلاعب بأسعار الفائدة قصيرة الأجل اداة كلية غليظة بل تشكل سلاحا ذو حدين ، ذلك ان ارتفاع أسعار الفائدة قد يقلل من فرط نشاط سوق الرهن العقاري ولكنه سيؤدي أيضًا إلى تثبيط نشاط بقية قطاعات الاقتصاد .

كما يجب أن يعي المقترض أن أسعار العقارات في ظل الطفرة العقارية القادمة ستنخفض المساكن مستقبلا -بخلاف المواقع التجارية- لإن المقترض إذا شعر بأن قيمة القرض أكبر بكثير من قيمة المسكن السوقية فانه سيتوقف عن السداد، عندها تنهار البنوك لذلك أن تكون الاقساط المسددة جزءًا من قيمة القرض مع فوائده أي لا يكون التسديد في البداية مقتصرًا على الفوائد فقط ، كي يضمن المقترض حقه في الملكية ويستمر في السداد أو ينتقل إلى مالك آخر عند التعثر، وحتى لا يتلاعب البنك ويتحول إلى وسيط فقط ويبيع القرض إلى جهات أخرى مثلما حدث في أمريكا.

لذلك من الخطورة أن يقترض المواطن أكثر من قرض واحد، ويجب أن تحمل الدولة البنوك مسؤولية تعثر المقترضين، وأن لا تسمح للبنوك ببيع هذه القروض لإنه بيع معدوم لمعدوم ومنهي عنه في الإسلام، ولابد من حصر ذلك القرض بين الممول والمتمول فقط أي ما بين البنوك والمقترضين، وتكون مسؤولية الشركات العقارية -كوسيط- محددة في بناء المساكن وإدارتها ما بعد البيع فقط.

أين يتجه ملف الرعاية الصحية:

ملف الرعاية الصحية ما بين الواقع والمأمول:

الصحة هي هاجس يقلق جميع الحكومات، ولم يسبق أن كان مستقبل الرعاية الصحية أكثر إشراقا مما هو عليه الآن، وتحولت الرعاية الصحية الآن إلى صناعة، ونجد أنها كانت من أولويات الرئيس أوباما الذي وعد ناخبيه بتأمينها لهم قبل أن يصبح رئيسا للولايات المتحدة، وبالفعل أوفى أوباما بما وعد به ناخبيه فقاتل من أجل استصدار قرار لإصلاح الضمان الصحي، وبالفعل حصل على هذه الأمنية باستصدار قرار وصف بالتاريخي لإصلاح الضمان الصحي في الولايات المتحدة، وهو ما فشل فيه كل الرؤساء السابقين لأوباما ولم يستطيعوا اقراره منذ عقود من الزمن.

ويكلف المشروع الخزينة الأمريكية ١،١ تريليون دولار أميركي على مدى ١٠ سنوات، والخطة تعطي المواطنين التحكم بصحتهم من دون أن تقف شركات التأمين عقبة في طريقهم وهذا الإصلاح مطلوب منذ قرن

وهي مبادرة كانت من الرئيس روزفلت لإن المشروع يقضي بتأمين ضمان صحي لـ ٣٦ مليون أميركي محرومين منه، وستشمل التغطية ٩٦ في المائة من الاميركيين وهي خطة رامية إلى خفض كلفة الضمان، وفي نفس الوقت تنص على إنشاء نظام تأمين صحي بإدارة الحكومة ينافس شركات التأمين الخاصة لإن الولايات المتحدة هي الدولة الصناعية الوحيدة التي لا تؤمن ضمانًا صحيًا لمواطنيها.

وكل حكومة في العالم اليوم تعرف أنها لا تستطيع تقديم ١٠٠ في المائة من احتياجات الرعاية الصحية للسكان، والحقيقة أن مشروع الضمان الصحي نوقش في اللقاء الخامس للحوار الوطني في المملكة وخرج بتوصيات منها تدني مستوى خدمات الطوارئ والإسعاف ونقص الكوادر الصحية وازدحام المستشفيات الحكومية.

وسبق أن عرض معالي وزير الصحة مشروعًا جديدًا للرعاية الصحية الشاملة على أصحاب الرأي والإعلاميين يستهدف تقديم الرعاية الصحية الشاملة للمواطنين من خلال منظومة متكاملة من مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات المرجعية والمركزية والمدن الطبية وهو شبيه بمشروع أوباما الذي تتكفل به الدولة وتمول الرعاية الصحية لكافة المواطنين.

ولكن لا شك فيه أن هناك فارقًا كبيرًا جدا بين إمكانيات السعودية الطبية وإمكانيات الولايات المتحدة الطبية، فلابد أن نتجه إلى الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص والأجنبي المستقل أو المشترك ونستعين بالقطاع الطبي الخاص بشكل مكثف حتى تستكمل البنى التحتية الطبية الحكومية. وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الطبية على الدخول وخصوصا شركات الأدوية عالية التنظيم. وقد رأينا من قبل صناعة الرعاية الصحية العالمية تستعين بوسائل الاعلام الاجتماعية القادرة على تغيير وجه الرعاية الصحية وهي الرابطة بين المرضى وشركات الرعاية الصحية لتلبية

احتياجات المرضى هذا من جانب والجانب الآخر هو الربط بين المتخصصين في الصناعة ومنظمات الأطباء أو الجراحين لتطوير منتجات جديدة وتبادل الأفكار.

ولابد أن تضمن الدولة الرعاية الصحية لكل مواطن في الدولة عن طريق الجهة التي ينتمي اليها سواء أكانت قطاعا عاما أو خاصا، والآخرين يكون الضمان الاجتماعي مسؤولا عنهم.

وهنا لابد من تحويل إدارة المستشفيات الحكومية إلى إدارة القطاع الخاص لتقديم خدمات صحية بمستوى عالٍ ضمن منافسة بجودة عالية وعادلة مع مستشفيات القطاع الخاص ومستشفيات شركات القطاع الأجنبي المتلهفة للاستثمار في هذا السوق بشرط أن تجلب معها نماذج ناجحة سبق تحديدها سلفا من أجل أن نحقق نتيجة باهرة في الحجم والنطاق والخصائص في كامل السوق، مع اشتراط توظيف السعوديين بنسبة لا تقل عن ٧٠ في المائة في كل تخصص حتى لا تلتف الشركات على الأنظمة مثلما تلتف الشركات المحلية ويستأثر الاجانب بالوظائف القيادية برواتب خيالية رغم توفر كفاءات سعودية أعلى تتسلم رواتب متدنية جدا لغياب الأنظمة والتشريعات التي تلزم الشركات مثلما هو معمول به في كافة دول العالم، لذا فإن السوق السعودية ستكون مجالا للممارسة التالية وليس فقط الحصول على أفضل ممارسة، ويعزز نجاح هذا النموذج أن يترك للمواطن اختيار المستشفى الأفضل.

لماذا لا نبادر بالتأمين الصحي لكبار السن ولأصحاب الأمراض المزمنة:

سبق أن كتبت العديد من المقالات عن التأمين الصحي لإن هذا الملف يعتبر من الملفات الشائكة، وفي هذا المقال أردت أن أحصر مقالي في فئة معينة من المجتمع وهي الفئة الأكثر حاجة إلى العلاج لنختصر المسافات

والسجالات التي لا تغني ولا تسمن من جوع والتي لا نخرج منها إلى حلول فعالة لأسباب عديدة قد تكون بسبب عدم الجاهزية.

ولا يكفي أن نردد مقولة أن الصحة هاجس كل الحكومات ونبحث عن الحلول ونحن نراوح في مكاننا، لإننا نبدو وكأننا نصطدم بأسوار عالية لا يمكن تسلقها فتذوب الحلول أو تهرب بنفسها بسبب تصوير أن حل المشكلة معقد وصعب جدا.

لذلك من الأفضل أن نتجه إلى الحلول الجزئية ونبدأ بالمسنين وأصحاب الأمراض المزمنة خصوصا وأن عدد المتقاعدين لا يتجاوز كثيرا مليون متقاعد ومتقاعدة، وحسب الإحصاءات السكانية فإن عدد السكان الذين هم فوق الـ ٦٠ عاما كان مليونًا و٢٢٦ ألف شخص عام ٢٠١٠، وهذا العدد هو الفرق بين العاملين الذين تقاعدوا وغير العاملين والذين يمثلون ٤،٥ في المائة من السكان. لنبدأ الحلول خطوة خطوة بإعطائهم بطاقات تأمين صحية ليختاروا المستشفى الذي يريدون أن يتعالجوا فيه، بدلا من التوجه نحو الحل الشامل الذي عادة ما يصطدم بعقبات جمة خصوصا وأنها الفئة الأكثر حاجة إلى الرعاية الصحية وتستنزف نسبة كبيرة من ميزانيات الإنفاق على الخدمات الصحية، والتي يقدرها البعض بـ ٧٠ في المائة في السعودية وفي الدول المتقدمة تصل إلى ٧٥ في المائة.

ويضاف إلى المسنين المرضى الذين يعانون من الأمراض المزمنة وخصوصا أولئك الذين يعانون من أمراض السرطان، وتوضح الإحصائيات سنويا يضاف ١١ ألف مريضا، وكذلك المصابون بالفشل الكلوي، هذا إضافة إلى المصابين بالسكري الذين يمكن أن تكون لهم مراكز علاج خاصة لهم لإنهم يمثلون ١٦،٧ في المائة من السكان، والمصابون بضغط الدم ١١،١ في المائة والمصابون بالربو ١٣ في المائة.

والبدء بالحلول الجزئية التدريجية هي أفضل الحلول وأسرعها بسبب أن السعودية لا زالت المرافق الصحية فيها لا تغطي كافة المرضى، فمعدل

الأسرة ٢،٢ سرير لكل ألف نسمة وهي نسبة أقل مما هو موجود في الدول المتقدمة التي تصل في أوربا إلى ٦،٨ سرير لكل ألف شخص في فنلندا بينما في أمريكا يصل عدد الاسرة إلى ٣،١ سرير لكل ألف شخص، ونصيب الفرد من إجمالي الإنفاق على الصحة في السعودية يصل إلى ٤٨٢ دولار بينما في الدول المتقدمة يصل إلى سبعة أضعاف هذا الرقم ففي فرنسا يصل متوسط الإنفاق على الفرد أربعة الاف دولار سنويا، وفي فنلندا يصل إلى ٢٨٤٠ دولار، وفي أمريكا يصل إلى ٧٢٨٥ دولار.

كما أن نصيب الفرد السعودي من الدواء ١٩٥ ريال (٥٢ دولار) مقارنة بكندا التي يتحصل الفرد الواحد فيها على دعم حكومي في كل الامراض ما يقارب ٨٠٠ دولار.

وميزانية وزارة الصحة والخدمة الاجتماعية في ارتفاع وقد وصلت في عام ٢٠١٢ إلى ٨٦،٥ مليار ريال، بزيادة ٢٦ في المائة عن الميزانية السابقة، ويجري تطوير البنى التحتية وتنفيذ ١٩٥ مرفقا صحيا منها خمسة مدن طبية وتنفيذ ٩٧ مستشفى وإعادة بنية ٤٤ مستشفى وانشاء ٨ مراكز للسكري من أصل ٢١ مركزا وطرح ١١ مركزا للأسنان بالإضافة إلى إنشاء ١٣ مشروعا لمختبرات صحية وبنوك دم.

التوجه نحو مرحلة جديدة في توزيع الثروة:

تدشين لمرحلة اقتصاد السوق الاجتماعي:

يتساءل كثير من المتابعين للشان الاقتصادي والسياسي عن سبب حدوث انتفاضات شعبية في دول كان لها سجلٌ جيدٌ في معدلات النمو السنوي للاقتصاد وبخاصة في دولتين هما مصر وتونس. ففي مصر كان معدل

النمو السنوي نحو ٥،١ في المائة منذ عام ١٩٩٩ ونحو ٤،٦ في المائة في تونس، ولكن لماذا حدثت إذن الإنتفاضات الشعبية في هذين البلدين؟

فالإجابة على هذا السؤال ستكون بأن الفوائد الناجمة عن هذا النمو فشلت في الإنسياب إلى جميع شرائح المجتمع وبالأخص إلى الشريحتين الأساسيتين في كل المجتمعات وهما الشريحة المتوسطة والفقيرة، بسبب أن النمو الاقتصادي رافقه تركّزُ للثروةِ في أيدي طبقة محدودة جدًا من المجتمع وتفشٍ لظاهرة الفساد التي سببت زيادة في انتشار الفقر والنقمة على هذه الفئة المستأثرة بالثروة.

وفي نفس الوقت لم يتحقق النمو في قطاعات إنتاجية حقيقية تخلق وتولد وظائف جديدة، ومن هنا كان لابد أن يظهر نموذج اقتصادي جديد عليه أن يحل محل اقتصاد السوق الذي تسبب من قبل في الأزمة المالية العالمية، وهو نفسه الذي تسبب في الإنتفاضات الشعبية في هذين البلدين.

فالنموذج الاقتصادي الجديد الذي لابد أن يحل محل اقتصاد السوق هو "اقتصاد السوق الاجتماعي" الذي يضمن مساهمة كافة شرائح المجتمع في العملية التنموية، وتصبح للدولة فيه دور أكبر تلعبه على المستوى الكلي لمعالجة القصور الموجود في اقتصاد السوق والذي تسبب في تركز الثروة في أيدي اعداد قليلة من المواطنين، وفي المقابل زيادة رقعة الفقر.

فالنمو المستدام الذي برز في الآونة الاخيرة لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يحول الدولة من المراقب والمنظم إلى راع لهذا السوق الجديد. ولا يعني هذا المفهوم أن تحل الدولة محل القطاع الخاص كما يفهم الكثير من الاقتصاديين بل هو على العكس من ذلك، فالدولة مطالبة بتقوية هذا القطاع إما بالمشاركة وإما بإعادة هيكلته عبر استحواذات محلية وعالمية تعزّز لديه المبادرات والتنافسية وتعظّم القيمة المضافة والمنفعة المشتركة بين قطاع الأعمال والمجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية لتحل محل هدف تعظيم الربحية والعائد على رأس المال،

ويجب ألا تكون فقط قائمة على هامش ما تقوم به الشركات من استقطاع جزء صغير من الربح لبرامج المسؤولية الاجتماعية بل لابد أن تشمل هذه البرامج توظيف اليد العاملة الوطنية.

فيصبح هدف الدولة إذن هو جعل القطاع الخاص يقوم بدور رئيسي ومحوري لتخفيف العبء على خزانة الدولة مستقبلا، بل تريد الدولة أن ينافسها القطاع الخاص ويصبح أكثر قدرة على تحمل المسؤولية وأكثر قدرة على التنافسية العالمية وليس فقط المحلية لكي يتمكن من البقاء واستدامة قطاعاته الإنتاجية.

وعلى هذا الأساس دشن رائد الإصلاح بقراراته اقتصاد السوق الاجتماعي في سبعة مجالات رئيسية تتمثل في زيادة الرواتب والدخول وخلق الوظائف، ومكافحة وعلاج آثار البطالة، والإسكان والرعاية الصحية، والحوكمة ومكافحة الفساد، وضبط الأسعار، ودعم المؤسسة الدينية.

فنظام اقتصاد السوق الاجتماعي يقوم على الحرية والتوازن بين آليات العرض والطلب والمنافسة واستهداف الربح وبين احتياجات الرعاية والتنمية الاجتماعية.

وهو نظام اقتصادي متوازن يعالج التشوهات التي نشأت عن نظام اقتصاد السوق الحر الذي يتصف بالجشع والأنانية.

عادة ما يعرف المرء في أوقات الشدة، وكذلك الدول، فمن راهن على انتقال قطار الثورات إلى السعودية وإلى بقية دول الخليج الأخرى أخطأ في قراءة الأحداث جيدا، فثورة تونس ومصر وليبيا واليمن حدثت في ظل أنظمة هشة لم تستجب لمطالب شعوبها منذ فترة طويلة من الزمن، بينما ما لا يعرفه هؤلاء المراهنون بأن السعودية هي دولة ذات نظام متماسك له جذور تاريخية متينة استمد شرعيته من البنيانين الديني والاجتماعي.

وهذا هو الذي جعل السعودية قريبة من شعبها وتستجيب لمطالبه، وهو سر قوتها في البقاء فترة طويلة من الزمن، ولم تتجه هذه القوى المراهنة لدراسة هذا البنيان المتماسك أو أن لديها تطلعات أو مشاريع معادية مسبقا.

أي أن المراهنين على هذه المظاهرات من أجل التغيير لا من أجل الإصلاح لم يقرؤا تاريخ المملكة العربية السعودية جيدا، فالدولة السعودية الأولى أخذت أكثر من اربعين عاما لتوحيد نجد بسبب أن القبائل في نجد كانت بعيدة عن مراكز الدول الكبرى في الماضي، مما عزز لديها النزعة الاستقلالية وولد لديها شعورًا سلبيًا تجاه أي وحدة أقليمية، فكان الحكم السائد قبل حكم آل سعود قبليًا يقوم على الصراع الدموي نتيجة تعصبه لقبيلته ودوام الإغارة على القبائل الأخرى فكانت الفوضى هي السائدة في نجد.

وبعد انهيار الدولة السعودية الأولى على يد ابراهيم باشا رفضت القبائل النجدية القبول بحكم الغزاة وأعلنوا عن ولائهم للدولة السعودية مباشرة، وإن كان سبب انهيار الدولة السعودية الثانية هو نتيجة صراع محلي، إلا أن القبائل النجدية عادت مسرعة لاعلإن ولائها للملك المؤسس للدولة السعودية الثالثة الملك عبد العزيز آل سعود ولم يستغرق توحيد نجد أكثر من أربعة أعوام.

فالثورات والإنتفاضات التي تعم الأقطار العربية هي مثل المطر إما أن يكون صيّبا نافعا وإما أن يكون وابلا ضارا مدمرا.

فالأزمة الاخيرة كانت اختبارا أثبت للعالم بأن الشعب السعودي بكل طوائفه وشرائحه ومذاهبه يملك من الوعي ما يجعله صمام أمان للوحدة الوطنية وقوة ضاربة أمام الأصوات الشاذة التي تدعو إلى الفرقة.

فهذا الولاء الوطني بادلته القيادة بخطاب تاريخي لخادم الحرمين الشريفين بمفردات ومضامين تعكس طبيعة الثقة المتبادلة بين المجتمع وقيادته أمام العالم. وأظهرت للعالم كم الشعب السعودي فخور بقيادته وملكه وكذلك أكد

خادم الحرمين الشريفين في خطابه التاريخي بأنه فخور بشعبه بكافة طبقاته وفئاته ومذاهبه سواء أكانوا علماء أو مفكرين ومثقفين وغيرهم بأنهم كانوا سهاما في نحور أعداء الوطن.

وتبع الخطاب الملكي التاريخي أوامر ملكية صدرت يوم الجمعة ١٤٣٢/٤/١٣ وهي أوامر تضع السعودية على طريق المستقبل، وأصبح كل فرد سعودي ينظر إلى مستقبل أبنائه باطمئنان بعدما كان القلق يسود خلال الفترة الماضية، لهذا نستطيع أن نقول بأن خادم الحرمين الشريفين هو رائد الإصلاح في العالم .

فالإصلاحات تعتبر ثورة تنموية اقتصادية تقدر بـ ٣٥٠ مليار ريال، وهي نموذج جديد يختلف عن النماذج السائدة في العالم التي تتبع حزمًا من العملات الصعبة تضخ في الاقتصاد الوطني لدفع عجلة النمو الاقتصادي، لكن ما اتبعته اصلاحات خادم الحرمين الشريفين هو منهج تحفيزي تنموي مؤسسي ستستفيد منه كافة شرائح المجتمع، وكافة القطاعات التنموية، وسيقبل الوطن على طفرة تنموية عملاقة سيشارك فيها الجميع ويستفيد منها الجميع.

ولن أستطيع أن أستعرض جميع هذه الأوامر الملكية، ولكن سأتناولها في العديد من المقالات القادمة بإذن الله وندعوالله لخادم الحرمين الشريفين بالصحة والعافية وأن يرزقه الله عمرا مديدا ويثيبه على أياديه البيضاء.

إصلاحات جبارة يقودها خادم الحرمين الشريفين للحد من اتساع رقعة الفقر:

أدرك الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله بأن الفقر آفة خطيرة تؤدي إلى هلاك الأمم، فإن الملك عبد الله منذ عام ١٤٢٣ في رمضان بالتحديد قام بزيارة انسانية لأحد الأحياء الفقيرة في الرياض وهي سابقة لم نعهدها

للوقوف مباشرة على آلام ومطالب الفقراء، واتخذ منذ ذلك الحين عدة خطوات لمعالجة مشكلة الفقر وأوكل إلى الأجهزة المعنية وضع خطط استراتيجية لمعالجة مشكلة الفقر معالجة جذرية.

ولكن رغم تلك الخطط والمعالجات المستمرة إلا أن مشكلة الفقر تتفاقم وتتزايد وبدأت الطبقة الوسطى تتآكل وتتسع دائرة الفقر، واكتشف حفظه الله بأن هناك ثمة خللا بيروقراطيًا رغم مرور أكثر من ثماني سنوات على أوامره التي أصدرها، ورغم الميزانيات الضخمة المخصصة لمعالجة مشكلة الفقر ولكنها لا زالت تتسع رقعتها وتتمدد.

وكعادة خادم الحرمين الشريفين عندما يكتشف قصورًا في تنفيذ الخطط الموضوعة والتي قد يكون أمر بها ويجد أن ثمراتها لا زالت قاصرة أو محدودة أو تواجه عقبات، فإنه يتدخل مباشرة وفي الوقت المناسب قبل أن تتفاقم إلى مشكلات عصية، وهو الآن لم يترك الفقراء يطول انتظارهم في ظل توافر الإمكانات كافة، فأصدر قبل وصوله حفظه الله إلى الرياض قادما من رحلته العلاجية قرارات جبارة وجريئة تنصف الفقراء وتعيد البسمة إلى شفاههم بل وشملت كافة الشعب السعودي عبر قرارات شاملة.

وسبق أن تدخل حفظه الله في الوقت المناسب لمعالجة الخلل في تباطؤ أو تلكؤ خطط كانت مرسومة وموضوعة لمعالجة مشكلات قائمة، مثلما كلف آرامكو في الإشراف على إنشاء جامعة الملك عبد الله في رابغ للتتحول إلى جسر يربط بين العالم المتقدم والسعودية لجسر الفجوة العلمية في السعودية وفي أسرع وقت ممكن، وبالفعل دفعت تلك الخطوة إلى تنافس بقية الجامعات، وأصبحت الآن جامعة الملك سعود تحتل المركز الأول على مستوى الدول الإسلامية والعربية ،واحتلت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن المركز الثاني. ويتكرر نفس المنوال في فشل أمانة جدة في معالجة مشكلة السيول التي تكررت هذه السنة مرة أخرى، فكلف مرة

أخرى آرامكو بالاشراف على معالجة مشكلة سيول جدة لكي لا تتكرر المأساة مرة أخرى.

والآن يتدخل حفظه الله في معالجة مشكلة الفقر بعيدا عن البرامج التقليدية والجداول الزمنية التي فشلت في معالجة مشكلة الفقر، واتجه فورا إلى جملة من الإصلاحات الهائلة والجريئة شملت كافة شرائح المجتمع الفقيرة والمتوسطة والغنية عندما ثبت الـ ١٥ في المائة بدل غلاء في الراتب الأساسي، وأعطى معونات للشباب العاطل عن العمل لمدة عام، وهو ما كانت ترفضه المجالس في السعودية وكنا نطالب به نحن الكتاب، وأعفى المديونين والمتوفين والمسجونين المعسرين غير المتلاعبين بأموال المساهمين، وإعفاء من ديونهم، وكذلك أعفى المقترضين من قسطين من أقساط صندوق التنمية العقاري، ورفع الحد الأدنى من المستفيدين من الضمان الاجتماعي إلى ١٥ مستفيد، ودعم صناديق التنمية العقاري والتسليف، وضم الطلبة الذين يدرسون خارج المملكة على حسابهم الخاص لبرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي.

بل اتجه إلى دعم الأندية الأدبية والرياضية ودعم الجمعيات المهنية التي تخدم المجتمع بأكمله، بل امتدت إصلاحات خادم الحرمين الشريفين إلى تكليف الأمير نايف بدراسة وضع تزايد أعداد الخريجين من الجامعات المعدين للتدريس وسيضع لها الأمير نايف حلولا منصفة وسريعة.

إنها أصلاحات شاملة وجريئة تخفف من أعباء المواطن بأكثر من ١٠٠ مليار ريال، ولكن على القطاعين العام والخاص أن يقتديا بخادم الحرمين الشريفين في جرأته وفي سرعة اتخاذه للقرار الصائب وفي الوقت المناسب يستبق حدوث الأزمات قبل أن تستفحل أو تتأزم وتنفجر ويعتبرها جزءًا من واجبه الوطني.

فلماذا تتردد وزارة العمل حتى الآن في إلغاء نظام الكفيل لإنهاء الكسل الاجتماعي والكسب الريعي غير المشروع ، لإن الاستقدام لم يكن للعمل

المباشر وإنما للمتاجرة بجهد العامل مقابل أتاوات ضئيلة تسببت في اتساع رقعة التستر، ولا يمكن معالجة مشكلة التستر إلا بإنهاء نظام الكفيل التي أضرت بالاقتصاد الوطني وتسببت في عمالة سائبة ليس لديها مانع في أية ممارسات حتى ولو كانت غير أخلاقية تمس الأمن الاجتماعي، ولا نريد أن نقول أنها تتسب في جرائم وطنية بحق الشباب السعودي لإنها تلغي آلية سوق العمل وتضر بازدهار اقتصاد البلد بل إن إلغاء نظام الكفيل يصب في صالح الأمن الوطني.

بل يمكن أن يتحمل الوافد جميع التبعات أمام القانون وأمام الدولة، وتؤدي إلى تقليص مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة جلبها أسلوب ونظام الكفيل، وعند إلغائه سيتوقف استقدام العمالة غير الماهرة ولا أقصد العمالة المنزلية، وسيتوقف الكسل الاجتماعي ويبدأ الاعتماد على النفس وتتوفر فرص عمل واسعة جدا. وتوقف ممارسات التستر يعزز من قوة الاقتصاد الوطني ونجعل من خادم الحرمين الشريفين قدوة لنا في جرأته عند معالجة مشكلات نحن نؤمن بخطرها على الشباب السعودي والاقتصاد الوطني، وعلينا ألا نستمع إلى لوبي المتاجرات بالتأشيرات فقط.

هيئة وطنية لمكافحة الفساد:

مكافحة الفساد هم يؤرق دول الخليج، وبالطبع كان أحد القرارات المهمة التي صدرت ضمن الحزمة الكبيرة لعملية الإصلاح مؤخرا لتدشين مرحلة جديدة من مرحلة الاقتصاد الاجتماعي في السعودية تصحيحا للمسار السابق واختيار رئيس للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد يتمتع باستقلالية .

ولكن قبل أن تضع الهيئة استراتيجية لمكافحة الفساد عليها أن تقف أولا على أسباب تفشي الفساد في الاقتصاد السعودي لكي تستطيع مكافحته ،وقد تجد أن الفساد هو بسبب ضعف وغياب مؤسسات المجتمع المدني المستقلة

الذي كان أحد الاسباب الرئيسية التي أعطت الفرصة لاستشراء الفساد بسبب غياب الشفافية والمحاسبة.

والحزمة الاخيرة التي صدرت تدل على أن خادم الحرمين الشريفين يشعر أن عليه واجبًا وطنيًا مقدسًا وهو ضرورة الحفاظ على المظلة الاجتماعية التي يجب أن تؤوي الكل، ولن يسمح باستمرار قلة من المتنفذين من الاستئثار بحق المجتمع بكافة فئاته ويجعلون إخوانًا لهم في العراء جراء كسبهم غير المشروع الذي يعتبر سرقة تحت مظلة القانون.

والمؤسسات القضائية في الغرب قد ترفق بالمتهمين القتلة ضمن مفهوم قضائي خاص بها لتمنحهم فرصة أخرى، ولكنها لا تتهاون ولا تساوم مع المخالفين الذين يهددون المظلة الاجتماعية لإن البنيان الاجتماعي سينهار وسينتج عنه فئات محرومة وناقمة من المجتمع رغم الجهود المضنية التي تبذلها الدولة.

ويدرك خادم الحرمين الشريفين أن الصعود الكارثي لدور المال السياسي باعتبار أن السلطة جاذبة للمال وهو ما حدث بمصر وتونس وفي دول عربية أخرى كثيرة عندما التف رجال (البزنس) حول عائلة حسني مبارك في مصر وابن علي في تونس وأصبح أصحاب السياسة غير منفصلين عن شركاتهم لإنهم أصحاب سلطة يستأثرون بمبالغ خيالية تفوق الواقع من دون تقديم معلومات ذاتية عن وضعهم المالي قبل التوزير أو التنصيب وبعده وكان الملك عبد الله بن عبد العزيز يقول لا للمال السياسي تحت ظلال السلطة.

وقد تقاطرت أصابع يهود (البزنس) السياسية في روسيا فقال بوتين لا للمال السياسي، لا لشراء الأحزاب والسياسة تحت ظلال الديمقراطية، فهرب رجال (البزنس) اليهود إلى الغرب وإسرائيل، ولا يزال كبيرهم ميخائيل خودو روكوفسكي في قبضة العدالة منذ عشر سنوات.

فهل يستطيع رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أن يتحول إلى بوتين السعودية لإيقاف الصعود الكارثي لدور المال السياسي؟

فإذا ما اطلقت يد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بأن لا يستثني أيًا من كان سنجد عودة المليارات التي اختفت في تضخم أسعار المشاريع أو تنفيذها بجودة متدنية لتوفير المليارات لأصحابها المتنفذين ويكفي أن رئيس الهيئة مرتبط ارتباطا مباشر بخادم الحرمين الشريفين مما يؤكد جدية الدولة في محاربة ومحاصرة الفساد.

فهيئة الرقابة كشفت عن ٦٠٤٧ مشروعا حكوميا متعثرا خلال ثلاثة أعوام وما خفي أعظم، وأفصح مختصون بأن ٦٤ في المائة من الأجهزة الحكومية تنعدم فيها الجاهزية لقياس الأداء الداخلي، على الرغم من وجود الاستراتيجيات والخطط التي لم تفعل، ولا يتم قياس التقدم في تطبيقها نتيجة ضعف التشريعات والأنظمة التي تلزم الجهاز الحكومي بقياس أدائها نتيجة عدم وجود معايير لقياس الأداء إضافة إلى تعدد الأهداف وتعارضها مع الأولويات.

فالفساد الوظيفي هو من أكبر المشكلات التي تؤثر تأثيرا بالغا على أي جهد في الاصلاح الاقتصادي والتنموي الذي يقوده خادم الحرمين الشريفين منذ توليه سدة الحكم، هذا الفساد الذي حول المنافع العامة إلى منافع خاصة نتيجة نشر أسرار العقود الذي يؤدي إلى امتداد الفساد عموديا إلى أعلى في الدولة وأفقيا ليشمل عموم قطاعات النشاط الاقتصادي، وقد تكشّف عن مئات من الصفقات الوهمية، وبذلك يكون الفساد الاقتصادي هو هدر للمال العام وتدمير لكل أهداف الدولة المعلنة، كما تزيد الصفقات الفاسدة من إنفاق الدولة العام بلا عوائد.

وهذا الفساد الذي نتج عنه تأخر بناء البنى التحتية في جدة مما خلف مآسٍ مرعبة عبر مداهمة السيول أحياء بأكملها في جدة.

اقتصاد الامتيازات:

يرتبط اقتصاد الامتيازات عادة بفئات متنفذة فاسدة تتنافس وتتصارع على الامتيازات والفساد وهو ما يسمى بالاقتصاد الطفيلي الذي يزاوج ما بين السلطة والطبقات البرجوازية وهو ما يسمى أيضًا باقتصاد المحسوبية أي تتكدس الأموال في ايدي فئة محدودة منتفعة من النظام .

هذا النوع من الاقتصاد يدفع بالنمو ولكن بلا تنمية لإنه يدمر القوى الإنتاجية مما ينتج عنه ظلم اجتماعي واقتصادي بالإضافة إلى قمع سياسي ومخابراتي، لذلك نجد مثلا اقتصاد سوريا الناتج المحلي فيه ٦٠ مليار دولار بينما الناتج المحلي في إسرائيل ثلاثة أضعاف الناتج المحلي السوري ويبلغ ١٨٠ مليار دولار، وتضاعف الناتج المحلي التركي ثلاث مرات منذ عام ٢٠٠٢ منذ مجي رجب طيب اردوغان حتى وصل إلى ٧٢٤ مليار دولار، وسنغافورة عدد سكانها أقل من خمسة ملايين نسمة ولكن حجم اقتصادها ٢٤٥ مليار دولار لإنها وظفت المال البشري وتحولت خلال أربعة عقود إلى دولة من العالم الأول.

فيسود عدم مساواة في المجتمع لإن أصحاب الثروات يتلاعبون بدلا من الكسب النزيه عبر منافسة حقيقية تتحول إلى رأسمالية المحسوبيات، لذلك تعتبر ثورات الربيع العربي ثورات ضد رأسمالية العائلات الفاسدة والتي لم تتجسد فقط في أسر بن علي ومبارك والقذافي والأسد وعلي عبد الله صالح بل وأيضًا في امبراطوريات التجارة العائلية الضخمة التي اعتمدت على هذه الأسر الحاكمة ودعمتها في الوقت نفسه.

فاقتصاد الامتيازات أدى إلى فوضى وسوء توزيع للدخل الوطني حيث تكدست الكتلة الكبيرة من المال بيد قلة صغيرة على حساب الطبقة الوسطى، بينما تمسك الطبقات الوسطى المتنامية في دول البريك (الصين، روسيا، الهند، البرازيل) بمفتاح الاستقرار، وهذه الدول أضافت ٥٠٠

مليون شخص إلى الطبقة الوسطى خلال العقد الماضي وستضيف نحو ٨٠٠ مليون شخص بحلول عام ٢٠٢٠.

فثورات الربيع العربي جعلت من احتجاجات الطبقة الوسطى أكثر تمكينا ويطالبون بمشاركة أكبر وفوق كل ذلك بمساواة أكبر. وهذه الطبقات الوسطى تأخرت طويلا في المطالبة بحقوقها في حين أن الرسول صلى الله عليه وسلم نبه أمته بقوله لتأمرن بالمعروف ولتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطرا أو ليضربن الله قلوب بعضكم على بعض وليلعننكم كما لعنهم.

فرأسمالية المحسوبيات تفرز نظام المحسوبيات فلا تنفع معها هيئات مكافحة الفساد لإن المؤسسة برمتها فاسدة. والفساد يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص نتيجة الاستبداد السائد، بل يؤدي إلى تأسيس الفساد ويتحول إلى قطاع من قطاعات الدولة ويصبح في صلب الاقتصاد الوطني. ويتحول إلى الصعود الكارثي لدور المال السياسي ويؤدي إلى تذمر المجتمع مما ينتج عنه عسكرة المجتمع، مما يؤدي إلى انضمام الطبقة الوسطى إلى البروليتاريا الفقيرة. وفي مصر بمفردها هناك ثلاثين مليون طفل صاروا شبابا بلا أمل وعدد المصريين الذين يعيشون على دولارين يوميا أو أقل زاد من ٣٩ في المائة إلى ٤٣ في المائة تحت رئاسة مبارك.

وإذا كان العالم الغربي يطالب سويسرا بفك شفرة الأموال السرية التي تتهرب من الضرائب لكنه لم يحقق في الأموال المودعة لديه نتيجة رأسمالية المحسوبيات الناتجة عن اقتصاد الامتيازات، ولو فعلت لاستطاعت أن تساعد الثورات العربية وقللت من عسكرة المجتمع في الدول التي لم يصلها ثورات الربيع العربي، واستخدام الجوانب الإيجابية للعولمة التي تصب في صالح الشعوب وليس في صالح اقتصاد الامتيازات والمحسوبية لإن مصير الأموال المنهوبة هو دائما البنوك والمؤسسات المالية الغربية، ويحق لهم أن يحققوا في شرعية هذه الأموال على غرار

الأموال التي تستخدم في الإرهاب وأن يسال صاحب هذه الأموال من أين لك هذا وعليهم أن يعولموا هذه القاعدة ويفرضوها على كل النظام المصرفي العالمي أسوة بالقيود التي يضعها النظام المصرفي العالمي على البنوك حتى تحد من القروض على الفئات ضعيفة الملاءة وهي لا تقل خطورة بل أعظم عن تجارة الأعضاء وتجارة الرقيق والمخدرات والقرصنة وغيرها.

وأخطر موجة يعاني منها سكان الخليج هي روح المباهاة الاستهلاكية التي وصلت أوجها في الوقت الحاضر وبدأت تتحول إلى مستنقع من الفساد والتحلل الاخلاقي لإن الخليجيون استوردوا الجانب السلبي في الرأسمالية وهو الفساد الذي يسعى إلى غرس ظاهرة الموضة وشراء الماركات غالية الثمن وأصبحت تستهدف شرائح المجتمع المتوسطة بعدما كانت مقتصرة فقط على الشريحة الغنية.

ولم يستورد الخليجيون الجانب الإيجابي في الرأسمالية التي تشجع الإنتاج والابتكار، لكن الاقتصاد الريعي جعلهم يستجيبون للروح الاستهلاكية في محصلة تباهي.

ويمثل التبذير والروح الاستهلاكية أوضح مزايا الثروة التي تولدت في الخليج بفضل سنوات من طفرة الدولارات النفطية ولم توجه هذه الثروات للإنتاج.

ونتيجة الأزمة المالية العالمية انخفضت مبيعات التجزئة في العالم الغربي وفي الدول النامية بنحو ٢٥ في المائة خلال عام ٢٠٠٩ لكن لا زالت المولات في الخليج تكتظ بالمتسوقين الخليجيين وإن كان البعض يرجع هذه الموجة من التسوق إلى قلة سبل الترفيه خصوصا أيام الصيف فيتحول التسوق إلى وسيلة ترفيه.

ونتيجة هذه الموجة العالية من التسوق أصبحت البنوك تتنافس على تقديم القروض الاستهلاكية وتتنافس على تقديم بطاقات الائتمان أي ان الإنفاق أصبح من المستقبل وليس من الأموال التي يمتلكها الخليجيون.

فلابد من حماية المستهلك من الاستهلاك المفرط بالوعي وتوفير سبل ترفيه أخرى غير وسيلة ترفيه التسوق الاستهلاكي.

على هذا النحو يعيش الخليجيون طلب مفرط وزيادة مفرطة في المعروض من السلع والخدمات المستوردة ما يفوق الحاجة الفعلية وهي ليست نتيجة جهد بشري محلي.

وكان من أهم اسباب انهيار الاقتصاد الاميركي الأخير عندما بلغ الاستهلاك ثلثي الناتج المحلي الإجمالي وبسبب ذلك فاقت الديون نمو الدخل وهي نفس المشكلة التي تعيشها الطبقة المتوسطة في دول الخليج التي تمثل القوة الحقيقية لأي مجتمع.

والإسلام وضع معادلة مهمة في الإنفاق سواء أكان ذلك للفرد أو للدولة ويغرس دائما روح الإنفاق المعتدلة وأن يفوق الدخل الإنفاق لا العكس (لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا (٧) سورة الطلاق)، (وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا (٦٧) سورة الفرقان)، (يَا بَنِي آدَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ (٣١) سورة الأعراف)، (إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُواْ إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا (٢٧) سورة الإسراء).